سياسات النفط في العراق

خلال الحكم العارفي

مفاوضات- اتفاقيات- علاقات- مواقف الرأي العام

تأليف

الدكتور أحمد ساجر جاسم الدليمي



سياسات النفط في العراق

خلال الحكم العارفي

الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2018/5/2150)

رقم التصنيف:327.111

المؤلف ومن في حكمه:

أحمد ساجر الدليمي

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي

الواصفات:

/النفط//السياسة النفطية//العراق/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلـف كامـل المسـؤولية القانونيـة عـن محتـوى مصـنفه ولا يعـبر هـذا المصـنف عـن رأي شركـة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN : 978-9957-637-88-0

سياسات النفط في العراق

خلال "الحكم العارفي"

مفاوضات - اتفاقيات - علاقات - مواقف الرأي العام

تأليف

الدكتور أحمد ساجر جاسم الدليمي



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

تقديـــم

كان النفط أحد العوامل المحركة لمعظم الأحداث السياسية التـي شـهدها العـراق منـذ أواخـر القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر، والتي غلبت عليها رغبة الغرب في السيطرة عليه وتسخير ثرواته النفطية على وفق مصالحه دون مراعاة لمصالح العراق، الأمر الذي دفع ببعض البـاحثين العـرب إلى أن ينظروا إلى النفط في النصف الأول من القرن العشرين نظـرة تشـاؤم حتـى أن أحـدهم وهـو الكاتـب اللبناني يوسف إبراهيم يزبك عبر عن هذا الإسقاط التشاؤمي بكتاب إختار له عنوان (الـنفط مسـتعبد الشعوب) قدم نسخة منه إلى الملك فيصل الأول.

وفي النصف الثاني من ذلك القرن تغيرت هذه النظرة تغيرت في النصف الثاني مـن ذلـك القـرن بعد أن زادت موارد العراق من نفطه وصار النفط عامل خير وبركة حيـث أسـهمت هـذه مـوارده في تطوير الكثير من المؤسسات الإدارية والعسكرية والمرافق والمنشآت الإقتصادية والإجتماعيـة وتحـديثها وخاصة التعليم والصحة وطرق المواصلات والمشاريع الزراعية وظهـرت قـوى إجتماعيـة ناهضـة وأطـر وطنية جديدة إستطاعت أن تحقق للعراق إستقلاله.

لقد صار النفط وسيلة من وسائل النهـوض والإسـتقلال حتـى إن الأحـزاب القوميـة وفي مقـدمتها حزبا الإستقلال والبعث العربي الإشتراكي رفعا في منتصف القرن الماضي شـعار (الـنفط محـرر الشـعوب) و (النفط سلاح في معارك العرب القومية)، وقد أشـهر هـذا السـلاح فعـلاً في معـارك السـنوات 1948، 1956، 1967، 1973. لقد أصبح واضحاً أن امتلاك إرادة وطنية قومية وقيادة سياسـية حازمـة تسـتطيع أن تحـول النفط من (مستعبد للشعوب) إلى (محرر للشعوب). وإذا كان الولوج إلى سياسات النفط غير ممكن قبل عام 1972 فان تأميم النفط في ذلك العام فتح آفاقاً رحبة أمام الباحثين وطلبة الدراسـات العليـا في أقسـام التاريخ والعلوم السياسية في جامعات القطر للبحـث في موضـوع الـنفط مـن جوانبـه المختلفـة. فظهـرت مجموعة من الدراسات الجامعية كشفت الكثير من الحقـائق التـي لم تكـن معروفـة قبـل سـنوات ومنهـا

هذا الكتاب الذي كان في الأصل أطروحة تقدم بها الدكتور أحمد ساجر جاسم لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ المعاصر في كلية التربية (إبن رشد) جامعة بغداد سنة 1997، تناول فيه سياسة العراق النفطية خلال السنوات الخمس 1963- 1968 والتي ظهرت في اثنائها أفكار مختلفة تجسمت (بمدارس نفطية) إن جاز التعبير حول الموقف العربي الذي يجب إتخاذه من شركات النفط وطرق إستثمار هذه الثروة الوطنية.

وإذا كان العراق طوال سنوات الحكم الملكي لا يمتلك سياسة نفطية واضحة بحكم علاقته بالغرب كمد الشركات المستثمرة إحدى الركائز التي يستد إليها الغرب الأمر الذي حال دون اتخاذ موقف حازم منها، فان ثورة الرابع عشر من تموز 1958 قد سارت بخطوات بطيئة وخجولة في تحديد سياستها النفطية . كان أكثرها حزماً صدور القانون رقم 80 لسنة 1961 الذي إستردت بموجبه الحكومة 99.5 بالمئة من الأراضي الخاضعة لامتيازات الشركات والتي لم تستثمرها حتى ذلك الوقت. ثم اتبعتها بخطوة أخرى بوضع قانون شركة النفط الوطنية لتولى استثمار النفط وتصديره حسبما ورد في القانون. ولكن هذا القانون على الرغم من إشارة بعض المصادر إلى تصديقه من رئيس جمهورية العراق عبد الكريم قاسم يوم 8 شباط 1963 إلا انه لم يشرع ولم يوضع موضع التنفيذ حتى سنة 1964.

وفي ذلك العام 1964والعام الذي قبله وضع نظام وزارة النفط وقانون مصلحة توزيع الغاز وقانون مصلحة التخطيط والإنشاءات النفطية وقانون تأسيس شركة النفط الوطنية. ولكن إضطراب الوضع السياسي وضغوط الشركات على الحكومة إضطر الحكومة إلى العودة إلى نظام الإمتيازات التقليدية . إن من أهم حجج الشركات هو أن القانون شرع من جانب واحد وانه عقبة أمام تطور استثمار نفط العراق. وبناء على ذلك تم تشكيل وفد رسمي لمفاوضة الشركات واستمرت تلك المفاوضات من شباط 1964 لغاية حزيران 1965، انتهت بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقيتين قدمتا يوم 24 حزيران إلى مجلس الوزراء لدراستها.

الأولى كانت بين الحكومة والشركات لتعديل اتفاقية 1952 وتسوية كل المشاكل المعلقة بينهما بدفع مبلغ عشرين مليون دينار للعراق عند تصديق الإتفاقية. والثانية حول تأسيس (شركة نفط بغداد) تعمل في العراق وكيلة للشركات المالكة للامتيازات فيه. توزعت أسهمها بنسبة $\frac{1}{3}$ 33 لشركة النفط الوطنية العراقية و $\frac{5}{6}$ 15 لكل من الشركة الفرنسية للنفط. وشركة شل وشركة النفط البريطانية وشركة موبيل لتمية النفط (أمريكية) $\frac{1}{3}$ 3 لشركة التحري وتنمية المعادن (كوبنكيان) وقد عرفت هذه الإتفاقية باتفاقية (الوتاري) نسبة إلى وزير النفط ورئيس الوفد العراقي المفاوض عبد العزيز الوتاري . لكن الإتفاقية واجهت معارضة بعض المسؤولين والرأي العام في العراق بوصفها تشكل إجحافاً بحق العراق وتفرع القانون رقم 80 من محتواه وهي العودة إلى نظام الإمتيازات القديمة فتم التخلي عنه برغم الضغوط التي مارستها الشركات.

إن فشل إتفاقية 1965 تعني فشل (مدرسة المفاوضة) مع الشركات وتصدرت (مدرسة المجابهة) التي تمثل موقفها بصدور القانون رقم 97 لسنة 1967 الذي حصر إستثمار جميع الأراضي التي أشار إليها القاون رقم 80 بشركة النفط الوطنية وحدد سياسة النفط الواجب إتباعها من الشركة ومنها الإستثمار المباشر للنفط أو بالمشاركة مع الغير إن وجدت الشركة إن ذلك أفضل لتحقيق أهدافها. وبذلك صارت الشركة الجهة الشرعية الوحيدة صاحبة الحق في التصرف في جميع الأراضي التي إستردت من الشركات وتم تأسيس شركة النفط الوطنية بموجب القانون رقم 123 لسنة 1976. وبعد العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران من ذلك العام ونظراً للموقف الإيجابي الذي اتخذته فرنسا من العرب وتطور العلاقة بين العراق وفرنسا تم الإتفاق مع شركة ايراب الفرنسية لتعمل مقاولاً بالنيابة عن شركة النفط الوطنية. ولكن عمليات ايراب تعثرت لعدم الإتفاق حول أسلوب تطوير الإحتياطي الوطني وإستثماره. فأوقف العمل بالاتفاقية وإزداد الميل لصالح الإستثمار المباشر الذي أقرته الحكومة في نيسان 1968 لكنها لم تشرع في تنفيذه. وقد ظل موقف الحكومة متردداً

حتى تم حسم الأمر بعد ثورة 17- 30 تموز 1968 حيث تم تأميم النفط ووضع حد لتعنت الشركات وتدخلها في شؤون العراق.

إن الكتاب الحاضر يقدم شرحاً وافياً لسياسة النفط في العراق وربطها بالأحداث السياسية. مبيناً الضغوط التي تعرض لها العراق من الشركات والعروض التي قدمتها شركات النفط العالمية لاستثمار نفط الأراضي المستردة من الشركات. إنّ ما تم إنجازه من تنظيمات وتشريعات بأسلوب علمي رصين إستناداً إلى وثائق وزارة النفط العراقية التي لم يسبق لأحد من الباحثين أن إطلع عليها وإستخدمها في دراسته. مكّنَ الباحث أن يعطي القارئ صورة واضحة لأوضاع العراق النفطية في تلك الحقبة يؤهله لاحتلال موقعه في صدارة الكتب التي تناولت الموضوع.

أ.د. نوري عبد الحميد العاني

المقدمة

إذا كان تسعون بالمائة من شؤون النفط شؤون سياسية وعشرة بالمائة منها نفطاً كما يذهب جورج والدن رئيس شركة سوكوني فاكوم الأمريكية، وإذا كانت مهمة الإقتصادي هي البحث في نسبة العشرة بالمائة من إنتاج وأسعار وتسويق وتصفية أرباح ونقل ونفقات وقضايا فنية أخرى، تبقى حصة التسعين بالمائة من نصيب السياسي والباحث في التاريخ.

هذه الحالة تنطبق تماماً على نفط العراق، فقد تناول الاقتصاديون الجوانب الإقتصادية والمالية والفنية في دراسات عدة، لكن الجوانب السياسية والتأريخية لم يتطرق إليها الباحثون في دراسة أكاديمية خاصة في المدة الواقعة بين ثورة الثامن من شباط سنة 1963 وثورة السابع عشر الثلاثين من تموز 1968، والتي تداخلت فيها القضايا السياسية والنفطية تداخلاً يصعب فصله.

والواقع أن الوضع النفطي في العراق في تلك الفترة كان على صلة وثيقة بالاتجاهات السياسية التي تعرض لها العراق آنذاك. فالقانون رقم 80 لسنة 1961 رغم كونه تشريعاً داخلياً صدر عن أحدث طرف واحد، أحدث ردود أفعال وتحولات كبيرة في تأريخ العراق السياسي والنفطي في المدة التالية، إذ أن وضع العلاقة بين العراق والشركات على أسس جديدة لم تكن في صالح الشركات، وقد جعل هذا القانون القوى السياسية في العراق بمختلف إتجاهاتها محكاً لمدى وطنية الحكومات المتتالية وتمسكها بحقوق الشعب.

لقد تباينت مواقف الحكومات العراقية التي وضعها القاون أمام أمرين: أولهما رفض الشركات الإعتراف بالقانون ومحاولتها الإلتفاف عليه والضغط على العراق بتجميد معدلات إنتاجه، ثم تناقص موارده المالية وإيقاف تطوير الحقول الجديدة وإستثمارها. وثانيهما ضغط القوى الوطنية للتمسك بالقانون والمبادرة إلى إستثمار النفط إستثماراً مباشراً والتشدد مع الشركات. وقد أدت هذه المواقف إلى ظهور (مدارس نفطية) إن جاز التعبير، بعضها دعا إلى مهادنة الشركات ومفاوضتها (مدرسة

المفاوضة) من أجل الحصول على مطالب العراق وجعلها صاحبة مصلحة في زيادة الإنتاج وتطوير الحقول النفطية، وبعضها يدعو (مدرسة المجابهة) إلى التشدد مع الشركات حتى إذا أدى ذلك الأمر إلى التأميم. وتدرجت سياسة النفط في تلك المدة من محاولات الإتفاق مع الشركات وإسترضائها بالإلتفاف على القانون إلى إستثمار المناطق المسترجعة من خلال المقاولة ثم إلى الإستثمار المباشر، وهو ما إستقر عليه الحال قبل ثورة 17 – 30 تموز 1968.

من هنا جاء الإهتمام بدراسة قضية النفط في العراق وما رافق هذه القضية من تطورات سياسية في تلك المدة ، فضلاً عن أهمية الموضوع في معالجته الوضع النفطي برؤيا علمية واضحة تخدم مصالح البلاد.

وتسهيلاً للبحث إنقسمت الدراسة على ستة فصول وخاتمة، كان الفصل الأول منها تمهيداً للموضوع تناول سياسة العراق النفطية قبل ثورة الثامن من شباط عام 1963 والعلاقة بين العراق والشركات حتى صدور القانون رقم 80 لسنة 1961 ومحاولات الشركات الإلتفاف عليه وموقف الرأي العام من ذلك.

وتناول الفصل الثاني النظم الإدارية ومحاولات إرساء سياسة النفط الوطنية للمدة الواقعة بين عامي 1963 – 1964، فضلاً عن العلاقة مع شركات النفط بعد ثورة الثامن من شباط وبعد ردة تشرين الثاني 1963.

وعرض الفصل الثالث محاولات الإلتفاف على القانون رقم 80 والعودة إلى نظام الإمتياز وما تلا ذلك من مفاوضات بين عامي 1964 – 1965 ومشروع اتفاقية 1965 التي عرفت (بإتفاقية الوتاري) وموقف الرأي العام منها.

وتطرق الفصل الرابع إلى سياسة العراق النفطية منذ تولى عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية خلفاً لشقيقه عبد السلام عارف في نيسان 1966 وحتى تموز 1968، والتطورات المهمة في هذا الجانب، ومنها الموقف من إتفاقية 1965 والإنتقال من نظام الإمتياز إلى المقاولة وصولاً إلى نظام الإستثمار المباشر.

وحدد الفصل الخامس أبرز العوامل الخارجية والداخلية التي أثرت في سياسة العراق النفطية للمدة الواقعة بين عامي 1966 – 1968، ومنها خلافات شركات النفط مع سورية حول رسوم المرور، وعدوان الخامس من حزيران والدعوة إلى إستخدام النفط سلاحاً في المعركة، ثم موقف الرأي العام والقوى السياسية من هذه التطورات.

وبحث الفصل السادس علاقات العراق النفطية مع دول الجوار إيران وتركيا ، فضلا عن العلاقة مع بعض الأقطار المنتجة للنفط ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) والجامعة العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك).

إعتمدت الدراسة على الوثائق المحفوظة في وزارة النفط منها محاضر جلسات المفاوضات وعلاقات الشركات مع الحكومة العراقية إلى جانب التقارير الخاصة المرسلة من السفارات العراقية في الخارج ومنها تقارير أرسلها مديرو الشركة في العراق إلى مقرها في لندن تخص المفاوضات منها Iraq Negotiations .by/ Mr. Dailey Marchz 1964 .

أما ملفات دار الكتب والوثائق تشكل هي الأخرى مادة وثائقية مهمة يأتي في مقدمتها مقررات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري منذ ثورة تموز 1968، كذلك وثائق الأحزاب السياسية المحفوظة في مدرسة الإعداد الحزبي.

وكانت الوثائق الأمريكية والبريطانية المنشورة ذات فائدة مهمة ومنها:

Special studies – series . The Middle East 1970 – 1980 .
ولاتقل عن هذه الوثائق أهمية في مادتها الكتب العربية ولا سيما الكتب الوثائقية وفي مقدمتها كتاب عبد اللـه إسماعيل – مفاوضات العراق النفطية 1953 – 1968. إلى جانب كتاب المرحوم عبد اللطيف الشواف (أصول قضية النفط في العراق) لما للاثنين من صلة وثيقة بقضايا النفط وكونهما من المسؤولين الذين عاصروا الأحداث.

كما أفاد البحث عدد من الكتب الأجنبية التي تناولت موضوعات النفط والسياسة وقضاياهما منها كتاب الباحث الأمريكي بنجمين شوادران The Middle East Oil and The Great Powers Iraq

كـذلك كتـاب الباحـث International Relations and National Development وقدمت المقالات والأبحاث المنشورة في المجلات بشؤون النفط مثل خبير النفط عبدالـلـه الطريفـي في مجلة البترول والغاز العربي فضلاً عن الصحف المحلية والعربية وصحافة النفط الأجنبية. Piw, MEES

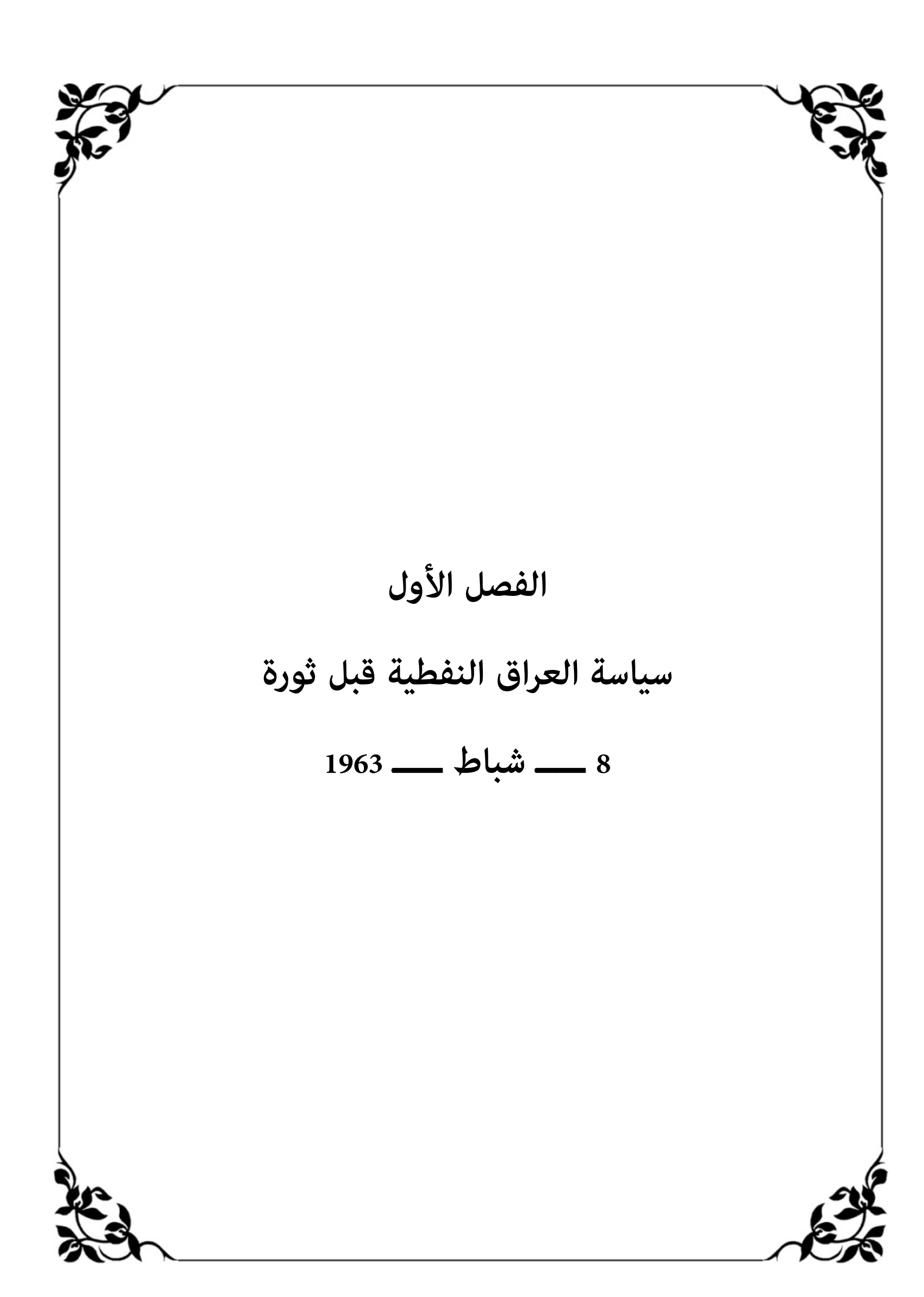
كما أسهم الحوار المتواصل مع كل من الفريق المتقاعد عبد الرحمن عـارف رئـيس الجمهوريـة الأسبق واللواء الركن ناجي طالب رئيس وزراء العراق 1966– 1967 والعميـد المتقاعـد خليـل ابـراهيم حسين الزوبعي وزير الصـناعة العراقـي 1967-1968 والعميـد الـركن المتقاعـد جاسـم كـاظم العـزاوي والدكتور محمد جواد العبوسي وزير الإقتصاد والعميد المتقاعد رجـب عبـد المجيـد العـاني وغـيرهم في إغناء الكتاب وأعطائه نظرة شمولية متوزانة.

وختاماً لابد أن أسجل شكري وثنائي للأستاذ الفاضل الدكتور نوري عبد الحميد العـاني لإشرافـه على هذه الرسالة وملاحظاته القيمة وحسن توجيهه وتقدير وإمتنان إلى جميع من تعاون معي.

ومن الـلـه التوفيق

المؤلف

د. احمد ساجر جاسم الدليمي



الفصل الأول

سياسة العراق النفطية قبل ثورة

8 ـــــ شباط ـــــ 1963

الفصل الأول

سياسة العراق النفطية قبل ثورة

8 ــ شباط ــ 1963

أولاً . العلاقة بين العراق وشركات النفط حتى عام 1961

عندما قامت ثورة الرابع عشر من تموز 1958، كانت شركة نفط العراق (التركية قبل سنة 1929)[1] تمتلك إمتيازات نفط كل أراضي العراق بإستثناء منطقة (النفطخانة) قرب خانقين التي كانت بيد شركة نفط خانقين التي هي فرع لشركة النفط الإنكليزية الفارسية[2] أو الإنكلو إيرانية منذ سنة 1935 (والبريطانية فيما بعد). وكانت شركة نفط العراق قد حصلت على امتياز نفط كركوك سنة 1925 والموصل سنة 1932 والبصرة سنة 1938 بشروط بخسة، إذ حددت هذه الإمتيازات حصة العراق بأربعة شلنات (200 فلس) عن كل طن من النفط تصدره الشركة إلى الخارج، لكن هذا المبلغ لم يعد ملائماً بعد تزايد أهمية النفط وإرتفاع أسعاره مع تنامي الوعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، فأخذت القوى السياسية تطالب بإعادة النظر في هذه الإمتيازات بما يناسب التطورات الجديدة، فاضطرت الشركات إلى الدخول مع الحكومة العراقية في مفاوضات لتعديل هذه الإمتيازات، فتم توقيع اتفاقية جديدة في الثالث من شباط 1952 جعلت حصة العراق نصف أرباح الشركة أي أنها غيرت هذه الحصة من العائد المقطوع إلى مبدأ المناصفة في الأرباح بين العراق والشركة، ووافقت الشركة أيضاً على زيادة إنتاج النفط من حقل كركوك والبدء بالإنتاج

---

(1)شركة نفط دولية تشترك فها كل من شركة النفط الإنكليزية الفارسية وشركة رويال /دتش/ شل. والشركة الفرنسية ، وشركة انماء الشرق الأدني الأمريكية بنسبة (23.75) لكل منها و (5%) لكولبنكيان .

(2)أشترت الحكومة العراقية موجودات هذه الشركة في مصفى الوند سنة 1952 ، ولكن الشركة ظلت تدير المصفى لغاية سنة 1959 إذ انتهى امتياز ا

والتصدير من حقلي الموصل والبصرة وهو مطلب عراقي ظلت الشركة تعارضة بإستمرار[3].

وعندما وضعت الإتفاقية الجديدة موضع التطبيق، بـرزت جملـة مـن المشـاكل بـين الحكومـة والشركة منها مسألة تحديد كمية الإنتاج وإحتساب تكاليفه وتحديد الأسعار وكيفية إحتساب الأرباح . ومسألة الخصم الذي حصلت الشركة عليه بحجة مساعدتها على تصريـف الـنفط في الأسـواق العالميـة ومنح المشترين بعقود طويلة الأمد حسومات خاصة، فضلاً عـن مشـكلات أخـرى، منهـا رفـض الشركـة تسليم الغاز الطبيعي للعراق بدلاً من حرقه والإشتراك في إدارة الشركة وتعريق الوظائف وغيرها[4].

لذلك واجهت الإتفاقية الجديدة انتقادات شديدة مـن الأحـزاب السياسـية التـي كـان بعضـها يطالب بالتأميم على غرار ما حدث في إران سنة 1951.

وبناءاً على ذلك أعيد فتح المفاوضات بين الحكومة والشركة لتسـوية المسـائل المختلـف عليهـا، وقد بدأت المفاوضات في شـباط سـنة 1958 واسـتمرت حتـى 12 تمـوز بشـكل متقطـع بسـبب تعنـت الشركة.

وبعد منتصف شهر نيسان حضر المفاوضات وفد عن الشركات الأمريكية برئاسة إم جي راثبون ليطرح رئيس الوفد العراقي المفاوض مسألة جديدة وهي شعور نـوري السـعيد رئـيس الـوزراء آنـذاك (بالأسف البالغ على الخطأ الذي حدث في منح جميع الأراضي العراقية لمجموعة شركـات واحـدة وكـان المفروض ألا تشمل جميع الأراضي العراقية)[5].

---

(3)حول مفاوضات عقد هذه الإمتيازات بنظر : كتاب نوري عبد الحميد خليـل ،التـاريخ السـياسي لإمتيـازات الـنفط في العراق 1925-1952 (بيروت ، 1980) .

(4) قاسم أحمد العباس، وثائق النفط في العـراق ، الجـزء الثـاني، بغـداد 1975، ص138-211 . ونـديم البـاجي، حقـائق وأرقام عن سياسة النفط (بغداد 1958)، ص 7-14 .

(5)أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية 1952 -1963 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة كليـة الآداب (بغداد 1983) ، ص 105.

والواضح أن موقف نوري السعيد هذا كان ينطلق من شعوره بتعنت شركة نفط العراق ورفضها المتواصل الإستجابة لمطالب العراق، في الوقت الذي كان فيه الإنتاج يتزايد في كل من السعودية والكويت وإيران، بينما ظل الإنتاج في العراق في حدود متدنية على الرغم من أن اكتشاف النفط في العراق كان قبل اكتشافه في السعودية والكويت. وكان نوري السعيد يحاول توفير موارد جديدة للبلاد لتحقيق التنمية وإعمار البلاد أولاً، ودعم الإتحاد الهاشمي[6] . (بين العراق والأردن) الذي حدث في شباط سنة 1958 ثانياً، فكان من الطبيعي أن تتجه أنظاره نحو الشركات الأمريكية خاصة بعد الإمتيازات النفطية الجديدة التي عقدتها كل من السعودية والكويت وإيران مع شركات النفط والتي جاءت لصالح تلك البلدان.

ويبدو أيضاً أن مشروع أيزنهاور الذي طرح في بداية سنة 1957 وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى ملء الفراغ الذي حدث في الشرق الأوسط من فقدان بريطانيا لمركزها المهيمن على المنطقة بعد العدوان الثلاثي على مصر، لم تكن خافية على نوري السعيد لذلك شكلت قضية النفط خلافاً كبيراً بين الحكومة العراقية والشركة من جهة ، وبين الشركات البريطانية والأمريكية ومن خلفهما حكومتهما من جهة أخرى.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في إزاحة البريطانيين، والحلول محلهم والحصول على إمتيازات نفطية لشركاتها في العراق بعد أن تتخلى شركة نفط العراق عن الأراضي التي لم تستثمرها. أما المفاوضات التي عقدت في شهر تموز 1958 بين العراق الشركات[*] . فهي وإن تطرقت إلى مسائل الخلاف الأخرى بإيجاز، فإن مسألة التنازل عن الأراضي التي لم تستثمرها بعد، كانت في مقدمة القضايا

(6)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (بيروت 1974) ،ط4 ، ج10 ، ص 256.

(*) حول ما دار في هذه المفاوضات يراجع : أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق ، الصفحات 98-123. نجم محمود، المقايضة بغداد برلين (لندن 1990) ، 159-173 .

المطروحة. ولقد اتبع نوري السعيد ذلك بسلسلة من التصريحات منها "إن بعض شركات النفط قد أعطت إمتيازات أفضل لإيران والكويت والسعودية وإن العراق قد وجد نفسه في موقف غير موفق، وإنه يأمل أن يرى تسوية مرضية وودية، لأن إمتيازات نفطه قد أعطية لشركة نفط العراق"[7].

بل أنه سار قدماً للضغط على الشركات للإستجابة لمطالب العراق وإيجاد موارد مالية جديدة تدعم الهاشمي بدعوته لضم الكويت إلى الإتحاد بعد منحها الإستقلال من بريطانيا التي كانت تعارض ذلك ، وقد لجأ السعيد إلى الحكومة الأمريكية التي تملك شركاتها نصف نفط الكويت طالباً منها الضغط على الحكومة البريطانية لإقناع شيخ الكويت بالإنضمام إلى الإتحاد[8] .

وقبل أن ينتصف تموز إنحنت الشركات لهذه الضغوط وأعلنت لأول مرة (أن موقف الشركات بخصوص مطلب الحكومة بالتخلي عن بعض مناطق الإمتياز سيكون إيجابياً)[9] وهدد أحمد المختار بابان رئيس الوزراء وفد الشركة المفاوض يوم 12 تموز بأن إمتيازات الشركات تعد غير مشروعة من ناحية القانون الدولي لأنها عقد بين (قاصر ووصي) وليس من المروءة أن يكون ضخ النفط من الكويت أعلى منه في العراق زهاء سبعة ملايين. وعندئذ أبدى وفد الشركات موافقته على مبدأ زيادة الضخ والتنازل عن الأراضي غير المستثمرة بشرط (أن تعطي الحكومة العراقية الأرض المتنازل عنها إلى الشركات البريطانية) حصراً ، ولكن رئيس الوزراء أجاب "إن الإمتيازات ستعلن بصورة عالمية وتعطى لمن يقدم أفضل الشروط، وإن الشركات البريطانية تتفضل على غيرها إذا تساوت العروض"[10].

---

(7)من تصريحاته لجريدة التايمس اللندنية ، نقلاً عن جريدة الأخبار البغدادية 11958/7/3 .

(8) الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص257 .

(9) أسامة عبد الرحمن ، تطور سياسة العراق النفطية ، ص115 .

(10) الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص283 .

إن عدم العثور على محضر ذلك الإجتماع الذي عقد بين الوفد العراقي ووفد الشركات يوم 12 تموز يمنعان من تقديم شيء عما يدور فيه ، ولكن المعروف أن وفد الشركات غادر بغداد في ذلك اليوم (12 تموز 1958)، وإن بياناً رسمياً نشرته الصحف أشار إلى موافقة الشركات المبدئية على مبدأ التخلي، وإن الجانبين سيشرعان بوضع الخطة التي سيتم بموجبها التخلي عن الأراضي ، ليتسنى للحكومة دعوة الشركات العالمية لتقديم عروض الإستثمار على غرار الإتفاقيات التي عقدت مؤخراً مع الأقطار المجاورة . وأعلن البيان أن إتفاقا مبدئياً قد حصل لمضاعفة الإنتاج قبل عام 1961 وإن الشركات ستقدم مقترحاتها لحل المشاكل الأخرى القائمة بينها وبين الحكومة[11] . وفي الوقت الذي نشر فيه هذا البيان صبيحة يوم الرابع عشر من تموز 1958 كان الحكم الملكي يشهد نهايته في العراق.

وتؤكد معظم المصادر أن الثوار لم يربطوا بين التحرر السياسي والإقتصادي ولم يكن عندهم تصور شامل عما ستؤول إليه العلاقة بينهم وبين الشركات، ولكن مسألة النفط كانت دون شك تشكل هاجساً لديهم، إذ أنهم لم ينسوا إجماع القوى السياسية على الأضرار التي ألحقتها هذه الشركات بالعراق، بل إنهم ربطوا بين إستثمار هذه الموارد بشكل أمثل وبين تحقيق التنمية والإعمار الإقتصادي وتحقيق الرفاه الإجتماعي في البلاد[12] .

وشهدت العلاقة بين العراق والشركات منعطفا جديداً بعد الثورة ، إذ أن قيادة الثورة أرادت أن تظهر إنتماءها إلى الشعب بتبني مطالبه وذلك بالتصلب مع الشركات التي تعد واجهة من واجهات الغرب، وفي الوقت نفسه تعمدت الحكومة

(11) نص البيان في جريدة الزمان 14 تموز 1958 .

(12) يمكن أن نأخذ على سبيل المثال أقوال كل من محسن حسين الحبيب ، حقائق ثورة 14 تموز ، دار الأندلس (بغداد 1981)، ص 59 ، صبيح علي غالب ، قصة ثورة تموز (بغداد 1981) ، ص6 ، وأقوال كل من رجب عبد المجيد ومحيي الدين عبد الحميد وهما من تنظيم الضباط الأحرار : عن ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق (بغداد 1981) ، ص140 ،جاسم كاظم العزاوي ، مقابلة معه في 5/9 /1997 .

الجديدة تجنب المشاكل مع الشركات خشبة وقوع مواجهة مع حكوماتها، بل أنها أسرعت لإصدار بيانات وتصريحات ترمي إلى تبديد الغيوم التي تجمعت في الغرب. والإعتقاد السائد بأن الحكومة الجديدة تنفذ مخططات جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

ورغب الغربيون في مهادنة الثوار، ويذهب الباحث الأمريكي بنجمن شوادران أكثر من ذلك، إذ عد بيان الحكومة بهذا الشأن بداية للصراع بين الحكومة العراقية الجديدة وعبد الناصر[13] .

والمقصود ببيان الحكومة هذا، هو البيان الذي أصدره رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يوم 18 تموز، الذي أكد فيه حرص الحكومة على استمرار إستخراج النفط والعمل على حماية المصالح القومية العليا[14] ، وأكد أهمية هذه المادة للصناعة الدولية وإحترام العراق للعقود السابقة. وفي الوقت نفسه حذر من أن الحكومة الجديدة لن توافق على استمرار الغبن الذي لحق بالعراق جراء الإمتيازات السابقة، وحث الشركات على التجاوب مع الحكومة وإستثمار هذا الموقف لمنفعة الإقتصاد العراقي والدولي معاً[15]، وقال عبد الكريم قاسم في تصريح صحفي آخر (همنا أن نزيد ضخ النفط وإنتاجه وتصديره إلى العالم على أساس تجاري مفيد لنا وللدول التي تتعامل معنا)[16] .

لقد صاحب هذه البيانات تحرك إعلامي واسع قامت به السفارات العراقية في الغرب ترمي إلى توضيح السياسة النفطية للحكومة الجديدة، فصرح ناطق بلسان السفارة العراقية في واشنطن أن الحكومة العراقية لا تنوي أن تنقض أي إلتزامات إقتصادية أو سياسية تعهد بها العراق في الماضي، وأنها لن تخرج عن أي إتفاق كان

---

(13)Benjamin Swadran, The Middle East Oil and Great powers , (NEW YORK 1973) , P. 271

(14) محمد سلمان حسن ، دراسات قي الأقتصاد العراقي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1966 ، ص 296.

(15)جريدة الأخبار 19 / تموز / 1958 .

(16) جريدة الزمان 27/تموز/1958 .

العراق قد أسهم فيه، وأكد أن النفط سيستمر تدفقه إلى الغرب وصدرت تصريحات مماثلة أخرى في كل من لندن وبون وغيرهما[17] كانت ترمي إلى طمأنة العالم الغربي.

والواقع أن الغرب أخذ يشعر بالإطمئنان ، على اعتبار أن ما حصل في العراق هو حدث داخلي يستهدف نظاماً فاسداً ولا يستهدف التعرض لمصالحه النفطية، وصدرت تصريحات من واشنطن ولندن تفيد أن التدخل العسكري في لبنان والأردن لن يمتد إلى العراق ما دامت الحكومة الجديدة تحترم مصالح النفط الغربية وتحافظ على سلامة رعاياهم[18] .

وللتثبت من نوايا الثوار، إتصلت الشركات رسمياً بحكومة العراق وطلبت منها السماح لشاحنات النفط بالدخول إلى الموانئ العراقية . وقد إستجابت الحكومة للطلب وأصدرت بياناً في 19 تموز أكدت فيه إستعداد الموانئ العراقية لإستقبال الشاحنات لنقل النفط وأكدت أنها قد إتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك[19] .

وعلى الرغم من ذلك ظل القلق يراود بعض الأوساط السياسية من توجهات عبد الكريم قاسم وإحتمال ميله إلى الإتحاد السوفيتي أو إلى الجمهورية العربية المتحدة . وفي ذلك يقول روبرت مورفي مبعوث الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى العراق في أعقب الثورة ، أن عبد الكريم قاسم قال له " أنه لم يجازف هو وزملاؤه بالقيام بالثورة بقصد تسليم العراق للإتحاد السوفيتي أو جعله خاضعاً لمصر " . ويؤكد مورفي أيضاً أن قاسم أعطاه " إنطباعاً بوصفه رجل يلعب على الحبلين بين موسكو والقاهرة وصرح أن حكومته تنوي تأييد الجمهورية العربية المتحدة في سياستها ولكن العراق سيحترم إلتزاماته الدولية، وقال أن بلاده تريد زيادة كميات النفط التي تشحنها

---

(17) نجم محمود ، المقايضة برلن بغداد ، ص165 ، جريدة البلاد ، 1958/7/2 .

(18) أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق ، ص133 .

(19) جريد البلاد 1958/7/20 .

إلى الغرب بنسبة خمسين في المئة في الأقل، وأنه أخبر جمال عبد الناصر أنه لن يكون هناك أي تعرض لأنابيب النفط في العراق"[20] .

ولكن هذه التصريحات ما كانت تكشف كل الحقائق، إذ إن الإنطباع السائد لدى الثوار وسائر القوى السياسية في العراق هو أن حكومات العهده الملكي كانت متساهلة مع شركات النفط التي ألحقت أضراراً بمصالح البلاد ، وينبغي للثورة أن تعمل على إزالة هذا الضرر[21] . وقد عبرت الصحف العراقية عن هذا الشعور فكتبت جريدة الأخبار مقالاً قالت فيه : " إن حكومة الجمهورية العراقية لا تريد الإنتقام من الغرب إنما تريد إستغلال ثروة النفط وبناء عراق حديث تستند ركائزه على أسس مدروسة وقوية"[22] وأشارت جريدة الجمهورية المعبرة عن وجهات نظر حزب البعث العربي الإشتراكي، إلى أهمية النفط في التنمية الإقتصادية وقال (إن رجال العهد الجديد سيصفون الحساب مع شركات النفط الأجنبية إلى ما فيه مصلحة الشعب وخير الأمة)[23] وقدمت مقترحات في مجال السياسة النفطية.

وفي الوقت نفسه استغلت بعض الشركات الوضع الجديد فقدمت عروضاً جيدة للعراق منها شركة النفط السويدية التي كانت واجهة لبعض المصالح الأمريكية، والتي تقدمت بعرض يوم 21 تموز يتضمن إنشاء شركة عربية لأسطول ناقلات النفط تسهم فيها الأقطار العربية المنتجة. فضلاً عن زيارة بعض المسؤولين الأمريكيين للعراق بدءاً بزيارة روبرت مورفي مبعوث الرئيس الأمريكي آيزنهاور الذي أعلن في بغداد " إن حكومته تقف موقفاً ودياً من الشعب العراقي"[24] إلى زيارة وليم روانتري مساعد وزير الخارجية في 15 كانون الأول 1958، الذي بحث مع عبد

---

(20) مذكرات روبرت مورفي السفير الأمريكي المتجول في كتاب : العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، ترجمة : نجدة فتحي صفوت ، بغداد 1984 ، ص 270 .

(21) الوقائع العراقية العدد 616 في 1961/12/12 .

(22) ثروة العراق النفطية بأيد أمينة ، جريدة الأخبار 1958/7/22 .

(23) نديم محمد آل حويز ، النفط في العهد الجديد ، جريدة الجمهورية 1958/8/14

(24) جريدة الزمان 1958/8/3: أسامة عبد الرحمن نعمان ، المصدر السابق ، ص139 .

الكريم قاسم العلاقة بين البلدين، مما يدل على رغبة الحكومة الأمريكية في الحصول على إمتيازات نفطية لشركاتها في العراق[25] في حالة تخلي الشركة عن الأراضي غير المستثمرة.

وبناءاً على ذلك تقرر الدخول في مفاوضات مع الشركات حول مطالب العراق وشكلت لجنة من كبار موظفي وزارة الإقتصاد التي كانت تدير شؤون النفط آنذاك ، لدراسة أحكام الإمتيازات والمشاكل الناجمة عن تطبيقها، وقد بينت اللجنة في تقريرها الذي رفعته إلى إبراهيم كبة وزير الإقتصاد، موضوعات الخلاف التي حصلت خلال العهد الملكي وزادت، حسبما يدعي أحد أعضائها، بعض الموضوعات المهمة التي لم تكن محل مفاوضة قبل الثورة، مثل إسهام العراق برأسمال الشركات وتعيين مدراء عراقيين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية في الشركات وحسابات كلفة الإنتاج[26] وغيرها.

وقد صرح إبراهيم كبة مؤكداً إن توجهاً جديداً، سوف يحدد العلاقة مع الشركات، وأكد إحترام العراق الإتفاقيات السابقة وإلتزامه بها إلا أنه أشار إلى ضرورة أخذ الظروف على الإقتصاد العراقي[27] . وقد شكلت لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وعضوية كل من وزراء الشؤون الإجتماعية والمالية والإرشاد والإقتصاد وأستدعي الخبير النفطي السعودي عبدالله الطريفي أيضاً لدراسة تعديل 1952 اتفاقية[28] .

---

(25) جريدة البلاد 15-1958/12/17 : أسامة عبد الرحمن نعمان ، المصدر السابق ص 153.

(26) عبدالله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية 1952-1968 ، (لندن 1989) ، ص86-87.

(27) جريدة البلاد 1958/8/27 ، David , Oil and Public Opinion in The Middles East , London , 1966 . P. 83-84

(28) و.ن ، قرار تشكيل اللجنة ، الملف 231/60 (مفاوضات الشركات للتخلي عن الأراضي غير المستثمرة).

وعلي أية حال، بدأت المفاوضات بين العراق والشركات في 20 آب 1958، وتبلورت مطالب الجانب العراقي بضرورة تنازل الشركات في عن الأراضي غير المستثمرة وإعادة النظر في حسابات الكلفة على أن يتم الإتفاق على الأسعار وتحديد التكاليف ونسبها وكيفية حسابها وتنفيق الريع * وزيادة نسبة حصة الحكومة من الأرباح على النصف، وإسهام العراق في رأس مال الشركات وتسليم الغاز الطبيعي للعراق بدلا من حرقة، والإشتراك في إدارة الشركات وتمثيل العراق في مجلس إدارتها تمثلاً يمكنه من ممارسة حقه في الإشراف على الشركات[29].

وتأرجحت المفاوضات بين الحكومة ووفد الشركات مدة طويلة ، فتارة كانت تتوقف عدة أشهر بذرائع وحجج مختلفة تختلقها الشركات، إذ إنها لم تبد إستعداداً لتقديم حلول مقبولة فيما يخص القضايا الرئيسة المنوه بها، وتارة يقتصر الأمر على المراسلات وتقديم المذكرات ولجأ العراق أخيراً إلى منع الشركات من الإستمرار في عمليات التحري والحفر في الأراضي غير المستثمرة[30] ، وبعد ذلك أظهرت

* يعد الريع تعويضا يدفع لمالك الأرض في مقابل السماح باستغلال أرضه سواء حققت الجهة المستغلة للأرض ربحا أم لا ، وقد نصت معظم عقود الإمتيازات النفطية على حق الحكومة في الحصول على نسبة معينة من النفط المستخرج من المناطق المشمولة بالإمتيازات ، وكانت النسبة في أغلب الأحيان 12.5 % ، رغم أن الشركات النفطية إستمرت في عد الريع جزءاً من حصة الحكومة من الأرباح بعد تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في مطلع الخمسينات ، بدلا من عده عنصراً من عناصر كلفة الإنتاج ، وقد كان تنفيق الريع ، أي عده عنصراً من عناصر الإنتاج أحد المطالب الأولى للبلدان المصدرة للنفط بعد تأسيس منظمة أوبك ، ودارت بين اوبك والشركات مفاوضات طويلة حول هذا الموضوع إنتهت في أواخر عام 1964 بعرض من الشركات قبلته بعض البلدان الأعضاء في المنظمة ورفضه العراق . تايه عبد الكريم ، أحاديث في السياسة النفطية ، دار الرشيد (بغداد 1972) ، ص 19-23 .

(29) محمد سلمان حسن ، نحو تأميم النفط العراق ، دار الطليعة ، بيروت ، ط1 ، 1967 ، ص 88 ، عبدالله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص 91 .

(30) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى شركات نفط العراق الموصل والبصرة في 1964/4/25 سرى وعلى الفور ، الملف 244/6 .

الشركات خلال محادثا غير رسمية إستعدادها لعرض اقتراح تحتفظ الشركات بموجبه بالأراضي المستثمرة فعلا وفق نصوص الإمتيازات القائمة، وتتعاقد مع الحكومة بامتيازات جديدة لاستثمار أراضي أخرى، على أن تصل مساحة كل ما تستثمره وفق الإمتيازات القديمة/الجديدة إلى 10% من مساحات الإمتيازات الأصلية، ولكن الحكومة رفضت الإقتراح وأصرت على موقفها بضرورة احتفاظ الشركات بالأراضي المستثمرة فعلا فقط[31].

إنتهت هذه المفاوضات التي أمتدت أكثر من ثلاث سنوات بالفشل، فقد بدأت في 20 آب 1958 وتولى المفاوضة في بعضها عبد الكريم قاسم نفسه وقدم بوصفه رئيس الوفد العراقي المفاوض – إنذاره إلى رئيس وفد الشركات في 11 تشرين الأول 1961 جاء فيه:

- نحن طالبنا بمطالب عديدة مترابطة والتنازل عن الأراضي غير المستثمرة جزء منها وأنتم لم تستجيبوا للمطالب الأخرى، لدي إقتراح نهائي تتنازلون بموجبه عن 90% فورا لقاء تنازلنا عن حق المساهمة في الآبار الحالية بشرط زيادة حصتنا منها ثم نساهم معكم في باقي الـ 10% بعد إستثناء الآبار الحالية على أسس جديدة للمساهمة والعوائد هل هذا مقبول[32].

ولكن وفد الشركات رفض الإقتراح، وبذلك أعتبرت المفاوضات منتهية، إذ خاطب رئيس الوزراء رئيس وفد الشركات بالقول " ليس لدينا شيء الآن ونعتبر المفاوضات منقطعة بسبب تعنت الشركات في وجهات نظرها وعدم موافقتها على إعطاء حق العراق، ولا يمكن لنا أن نصبر على ضياع حق العراق مدة طويلة، إنكم

(31) عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، المكتبة العصرية (بيروت 1966) ، ص 8-9 .

(32)و.ن ، النص الكامل للمفاوضات ، في بيان وزارة النفط الصادر في 17 تشرين الأول 1961 عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق ، والنص الكامل لمحضر الإجتماعات الثلاثة التي عقد في مقر عبد الكريم قاسم (وزارة الدفاع) بتاريخ 28 أيلول و 11 تشرين الأول 1961 .

تريدون كل الأمور في صالحكم "[33] . وهدد بأن العراق سيتخذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحته وفق القوانين المرعية ، وقال أخيراً " هذه آباركم بإستطاعتكم إستغلالها كما تريدون وإني آسف لأن أقول لكم بأننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة" فرد رئيس وفد الشركات " إن الشركات ستعمل على حماية حقها، وسترى ماذا ستكون النتائج "[34] ، **ثم صدر بيان رسمي في 17 تشرين الأول يعلن فشل المفاوضات، وإستعرض ما دار فيها بإيجاز [35]:**

من الواضح إن عبد الكريم قاسم قد ركز في المفاوضات الأخيرة على مسألة تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة لأنه كان يريد منح إمتيازات فيها بشروط أفضل من شروط شركة نفط العراق، ولعل ما زاد من تصلب عبد الكريم قاسم في هذا الموضوع، إن شركة أمريكية قد تقدمت بعرض تبدي فيه إستعدادها لمد إنبوب من الحقول الشمالية إلى البحر المتوسط بسعة تزيد عن ثلاثين مليون طن سنويا في مدة سنة واحدة، وتقدمت شركات يابانية بعروض تجاوزت فيها مع العراق مبدأ مناصفة الأرباح[36] مع شركات أمريكية أخرى مثل شركة جنرال أكسبلوريشن كومباني انترناشنال المؤسسة في مدينة ديلاوير الأمريكية التي تقدمت بعرض لتطوير المنطقة المحدودة بالمياه الساحلية للعراق والجرف القاري، تكون حصة الحكومة من الأرباح 60% ثم ترتفع إلى80% مع نصف أسهم الشركة[37]، وتقدمت شركة مورغاز بعرض يتضمن خطة لنقل الغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا [38] .

---

(33) بيان وزارة النفط في 1961/10/17 ، المصدر السابق ، ص 28 .

(34) بيان وزارة النفط في 1961/10/17، المصدر السابق، ص 28.

(35) جريدة البيان 1961/10/18.

(36) أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ، ص148 ،254-255 .

(37) و.ن ، نص مشروع إتفاق بين الحكومة العراقية وشركة جنرال أكسبلوريشن كومباني انترناشنال ، الملف 244/60 .

(38) أسامة عبد الرحمن نعمان ، المصدر السابق ، ص 255 .

صاحب هذه المفاوضات والمساومات تهديدات من الجانبين، وهدد قاسم بنشر محاضر المفاوضات على الشعب والتوجه إلى الرأي العام وأنذر الشركات بوقف أعمال التنقيب على النفط في الأراضي غير المستثمرة ، والجدير بالإشارة إن شركات النفط سببت إهمالاً متعمداً في هذا الجانب، وعلى سبيل المثال بقي الحفر بمعدل (56.268) قدماً سنوياُ حتى عام 1958، وبعد أن شرعت الحكومة بالتفاوض مع الشركات للتخلي عن الأراضي غير المستثمرة، أصبحت الشركات تقوم بالحفر بمعدل (157.783) قدماً سنوياً، وإرتفع هذا الرقم إلى (248.550) قدماً عام 1960[39]، وهذا دليل أكيد على حالات التلاعب التي انتهجتها الشركات ولا سيما في القيام بأعمل الحفر والتنقيب في الأراضي التي كانت بحوزتها طوال تلك المدة ، وتصرفها بذلك بما يلائم مصلحتها فترى توجيه نشاطها بالقدر الذي لا يتناسب مع مقدار ما في العراق من إحتياطي ثابت أو وفقا لإجراءات الإستثمار المفروضة . وردت الشركات على موقف العراق بتخفيض معدلات زيادة الإنتاج ، إذ كان معدل هذه الزيادة عام 1959 ما يقارب 18% عن إنتاج عام 1958، بينما بلغت 13.7% في عام 1960 عنها في عام 1959 ووصلت إلى 3.5 عام 1960 عما كان عليه في العام السابق[40].وبقصد الضغط على الشركة أعلن عبد الكريم قاسم في 25 حزيران مطالبته بضم الكويت إلى العراق ذاكراً إن ظهور النفط هناك قد شدد من قبضة بريطانيا على الكويت وإن العراق أصبح هو الضحية لأن بريطانيا تحاول فصل الكويت عن العراق[41] ، ولكن هذه الدعوة لم تكن تنطلق من موقف قومي أو إيمان بالوحدة ، ولكنه أراد إستخدام ذلك للضغط على الشركات التي رفضت إجابة مطالبه بزيادة الإنتاج والتصدير، كما رفضت قبله ضخ نفط خانقين الذي تملكته

(39)قاسم أحمد العباسي ، وثائق النفط في العراق ، ج2 ، ص 49.

(40) الشواف ، قضية النفط في العراق ، ص58.

(41)أحمد فوزي ، بترول ودخان (القاهرة 1961)، ص 44.

الحكومة العراقية بواسطة أنابيبها إلى البحر المتوسط، فكان ضم الكويت يهيئ له فرصة الإتصال بالبحر[42]وتصدير النفط بواسطة الخليج العربي بصورة أكثر.

ثانياً. القانون رقم 80 لسنة 1961

أدى توقف المفاوضات وصدور بيان إنقطاعها الذي أكد عزم الحكومة على إتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان حقوق العراق، إلى تحول مهم في العلاقات وشركات النفط، إذ تبنى العراق أول مرة في تأريخه مبدأ تعديل إتفاقيات الامتياز عن طريق التشريع من جانب واحد[43] . ولذلك شكل عبد الكريم قاسم لجنة خاصة [44] عهد إليها دراسة الموقف وإعداد المقترحات اللازمة لإصدار التشريع اللازم وفي أعقاب عدة إجتماعات[45] وإستشارات فنية لمجموعة من الخبراء والفنيين[46] بشأن مفهوم المناطق المنتجة، ومدى ضرورة بقاء الحقول المنتجة وحدة إنتاجية كاملة بيد الشركات صاحبة الإمتياز، أو إمكان تجزئتها وإعطاء الشركات الجزء المنتج من الحقل وإستقطاع الأجزاء غير المنتجة. وقد أيد الخبراء إمكان تقسيم الحقول بين منتجين متعددين كما هو جار في أكبر بلد منتج للنفط وهو الولايات المتحدة الأمريكية[47].

---

(42) أسامة عبد الرحمن نعمان ، المصدر السابق ، ص 248 .

(43) عبدالـله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص 32 .

(44) ضمت كل من محمد حديد ، مظفر حسين جميل ، عبد اللطيف الشواف ، هاشم جواد ، محمد سلمان حسن ، طه الشيخ احمد ، وطلعت الشيباني .

(45) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 7 ، جلسة مجلس الوزراء، الجلسة الخاصة ، المنعقدة بتاريخ 1961/12/11 .

(46)و.ن ، الملف 231/60 ، مفاوضات الشركات للتخلي عن الأراضي غير المستثمرة ، الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، ص 41 .

(47) و . ن ، الملف 231/60 ، مفاوضات الشركات للتخلي عن الأراضي غير المستثمرة ، الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، ص 41 .

ويفهم من طبيعة عمل اللجنة والإستشارات حول الإتفاق على الصيغة النهائية للقانون أن هناك إتجاهين، أحدهما يرى إعطاء الشركات المناطق التي اكتشف فيها النفط فضلا عن المناطق المنتجة، وكان يقف وراء هذه المجموعة محمد سلمان وزير النفط وجهاز وزارته، أما محمد حديد وعبد اللطيف الشواف وطلعت الشيباني وهاشم جواد[*] فقد قدموا عدة خيارات لصيغة القانون فيما يخص تحديد تصرف الشركات بالأراضي التي كانت مشمولة بامتيازاتها، فاختار رئيس الوزراء الصيغة التي شرع بها القانون، وقد تضمنت مذكراتهم التي قدمت في وقتها، خيارات أيضا كما أيدت اللجنة ضرورة أخذ رأي خبير قانوني دولي في حالة تطبيق أي من الخيارات المقدمة تلافيا للثغرات التي يحتمل أن تثيرها الشركات[48].

وفي أثر إجتماعات اللجنة وما أبداه الخبراء المشار إليهم من إستشارات في هذا المجال وضعت لائحة القانون القاضي بتحديد مناطق إستثمار الشركات في الحادي عشر من كانون الأول 1961 وذلك بعد مناقشة مجلس الوزراء للقانون وبعد أن أدخل عليه عبد الكريم قاسم المادة الثالثة التي تضمنت لحكومة الجمهورية العراقية إذا إرتأت تخصيص أراضٍ أخرى لتكون إحتياطيا للشركات على أن لا تزيد مساحة المنطقة المحددة لكل شركة[49] .

ويبدو أن قاسم أراد أن يجعل إضافة هذه المادة عنصراً تكتيكياً، فإذا جاءت الشركات وطلبت منحها المساحات التي تضمنتها هذه المادة ، فهذا يعني رأيه إعترافها

(*) ينقل الباحث أسامة عبد الرحمن نعمان عن طلعت الشيباني عضو اللجنة قوله : إن هام جواد قد قرأ في أحد الإجتماعات رسالة لأطراف أمريكية نادت بالتأميم وإعطاء الأراضي غير المؤممة لشركات أمريكية ولكن لم يتم الإتفاق على التأميم بوصفه حلا . تطور سياسة العراق النفطية ، ص 263.

(48) و . ن ، الملف 231/60 ، مفاوضات الشركات للتخلي عن الأراضي غير المستثمرة.

(49)حول القانون رقم 80 ينظر : كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، المكتبة الأهلية ، بغداد 1968، الصفحات 397-414 ، قاسم أحمد العباس ، وثائق النفط ، ج2 ،ص46-58.

الضمني بالقانون ، فضلا عن إنها ستكون ورقة رابحة لفـرض مطالـب العـراق في المسـاهمة في الشركـة وزيادة الأرباح والإنتاج[50].

والمهم أن نشير هنا، إلى أن القانون قد انتزع من الشركـات نحـو 99.5% مـن الأراضي العراقيـة وهو مطلب كانت حكومة العهد الملكي قد رفعته وأجرت مفاوضات مطولة حوله كما مر بنا، وقد ألزم القانون الشركات بتقديم المعلومات الكاملة عن الأراضي التي عـادت إلى الحكومـة وقـد تباينـت الآراء حولة، فقد رأى بعضهم بمن فيهم أشخاص شاركوا في وضع القانون، أنه لم يمس مصالح الشركات بصورة مباشرة، إذ أن الإحتياطي الذي بقي لها كان كثيرا وان الهـدف مـن صـدوره هـو إعـادة ثقـة الجماهـير بالسلطة، بل إنه لم يحقق منفعة مادية مباشرة للعراق ، بينما رأى البعض الآخر فيه، أنه ضربة قاصمة للشركات[51].

كما أنه مزق الفرضية التي روجت لها الشركات وهي قدسـية إمتيـازات الـنفط وخروجهـا على نطاق حق السيادة للدولة وعدم المسـاس بهـا إلا بموافقـة الشركـات. وإلى جانـب ذلـك يعـد إصدار القانون حدثاً مهماً في صناعة النفط العالمية بوصفه أول عمل ناجح ينطـوي عـلى إسـترداد حق من حقوق الأقطار المنتجة بواسطة تشريـع منفـرد، ويضـع الخطـوة الأولى في طريـق إخضـاع إمتيازات النفط إلى متطلبات السيادة الوطنية[52]، فضلا عـن انـه يعـد مـن أهـم الأحـداث التـي شهدتها صناعة النفط ليس في العراق فحسب، بـل في منطقـة الشرق الأوسـط، مـما دفـع الـبعض إلى أن يقـر بـأن القـانون يعـادل في أهميتـه وخطورتـه تـأميم صـناعة الـنفط في إيـران، وكـذلك إتفاقيات مناصفة الأرباح التي وقعت في بداية الخمسينات، إذ أنـه فـتح المجـال لعقـد إتفاقيـات جديـدة في الأراضي التـي تخلـت عنهـا الشركـات وبشروط أفضـل، مـما يـؤدي إلى زيـادة الإنتـاج

(50) عبدالـلـه اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية، ص34.

(51) تفاصيل هذه الآراء عند : أسامة عبد الحرمن ، المصدر السابق ، ص66.

(52) الوقائع العراقية، العدد 616 في 1961/12/12، عبد الوهاي السلوم ، قضية النفط العراقي (القاهرة 1967)، ص65.

والعوائد. ولا شك في أن القانون أرسى الأساس الصحيح لإقامة صناعة نفط وطنية بإسترداده كثير من الحقول المكتشفة ، مما يمكن الدول من إستثمارها بصورة مباشرة[53].

لقد وصف القانون بأنه أول عمل ثوري ناجح بعد تأميم قناة السويس[54] ، وهو إنتصار حققه العراق على شركات النفط، كما يذكر الأكاديمي المعروف مجيد خدوري[55]، بل انه من أهم إنجازات ثورة تموز 1958[56]، فضلا عن انه عمل وطني جبار على حد وصف أحد خبراء النفط العرب[57] أثبت سلطة الدولة على الشركات العاملة لديها وحقها في وضع القوانين، وإن هذه الشركات أحست لأول مرة بتغير الأوضاع القائمة وضرورة ملاءمة نفسها لها، ولا سيما فيما يتعلق بعلاقتها وفيما يخص الإنتاج والتسويق، وكذلك تحديد نوع الإتفاقيات التي تعقدها مع الدول المنتجة[58] . وعلى أية حال يعد القانون نصراً للعراق، وكان له تأثير على التطورات السياسية اللاحقة في تأريخه المعاصر كما سنرى.

وعندما طلبت الحكومة من الشركات تسليم الأراضي التي تحددت بموجب القانون بدأت الشركات كعادتها بالتسويف والمماطلة، غير أن الحكومة ألفت هيئة مسح بناءاً على إقتراح وزارة النفط لتثبيت حددود مناطق الإستثمار لشركات النفط طبقا للقانون رقم 80، وقد تألفت الهيئة من ممثلين عن وزارات المالية والإصلاح الزراعي والداخلية والنفط والدفاع، وتألفت هيئة أخرى باسم ((هيئة

(53) عبد المنعم السيد علي، سياسة النفط الوطنية في العراق في عشرين عاما، مجلة البترول والغاز العربي، السنة الخامسة، العدد التاسع، حزيران 1971، ص38-39.

(54) خليل إبراهيم حسين ، سقوط عبد الكريم ناصر (بغداد 1989) ، ص201

(55) مجيد خدوري ، العراق الجمهري ، ط1 (بيروت 1974) ، ص315 .

(56)سعدون حمادي ، آراء في شؤون النفط (بيروت 1980) ، ص64 .

(57) عبدالله الطريفي "العراق وشركات البترول" ، مجلة البترول والغاز العربي ، بيروت ، العدد 1 ، أيلول 1965 ، ص9.

(58) عبد المنعم السيد علي ، سياسة النفط الوطنية في العراق ، ص39 .

تسليم)) تتولى تسلم الأراضي المستثناة من المناطق المعينة لاستثمار الشركات وللتحقق من سلامة الآبار النفطية والغاز الموجود فيها ووضع التوصيات اللازمة لتأمين حراستها وإدامتها ضمت ممثلين عن وزارات المالية والداخلية والنفط والدفاع أيضا(59)، وطلبت وزارة النفط من الشركات التعاون مع هاتين الهيئتين وتسهيل مهمتهما لتنفيذ أحكام القانون(60).

ثالثاً. محاولات الشركات الإلتفاف على القانون رقم 80

فوجئت شركات النفط العاملة في العراق بصدور القانون، فإندفعت في محاولاتها للالتفاف عليه وإفراغه من محتواه منذ البداية فمارست الكثير من الضغوط لتجميده، وكذلك شأن لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية لعام 1962. إذ كانت رغبة عبد الكريم قاسم إستثمار النفط إستثماراً وطنياً مباشراً، لذلك أهمل عروض الشركات الأجنبية وتم تشكيل لجنة في أواخر سنة 1961 لوضع لائحة قانون شركة النفط الوطنية لتتولى أمور إستخراج النفط وتصديره، وقد تألفت اللجنة من صالح كبة وكيل وزارة النفط وعبد العزيز الوتاري مدير مصافي النفط وعبدالله النقشبندي عن وزارة المالية وحسن زلزلة عن البنك المركزي العراقي ومصطفي الرجب عن وزارة التجارة وعبدالله اسماعيل وباقر الجلبي عن وزارة النفط(61) . وفي أواخر أيلول 1962 أعلنت الحكومة مشروع قانون تأسيس الشركة للرأي العام ليقول كلمته فيها قبل وضعها موضع التنفيذ . وقد حصر المشروع حق إستثمار جميع المناطق التي تحتوي على الثروة النفطية في العراق عدا ما هو مشمول بحكم المادة الثانية

(59) و.ن ، الأمر الوزاري الصادر من وزارة النفط برقم 969 في 1961/12/24 . حول تأليف لجان (هيئة المسح وهيئة التسلم)، الملف 231/60.

(60) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى شركات النفط العاملة في العراق المرقم 302 في 1962/1/3 ، الملف 231/60.

(61) جريدة العهد الجديد 1961/10/16.

من قانون تعيين مناطق الإستثمار لشركات النفط رقم 80 لسنة 1961 بهذه الشركة[62].

لكن المشروع لم يكتب له الولادة لقيام ثورة الثامن من شباط 1963، وبقي القانون حبراً على ورق بسبب إضطراب الوضع السياسي وبفعل ضغوط وممارسات الشركات، بل إنها سعت لإنهاء صيغته التشريعية[63] .

ويتمثل رد الفعل الذي اتخذته الشركات بعد التوسع في الإنتاج ولا سيما في السنة التي أعقبت صدور القانون، إذ أنها خفضت معدلات النمو السنوي في الإنتاج ولا سيما نفط الجنوب، وبدأت عملية تجميد واسع لبرامج التطوير هناك[64].

أما الحكومات الغربية فقد عدت القانون ظاهرة خطيرة يجب حصرها وعدم السماح لها بالإنتشار، فراحت تمارس الضغط على الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات لتسوية خلافاتها مع الشركات[65]. وكانت الشركات قد قدمت إنذاراً للتحكيم بينها وبين الحكومة العراقية جاء فيه " من الواضح أن القانون فحواه حرمان الشركة إلى حد كبير من الحقوق التي هي حائزة عليها بمقتضى المقاولة المؤرخة في 14 آذار 1925، والإتفاقيات الأخرى النافذة بين الحكومة والشركة. إن القانون إخلال خطير من حكومة العراق بحقوق الشركات بموجب المقاولة والإتفاقيات[66].

---

(62) جريدة الأيام 1962/9/30.

(63) هارفي أكونور "الأزمة العالمية للنفط" ، ترجمة : عمر مكاوي (القاهرة 1967) ، ص439 ، محسن الموسوي، النفط العراقي – دراسة وثائقية من منح الإمتياز حتى التأميم ، دار الحرية للطباعة ، بغداد 1973، ص85.

(64) عبد المنعم عبد الوهاب ، النفط بين الساسة والإقتصاد (الكويت 1974)، ص 108.

(65) عبدالله الطريفي، العراق وشركات البترول ، المصدر السابق ، ص9 .

(66) و.ن ، الملف 231/60 ، مفاوضات الشركات للتخلي عن الأراضي غير المستثمرة .

ولكن الحكومة رفضت طلب التحكيم لأنه (لا يجوز على أمر هو من صميم أعمال السيادة الوطنية) وهذا ما أكده المستر بريت(*) محامي الحكومة في مذكرة قدمها للحكومة العراقية بتاريخ 14 نيسان 1962[67].

وعادت الشركات تمارس أسلوب الضغط على الحكومة بتخفيض معدلات زيادة الإنتاج، ففي الوقت الذي إزدادت فيه معدلات الإنتاج في الدول المجاورة، وصلت في إيران 10.4% وفي قطر 4.7% والسعودية بنسبة 3.4%[68]، لم يزد المعدل في العراق على أكثر من 3% فقط لعام 1962[69].

إحتجت الحكومة على إجراء الشركات هذا، إلا إن الشركات أجابت بأن ذلك يعود إلى فقدان الثقة وقلة الحماسة لدى المستثمرين للنفط العراقي بسبب سياسة الحكومة العراقية، وان الشركات سوف تنظر في معدلات الإنتاج بعد الإتفاق بينها وبين الحكومة حول القانون رقم 80، لكي يتمكن المستثمرون مرة أخرى من عد العراق مصدراً مضموناً منافساً من مصادر التجهيز في المستقبل[70]. إلى جانب ذلك

(*) محامي وسياسي بريطاني نال درجة (مستشار الملك في المحاماة) انتقل بعد الحرب العالمية الأولى من حزب المحافظين إلى حزب العمال وزار روسيا السوفيتية وعرف بكونه مناضلا ضد الفاشية والنازية ترأس لجنة التحقيق في حرق الرايخشتاغ الألماني 1933 وانتخب عضواً في البرلمان البريطاني ، وفصل من حزب العمال سنة 1940 ، حصل على عدة جوائز سوفيتية وإلتزم في الدفاع عن قضايا اليسار الأوروبي ، وأختير في أواخر سنة 1950 لدراسة التحضير لرفع دعوى على شركة نفط العراق في المحاكم الإنكليزية عن الحكومة العراقية ودعي لزيارة العراق بعد ثورة تموز لمشاركة العراقيين في دراسة العلاقة مع شركة نفط العراق وشارك في وضع جدول أعمال المفاوضات وعين عضوا إستشاريا في وفد المفاوضات العراقي وحضر مفاوضات القصر الأبيض عام 1960 ووقف مع العراق ضد الشركات بوصفه محاميا ومستشارا قانونيا بين 1950 -1962 توفي عام 1972 .

(67) و.ن ، الملف 231/60 ، مفاوضات الشركات للتخلي الأراضي غير المستثمرة .

(68) جريدة البيان 1962/5/10 .

(69) محمد سلمان حسن ، نحو تأميم النفط العراقية ، ص 90 .

(70) أسامة عبد الرحمن ، مصدر سابق ، ص273 .

أقدمت الشركات على تهديد جميع شركات النفط التي تنوي التقدم لأخذ إمتياز في الأراضي التي أخرجها القانون رقم 80 من أيدي الشركات ، وإنها ستقاضيها أمام المحاكم[71] .

وتحت غطاء كون الحكومة العراقية أوقفت أعمال الحفر والتحري، استغنت الشركات عن الكثير من العمال العراقيين المستخدمين لديها[72] سعيا منها لإحداث بطالة تظهر نتائجها على معيشة كثير من العمال[73] وتسهم في إرباك الوضع السياسي والإقتصادي.

فضلا عن إغلاق المستشفى التابع لشركة نفط البصرة، لحرمان العمال وعوائلهم من العلاج الطبي المفروض على الشركة[74]، ووضعت العراقيل أمام محاولات الحكومة لنقل نفط خانقين عبر أنابيبها إلى البحر المتوسط ، ومنعت أية محاولة من جانب العراق للاستثمار أو منح إمتيازات من الأراضي التي إستردتها الحكومة[75]، وأكثر من ذلك ، واصلت تخفيض معدلات النمو السنوي من النفط المنتج إلى نحو 2% ، في حين كانت معدلات زيادة إنتاج النفط العالمي في حدود 10%، مما أدى إلى تجميد عوائد العراق من النفط عند مستويات منخفضة حتى قيام ثورة 8 شباط 1963[76].

---

(71) جريدة البيان 1962/1/11 .

(72) جريدة البيان 1962/2/26 .

(73)جريدة الأيام 1962/6/3 .

(74)جريدة الأيام 1962/6/7 .

(75) و.ن ،الملف 229/60 ،إمتيازات النفط الأجنبية في العراق وملفات ش.ن.و ، الملف 12/60، ق9، المفاوضات مع شركات النفط .

(76)عبدالله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص93 ، محسن الموسوي ، النفط العراقي ، ص38 .

وتشير وثائق البنك المركزي العراقي إلى أن أنتاج الشركات من النفط لعام 1962 كان (46) مليون طن[77]، في حين كان إنتاجها في العام 1960 أكثر قللاً من 44 مليون طن[78].

وكان هدف الشركات من هذه الإجراءات منع دخول العراق صناعة النفط ولا سيما أنه يملك إحتياطياً كبيراً يمكنه من النجاح، وأن وجود (10) مليون برميل من الرواسب النفطية بيد أي حكومة يجعلها بمركز قوي جداً تستطيع معه في مدة قصيرة تكوين صناعة نفطية ناجحة ثم الإستغناء عن الشركات الأجنبية[79].

إن الشركات حاولت الولوج إلى داخل القانون منذ البداية عن طريق المادة الثالثة التي وضعها عبد الكريم قاسم، ولكن قانون تأسيس شركة النفط الوطنية عام 1962وضع نهاية للاحتمالات التنازلية التي يمكن أن تحصل عليها الشركات طبقا لتلك المادة ، إذ جاء في اللائحة: أن الحكومة منحت شركة النفط الوطنية (حصراً حق إستثمار جميع المناطق التي تحتوي على الثروة الوطنية والهيدكربونية الطبيعية في العراق عدا ما هو يحتم تعيين مناطق الإستثمار رقم 80 لسنة 1961)[80]، ولكن قانون الشركة ولعدم توفر المال الكافي للقيام بمتطلبات صناعة النفط.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية البريطانية أعدت تقريراً داخلياً طبقاً لمعلوماتها عن العراق يوم السابع من شباط 1963، أعطت فيه تقويما للوضع الداخلي للعراق وإهتزاز موقع قاسم وضعفه بسبب إضطراب الوضع في كردستان وإختلال الأمن في المنطقة بصورة جعلت مواصلة شركة النفط أعمالها أمراً صعباً، فضلاً عن إضراب الطلبة في بغداد وإعتقال قاسم لأكثر من 900 شخص بضمنهم

---

(77) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 1963، بغداد 1965، ص 25.

(78) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، التقرير السنوي عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1960 المالية، بغداد 1963 ، ص25 .

(79) عبدالله الطريفي ، العراق وشركات البترول ، ص1 .

(80) جاسم المطير ، تأميم النفط العراقي في الماضي والحاضر والمستقبل ، مجلة النفط والتنمية ، بغداد ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، حزيران 1987 ، ص125 .

فتيات، وهو ما أثار إستياءاً واسعاً مع إستمرار تحركات الضباط العسكريين من وحدوديين: ناصريين وبعثيين بتأييد من الجمهورية العربية المتحدة والأردن وتدني الموارد المالية بسبب تكاليف الحرب في الشمال والإفراط في شراء الأسلحة من السوفيت، مما أدى إلى توقف مشاريع الإعمار وإنتشار البطالة، وتنبؤ التقارير بسقوط قاسم وإحتمال أن يكون بديل نظامه (نظاماً عسكرياً ذا إتجاه قومي يمكن أن يتعاطف مع الجمهورية العربية المتحدة ... إن النظام البديل سيكون أكثر ميلاً إلى الغرب... ولكن التنبؤ بمواقفه حول قضايا النفط وحول مطالبة العراق بالكويت). وقال التقرير (لن يمر تبديل النظام بهدوء ، ويحتمل وقوع إضطرابات تستغرق عدة ساعات أو ربما عدة أيام)[81].

رابعاً. موقف الرأي العام من قضية النفط

كان الرأي العام ينظر إلى الشركات على أنها شركات مستغلة حصلت على إمتيازاتها بشروط بخسة في ظل الهيمنة البريطانية على العراق، وإنها ألحقت أضراراً كبيرة بالإقتصاد العراقي وبخطط التنمية فيه، ولذلك أراد عبد الكريم قاسم مع الشركات الإستناد إلى الرأي العام للضغط على الشركات، فكثيراً ما كان يهدد ممثليها في أثناء المفاوضات بنشر محاضر الجلسات، أو كان يصطحبهم في جولة في أطراف بغداد لإطلاعهم على حالة سكان الصرائف وأحوالهم الإقتصادية والإجتماعية[82] .

وكان موضوع النفط محط أنظار الرأي العام والأحزاب السياسية التي أسهمت بالعمل الجبهوي، إذ دعا ميثاق العمل الجبهوي الذي وضع في تشرين الثاني 1958 الحكومة إلى " ضرورة إتباع سياسة وطنية وتحقيق مطالب الشعب بالتحرر السياسي والإقتصادي من الإستعمار"[83].

---

(81)Fo , 371/70429, AQ 26/1015 , Feb. 7,1963

(82) أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ، ص203 ، 230 ، 247 .

(83)ل.ت.ح ، الملف ق ط ع 18/22 ب ، بيانات الأحزاب السرية ، ميثاق العمل الجبهوي كما جاء في بيان الحزب الشيوعي العراقي .

إلا أن هذا الميثاق قد تصدع بفعل السياسة التي إتبعها الشيوعيون للسيطرة على الشارع والحكم معا، فحاربوا الأحزاب القومية وخاصة حزب البعث العربي الأشتراكي وحزب الأستقلال وحتى الحزب الوطني الديمقراطي الذي إضطر إلى تجميد نشاطه في آيار 1959[84]، وحتى يتمكن الحزب الشيوعي من تجاوز عزلته عن الأحزاب الوطنية والقومية، سعى إلى إصطناع جبهة أحزاب صورية أسهم في إنشائها، وقد تضمن ميثاق هذه الجبهة فقر حول السياسة النفطية دعت إلى العمل على زيادة حصة الحكومة من عوائد النفط، بإعادة النظر في الإتفاقيات وضمان الرقابة على تنفيذها وعلى الإنتاج والأسعار وتحديد نطاق عمل الشركات ضمن حدود الآبار المستغلة حاليا وإستثمار الحكومة للآبار الأخرى وتصدير نفطها والقيام بتصفية وتصدير المنتجات النفطية ومنع شركات النفط من التدخل في شؤون العراق الخاصة ، ووضع حد لنشاطها السياسي والتجسسي وتحديد العلاقات معها على أسس تجارية وإقتصادية بحتة[85].

ولكن الجبهة فشلت في الإستمرار بالعمل السياسي، وعقب إنتهاء مدة الإنتقال التي حددها عبد الكريم قاسم في 6 تشرين الأول، تقدمت جماعات سياسية للحصول على إذن للعمل السياسي عد حزب البعث العربي الإشتراكي الذي ظل يمارس نشاطه سرياً على الرغم من تشديد السلطات ومطاردة أعضائه، لا سيما بعد محاولة إغتيال عبد الكريم قاسم، وإستمر في إصدار جريدته السرية (الإشتراكي)، وإصداره للبيانات التي تبين مواقفه السياسية، وقد حدد دستور الحزب موقفه من السياسة الإقتصادية، ودعا إلى تأميم جميع الموارد الطبيعية، إذ نصت المادة (59) على أن "الموارد الطبيعية الكبرى.. ملك الأمة تديرها الدولة مباشرة وتلغي الشركات والإمتيازات الأجنبية "[86].

(84) سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية ، ج2 ، دار المرصاد ، بيروت ، ص 101-106 .

(85) للتفصيل عن ميثاق جبهة الإتحاد الوطني ينظر : جريدة إتحاد الشعب 1959/6/29 .

(86) حزب البعث العربي الإشتراكي ، نضال البعث (بيروت 1972)، ج4 ، ص 28 .

وبعد حزب البعث العربي الإشتراكي من أولى الحركات السياسية في الوطن العربي التي دعت إلى تأميم النفط، وأسهمت أدبيات الحزب بدور مهم في توجيه الحركة الوطنية لإنتزاع حقها من الشركات، ونشر الحزب بيانا في تشرين الثاني 1961 دعا فيه لتطبيق شعار النفط سلاح في معارك العرب القومية من خلال تأميم حصة فرنسا من نفط العراق، وتوجيه الضربات لشركات النفط الإستعمارية(87)، وكان الحزب يؤمن بضرورة تأميم النفط على المدى البعيد بعد تهيئة مستلزماته وشروطه الموضوعية(88).

أما الحزب الشيوعي (جماعة إتحاد الشعب) الذي ساير عبد الكريم قاسم فقد دعا إلى معالجة السياسة النفطية وفقا لمصلحة الوطن بإتجاه رفع حصة العراق من عوائد النفط وتحديد العلاقة مع الشركات على أسس إقتصادية وتجارية بحتة. وأجمل ذلك بخمس فقرات، تضمنت تحديد إمتيازات الشركات وضمان حق العراق بأخذ حصته من النفط وتأسيس إسطول وطني للناقلات وتحديد مبدأ الأسعار ومراجعة أعمال الشركات وإستغلال الغاز الطبيعي(89).

وساندت جريدة إتحاد الشعب الناطقة بلسان الحزب هذه السياسة مؤكدة في مقالة إفتتاحية لها أن " من المستلزمات الاساسية لإستكمال إستقلالنا الوطني تأمين وإنجاز إستقلالنا الإقتصادي"(90) .

ولكن يبدو أن سياسة الحزب هذه لم تكن تتعدى حدود المساندة والتأييد لعبد الكريم قاسم ، إذ انه لم يرفع شعار التأميم بل دعا لإستعادة الأراضي غير المستثمرة، فكتبت جريدة إتحاد الشعب مقالا بينت فيه انه من العار أن تبقى جميع الأراضي

(87) المصدر نفسه، القطر العراقي ، ج7، ص 175-178.

(88) المصدر نفسه ، ص88-90.

(89) للتفصيل عن منهاج الحزب الشيوعي العراقي ينظر: مجلة الثقافة الجديدة، العدد (14)، السنة الثالثة، كانون الثاني وشباط 1960، ص102-104.

(90) إتحاد الشعب، بغداد، 1960/2/5.

حكراً للمصالح الإحتكارية النفطية نفسها، وأشارت إلى إمكان إستثمار العراق لنفطه بالمساعدة النزيهة وطلبت زيادة حصة العراق ومشاركته في رأسمال الشركة وفي إدارتها ، وأثنت الجريدة على موقف الحكومة الحازم ، ودعت لإستثمار النفط مباشرة بدلا من عرضها على الشركات الأجنبية[91].

وقد شهد الحزب إنقساماً، إذ حل الحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصائغ) بدعم وتشجيع من قاسم الذي بدأ يخشى من محاولات الشيوعيين الإستيلاء على الحكم، وجاء في منهاج هذا الحزب الذي مارس نشاطه في شباط 1960 " العمل من أجل تطوير الصناعة الوطنية وبناء صناعة ثقيلة لتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية الإحتكارية[92]. وهاجمت جريدة المبدأ سياسة الشركات وأسلوبها في المماطلة والتسويف، وقدمت مقترحات لأجل الإستقلال السياسي والإقتصادي منها إجبار الشركات على التنازل عن قسم من الأراضي التي يتوافر فيها النفط الداخلة ضمن إمتيازاتها وفرض ضريبة الدخل على الشركات وإلزامها بزيادة الإنتاج وزيادة عوائد العراق إلى 60% وإحلال العمال العراقيين محل الأجانب[93]. ولكن الحزب لم يرفع شعار التأميم بل ساير عبد الكريم قاسم ودعا الحكومة لإنتزاع الأراضي التي لم تستثمرها الشركات وطرحها للاستثمار من شركة نفط عراقية وأجنبية[94].

وكان من بين أهداف الحزب الوطني الديمقراطي، تحرير الإقتصاد الوطني ولا سيما الثروة النفطية، وأبدى إهتماماً إستثنائياً بالموضوع منذ قيام النظام الجمهوري، ففي الأسبوع الثالث من عمر الثورة حدد الجادرجي الذي كان يمثل تصور القسم الأكبر من الوطنيين الديمقراطيين موقفه من موضوع الثروة النفطية، إذ قال: (رأيي

---

(91)اتحاد الشعب ، 1960/7/27 و8 و 9 و 1960/8/11 .

(92) ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز ، ص 237-238 .

(93) جريدة المبدأ ، 1960/8/14 .

(94) جريدة الجمهورية ، 1958/7/31 .

الشخصي هو أن الإتفاقيات الحاضرة تظل سارية المفعول، وإذا شعرت الحكومة بغبن فإنها تدخل في مفاوضات وإذا لم تنجح تدخل في مفاوضات ثانية، وإذا لم تنفع المفاوضات فعلى الشعب والحكومة أن يقوما بما يجب)[95].

وقد أدى محمد حديد ممثل الحزب الوطني الديمقراطي في الحكومة دوراً متميزاً في مفاوضات النفط التي إشترك فيها إلى جانب رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لا بصفته وزيراً للمالية فحسب، بل لأنه كان خبيراً مطلعاً على شؤون المال والإقتصاد، وقد ساند الحزب الحكومة عن طريق شعاراته التي طرحها أثناء سير المفاوضات، فقد أشار بوضوح إلى أنه مهما إختلفت وجهات النظر مع الحكومة فإن الحزب يقف إلى جانبها في مسعاها من أجل إنتزاع حقوق العراق من الشركات، وبهذا الإتجاه قالت جريدة (المواطن) الممثلة للحزب الوطني بعد إلغاء الأحزاب (على الشركات أن تدرك إن الشعب سيساند بكل قواه حكومته الوطنية مهما كانت الظروف والأحوال... ولا بد أن تصغي شركات النفط... فتستجيب لدواعي الحكمة والتعقل، وتعيد للشعب العراقي حقوقه[96]، وحث الحزب الصحف والمنظمات والأحزاب السياسية كافة إلى الوقوف صفا واحدا ومطالبة الشركات بالتنازل عن كافة الأراضي غير المستثمرة[97].

ودعت صحيفة الأهالي لسان حال الحزب ، إلى وجوب التنازل عن الأراضي غير المستثمرة ليتسنى للعراق إستثمارها عن طريق شركة عراقية أو عربية وزيادة حصة العراق من الأرباح إلى ما لا يقل عن 65% ودعت لإعادة النظر في حصة فرنسا في الشركة البالغة 23.75 وتأميمها عقاباً لموقفها في الجزائر[98].

(95) جريدة الجمهورية 1958/7/31 .

(96) جريدة المواطن ، 1960/7/24 ، وقد صدرت الجريدة سنة 1960 وهي تمثل جناح الجادرجي بعد إلغاء الأحزاب.

(97) جريدة الأهالي 1960/8/25.

(98) جريدة الأهالي 1960/8/14,10,9 ، وقد منح إمتياز الجريدة للحزب الوطني الديمقراطي في 1958/10/16.

وقد طور الحزب مواقفه بالإتجاه الذي يحمل الشركات مسؤولية عدم إعطاء الحق للحكومة في جملة من المواضيع التي لم يتفق عليها وإستمرار الشركات بالتسويف تجاهها[99].

لقد أدت مشاركة محمد حديد في حكومة عبد الكريم قاسم إلى إنشقاق الحزب الوطني الديمقراطي الأمر الذي أدى إلى تأسيس الحزب الوطني التقدمي برئاسة محمد حديد، وأصدر الحزب جريدة ناطقة بإسمه سماها جريدة البيان، وقد أشار الحزب إلى أهمية إستثمار مرافق البلاد الطبيعية وخيراتها لمصلحة المجموع، وأشار أيضا إلى أهمية صيانة الإقتصاد الوطني وتحريره من السيطرة الأجنبية[100]. وتناولت صحيفة البيان موضوعات الخلاف مع شركات النفط وكشفت مدى الغبن الذي لحق بالعراق وحثت الشعب على الوقوف بجانب الحكومة الوطنية، ودعت الحكومة إلى إتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتأمين حقوق العراق.

وكانت قد تأسست أحزاب أخرى، منها الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الذي دعا إلى زيادة عائدات العراق من النفط وتحديد نطاق عمل الشركات في الآبار المستغلة وإستثمار الحكومة للآبار الأخرى وإنشاء صناعات نفطية في أماكن إستخراج النفط، وإلى إعادة النظر في الإتفاق مع شركات النفط وتحرير الثروة النفطية بما يكفل تأميم النفط مستقبلا[101] ودعت صحيفته خه بات لمساندة الحكومة التي دعتها لتطبيق سياسة الحزب النفطية ، وأكدت تأييدها الفاعل لموقف الحكومة الساعي لصيانة حقوق العراق[102].

---

(99) للتفصيل عن موقف الحزب من قضية النفط ينظر : عادل تقي عبد البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق 14 تموز 1958 ، 8 شباط 1963 ، رسالة الماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب 1993 ، الصفحات 174 – 180 .

(100)جريدة البيان 1960/6/30 .

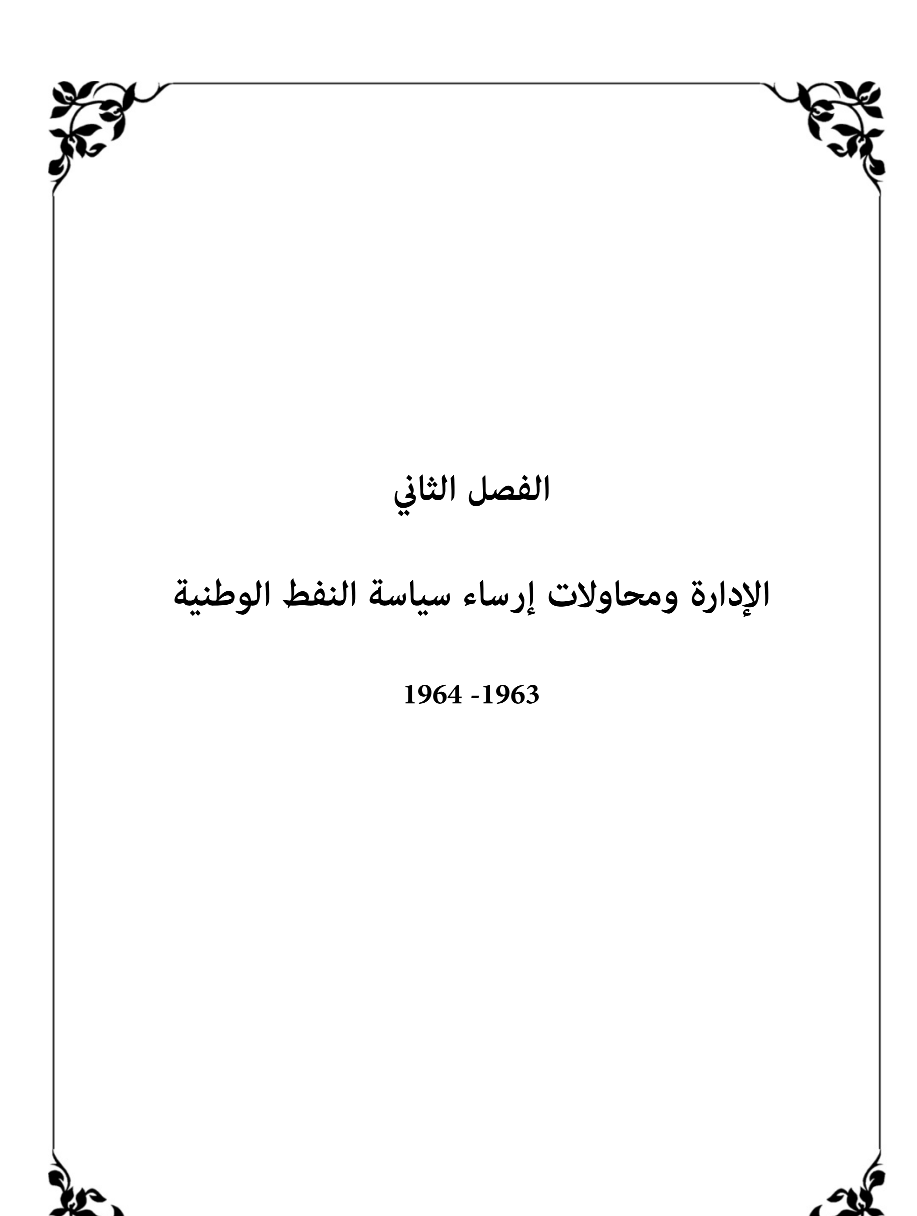
(101) عن منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي ينظر : مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 14 – كانون الثاني – شباط 1960 ، الصفحات129-132.

(102)خه بات 4 ، 1960/8/14.

أما الحزب الجمهوري الذي تزعمه عبد الفتاح إبراهيم أول رئيس للهيئة العامة لشؤون النفط في العهد الجمهوري فكان منهاجه يتفق والمطالب العراقية حينذاك، فدعا إلى وضع خطة لتصنيع البلاد وزيادة عائدات النفط[103].

ومهما يكن من أمر فإن الأحزاب السياسية أجمعت على ضرورة تحرير الثروة النفطية وإن تباينت مواقفها بين الدعوة إلى التصلب وبين اللين في ذلك، ولكن الشركات كانت دون شك تحسب حسابا للرأي العام، وتخشى إحتمال قيامه بأعمال قد تعرقل عملها مثل قطع أنابيب النفط مثلما حدث عام 1956 أو قيام العمال بإضطرابات مثلما حدث في الأعوام 1946، 1948.

(103) وعن منهاج الحزب الجمهوري ينظر: مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 15 السنة الثانية ، آذار – نيسان 1960، ص 115.



الفصل الثاني

الإدارة ومحاولات إرساء سياسة النفط الوطنية

1963 -1964

الفصل الثاني

الإدارة ومحاولات إرساء سياسة النفط الوطنية

1963 -1964

شـهدت أشـهر عـامي 1963و 1964 تحـولات جذريـة وسريعـة في سياسـة العـراق الداخليـة والخارجية، أحدثت تأثيرات مباشرة على قضية النفط، ومع ذلك تـم في تلـك المرحلـة بنـاء الكثـير مـن المؤسسات النفطية وصدرت عدة تشريعات، كما جرت محاولات لإرسـاء سياسـة الـنفط الوطنيـة عـلى أسس ثابتة.

أولاً. الإدارة والتشريع

تعد التنظيمات الإدارية من أبرز المظاهر الحضارة لأي بلـد، إن كـان هنـاك نشـاط يسـتوجب مثل تلك التنظيمات، وبغية تنظيم الوضع النفطي بمقاييس أكثر تحضراً ولتوظيف الإمكانيات المختلفـة وتجميعها تحت إشراف مباشر، سعت حكومة 8 شباط 1963 والحكومـات التـي تلتهـا إلى تعزيـز هـذا الاتجاه بجملة من القوانين والتشريعات تمس الهياكـل الإداريـة للمصـالح والمؤسسـات النفطيـة لأجـل تطور عمل وزارة النفط وتمكينها من توجيه ورسم السياسـة النفطيـة لخدمـة المصـالح الوطنيـة. وقـد شهدت تلك المرحلة نمو وتطور كثير من المؤسسـات النفطيـة التـي صـارت بحـق نموذجـا للمؤسسـات النفطية العربية، وكان من أبرز هذه التشريعات صـدور نظـام جديـد لـوزارة الـنفط في 28 آذار 1963 وكانت هذه الوزارة قد أسست عام 1959، وقد ألغي القانون الجديد قانون وزارة النفط رقـم 53 سـنة 1959.

كان وزير النفط قد أرسل لائحة نظام الوزارة الجديد إلى مجلـس الـوزراء في شـباط 1963[(104)] لإقرارها، وقد جاء في الأسباب الموجبة لتشريعه " بغية الاهتمام بهذه الـوزارة فقـد ألغيـت المـادة (13) من نظام وزارة النفط المعمول بها سابقاً من القانون رقم (53) لسنة 1959، وكذلك إلغاء الهيئة العامـة لشؤون النفط المشكلة بالقانون رقم (13) لسنة 1961، وتأليف مصالح جديدة بموجب القـانون نفسـه

(104)د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، العهد الجمهوري ، الملف 44 و 37 ، ص 59 ، نظام وزارة النفط.

وإعادة تشكيل مديرية شؤون النفط العامة ، فضلا عن ديوان الوزارة ، وما أحدثه تشريع القانون رقم 80 لسنة 1961 من ضرورات ولمواجهة التوسعات الحالية والمحتملة بأجهزة فنية وإقتصادية، تمثل مختلف الاختصاصات لرسم خطة السياسة النفطية[105].

إن التشريعات لم تتوقف عند صدور نظام الوزارة فحسب، بل تم إستحداث (الدائرة الفنية) سنة 1963 لتتولى مهمة دراسة القضايا الخاصة بالنفط ورقابة وتنسيق أعمال التحري عنه وإنتاجه ونقله والإشراف على حقول النفط الحكومية في خانقين والقيارة، والدائرة الاقتصادية التي استحدثت في العام نفسه لدراسة القضايا الاقتصادية للنفط وتسويقه، وتتولى أعمال الإحصاء والأبحاث والأسواق والمنظمات النفطية والمؤتمرات [106].

وفي 27 أيار 1964 صدر قانون مصلحة توزيع الغاز، للتتولى عمليات تسويق وتوزيع الغاز وإدارة المرافق المتعلقة به والإشراف عليها ولا سيما مكتب توزيع الغاز السائل في بغداد ومحطة غاز الرميلة في البصرة وأنبوب غاز الدبس في كركوك ومشروع أنابيب نقل الغاز الطبيعي والغازات السائلة من كركوك إلى بغداد ومكاتب توزيع الغاز السائل في الألوية[107].

وقد قدر إحتياطي العراق من الغاز الطبيعي بـ (62) ألف مليار قدم مكعب، وكانت الشركات صاحبة الامتياز تحرق منه يوميا مئات الملايين من الأقدام المكعبة[108]، وقد طالب العراق مرارا الشركات بضرورة الكف عن حرقه بوصفه ثروة وطنية وتسليمه للحكومة.

---

(105) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، العهد الجمهوري ، الملف 44 و 37 ص 59 ، موضوع الوثيقة (نظام وزارة النفط) ،وقد نشر في الوقائع العراقية في 1963/4/8.

(106)مشعل حمودات ، صناعة النفط في العراق ، ملحق مجلة المعلم الجديد ،(بغداد1966) ، ص 82 .

(107) الأسباب الموجبة لقانون مصلحة توزيع الغاز في الوقائع العراقية 1964/6/20 ، ملخص عن مصلحة توزيع الغاز في ملفات وزارة النفط الملف 275/60 .

(108) منشورات الثورة ، ملف عن المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية (بغداد 1972) ، ص 53 .

ونتيجة للهدر الكبير في هذه الثروة، كلفت وزارة الصناعة – بالتعاون مع وزارة النفط – لإستغلال الغاز وطنيا قبل أن تتولى مؤسسة مختصة ذلك[109] .

وفي 2 نيسان 1964 أعلن وزير النفط " أن مجلس إدارة النفط قد قرر تأسيس مصلحة جديدة مهمتها القيام بتوزيع وتسويق الغاز الطبيعي والسائل. . . وأضاف بأن تأسيس هذه المصلحة يعد أكبر خطوة لإستثمار الغاز يتكون رأسمالها من تخصيصات الحكومة والمصالح النفطية الأخرى وأرباح عملياتها والقروض"[110] ، وكان مجلس الوزراء قد صادق على قانون مصلحة توزيع الغاز في جلسته يوم 12 آيار 1964[111].

وفي 20 حزيران أسست مصلحة توزيع الغاز طبقا للقانون المذكور. وقد حققت المصلحة في سنتها الأولى عدة إنجازات منها:

- إعلان مناقصة نقل الغاز الطبيعي والغازات السائلة من كركوك إلى بغداد.
- تعميم إستعمال الغاز السائل.
- تخفيض سعر الغاز السائل.
- توزيع الغاز الطبيعي.

إلى جانب بعض الأمور الأخرى المتعلقة بعمل هذه المصلحة مثل تجهيز قسم من محطات الكهرباء بالغاز الطبيعي لتوليد الطاقة[112].

---

(109) تصريح وزير النفط بتاريخ 1964/1/9 ، في جريدة الجمهورية 1964/1/10 ، ملفات و. ن ، الملف 275/60 (المصالح النفطية) .

(110) جريدة الجمهورية 1964/4/2 .

(111)حديث وزر النفط عن مصادقة مجلس الوزراء لقانون تأسيس المصلحة في جريدة الجمهورية 1964/5/15.

(112) مشعل حمودات "إنجازات مصلحة توزيع الغاز خلال السنة الاولى من حياتها" ، مجلة البترول العربي والاقتصاد ، العدد الرابع آيار 1964 ، ص2 .

وبغية السيطرة على الجهد الهندسي المشتت والاستشارات الفنية والعراقية وتمكين المؤسسات الصناعية من النمو والتجدد بإمكاناتها الذاتية وتقليص الاعتماد على الخبرة الأجنبية إلى أقصى حد ممكن، ولدت مصلحة التخطيط والإنشاءات النفطية بموجب القانون رقم (125) لسنة 1964، وقد نصت المادة الثانية من قانونها على " أن المصلحة تتولى القيام بالدراسات الخاصة بالمصانع المرتبطة بوزارة النفط ووضع مواصفاتها وتصاميمها والعمل على تنفيذها. وتقوم أيضا بتنسيق أعمال الإنتاج وأداء الخدمات الهندسية للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، والإشراف على تنفيذ المشروعات الخاصة بالمؤسسات المذكورة أو تنفيذها بناءا على طلب منها لقاء أجور يقررها مجلس إدارة النفط"[113] .

وقد ربطت بموجب هذا القانون خمس دوائر بالمصلحة وهي رئاسة الهندسة في مصلحة توزيع المنتجات النفطية ومديرية المشاريع في مصلحة مصافي النفط الحكومية والدائرة الفنية فيها وقسم الهندسة في مصفى الدورة ومديرية الخدمات الصناعية في مصلحة مصافي النفط الحكومية[114] .

وقد أكد علي الاعرجي المدير العام لمصلحة التخطيط والإنشاءات النفطية " أن لدى المصلحة عدة مشاريع ضخمة ستبدأ بتنفيذها قريبا. . أن المصالح النفطية كانت تضطر في السابق إلى الاستعانة بالمهندسين والاستشاريين والمقاولين الأجانب لدراسة مشاريعها وتنفيذها، أما الآن فبعد تأسيس المنشأة يمكن الاعتماد على الخبرة الذاتية"[115]، ثم حدد المدير العام أهداف هذه الدوائر وهي تخطيط وتنفيذ المشاريع النفطية والتوسعات المقتضية لمواجهة احتياجات البلاد، وذلك بكفاية إقتصادية أما الهدف الثاني فهو تطوير المصلحة بحيث تصبح مؤسسة ديناميكية على درجة عالية من

(113) الوقائع العراقية ، العدد 999 في 1964/9/9 ، تقرير عن مصلحة التخطيط والإنشاءات النفطية في ملفات و.ن ، الملف 275/60 (المصالح النفطية).

(114) جريدة الجمهورية 1964/9/10.

(115) تصريح مدير المصلحة في جريدة الجمهورية 1964/11/13 .

الكفاية تسهم في بناء صرح الاقتصاد الوطني وصناعة النفط الوطنية، إلى جانب تدريب منتسبيها من الفنيين والمهندسين عن طريق إشراكهم بشكل فعلي في التصاميم وتنفيذ المشاريع المهمة سواء أكان ذلك في داخل العراق أم في خارجه "[116].

أما فيما يخص شركة النفط الوطنية، فإن فكرة تأسيسها ترجع إلى عام 1962، حيث أعدت الحكومة آنذاك لائحة بهذا الشأن، في أثر التطورات التي أحدثها تشريع القانون رقم 80 لسنة 1961، وتحقيقاً لأهدافه في تحرير الثروة الوطنية. وقد منحت اللائحة الشركة " حصراً حق إستثمار الأراضي العراقية كافة التي لا تدخل ضمن المناطق المحددة للشركات الأجنبية بموجب القانون رقم 80"[117]، ويذكر بعض المعنيين في شؤون النفط أن رئيس مجلس الوزراء عبد الكريم قاسم قد صادق على قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية قبيل 8 شباط 1963، ولكن القانون لم يشرع إلا في شباط 1964 وبعد إجراء تعديلات جوهرية عليه[118].

ففي 8 شباط تم تشريع لائحة قانون الشركة رقم (11) لسنة 1964 لتكون الأداة لوضع القانون رقم 80 موضع التنفيذ ، وقد حدد قانون الشركة أهدافها " بالعمل في داخل العراق وفي خارجه في الصناعة النفطية في مراحلها المختلفة بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط وإنتاجه وتصفيته وتخزينه وتوزيعه وغير ذلك من الأعمال النفطية، وأن تقوم بتأسيس شركات بمفردها أو مع غيرها، أو أن تسهم في شركات قائمة والتعاقد مع شركات أو هيئات تقوم بأعمال لها علاقة بأغراضها بمختلف أوجه التعاون[119]. وفي 27 شباط 1964 تم تعين أول مجلس إدارة

(116) علي الاعرجي "مصلحة التخطيط والإنشاءات النفطية ودورها في تطوير الصناعة البترولية في العراق " ، مجلة البترول العربي والاقتصاد ، العدد 9-10 أيلول تشرين الأول 1966 ، ص5.

(117) وزارة الإعلام ، الاستثمار الوطني المباشر للنفط (دار الحرية ، بغداد 1972) ، ص 10.

(118) عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، ص45 ، عبد الله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص34 ، نجم محمود ، المقايضة بغداد برلين ، ص 98 .

(119) الوقائع العراقية 1964/2/8 ، الشواف ، حول قضية النفط ، ص 210 .

للشركة[120] ، وقد جرت محاولة في أواخر سنة 1966 لتعديل لائحة قانون شركة النفط الوطنية العراقية وجعلها تتمتع بحد معقول من الاستقلال المال والإداري ولكن المحاولة لم تتحقق[121].

إن قانون تأسيس الشركة ولد ضعيفاً لأنـه أهمـل متابعـة شرط مصير الأراضي غـير المسـتثمرة المنتزعة بموجب القانون رقم 80 لشركة النفط الوطنية، فضلا عن إن عدم تحديد سياسة نفطية وطنيـة ترك الباب مفتوحا لأهواء وإتجاهات المسؤولين عن الشركة، وفعلا جـرت محـاولات عديـدة في السـنين الأولى لتأسيس الشركة للتراجع عن أهداف القانون"[122].

لقد أعطيت الشركات الأجنبية فرصة لكي تمارس ضغوطا من نوع جديد على العراق عن طريق ربط الشركة الوطنية بعجلتها وجعلها تابعا يدور في فلكها، ومن ثـم تجميـد الشركـة الوطنيـة[123] كـما سنرى فضلا عن لجوء الشركات العاملة في العراق بعد صدور قانون الشركة وقوانين التـأميم سـنة 1964 إلى تخفيض الإنتاج ثم هبوط عوائد العراق إلى 8.7% و 5% و 8.2% في السنوات1964و1965و1966[124] في الوقت الذي أخذت ترفع فيه معدلات الإنتاج في الأقطار المجاورة، فضلا عن تعمدها إلحـاق الأضرار بالعراق، بإمتناعها عن دفع حقوقه من نسبة تنفيق الريع المتفق عليها والبالغة 12.5% التـي واصـلت من سنة 1964-1969 إلى (82) مليون دينار[125].

---

(120) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء العهـد الجمهـوري ، الملـف 12 ، الجلسـة 20 في 1964/2/17 القرار (1) .

(121) التقرير المقدم إلى رئـيس الـوزراء مـن عبـد المـنعم السـيد عـلي في 1966/9/12 في ملفـات وزارة الـنفط، الملـف 259/60.

(122) محمد صادق المهدي "دور شركة النفط الوطنية العراقية في تطوير الصناعة النفطيـة في العـراق"، مجلـة البـترول والغاز العربي، العدد الثاني (كانون الأول 1970) ، ص33 .

(123)مجلة دراسات عربية (قضية النفط في العراق دراسة في التـاريخ والسـتراتيج والنتـائج)، العـدد الثـامن ، حزيـران 1967، ص 119 .

(124)محمد سلمان حسن ، نحو تأميم النفط في العراق ، ص 90 .

(125) منشورات الثورة ، ملف المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية ، ص 18 .

طرأت على الشركة تغيرات عديدة فيما يخص ميزانيتها لسنة 1965، التي عدلت بموجب قرار مجلس الوزراء في 17 آذار[126]، وجرى تغير آخر في لائحة قانون الشركة عندما وافق مجلس الوزراء في 16 آيار 1965 على تشكيل لجنة ضمت كل من وزير النفط عبد العزيز الوتاري[*] ووزير المالية محمد جواد العبوسي[**] ووزير العدل عبد الستار علي الحسين[***] للنظر في لائحة قانون الشركة فيما يخص جوانبها المختلفة ومنها الجانب المال ، وعلاقتها مع الشركات[127] .

وقد حاولت الصحافة – ولا سيما جريدة الجمهورية لسان حال الحكومة – دعم شركة النفط الوطنية بمقالات نشرتها تشجيعا لها ولدفعها للقيام بدورها بصورة

---

(126) د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء مجلس الوزراء العهد الجمهوري ، الملف 16 ، جلسة مجلس الوزراء 22 في 1965/3/17.

(*) من مواليد نينوى سنة 1930 درس الهندسة في الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على الدكتوراة في هندسة المصافي وعمل في المجال النفطي في العراق أبان مدة حكم قاسم ثم أصبح وزيرا للنفط بعد ثورة 8 شباط 1963 حتى أيلول 1965 . كان فنيا أكثر منه سياسيا، وكان يعتقد أنه من الأنفع للعراق أن يستمر في مشاركة الشركات الأجنبية من أن ينفرد في حقل النفط في المستقبل القريب في الأقل . للتفصيل ينظر:

Edith and E F. Penrose, Iraq , International Relations and National Development , (London1978), p.381

(**) من مواليد 1972 ، دكتوراه في الاقتصاد ، شغل عدة مناصب إقتصادية، عين وزيرا للمالية في وزارة البكر الثانية التي شكلها بعد إستقالة وزارته الأولى في 11 أيار 1963 ، لكنه قدم إستقالته من الوزارة يوم 7 تشرين الأول ثم عاد ليصبح وزيرا للمالية في وزارة طاهر يحيى التي شكلت في أعقاب ردة تشرين ، وأصبح فيما بعد وزيرا للاقتصاد . لتفاصيل أكثر ينظر :

جاسم الذهبي ، القيادات الوزارية في العراق 1958-1988 ، رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الإدارة والاقتصاد . (بغداد 1993) ، ص 206 ، الوقائع العراقية ، 1964/11/21 ، 1965/8/22 .

(***) من مواليد 1924 بغداد درس القانون تولي مناصب إدارية أصبح وزيراً للعدل في 14 تشرين الثاني 1964 وحتى 11 تموز 1965 وعين في 10 مايس 1967 وزيراً للنفط حتى ثورة تموز 1968 . ينظر: الوقائع العراقية 1964/11/21 ،1967/7/19 .

(127) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء العهد الجهوري ، الملف 16 جلسة مجلس الوزراء (35) المنعقدة بتاريخ 1965/5/16 .

تنسجم مع الهدف الذي تأسست من أجله ، وقد ورد في مقال إفتتاحي لها : " وعلى الرغم من جميع العقبات في مجال التسويق والتصدير والأدوار التي تمارسها الشركات الأجنبية في تحديد مسار الشركات الوطنية، لا يمكن أن تقف شركة النفط الوطنية بمعزل عما يدور في البلد . . وشركة النفط الوطنية تتحسس جيدا أهمية هذه الصناعة" . . وأردفت الصحيفة تقول: " وتتمكن الشركة من دخول الصناعة النفطية بطريقتين هما بناء معامل التصفية في داخل العراق لغرض تصدير المنتجات والمساهمة في شركات التصفية خارج العراق " وأشارت إلى بعض الأدوار الأخرى التي يمكن أن تمارسها الشركة[128] .

ولتجسيد حقيقة موقف الحكومة من شركة النفط الوطنية نترك الحديث لعبد المنعم السيد علي عضو أول مجلس إدارة للشركة الذي قال (إن إنشاء الشركة جاء بقانون أقل ما يقال عنه إنه كان ناقصاً وكانت تعوزه قوة التنفيذ التي يجب أن تكون لدى الشركة . . أن الحكومة لم تخصص للشركة أراض بموجب قانونها على الرغم من الطلب الذي تقدمت به . . ولم تعط الأهمية التي كان يجب أن تحصل عليها، بل إنشغلت من أول يوم أنشئت فيه بقضايا المفاوضات ومشاكل الاتصالات مع شركات النفط العاملة دون أن تجد لنفسها الوقت الكافي لرسم سياسة نفطية واضحة المعالم"[129]، ومع أن القانون نص على أن رأس مال الشركة هو (25) مليون دينار ، إلا أن مجلس الوزراء لم يخصص سوى (250) ألف دينار لتغطية النفقات الإدارية فقط[130].

إن وضع الشركة هذا – فضلا عما آلت إليه المفاوضات التي سنتحدث عنها فيما بعد من نتائج – قد أسهم إلى حد كبير في تجميد الشركة وإبقائها تدور في دائرة مغلقة لم تتمكن من الدخول في الصناعة النفطية بسبب عدم قدرتها على مجابهة

---

(128) جريدة الجمهورية ، 1965/11/14.

(129) عبد المنعم السيد علي ، سياسة النفط الوطنية في العراق ، ص 41.

(130) عبدالـلـه إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص 95.

شركات النفط العالمية، لعدم إمتلاكها المؤهلات المالية والفنية والإدارية من جهة، وللمخاوف التي تهيمن على الواقع الذي عاشته الشركة بجوانبه السياسية والاقتصادية من جهة أخرى.

عروض الشركات العالمية بشأن الأراضي المستردة من الشركات العاملة في العراق:

إن محاولة بعض المسؤولين عن السياسة النفطية تبرير الفشل في إستثمار الأراضي المنتزعة من الشركات بحجج، مثل عدم تقدم الشركات الأجنبية للحصول على إمتيازات هذه الأراضي بسبب تهديدات شركات النفط المالكة للامتيازات في العراق، ولجوء هذه الشركات إلى التحكيم أو عدم إعترافها بالقانون رقم 80 يتهافت أما العروض المقدمة إلى وزارة النفط التي تم الاطلاع عليها ضمن وثائق وزارة النفط. فقد قدمت سبعة عروض ثابتة للاستثمار بين سنة 1961 وسنة 1965 لشركات أمريكية و إيطالية و ألمانية، وعروض أخرى عامة تتعلق بالتحري والحفر والاستشارات والغاز والتصفية والتوزيع والتسويق وكل العمليات النفطية، منها(19) عرضا لشركات أمريكية ويابانية وبريطانية وفرنسية وألمانية وسويسرية وهنكارية وسيلانية وعربية وشركات مشتركة أخرى[131].

وقد تم إتصال هذه الشركات بوساطة حكوماتها عن طريق السفارات أو الملحقيات العراقية في الخارج أو من خلال الوسطاء، ففي الأول من كانون الثاني سنة 1964 أرسل الملحق العسكري العراقي في الولايات المتحدة الامريكية (واشنطن) كتابا إلى الحكومة العراقية مع رسالة موجهة من جون مكوم إلى عبد السلام عارف

---

(131) تم الاطلاع على كثير من هذه العروض في ملفات وزارة النفط ، وكانت متنوعة ، غير أن بعضها ولا سيما المقدمة لغرض الاستثمار النفطي كانت تدور في كيفية إختراق القانون رقم 80 وإفراغه من محتواه ، والحقيقة أن العروض المقدمة إن لم تكن في حكم الامتياز فإنها كانت تدور في دائرته ، وقد دخلت بعض هذه الشركات في مفاوضات مع شركة النفط الوطنية ، غير ان هذه المفاوضات لم تصل إلى مرحلة الاتفاق. للتفصيل ينظر: ملفات و . ن وملفات ش.ن,و ، الملف 12/60 والملف 13/60 والملف الخاص

Offers 973/82 (PIW , August ,1964)

رئيس الجمهورية جاء فيها: انه من أصحاب الملايين الذين لديهم إمكانيات كبيرة في مجال إستثمار النفط[132].

وفي 23 آذار 1964 تقدمت شركة (سنكلير الامريكية) بعرض إلى شركة النفط الوطنية لاستثمار بعض مناطق العراق، وجرى الاجتماع الأول بين ممثلي الطرفين في 30 نيسان 1964 في مكتب رئيس مجلس الإدارة لشركة النفط الوطنية وجرى الاستفسار عن بعض نقاط العرض ومنها المشاركة والأسعار وإدارة الأعمال والمساهمين في الشركة والمبالغ التي ستدفع خلال مدة التحري للعراق، فضلا عن كلفة التحري والتنازي. . وبلغت النقاط التي بحثت نحو تسع نقاط[133].

وفي 26 آذار 1964 عرضت شركة (مارتين فيليب أندرسن) وهي شركة ألمانية، الدخول بصفة متعهد للحفر لحساب شركة النفط الوطنية، وقد وعدت الشركة بالاتصال بها عندما تحين الفرصة[134] ، فضلا عن شركات أخرى سويسرية وشركات فرنسية وأمريكية للتصفية والتوزيع قدمت عروضها في 3 آذار 1964 ولم تجب الشركة الوطنية عنها لم تجر مفاوضات[135] بين الجانبين.

وتقدمت شركة (كونتننتال اويل كومبني الامريكية) في أواخر آذار 1964 بعرض إلى شركة النفط الوطنية، وفي 16 نيسان 1964 جرت مباحثات بين الجانبين

(132) ش.ن.و ، كتاب الملحق العسكري في واشنطن الى وزارة النفط في 1964/1/1 وملحقه كتاب : John W. Mecom to His Excellency Mr. Abdul Salam Arif Dec. 16, 1963 .

بتاريخ 1973/12/16 حول موضوع الاستثمار الملف 12/60 (عروض الشركات الأجنبية)، مصدر سابق.

(133) ش. ن. و ، عروض شركة سنكلير الامريكية (ملخص الاستيضاحات لشركة النفط الوطنية مع محضر الاجتماع في مكتب رئيس مجلس الإدارة مع المستر نكاسيان والمستر مور ممثلي الشركة في الملف السابق نفسه.

(134)ش.ن.و ، عرض شركة مارتين فليبس أندرسن الألمانية في 1964/3/26 في الملف 973/82، مصدر سابق.

(135) ش.ن.و ، عرض الشركات السويسرية والفرنسية و الامريكية في 1964/3/13 ، الملف 973/82 (عروض الشركات الأجنبية).

حضرها عن الشركة الوطنية كل من صالح كبة وغانم العقيلي وطارق شفيق وعبدالله السياب من أعضاء مجلس الإدارة وحضرها عن شركة كونتيننتال كل من المستر مكوك والمستر بينمان ممثل الشركة في الشرق الأوسط ومحمد عبد الغني النقيب عن شركة فكرز، وأبدى ممثلو الشركة الامريكية تحفظا حول إستثمار المناطق الداخلية في هذه المرحلة ولا سيما أن الخلاف مع الشركات العاملة لا يزال قائما ولكنهم أبدوا إستعدادهم للعمل في المياه الإقليمية والمناطق اليابسة الاخرى وتم الاتفاق على أن يتم لقاء آخر في آيار سنة 1964، غير أنه لم يحصل إتفاق بين الجانبين[136] . وفي اليوم نفسه جرى إجتماع مع ممثلي شركة (تنسي كاز الامريكية) لاستثمار النفط عن طريق المشاركة أو التعاقد لأداء ذلك. ومثّل الشركة الوطنية كل من صالح كبة وغانم العقيلي وطارق شفيق وعبدالله السياب ومثّل (شركة تنسي كاز) المستر نورنيلو وأشار ممثل الشركة الامريكية إلى إمكانية الشركة في الجانب الفني والمالي وإستعدادها للعمل مع الشركة الوطنية، وعبّر ممثلو شركة النفط الوطنية عن وجهة نظرهم تجاه العرض والمباحثات وإتفقوا على أن يكون اللقاء الثاني في منتصف شهر ايار، ولكن الاتفاق لم يتم[137] .

وقدمت شركة بيركنز وهي شركة أمريكية بوساطة وكيلها عيسى نحله عرضا إلى شركة النفط الوطنية في 25 أيلول 1964وأبدت إستعدادها لإيفاد ممثلها إلى بغداد للمفاوضة بشأن أعمال التحري والتنقيب عن النفط على الرغم من التحذيرات التي تلقتها من بعض الأشخاص من أن وزارات الخارجية البريطانية والأمريكية والفرنسية قد حذرت الشركات من التعاون مع شركة النفط الوطنية، وإنها ستقيم الدعوة في المحاكم، فضلا عن احتمال قيام الحكومات البريطانية والأمريكية والفرنسية باتخاذ

(136) ش.ن.و ، موجز للمباحثات المبدئية مع شركة كونتننتال الامريكية في 1964/4/16 ، الملف 232/82 (عروض الشركات الأجنبية).

(137) ش.ن.و ، ملخص الاجتماع الذي جرى مع ممثلي شركة تنسي كاز في 1964/4/16 في الملف 232/82 .

إجراءات تعسفية ضدها تعرقل أعمالها ، ويبدو أن هذه التحذيرات قد جعلت الشركة تتردد في إرسال مبعوثها إلى بغداد[138].

وتقدمت شركة (فريزيا الألمانية)بعروض تصفية وبيع وتصريف مختلف المنتجات النفطية، وجرى في 31 آيار لقاء بين ممثلين فريزيا وهم المستر/ودولف شتيك مدير عام مصفى فريزيا وأكرم الكيلاني من المكتب الدولي للنفط في هامبورغ وممثلي شركة النفط الوطنية وهم صالح كبة رئيسا وغانم العقيلي المدير العام وخالد الشاوي أعضاء، وقد حصل اللقاء الثاني أيضا في الأول من حزيران سنة 1964 وتباحث الطرفان حول ما ستقدمه فريزيا لشركة النفط الوطنية العراقية بعد أن عرض شتيك أهم القضايا ولا سيما إمكانيات الشركة المالية[139] ، ولكن لم يتم التوصل إلى إتفاق بين الجانبين.

وكانت شركة (زبلن الألمانية) قد تقدمت بعرض للعمل المشترك مع شركة النفط الوطنية، وفي آذار 1965 تقدمت شركة كيرمجي الامريكية بعرض أبدت فيه إستعدادها لتقديم مساعدات معينة في مجال الخبرات والاستشارات الفنية وتحديد المستلزمات الضرورية لعمليات الاستكشاف في أي مكان في مقابل حصولها على نسبة مئوة من إحتياطي النفط المكتشف ونسبة مئوية من النفط المنتج. غير انه لم يحصل اتفاق حول ذلك 140، فضلا عن شركات أمريكية وأخرى ألمانية وهولندية قام ممثلوها بإرسال عروضهم عن طريق الوسطاء أو برقيا بين آذار 1965 وآذار 1966، غير أن العروض التي جاءت بعد تقديم مشروع إتفاقية 1965 كانت أقل من الأولى نسبيا، ويعود ذلك حسبما جاء في تقرير حول شركة النفط الوطنية أعد في نيسان 1966 إلى أن شركات النفط كانت تأمل بالمصادقة على مشروع الاتفاقية[140].

(138) ش.ن.و ،رسالة شركة Perkins Oil Co. في 1964/9/25 في الملف 1/5293 .

(139) و.ن ، محضر الاجتماع بين ممثلي شركة فريزيا وشركة النفط الوطنية يوم 1962/5/31 في مقر الشركة في بناية وزارة النفط والاجتماع الثاني في 1964/6/1 في الملف 232/82.

(140) عروض لشركات مختلفة في ملفات (ش.ن.و) الملف 82 / 973.

ومهما يكن الأمر فان هذه العروض وغيرها من العروض التي لا مجال لذكرها هنا لم تحظَ أي منها في الحصول على موافقة شركة النفط الوطنية. ويعود ذلك إلى أن شروطها لا تتناسب والهدف الذي أنشأت من أجله الشركة الوطنية، فضلا عما إتضح من تخوف قسم من هذه الشركات من الدخول في إتفاق مع الشركة الوطنية خوفا من الشركات المساهمة في شركة نفط العراق. ثم أن هذه العروض وإن تجاوز قسم منها حدود نظام الامتيازات قليلا، فإنها لم تكن تناسب توجهات الشركة الوطنية التي أبدت هي الأخرى ترددها وإنشغلت كثيرا بالاتصالات والتفاوض الذي أفقدها مسألة مهمة وهي تعزيز موقفها مع الشركات إلى جانب ضعف إمكاناتها المالية والفنية وهو أمر عانته منذ أول يوم أسست فيه.

ومن المناسب أن نشير إلى دراسة سرية أعدها كل من عبد المنعم السيد علي وغانم العقيلي وطارق إحسان شفيق وهم من المسؤولين في شركة النفط الوطنية في أوائل عام 1966، أشارت إلى العقبات التي تواجه الشركة جاء فيها : " أن أية خطوة من جانب الشركة الوطنية للعمل في أراض تنقيبية أو ثبت وجود النفط فيها (الرميلة أو نهر عمر مثلا) لها دلالتها السياسية ليس بالنسبة لهذه الشركات فحسب، ولكن بالنسبة للشركات الأخرى، إذ أننا لمسنا عمليا عدم رغبة أي شركة من هذه الشركات في الدخول مع الشركة الوطنية في أية عملية من هذه العمليات التطويرية إلا بثمن ويتمثل هذا الثمن بعدة أشياء أولها تفاهة الشروط التي تدعي هذه الشركات أنها مستعدة للدخول فيها مع هذه الشركة، وثانيها إلحاحها علينا بوجوب الوقوف بجانبها في حالة نزاع قانوني ، وثالثها عوامل سياسية خفية تحرك هذه الشركات عن طريق حكوماتها " [141].

(141) نص التقرير الذي قدمه إلى حكومة عبد الرحمن البزاز في أوائل عام 1966 ثلاثة من المسؤولن عن شركة النفط الوطنية العراقية عن وضع الشركة ودورها . في ملفات و.ن. ، الملف رقم 229/60 عنوان الملف (دور شركة النفط الوطنية في الاقتصاد الوطني).

ويواصل التقرير القول أن الشركات المستقلة باتصالاتها مع شركة النفط الوطنية إما أن تكون غير جادة بالتوصل إلى إتفاق قبل أن يتم تسوية المشاكل القائمة بين الحكومة وشركات النفط أو أنها مستعدة للوصول إلى اتفاق ولكن (بشروط). وتبين في النهاية انه يمكن الحصول على أفضل منها وبدون الاصطدام بالاحتكار النفطي العالمي الممثل بالشركات الكبرى المالكة للشركات العاملة في العراق. . وان قسما من الشركات كانت تخشى الاحتجاجات القانونية التي قد تتعرض لها من الشركات وحكوماتها . وعلى الرغم من إستقلال هذه الشركات فإنها تجمعها مصالح مشتركة سواء أكان ذلك عن طريق السوق الأوربية المشتركة أم المنظمة الدولية للاقتصاد والتطور والتعاون أو حلف الأطلسي أو السياسة الغربية بصورة عامة . وحتى الشركات اليابانية لم تكن على إستعداد للأضرار بمصالح الغرب في عملية نفطية ناجحة مع العراق قد تكون مثالا تقتدي به الدول المنتجة الأخرى[142].

والى جانب هذه المعوقات كانت هناك مسألة أخرى عانت منها معظم الدول المنتجة التي أرادت أن تتبنى سياسة نفطية وطنية، تلك هي مسألة تصريف الإنتاج في الأسواق العالمية، إذ أشار التقرير إلى ذلك صراحة فقال " إن الشركة الوطنية الناشئة لا تستطيع أن تضمن لنفطها أية سوق بالسهولة التي تتراءى لبعض الناقدين إذ يجب أن تتوافر لها كل العوامل المساعدة وأهمها الحفاظ على مستوى الأسعار المعلنة الذي هو جزء لا يتجزأ من سياسة العراق النفطية وضرورة توفير رؤوس أموال ضخمة، فضلا عن أهمية عدم إستفزاز الشركات المالكة الكبرى لتحاشي تخفيض الإنتاج من قبلها وإنعكاس ذلك على البلد[143] . ويخلص التقرير إلى أن وضع العراق النفطي ليس في صالحه مطلقا ولا يستفيد منه الأعداء وان (الجمود) يعني طاقة إنتاجية تستفيد منها الدول الأخرى، فأي برميل لا ينتجه العراق سوف تنتجه إحدى الدول على

(142) المصدر نفسه، ص 6.

(143) المصدر نفسه، ص 6.

حساب العراق ودعا التقرير إلى وضع حد لهذا الجمود والوضع النفطي الخطير الناجم عن السياسة القائمة [144]. ويبدو من هذا التقرير أن هناك ميلا في الأوساط المسؤولة في الشركة الوطنية إلى حل المشاكل المعلقة بين العراق والشركات لزيادة الإنتاج دون أن يقدم التقرير أسس التي يقوم عليها هذا الحل.

ثانياً . العلاقة بين الحكومة والشركات

1. في عهد ثورة الثامن من شباط 1963

لبيان سياسة حكومة 8 شباط النفطية وعلاقة الحكومة بشركات النفط، لابد من معرفة موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من هذه القضية باعتباره قائد الثورة والموجه للحكومة الجديدة الذي تحمل مسؤولية الشؤون العامة بشكل مباشر . وكان الحزب من أول الأحزاب والحركات السياسية التي ربطت بين الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي ورفعت شعار التأميم وإستخدام النفط سلاحا في معارك العرب القومية. فنص دستوره الذي اقره مؤتمره القومي التأسيسي في نيسان 1947 على إلغاء الشركات والامتيازات الأجنبية[145]، ودعا في 28 نيسان 1947 إلى تأميم النفط لأن تملك الدولة للمؤسسات الاقتصادية يزيد من ثروتها ويسهم في رفع مستوى الحياة الاقتصادية ويضرب النفوذ الأجنبي ويقضي على المحرك الأساسي للاستعمار[146].

ومع أن المنهاج المرحلي لحكومة الثورة الذي أعلنه أحمد حسن البكر رئيس الوزراء يوم 15 آذار، لم يشر إلى قضية النفط بشكل مباشر أو غير مباشر[147]، لكن

(144) المصدر نفسه ، ص 7 .

(145) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج4 ، ص 28 .

(146) المصدر نفسه ، ج2 ، ص150 .

(147) نص المنهاج في جريدة الجماهير 1963/3/10

سياسة الحكومة النفطية حددها طالب حسين الشبيب(*) وزير الخارجية في مؤتمره الصحفي الذي عقده في القصر الأبيض بعد ستة أيام من الثورة والذي حضره تسعون صحفيا، إذ قال في معرض إجابته عن سؤال لأحد الصحفيين عن سياسة الحكومة النفطية ومستقبل العلاقة مع شركات النفط، وستضمن إستمرار تدفق النفط العراقي" وفيما يخص الاتفاقيات أكد الوزير (أن الجمهورية العراقة ستحترم جميع إتفاقياتها، وليس هناك فرق بين إتفاقية معقودة مع الاتحاد السوفيني أو غيره "، وفي إجابته عن سؤال حول موقف الحكومة من مناطق الاستثمار التي إستردها القانون رقم 80 قال " إن هذا سيكون موضع دراسة "(148).

وفي اليوم التاسع للثورة عقد حازم جواد(*) وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية والناطق بلسان حكومة الثورة مؤتمرا صحفيا أجاب فيه عن سؤال لأحد الصحفيين حول المفاوضات مع شركات النفط قال " إن الحكومة إذا ما إرتأت الدخول في مفاوضات مع شركات النفط أو أي شركة أو مؤسسة أخرى، فإن تلك المفاوضات ستجرى حتماً"(149)

(*) ولد في مدينة الرميثة سنة 1931 خريج مدرسة الهندسة البريطانية ، إنتمى إلى الحزب الشيوعي عام 1948 حتى عام 1951 ، وبعدها إنتظم في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي . وفي منتصف الخمسينات أصبح عضوا منتخبا للقيادة القومية للحزب وعضو المكتب العسكري بعد ثورة 8 شباط 1963، ووزيرا للخارجية حتى 13 تشرين الثاني 1963 ، للتفاصيل أكثر انظر :

Hanna Batatu. The Old Social Classes and Revolution Movement of Iraq . New Jersey , USA , P. 1004.

(148) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مراسيم اليوم السادس (13 شباط 1963 ، الجماهير 1963/2/14) .

(*)من مواليد الناصرية 1935 ، خريج دار المعلمين العالية من الطبقات المتوسطة ، انتمى إلى حزب الاستقلال، غير أنه إنتظم في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي في أواخر الخمسينات وأصبح أحد كوادر الحزب، عيّن وزيرا للدولة في حكومة احمد حسن البكر بعد ثورة 8 شباط 1963 للتفاصيل أكثر ينظر : Batatu , Op. Cit. , pp.1968-1988

(149) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مراسيم اليوم التاسع (17 شباط 1963) ، الجماهير 1963/2/18 .

ويبدو أن الشركات كانت ترنو إلى فتح باب المفاوضات مع الحكومة الجديدة، إذ أنها توقعت حصول تحول في سياسة العراق بسبب الموقف الذي إتخذه الاتحاد السوفيتي من الثورة وان تكون الحكومة الجديدة أكثر ميلا للغرب وأكثر إعتدالا في مجال السياسة النفطية، إذ ورد في برقية السفارة البريطانية في موسكو إلى الخارجية البريطانية في شباط 1963 ما نصه " انه لمن المشجع حقا أن نرى الوتاري الآن وزيرا للنفط"[150].

ويشير الكاتب الأمريكي شوادران إلى أن تحول الحكم إلى عارف أوجد إلى درجة ما جواً أفضل للعلاقة بين شركة نفط العراق والحكومة . ففي الأول من نيسان 1963، دخلت الحكومة في مفاوضات إلى توقيع اتفاقية مؤقتة أمدها سنة واحدة لتقليل رسوم وأجور الميناء في البصرة ولزيادة الإنتاج الذي زاد بعد الاتفاقية من (179000) إلى (259000) برميل سنويا. وفي العام التالي مددت الاتفاقية لعام آخر وتعهدت الشركة بزيادة الإنتاج اليومي إلى (325.000) برميل[151].

وكانت مشكلة العوائد قد بدأت منذ بدء شركة نفط البصرة بالتصدير سنة 1951، وكانت الشركة تدفع مبلغا سنويا مقطوعا قدره (100) ألف دينار بإسم (عوائد النقليات) أصبح فيما بعد (187.500) وإستمر كذلك حتى قامت مصلحة الموانئ العراقية بإتخاذ قرار برفع العوائد على النفط المصدر من الفاو سنة 1959 من (23.4) فلسا للطن إلى (280) فلسا للطن، ومما أدى إلى تناقص التصدير من شركة نفط البصرة من (12.3) مليون طن سنة 1959 إلى (8.6) مليون طن سنة 1962، وفي هذه السنة تم إكمال الميناء العميق في خور العمية وأصبح النفط يصدر منها بدلا من الفاو وصارت مصلحة الموانئ تأخذ الضرائب على النفط المصدر من

(150) - Fo,731/170433.AQ 109/1015 British Embassy , Moscow to Foreign Office , Feb,21,1963 .

(151) -Swadran , Op.Cit, P.267 , Penrose , Op.Cit.P.291.

خور العمية على الرغم من أنها لا تقدم الخدمات للناقلات، وقد إتخذ هذا القرار قبل ثورة 8 شباط بأيام ولكنه لم يطبق.

وقد كلف تدني الإنتاج الحكومة مبالغ كبيرة، وكان مقررا له أن يصل إلى (22) مليون طن سنة 1963[152].وقد أدى تدهور الإنتاج هذا إلى انخفاض عوائد الحكومة الكلية خلال المدة (1962 – 1964) بما لا يقل عن (290) مليون دولار، أي بمعدل (93) مليون دولار في السنة[153].

وهكذا أصبح على حكومة الثورة أن تعالج هذه المشكلة بصورة عاجلة، فمنذ الأيام الأولى لقيامها، أعد وزير النفط تقريرا قدمه إلى مجلس الوزراء في 6 آذار 1963 موضوعه (العوائد المفروضة على تحميل النفط في الموانئ العراقية) تضمن عدة مقترحات للجنة الرباعية التي شكلت من ممثلين عن وزارات النفط والمالية والمواصلات، ومقترحات مصلحة الموانئ العراقية، وكان **الاقتراح الأول** الذي تقدمت به اللجنة الرباعية هو إذا كانت الحكومة راغبة بمفاوضة الشركات العاملة " يطلب من الشركات رفع الحد الأدنى الحالي المنصوص عليه في اتفاقية شركة نفط البصرة وهو (8) ملايين طن إلى حد أعلى هو(إثنا عشر مليون أو ستة عشر مليون طن فعلا) في مقابل تعهد الحكومة بتعديل عوائد مصلحة الموانئ بحيث تكون قاصرة على قيمة الخدمات الحقيقية المقدمة من المصلحة سواء تم التصدير من الفاو أم من خور العمية[154].

(152) و.ن ، مذكرة و.ن إلى ديوان مجلس الوزراء في 1963/6/9 في الملف 249/6.

(153) من تقرير قدمه عدد من خبراء النفط في العراق في بداية سنة 1977 إلى حكومة عبد الرحمن البزاز في ملفات و. ن.، الملف 229/60.

(154) و.ن ، تقرير وزير النفط إلى رئيس مجلس الوزراء في 1963/3/6 حول العوائد المفروضة على تحميل النفط في الموانئ العراقية . الملف 249/60 ، 26/24/3 ق3 عوائد ميناء النفط في الفاو (تقرير اللجنة الرباعية).

والاقتراح الثاني: في حالة عدم رغبة الحكومة في فتح باب المفاوضات يستوفى مبلغ (280) فلسا عن ثمانية ملايين طن الأولى بوصفها عوائد نقليات وذلك على شكل مبلغ إجمالي تدفعه الشركة ويحسب على كلفة الإنتاج، ويضاف إلى ذلك الخدمات الحقيقية المقدمة وأجور الحفر إن وجدت، أما ما زاد عن الحد الأدنى المصدر فيستوفى عنه قيمة الخدمات الحقيقية وأجور الحفر فقط. **أما مصلحة الموانئ العامة فقد إقترحت ما يأتي[155] :**

أ. تستوفى من الناقلات أجور الخدمات الحقيقية التي أدتها المصلحة.

ب. تستوفى رسوم نقليات بمقدار (280) فلسا عن الطن الواحد إلى حد ثمانية ملايين طن في السنة، ثم (200) فلس عن الطن الواحد لما يزيد عن ذلك إلى حد (12) مليون طن، ثم (150) فلسا لما يزيد عن ذلك إلى حد (16) مليون طن، ثم (100) فلس لما يزيد عن ذلك إلى حد (20) مليون طن. وأوضح الاقتراح أن ذلك (مقيد بشرط تعهد الشركة بتصدير ما لا يقل عن أربعة ملايين طن من الفاو، وذلك لضمان أجور الحفر ع عن الكمية المذكورة، وبشرط تعهد الشركة بتصدير ما لا قل عن (12) مليون طن سنويا) من نفط البصرة.

أما إقتراح وزارة المالية[156] فهو:

أ. تستوفى أجور الخدمات الحقيقية بما في ذلك أجور الحفر إن وجدت.

ب. تستوفى (280) فلسا عن الطن الواحد إلى حد ثمانية ملايين طن سنويا. ثم (140) فلسا عما زاد عن ذلك إلى حد (15) مليون طن، ثم (70) فلسا لما زاد عن ذلك، **وفي حالة عدم تمكن الشركات من إجراء تغييرات على الإنتاج لأسباب معينة، إقترح وزير النفط ما يأتي[157]:**

1. في المدى القريب نقترح الحل الثاني من مقترح اللجنة الرباعية.

---

(155) المصدر نفسه.

(156)المصدر نفسه.

(157)المصدر نفسه.

2. في المدى البعيد تخول وزارة النفط صلاحية الدخول في محادثات مع ممثلي شركات النفط العاملة في العراق لحملها على تعديل منهاجها في الإنتاج خلال السنين القادمة، وذلك بإغرائها بالحل الأول من مقترحات اللجنة الرباعية.

إن زيادة الرسوم على الشركة من مصلحة الموانئ، قد أدى إلى تدني الإنتاج الذي أصبح أمراً لا يمكن السكوت عليه ولا سيما انه كلف الخزينة مبالغ طائلة، فقد كانت خطة الشركة مضاعفة الإنتاج في سنة 1963 بحيث يصل إلى 22 مليون طن، فضلا عن ترك مرافق الإنتاج التي اتفق عليها نحو (25) مليون دينار في السنوات الأربع الأخيرة دون إستغلال وحرمان العراق من الزيادة الرئيسة الحاصلة في إنتاج منطقة الخليج العربي التي بلغت في عام 1962 أكثر من 12% عما كانت عليه في العام الذي سبقه(158) . والواقع أن شركات النفط العاملة في العراق إتخذت من هذه المشكلة الجانبية ذريعة لتقلل إنتاجها من العراق رغبة منها في تصريف إنتاجها في مناطق الخليج العربي الأخرى ورفع أسعار النفط بما يحقق لها أرباحاً أكبر وجر العراق إلى المفاوضات معها.

حاول وزير النفط بتقرير رفعه إلى ديوان مجلس الوزراء عزل مشكلة عوائد الميناء عن باقي المشاكل المهمة الأخرى القائمة بين الحكومة والشركات لغرض حلها بالسرعة الممكنة لأسباب منها " هبوط الإنتاج ثم هبوط مدخولات الخزينة وهي أسباب لا تتصل بالمشاكل الكبيرة الأخرى"(159)، ودعا إلى الأخذ بأحد المقترحات التي تقدمت بها اللجنة الرباعية بتاريخ 6 آذار 1963 ولا سيما التوصيات التي إقترحتها اللجنة المشتركة للوزارات المعنية كافة لأنه يمثل الرأي الوسط.

(158) و.ن ، كتاب و. ن إلى وزارة المالية 235 في 1963/6/5 في الملف نفسه، كذلك يراجع تقرير وزير النفط في الملف 249/60.

(159) و.ن ، تقرير وزير النفط المرفوع الى ديوان مجلس الوزراء في 1963/6/9 في الملف 249/60.

وبعد عرض وزير النفط لجوانب القضية المقترحة أكد موضوعين، الأول داخلي يخص العراق وحده ، والثاني خارجي يتعلق بحل القضية من جوانبها المختلفة الشركات الأجنبية . وفيما يتعلق بالموضوع الأول أراد الوزير أن تكون مسؤولية فرض الضرائب وعوائد الميناء من جهات رسمية عليا، وذلك لتقرير المدى الاقتصادي وإنعكاسه على البلد وفقا لاعتبارات سياسية ومالية يكون تقديرها من الجهات العليا أكثر دقة، وعدم إعطاء مدير الموانئ العراقية هذه الصلاحيات بل يجب حصرها بمجلس الوزراء.

أما الموضوع الثاني فهو حل مشكلة العوائد ورفع الإنتاج في الحقول الجنوبية، وقد أشار الوزير إلى انه قد تمت مداولات متعددة مع ممثلي شركة نفط البصرة وممثلي حملة أسهمها كان من نتيجتها التوصل إلى حلول مهمة في هذا الاتجاه[160].

لقد كانت الحلول التي تم التوصل إليها بعد المفاوضات التي جرت بين عبد العزيز الوتاري وزير النفط والمسيو جيّ دوروك دانيه ممثل الشركات في 9 حزيران 1963 أساسا للإتفاق حول قضية عوائد الميناء، وأبرز ما جاء فيه " هو أن يبذل مساهمو شركة نفط البصرة قصارى جهودهم لزيادة شحناتهم من نفط شركتهم إلى مجموع قدره (14) مليون طن وذلك خلال السنة المالية 1964/1963 التي تبدأ في الأول من نيسان، إلا إذا حالت دون ذلك ظروف خارج سيطرتهم " **وكذلك رفع عدد الأطنان المذكورة سابقا على أن يراعى الشرطان الآتيان[161]:**

1. أن تتخذ الحكومة العراقية الإجراءات الضرورية لتأمين عوائد الشحن الوحيدة المفروضة من مصلحة الموانئ العراقية على نفط شركة نفط البصرة ، على أن تكون بمعدل (280) فلسا للطن الواحد على الثمانية ملايين طن الأولى المصدرة

(160)تقرير وزير النفط ، المصدر نفسه.

(161) و. ن ، كتاب شركة نفط البصرة إلى وزير النفط س أ ر 10/ 1177 في 1963/6/9 في الملف 249/60، (النسخة المترجمة).

خلال السنة المالية الحالية. . وان تفرض أية عوائد شحن مهما كانت على أي عدد من الأطنان يزيد عن ذلك.

2. إعتبارا من إبتداء التصدير من خور العمية (1962) يكون جدول العوائد والأجور السارية على السفن التي يتم تحميلها هناك ضمن نطاق الأجور المعقولة وذلك لقاء الخدمات التي تطلبها السفن والتي يتم تقديمها إليها فعلا من مصلحة الموانئ العراقية[162].

ولذلك تتخذ الحكومة العراقية الإجراءات المناسبة لإلغاء التعديل رقم (33) الصادر في 3 شباط 1963 لجدول العوائد والأجور وذلك بأثر رجعي وتعطي أسعاراً إلى أصحاب السفن خلال مدة لا تتجاوز الأول من تموز سنة 1963 حول الأجور السارية على السفن التي يتم تحميلها من نقطة إنتهاء خور العمية.

وألزمت الشركة الحكومة بما يأتي: إذا لم يتم تطبيق الفقرات السابقة فإن الشركة ستلجأ إلى تخفيض عدد الأطنان المتفق عليها، وفي ختام كتاب الشركة أوضح مديرها " أن الاتفاق سيكون فاتحة صفحة جديدة لحل جميع المشاكل بين الحكومة والشركات"[163].

وقد أيد عبد العزيز الوتاري ما جاء بالكتاب السابق وأوضح انه يأمل أن يهيئ هذا الاتفاق الجو لإتفاق أشمل يضم المسائل المعلقة الأخرى، وحث الشركات أن تستمر جهودها في سبيل رفع معدلات الإنتاج من الحقول الشمالية أيضا[164]. وقد أقر هذا الاتفاق الذي وقع في 25 حزيران 1963 الذي أيدته مصلحة الموانئ العراقية أيضا[165].

---

(162) كتاب شركة نفط البصرة إلى وزير النفط ، المصجر نفسه .

(163) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى شركة نفط البصرة رقم شركات /س/464 في 1963/6/12 حول موضوع الاتفاق على عوائد الميناء في الملف السابق نفسه.

(164) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء شركات /س/478 في 1963/6/16 في الملف السابق نفسه.

(165) و.ن، كتاب وزارة النفط إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء س/478 في 1963/6/16 في الملف نفسه.

وفي ضوء هذه الاتفاقية قامت مصلحة الموانئ العراقية بإجراءات التعديل رقم (34) لجدول العوائد والأجور لسنة 1953 في 18 تموز 1963، وتضمن تعديل عوائد الميناء على السفن التي ترسو في الميناء العميق كافة[166] . وأرسلت وزارة النفط نسخة من البيان إلى شركة نفط البصرة إستجابة لطلبها[167].

ولكن شركة نفط البصرة أرادت التملص من هذا الاتفاق ومن الاتفاقيات السابقة التي تخص مسألة تسديد عوائد الشحن على النفط المصدر بين 9 أيلول 1959 و 26 تموز 1960 عندما طلب إليها تسديد ما بذمتها من ديون[168] ومما دفع وزارة النفط إلى أن تبدي أسفها لهذا الإجراء لان المسألة " لاتعدو كونها جباية مبالغ متأخرة مستحقة عليكم بموجب القوانين والأنظمة المرعية المطبقة من مؤسسة رسمية هي مصلحة الموانئ " وأبدت إستغرابها من " الدافع الذي حدا بكم إلى المبالغة في تأكيد أهمية هذه القضية الثانوية أن هذا الأمر لن يساعد على تحسين جو العلاقات بين الحكومة وشركاتكم "[169] .

ويبدو أن الشركات أرادت إستغلال مسألة الرسوم وسيلة للضغط على العراق لفتح باب المفاوضات حول الأمور الأخرى مع الحكومة وليس لغرض زيادة الإنتاج والتصدير، ومع أن الاتصالات بين الحكومة العراقية والشركات حول المشاكل النفطية المعلقة كانت قائمة منذ أواسط سنة 1963[170] لا تشير المصادر النفطية والوثائق التي

---

(166)و.ن، كتاب مصلحة الموانئ العراقية إلى شركة نفط البصرة هندسة 26/10 في 1963/6/26 موضوعه (عوائد وأجور الميناء العميق لخور العمية) في الملف نفسه.

(167)كتاب وزارة النفط إلى شركة نفط البصرة رقم شركات 8599 في 1963/7/18 حول عوائد الميناء في الملف نفسه.

(168)و.ن ، كتاب شركة نفط البصرة إلى وزير النفط س أ ى 3-9166/7 في 1963/11/2 حول عوائد الميناء في الملف نفسه.

(169) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى شركة النفط البصرة شركات س/875 في 1963/11/5 عوائد الميناء على النفط المصدر من الفاو في الملف نفسه.

(170) عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط، ص10.

تم الاطلاع عليها إلى وجود أية إتصالات غير متعلقة بعوائد الميناء، بل أن المشاكل الأخرى ظلت على ما هي عليه، إذ أن إنشغال الثورة بتثبيت أقدامها والعمل على حل المشكلات الداخلية التـي ورثتهـا مـن العهد السابق، فضلا عن قصر مدة حكمها حالت دون إجراء مثل تلك الاتصالات. وقد نشرت الصحف النفطية عرضا تقدمت به شركة منهال الامريكية بتطـوير حقـوق نفـط الميـاه البحريـة العراقيـة في 30 تشرين الأول 1963، إذ أجرى ممثلها مفاوضات مع وزير النفط الوتاري ومـع محمـود الحـمصي وزيـر الاقتصاد، وتضمن العرض مشاركة الحكومـة العراقيـة في رأس مـال الشركـة ولكـن الاتفـاق لم يـتم بـين الجانبين[171]. ويقول تقرير صادر عـن البنـك المركـزي العراقـي سـنة 1963 تـم طبعـه بعـد سـنتين أن العلاقة بين الحكومة والشركات قد إستمرت بعد أن جمدتا خلافاتهما[172].

فلقد إستغل عبد السلام عارف الانشقاقات القائمة في صفوف حـزب البعـث العـربي الاشـتراكي، وقاد يوم 18 تشرين الثاني 1963 بالتعاون مع طـاهر يحيـى[*] رئـيس أركـان الجـيش وعـدد مـن القـواد العسكريين، وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة من العسكريين، وتم إعتقـال احمـد حسـن البكـر رئـيس الوزراء وطورد أعضاء الحزب. وبعد يومين شكّل طـاهر يحيـى الـوزارة الجديـدة مـن قـوميين يؤمنـون بالمبادئ الناصرية، وكان ثمانية من الوزراء من ضباط الجيش[173].

---

(171)MEES , VOL , VII , No.1 , 8 Nov. 1963.

(172) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي الصـادر عـن البنـك المركـزي العراقـي عـام 1963 (بغـداد 1965)،ص35.

(*)ولد في بغداد 1914 تخرج في الكلية العسكرية ، وفي الخمسـينات أصـبح عضـوا في اللجنـة العليـا للضـباط الأحـرار ، إنتمى إلى صفوف البعث العربي الاشتراكي 1962 ، عين رئيسا لأركان الجيش بعد ثورة 8 شباط 1963، ثـم رئيسـا للـوزراء بعد ردة تشرين 1963 .

(173) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص 294-295.

2. بعد 18 تشرين الثاني:

عادت قضية النفط تتصدر الأحداث مرة أخرى أثر تشكيل طاهر يحيى وزارته بعد 18 تشرين التي تولى فيها عبد العزيز الوتاري وزارة النفط أيضا، وقد أشار المهناج الوزاري للحكومة الجديدة الذي أعلن يوم 24 كانون الأول 1963 إلى موضوع النفط بعبارات مبهمة فذكر " إن الحكومة ستعمل على قيام صناعة نفطية تكون أساساً لفعالياتنا النفطية المقبلة في إستثمار المناطق التي أعيدت حقوقها إلى الدولة بموجب القانون رقم 80 مستفيدة من الخدمات والخبرة المتوفرة من عالم صناعة النفط، وستبدأ ذلك بتحقيق مشروع شركة النفط الوطنية وستعمل أيضا على تطوير صناعة النفط الإنتاجية القائمة وحل مشاكلها بما ينسجم وروح وأفكار العصر وما يتفق ومصالحنا الاساسية، وفي سبيل إنتاج أكبر ولا سيما في الحقول الواقعة في المناطق المحددة للشركات"[174]. ولكن المنهاج لم يذكر شيئا عن الطريقة التي سيتم بها إستثمار المناطق التي إستردها القانون رقم 80، وكيف ستحل المشاكل القائمة بين العراق والشركات أو كيف ستجبر الشركات على زيادة إنتاجها من المناطق التي لا تزال تحت سيطرتها، وهو ما لاحظه أحد المعنيين بشؤون النفط[175] خاصة وان الحكومة قد جمدت المشاكل القائمة بينها وبين الشركات ، كما مر بنا . **وقد لخص تقرير أعده ثلاثة من خبراء النفط سنة 1966 سياسة الحكومة بعد 18 تشرين الثاني بالآتي:**

1. إيجاد الشركة الوطنية وجعلها أداة لتطبق القانون رقم 80.
2. إعطاء الشركة مدة ستة أشهر لتتقدم بطلب لتخصيص أراضي لعملياتها.
3. التوصل إلى إتفاق بين الحكومة والشركات حول جميع النقاط المختلف عليها.

---

(174)دزكزو ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري ، الملف 11 ، جلسة مجلس الوزراء 7 في 1963/12/22 ، جريدة العرب ، 1963/12/25 .

(175) عبد المنعم السيد علي ، سياسة النفط الوطنية ، ص39 . وغانم العقيلي ، النفط في العراق ، مجلة البترول العربي والاقتصاد ، العد 6-7 (حزيران وتموز 1966)، ص9 .

4. التوصل إلى إتفاق مع الشركات المالكة للشركات العاملة في العراق مع شركة النفط الوطنية يتماشى مع روح وأفكار العصر[176].

ولا بد من الإشارة هنا إلى انه كانت قد تبلورت في العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 مدرستان تعنيان بالعلاقة مع شركات النفط ومبدأ المفاوضات، الأولى ترى أن شركات النفط رمز للسيطرة البريطانية وان أي إتفاق يبرم معها هو تثبيت لإقدام تلك الشركات في العراق وان الأسلوب الأمثل للتعامل معها هو التأميم وإنتزاع الحقوق الوطنية عن طريق التشريع في حين ترى المدرسة الثانية وجوب حل المشاكل عن طريق التفاوض خطوة أولى ما دامت الحكومة ليست في وضع يمكنها من تأميم صناعة النفط[177]. ويبدو أن الحكومة الجديدة إختارت الرأي الثاني وهو أسلوب المفاوضة. ومع سريان الإشارات إحتمال بدء المفاوضات بين العراق والشركات أخذ المطلعون على بواطن الأمور والمعنيون بشؤون النفط يدبجون المقالات الصحفية التي تشير إلى أن الحكومة لا يمكنها الدخول في مفاوضات ناجحة مع الشركات ما لم تستند إلى دعم وإسناد الشعب والأقطار العربية وفي هذا الاتجاه كتب أديب الجادر[*] وهو أحد القوميين الناصريين وعضو اللجنة التي شكلتها الحكومة السابقة في مقال له تحت عنوان (نفطنا وسياسة الأمر الواقع) يقول أن بين

---

(176) و.ن ، تقرر عبد المنعم السيد علي وغانم العقيلي وطارق إحسان شفيق المقدم إلى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز سنة 1966 حول شركة النفط الوطنية وسياسة النفط في الملف 278/60 .

(177) عبد الله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص21 ، الشواف حول قضية النفط ، ص10 ، خير الجين حسيب ، نحو سياسة نفطية وطنية في العراق ، مجلة البترول والغاز العربي ، العدد 9 حزيران 1968 ، ص22.

(*) من مواليد الموصل 1922 ، درس الهندسة في اسطنبول وشغل عدة مناصب نفطية فقد كان نقيبا للمهندسين فرئيسا لإتحاد الصناعات سنة 1963 وعضوا في مجلس الرئاسة المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة ورئيسا لاتحاد المهندسين ، عضو لجنة خبراء النفط 1966 ، فوزير للاقتصاد سنة 1967 ومن ثم رئيسا لمجلس إدارة شركة النفط الوطنية حتى سنة 1968 . نظر: باقر أمين الورد ، أعلام العراق 1869-1969 ، ج1 ،مراجعة ناجي معروف (بغداد 1972) ، ص114 .

العراق والشركات مشاكل مزمنة لم تحل على الرغم من تبدل الحكومات، وإنتقد موقف الحكومات السابقة في هذه القضية بالقول: " سرعان ما نجد الحكومة التي جاءت وكلها حماس وإندفاع على قضايا النفط تعود هي نفسها لتبرير سياسة الأمر الواقع ".وان التحلي بالأمر الواقع حسبما يوضحها أحد السياسيين خطيئة كبرى ترتكب في حق المبادئ (أن الأمر الواقع بالنسبة لنفطنا يعني خسارتنا ملايين الدنانير سنويا نحن في أشد الحاجة إليها وان أية حكومة تريد أن تدخل في مفاوضات مع شركات النفط يجب أن تكون قوية في الداخل وعلى تفاهم تام مع القاهرة)[178]. وفي الاتجاه نفسه دعا في مقال آخر إلى ضرورة استناد الحكومة إلى قاعدة قوية وذلك بإطلاع الشعب على طريقة معالجة قضية النفط، وان السرية ليست السبيل لمعالجة القضايا الكبرى، وكشف عن دور الشركات الأجنبية في السيطرة على نفط العراق وما رافقه من تماهل ومواقف غير مجدية من الحكومة... وأشار إلى تعنت الشركات الأجنبية وتسلطها بالقول " إن القواعد العامة ومفهوم العدالة لا يجيز لشريك (الشركات) أن ينفرد بتقرير أمر مهم كهذا (النفط) ويستعبد شريكا آخر (العراق) ولا سيما إذا كان هذا الشريك دولة ذات سيادة[179].

هذه إشارة واضحة إلى أن قضية النفط من القضايا التي كانت تدار بمعزل عن الرأي العام، ويؤكد ذلك أيضا منع وزير النفط منتسبي وزارته والمصالح النفطية التابعة لها من نشر أية أخبار أو أية تصريحات تتعلق بالسياسة النفطية، وتزويد الصحف أو المجلات بأية معلومات من هذا القبيل وألزم في نشر المعلومات العامة والأخبار الاعتيادية حصول موافقته شخصيا[180].

---

(178) أديب الجادر ، نفطنا وساسة الأمر الواقع 1869-1969 ، جريدة الجمهورية 1964/1/22.

(179) أديب الجادر " كيف يجب أن نعالج قضايا النفط"، جريدة الجمهورية 1964/1/26.

(180) د.ك.و، الوحدة الوثائقية رقم الملف 226 و 55 ، ص61 ، و.ن ، كتاب وزارة النفط 528 في 1964/11/14 موضوع الكتاب معلومات ، نسخة أخرى من الكتاب في الملف 256/60.

والجدير بالإشارة أن الحكومة وافقت بعد 18 تشرين على إقرار لائحة شركة النفط الوطنية في جلسة خاصة لمجلس الوزراء ترأسها عبد السلام عارف رئيس الجمهورية في السادس من شباط 1964[181] وبشر عبد السلام عارف في خطاب له بعد يومين الشعب بصدور قانون الشركة رقم (11) لسنة 1964 التي ستأخذ على عاتقها مهمة إستخراج وإستثمار الموارد النفطية ليزداد دخل البلاد ويرتفع مستوى معيشة المواطنين وقال: أن هذه الشركة هي أول الغيث وكل آت قريب"[182].

وفي مساء اليوم الثاني أي التاسع من شباط عقد وزير النفط مؤتمرا صحفيا وعد فيه بتعيين مجلس إدارة الشركة خلال أسبوعين وقال أن عوائد الحكومة الصافية من النفط 75% بعد ثلاث أو خمس سنوات وان الاكتتاب مسموح به في أسهم الشركات المشاركة، ثم تكلم الوزير عن سياسة الحكومة النفطية وطمأن الشركات بعدم رغبة الحكومة في تأميم النفط وقال " لم تطلب الشركات من الحكومة ضمانات جديدة بعدم التأميم ما دامت الشركات تقوم بعمل مثمر للحكومة ستساعد الشركات لتزيد من إنتاج النفط لتحصل على دخل أكثر"، ولم يكتف الوزير ذلك، بل برر هذه السياسة التي تشترك فيها مصالح الدول الأخرى المنتجة للنفط وكان هذا سبب إنضمامنا إلى منظمة الاوبك في سبيل دعم مركزنا عن طريق الإسناد المتبادل بالنسبة للدول المنتجة" . وفي إجابة له عن سؤال حول موعد بدء المفاوضات مع الشركات قال "إن هذه المفاوضات ستتم قريبا ومن المحتمل أن يكون الدكتور عبد الرحمن البزاز[*] عضوا في الوفد المفاوض"[183] .

---

(181) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، مقررات مجلس الوزراء، العهد الجمهوري، تسلسل الملف 12، الجلسة (13) المنعقدة بتاريخ 1964/2/6، الوقائع العراقية 1964/2/8.

(182) الجمهورية 1964/2/9 .

(*)ولد في بغداد سنة 1931 وتخرج في كلية الحقوق سنة 1934 ودرس القانون في كلية الملك بجامعة لندن ، إنتمى الى جمعية الجوال قبل ثورة مايس 1941 وسجن ، عمل في وزارة العدل ثم عميدا لكلية القانون ، له مؤلفات في القومية العربية . اعتقل بعد أزمة السويس ، مارس المحاماة ثم عاد عميدا لكلية الحقوق بعد ثورة تموز 1958 لكنه اعتقل أثر ثورة الشواف ، ثم عمل سفيرا للعراق في مصر بعد 8 شباط 1963 وسفيرا في لندن وفي جنيف وأمينا عاما لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط 1964-1965 ثم رئيسا للوزراء 1965 . ينظر : مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص335-336.

(183)د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري ، الملف 21 ، الجلسة (13) المنعقدة بتاريخ 1964/2/6، الوقائع العراقية 1964/2/8.

واجه قانون الشركة إنتقادات كثيرة، منها انه كانت تعوزه قوة التنفيذ التي يجب أن تكون لدى الشركة. ولم يشر القانون إلى الأراضي غير المستثمرة التي إستردها القانون رقم 80 من الشركات، وكان من الممكن أن تبدأ الشركة بإستثمار هذه الأراضي التي تم التحقق من وجود النفط فيها والتي لا يتضمن إستثمارها أية مجازفة أو نفقات كثيرة، ويبدو أن هذا التردد في موقف الحكومة كان ناجما عن شعورها بالضعف وبعزلتها وعدم رغبتها في المجابهة مع الشركات، لذلك لم تصر على التمسك بالقانون رقم 80 بل أظهرت إستعدادها للمساومة عليه تمشيا مع الاتجاه العام بين كبار مسؤولي وزارة النفط والقائل أن الشركة لا يمكنها القيام بأي عمل في الأراضي المنتزعة من الشركات، لعدم قدرتها على الاستثمار المباشر، وإعتقادا منها أن هذه الأراضي حق الشركات اغتصبه القانون رقم 80 منها[184] .

وقد تم توقيت المفاوضات والبدء بها قبل أن تبدأ شركة النفط الوطنية أعمالها لكي تسهل مهمة الشركات الأجنبية في ممارسة ضغوطها على الشركة الوطنية، يساعدها على ذلك أشخاص (المدرسة التفاوضية) التي تذهب مذهب الشركات في تفضيل إسلوب الامتيازات تبرر بوحدانية هذا الأسلوب بدلا من الاستثمار المباشر، وتقول هذه المدرسة: ما من سبيل لاستثمار النفط إلا عن طريق شركات النفط الدولية[185].

(184)و.ن ، نصوص تقرير الوفد المفاوض في الملف 231/60 ، حول المفاوضات مع شركات النفط ، عبد المنعم السيد علي ، سياسة النفط الوطنية ، ص42-43 ، عبد الله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية،ص59 .

(185) وزارة النفط والمعادن ، نفط العراق حقائق وأضواء على قضيتي الريع ومعدلات الإنتاج ، بغداد 1975 ، مجلة دراسات عربية ، قضية النفط العراقي ،ص119 .

ومارست الشركات ضغطا على الحكومة لجرها إلى المفاوضات من خلال الفصل والتجميد الكيفي للعمال الذين صاروا يشكلون مشكلة كبيرة أمام الحكومة، مما دفع وزارة العمل إلى الطلب من مجلس الوزراء في 14 آيار 1964 التدخل لإعادتهم ومنع فصلهم، إذ بلغ عدد المجمدين منهم ما يقارب ألفي عامل[186] ، فضلا عن إستمرار الشركات بالتوقف عن أعمال التحري عن النفط الذي كان له أبلغ الأثر في الاقتصاد الوطني وزيادة البطالة لأن عدد العمال المجمدين والمفصولين كان كثيرا يتعذر إستيعابه من شركة النفط الوطنية، وقد أصدر مجلس الوزراء أمراً يقضي بمنع الفصل الجماعي للعمال المستخدمين في شركات النفط العاملة في العراق إلا بموافقة الحكومة كما كان يجري في السابق[187].

هذه التطورات مكنت الشركات دون شك من إتخاذ موقف متعنت، وان تعدّ نفسها لإجهاض كل توجه نحو التشريع، وتعمد إطالة المفاوضات والانتقال إلى أسلوب المماطلة والتسويف الذي كان سائدا من قبل، بل أنها إستخدمت سياسة التلاعب بإنتاج وتصدير النفط يساعدها في ذلك الأوضاع السياسية المتردية وضعف السلطة وإنقسامها وفشلها في إستقطاب القوى السياسية والحصول على دعمها. مما أثر في الأوضاع الاقتصادية، وصارت السلطة معزولة عن الشعب، وقد أشار الكاتب الصحفي أحمد فوزي إلى ذلك بالقول " شعرت الجماهير بسلبية السلطة وعجزها عن القيام بأي شكل يكفل تحسين الوضع وبقي العراق خاضعا للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية المتمثلة بالدرجة الأولى في هيمنة الشركات الأجنبية على أهم وأكبر ثرواتنا والمصدر الأساسي لدخلنا الوطني"[188]، وان وضع الحكومة لم يكن مستقرا

---

(186) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية مقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري ، رقم الملف 13 الجلسة السادسة والأربعون في 20 مايس 1964.

(187) المصدر نفسه.

(188) احمد فوزي ، عبد السلام عارف سيرته محاكمته مصرعه (بغداد 1989) ، ص74 .

بسبب الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس وزارته من جهة وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة أخرى[189].

ويذهب أبعد من ذلك محمد سلمان حسن وهو من المختصين في إقتصاديات النفط عندما يقول " أن الغموض الذي يطرأ على الأسس الاقتصادية لسياسة النفط الوطنية له أثره البالغ في الضعف الذي قد يكتنف تحديد مجمل السياسة الاقتصادية حتى السياسة العامة في البلاد. كما أن الغموض في السياسة النفطية يساعد على إنعدام سياستها وتغييرها الدائم مما يحول دون التنفيذ ورسم السياسة النفطية الملائمة"[190]، وهو ما كان يسير عليه الحال آنذاك.

(189) ضم المجلس كلا من عبد السلام عارف رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة وطاهر يحيى رئس الوزراء وعارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية وعبد الستار علي الحسين وزير العدل وسعيد الصليبي قائد موقع بغداد وعددا من العسكريين . ينظر : عبدالله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص96 . خليل ابراهيم حسين ، مقابله معه في 1997/3/31 .

(190) محمد سلمان حسن " الأسس الاقتصادية لسياسة النفط الوطنية " ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد الثاني، آيار 1969 ، ص9 .




الفصل الثالث

محاولة إبطال مفعول القانون رقم 80

والعودة لنظام الامتيازات 1964- 1965




الفصل الثالث

محاولة إبطال مفعول القانون رقم 80

والعودة لنظام الامتيازات 1964- 1965

إن الأوضاع السياسية التـي سـادت العـراق بعـد ردة تشريـن وضـعف السـلطة وعزلتهـا عـن الجماهير، قد هيأت الشروط الموضوعية للشركات لجـرّ العـراق إلى المفاوضـات بقصـد إبطـال مفعـول القانون رقم 80 بحجة القبول بمطالب العراق الأخرى وتحقيق تسوية شاملة لكل الخلافات القائمة بين الجانبين.

أولاً. المفاوضة مع الشركات

كانت الخطوات السابقة في مجال السياسة النفطية التي إنتهجتها الحكومة تسير بإتجاه حسـم المسائل المعلقة مع شركات النفط وفق أسلوب المفاوضات وليس على أساس التشريع الذي كانت ثمرته صدور القانون رقم 80 الذي إسـتندت إليـه جميـع الإجـراءات التـي تلـت تشريعـه بإتجـاه محـاولات الاستثمار المباشر للنفط ومنها وضع لائحة شركة النفط الوطنية لسنة 1962 وقانونها رقـم 11 في شـباط 1964، ولكن هذه الشركة لم تعط المجال لممارسة عملها بل (إنشغلت بقضايا المفاوضات والاتصـال مـع شركات النفط)[191] .

وتنفيذا لهذه السياسة شكلت حكومة طاهر يحيى سنة 1963 لجنة برئاسة عبـد العزيـز الوتـاري وزير النفط وعضوية كل من أديب الجادر وخير الدين حسيب ومصطفى عبد اللـه[192] لدراسة السياسة النفطية وموضوعات الخلاف مع شركات النفط العاملة في العراق ونتائج المفاوضـات التـي جـرت في عهـد عبد الكريم قاسم وإقتراح الحلول التي يمكن للحكومة الأخـذ بهـا لحـل موضـوعات الخـلاف هـذه، وقـد

---

(191) عبد المنعم السيد علي ، سياسة النفط الوطنية ، ص41.

(192) يذكر عبد اللـه إسماعيل أن عبد الكريم العلي كان أحد أعضاء اللجنة ولكن تقريـر اللجنـة المقـدم إلى المجلـس الوكني لقيادة الثورة في 1963/3/17 لا يوجد فيه توقيع عبد الكريم العلي ، انظر عبد اللـه إسماعيل، مفاوضات العراق النفطية ، ص94 ، و.ن الملف 287/60.

قدمت اللجنة تقريرها الذي أكدت فيه أن مدى نجاح العراق في الحصول على مطالبه يتوقف إلى حد كبير على عوامل داخلية، منها مدى إستقرار الثورة والوضع السياسي ووضع سياسة تقوم على التقليل من الاعتماد على إيرادات النفط وإبقاء السياسة النفطية والمفاوضات مع الشركات "بعيد عن موضوع الدعاية اليومية " وعلى عوامل خارجية معتمدة على مدى متانة علاقات العراق ودعمه من الدول العربية وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة والدول المصدرة للنفط أوبك). وإقترحت اللجنة إجراء المفاوضات مع شركات النفط لأخذ إعتراف الشركات بالقانون رقم 80 عن طريق تطبيق المادة الثالثة منه، التي أجازت للحكومة مضاعفة المساحات المخصصة للشركات بموجب ذلك القانون على أن يجري ذلك عن طريق مفاوضة الشركات في جو من الهدوء والسرية[193].

ويذكر أحد أعضاء اللجنة وهو اديب الجادر ان اللجنة إختلفت مع رئيسها وزير النفط الذي أراد أن يتم التركيز في التقرير الذي أعدته على موضوع الميناء أي الرسوم التي كانت تفرضها مصلحة الموانئ العراقية على صادرات شركة نفط البصرة عبر الخليج العربي. ولكن أعضاء اللجنة رفضوا التوقيع إلا بعد حذف القسم الخاص بعوائد الميناء، وأصروا على تضمين التقرير تأكيد بارز على أهمية وضرورة تمتين علاقات العراق بالأقطار العربية المتحررة ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة[194]. وكان الوتاري قد تمكن من إقناع مجلس الوزراء في مذكرته التي رفعها إليه في 9 حزيران 1963 بأن سبب إنخفاض إنتاج النفط في الحقول الجنوبية يعود إلى رفع مصلحة الموانئ العراقية رسوم الميناء على النفط المصدر من الجنوب، وأن يحصل منه

(193)و.ن ، تقرير اللجنة المرفوع من كل من عبد العزيز الوتاري وأديب الجادر وخير الدين حسيب ومصطفى عبدالله بعنوان: دراسة السياسة النفطية الى المجلس الوطني لقيادة الثورة برقم ف 22/2/1 والمؤرخ في 1963/3/17 ، الملف 287/60 (العلاقة مع شركات النفط العاملة).

(194) جريدة الجمهورية 2964/1/22 ، أديب جادر ، خمس مقالات ، مصدر سابق ، ص9 .

في آخر الأمر على قرار يتم بموجبه تجميد الرسوم على ثمانية ملايين طن الأولى التي تصدرها الشركة وإعفاء الكميات الإضافية من الرسوم [195].

أما بقية المشاكل، فقد ظلت قائمة بغير حل وكان من المؤمل أن تستغل حكومة طاهر يحيى القانون رقم 80 للتحرر من سيطرة الشركات والمضي قدما في الاستثمار المباشر ولكنها إختارت بدلا من ذلك طريق المفاوضات طبقا لما ورد في تقرير لجنة المفاوضات، مانحة بذلك للشركات الفرصة للالتفاف على القانون. وبناءا على ذلك شكلت الحكومة بعد ردة تشرين أي في 27 شباط 1964 وفدا لمفاوضة الشركات برئاسة وزير النفط عبد العزيز الوتاري وعضوية كل من صالح كبة رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية وغانم العقيلي مديرها العام وعبدالله إسماعيل[*] مدير شؤون النفط العام ، وتأليف لجنة وزارية عليا للاشراف على المفاوضات برئاسة طاهر يحيى رئيس الوزراء وعضوية كل من الوتاري وزير النفط ومحمد جواد العبوسي وزير المالية وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد[196] .

وقبل بدء المفاوضات وصل بغداد المستر دالي رئيس مجلس إدارة شركة نفط العراق وعقد جولتين من المباحثات في شباط 1964 مع عبد العزيز الوتاري وزير النفط حضر الثانية منها طاهر يحيى رئيس الوزراء وكان دالي قد إلتقى سفراء كل من

(195)و.ن ، تقرير وزير النفط إلى ديوان مجلس الوزراء في 1964/2/23 في الملف 249/60، مصدر سابق، د.ك. ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري ، الملف (12) جلسة آ في 1964/2/27 القرار 1.

(*)ولد في مدينة الموصل 1931 عمل في إدارة شؤون النفط منذ عام 1952 حتى عام 1968، حضر مفاوضات النفط مع شركات النفط العاملة في العهد الملكي وعهد عبد الكريم قاسم ، وفي عهد عبد السلام عارف، عمل خبيرا إقتصاديا نفطيا في الفترة التي تلت عام 1968 في الإمارات وقطر.

(196) و.ن ، كتاب ديوان مجلس الوزراء إلى وزارة النفط الرقم فوق العادة في 1964/2/27، حول تشكيل وفد لمفاوضة شركات النفط العاملة في العراق في الملف 287/60 (العلاقة مع شركات النفط)، د.و.ك ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري الملف 12 جلسة آ في 1964/2/27،القراء (1).

بريطانية وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية وعبد الرحمن البـزاز ممثـل العـراق في منظمـة الأوبك ثم محافظها. وقد أشار في التقرير الذي قدمه إلى مدرائه في 12 آذار 1964 إلى أنه اعـترض عـلى قانون شركة النفط الوطنية وقال: أن الطرفين إن لم يتوصلا إلى موقف محدد فإن المفاوضات لـن تصـل إلى نتيجة ويعني ذلك (حصول الشركـة عـلى تعويضـات عـن خسـائرها مـن حقـوق الامتيـاز وماهيـة التعويضات التي يمكن الدخول في المفاوضات على أساسها).

ومن هذه المفاوضات إستنتج دالي:

1. إدراك رئيس الوزراء أن الشركات راغبة في المفاوضات.
2. إحتمال صدور قانون نفطي يحد من مجالات التفاوض.
3. لا يوجد إحتمال لقيام شركة النفط الوطنية العراقية بأي إجراء في الوقت الحاضر.
4. توقع الوتاري بدي المفاوضات في أواخر شهر آذار.
5. تم تحذير رئيس الوزراء والوتاري بأن الشركة ترغب بتبني موقفها الخاص بشكل كامل.
6. يعتقد دالي أن الحكومة ترغب بتسوية قضايا الشركة، وان العراقيين يأملون قيام شراكة بـين شركة نفط العراق وشركة الـنفط الوطنيـة وهـم يعتقـدون أنهـا الطريقـة الوحيـدة للبـدء بالعمليـات النفطية.

وإستخلص دالي بأن شركة نفط العراق قد أضعفت موقف العراق بعـدم إسـتعدادها بيـان مـا يمكنهم القيام به مع مضي الوقت المحدد، ويعتقد أن على الطرفين أن يحددا مسائل أكثر دقة قبل بدء المفاوضات، واقترح على مديرية إرسال وفد الشركات إلى بغداد[197].

(197)Iraq Negotiations By Mr. Dalley , March12 , 1964 .

في ملفات و.ن ، الملف 225/60 (الملف الخاص بوفد الشركات) وقد حصل على التقرير حازم مشتاق الملحق الصحفي في السفارة العراقية في لندن وأرسله الى وزارة الثقافة والإرشاد بتاريخ 1964/9/14 .

درس ممثلو الشركات تقرير دالي وقدمت كل شركة مساهمة في شركة نفط العراق تصورها حول الإجراءات الواجب القيام بها في العراق والأسس التي يجب الاستناد إليها في المفاوضات المقبلة، **وعقدت لجنة مصغرة من ثلاثة ممثلين للشركات عدة إجتماعات حول الموضوع في آذار 1964 وتم الاتفاق على إبلاغ العراقيين:**

1. إن المفاوضين يمكن أن يقدموا عرضا، ومن الواجب على الحكومة إدراك عدم تحقيق أية فوائد مادية من العرض لحين تسوية القضايا المهمة.

2. أسلوب التعبير عن القضايا الرئيسة يكون قاطعا وعلى شكل دبلوماسي.

3. ليس من الواجب الإشارة إلى أية مسألة خاصة بإستثناء ما يخص القانون رقم (80) والقانون رقم (11) الخاص بشركة النفط الوطنية ورسوم الشحن.

4. إشعار الجانب الآخر بأن رسوم الشحن لا يمكن تركها لحين مناقشة القضايا الرئيسة الأخرى، لأن الحكومة بإمكانها إصدار إستثناءات بالنسبة لشركة نفط البصرة[198].

وأشار المجتمعون في إجتماع 17 آذار إلى أن الخوف من القانون رقم (80) يشكل صعوبة كبيرة، ويجب التوصل إلى إتفاق بشأنه مع شركة النفط الوطنية، وناقش المجتمعون مقترحات لكيفية إمتصاص هذا القانون على وفق مخطط تقبله الشركات وتبدي إستعدادها لتقديمه في اللحظة المناسبة. وان على الشركات محاولة إستعادة ملكية الشركة (شركة نفط العراق) بشكل تام، إذ أمكن ذلك. ولذلك وجب على الشركات أن تكون جدية في الإسراع بالقضايا المتعلقة بالمناطق المشمولة وإبداء إستعدادها للمشاركة مع شركة النفط الوطنية العراقية وعلى الجانبين التفاوض حول المناطق (غير المحددة)، فقد تعمل الشركات بصيغة مقاول يمتلك حقوقا بنسبة 100% ثم طرحت فكرة تضمين عمليات الشركات في نطاق شركة جديدة[199].

---

(198) Ibid.

(199) -Ibid.

بدأت المفاوضات في بغداد بن وفدي الحكومة والشركات المالكة لشركات النفط العاملة في العراق التي مثلها كل من دانية مدير شركة النفط الفرنسية والمستر ستوكويل مدير شركة النفط البريطانية والمستر موز مدير شركة سوكوني موبل الامريكية والمستر بيرد أحد كبار موظفي شركة نفط العراق المحدودة في لندن في الثاني من آيار 1964، وإنتهت في الثالث من حزيران 1965، أي إستمرت ثلاثة عشر شهرا عقد خلالها مائة وخمس عشرة جلسة إستغرقت من الوقت ما يزيد على الاربعمئة ساعة[200]. جرت المفاوضات في ظروف مليئة بالشك والريبة من الجانبين أدت إلى توقفها عدة مرات.

كان الوفد العراقي يسير على وفق التوجيهات التي أعطيت له بحسب قول بعض أعضاء الوفد ، وهي ضرورة التوصل إلى إتفاق مع الشركات يتم بموجبه تسوية الخلافات القائمة بين الطرفين منذ سنوات طويلة على أساس أن الحكومة ليست في وضع سياسي أو مالي يسمح لها بإتخاذ إجراءات تشريعية أخرى تعالج الموضوع مثل التاميم أو إصدار قانون يمنع حرق الغاز الطبيعي ، ونقل ملكية الفائض منه إلى الحكومة، أو إجبار الشركات على قبول مساهمة العراق بنسبة 20% من رأسمالها وغير ذلك من الإجراءات مثلما فعلت حكومة عبد الكريم قاسم أي أن الحكومة كانت ترمي من إجراء المفاوضات إلى التوصل إلى حلول وسطية تعالج الخلافات بشكل وفق عليه الطرفان، كما أن الحكومة لم تكن راغبة من إطلاق يد شركة النفط الوطنية لممارسة أعمالها وذلك بحجة عدم قدرتها على الاستثمار المباشر[201].

(200) و.ن ، محاضر المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط الوطنية والشركات المالكة لشركات النفط العاملة في العراق 1964-1965 في ثلاث ملفات كبيرة الحجم ، و.ن ، تقرير الوفد المفاوض في الملف 278/60 والملف 229/60.

(201) تقرير مسؤولي شركة النفط الوطنية في الملف 229/60 ، مصدر سابق ، و.ن ، نفط العراق حقائق وأضواء على قضيتي تنفيق الريع معدلات الإنتاج (بغداد 1975) ، ص 10 ، عبد الله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص 94.

أما الشركات فلم تكن راغبة في تسوية موضوعات الخلافات بشكل رضائي ما لم تعالج المشكلة التي أوجدها القانون رقم 80 وإعادة الأراضي التي إقتطعتها من إمتيازاتها وبخاصة القسم الشمالي من حقل الرميلة، وقد أنصبت المفاوضات حول القانون المذكور وحول قانون شركة النفط الوطنية رقم (11) لسنة 1964 وحول رسوم الشحن في الميناء العميق[202]، وكان الخلاف في وجهات النظر هذه عاملا في إطالة أمد المفاوضات.

وقد رغب الجانب العراقي في أن تجرى المفاوضات على مستويين مختلفين، أحدهما بين الحكومة والشركات لحل المشاكل العديدة القائمة بينهما، وثانيهما بين الشركات وشركة النفط الوطنية[203] للحصول على إتفاق جديد للتنقيب في أراضي معينة، شريطة أن تشارك الشركة الوطنية في ذلك. لذلك أصر الجانب العراقي على وجوب عقد إتفاقيتي منفصلتين إحداهما بين الحكومة والشركات العاملة في العراق والثانية بين شركة النفط الوطنية والشركات المالكة لهذه الشركات على أن تتم المصادقة عليها في آن واحد لأن الشركات تنظر إلى القضية بوصفها تسوية عامة للمشاكل الكثير بينها وبين الحكومة، لكن الشركات إدعت أنها كانت تسيطر قبل صدور القانون رقم 80 على 99% من مساحة العراق كله، وان الحكومة وشركة

(202) يراجع تقرير مسؤول شركة النفط الوطنية ، المصدر نفسه ، الصفحات 6 و 7 ، الشواف ، مصدر سابق ، ص 29.

(203)شاركت الشركة الوطنية بالمفاوضات ، وتألف وفد الشركة فضلا عن صالح كبة رئيس مجلس الادراة وغانم العقيلي مديرها العام وعبدالله اسماعيل عضو مجلس الادارة في الشركة الذين يمثلون وفد الحكومة كل من طارق احسان شفيق وعبدالله السياب عضو مجلس الادارة ، وقد بلغت إجتماعاتهم مع ممثلي شركات النفط (70) جلسة إستغرقت من الوقت نحو (290) ساعة من ضمن الجلسات السابقة ، فتنزامنت مفاوضاتها مع المفاوضات الحكومية وكان أول لقاء حصل بين الجانبين في1964/5/4 أي بعد بدء المفاوضات مع وفد الحكومة بيومين . للتفصيل ينظر : و. ن ، محاضر المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط الوطنية العراقية وشركات النفط العاملة في العراق ، ج1 ، ق2 ، 1964 .

النفط الوطنية لا تملكان أية حقوق إستغلال فيها، أي أن الشركات تدعي أنها صاحبة حق إغتصبه منها القانون رقم 80 [204].

إن البرقيات والتقارير السرية الصادرة عن شركات النفط العاملة في العراق وإنطباعات المفاوضين باسم الشركات عن أحاديثهم الرسمية والشخصية مع المفاوضين العراقيين التي حصل عليها حازم مشتاق الملحق الصحفي العراقي في السفارة العراقية في لندن[205] تكشف عن مدى تلاعب ممثلي الشركات وضغوطهم على المفاوضين العراقيين.

فلقد إجتمع ممثلو الشركات وهم كل من دانيه وستوكويل وبيرد بالوتاري على انفرد يوم 15 حزيران 1964 وعبروا له عن دهشتهم من سماعهم لتقرير من عاصمة شرق أوسطية أخرى يفيد أن وفد الشركات قد وافق على القانون رقم (80) والقانون رقم (11) الخاص بشركة النفط الوطنية العراقية، وكان رد فعل الوتاري هو (ليس هناك أي سوء فهم من جانبه فيما يخص طبيعة مفاوضاتنا والمرحلة التي وصلنا إليها حاليا). وطلب الوتاري منهم (أن لا يعيروا مثل هذه التقارير إهتماما لأن أعداؤه يروجون لها).

وأخبره المفاوض انه في ضوء الطريقة التي وصل بها التقرير إليهم (عبر قنوات الأوبك) (يجب أن نقول رسميا أن محادثاتنا في بغداد كانت مجرد محادثات استطلاعية، وأننا لم نوافق على القانون رقم 80 وطلب إليهم الوتاري أن لا يتحدثوا أكثر من ذلك عن هذا الموضوع وان لا يعيدوا رواية هذه القصة إلى أي شخص آخر، وان يؤكدوا على الصحف والمجلات المحدودة جدا الصادرة من العراق التي نشرت أخبار

---

(204) محاضر المفاوضات ، مصدر سابق ، التقرير المقدم من عبد المنعم السيد علي وغانم العقيلي وطارق إحسان شفيق إلى عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء (حول السياسة النفطية) في ملفات و.ن ، الملف 233/60 (معلومات اقتصادية ودراسات سياسية حول النفط).

(205) و.ن ، كتاب الملحق الصحفي في لندن الى وزارة الثقافة والإرشاد ، العدد 300 في 1964/9/1 في الملف 225/60 ، مصدر سابق .

المحادثات)[206] . ويمضي التقرير يقول " أبلغنا الوزير أننا عدنا من لندن بإقتراح نضعه أمام شركة النفط الوطنية العراقية في مقابل الاقتراحات التي وضعتها أمامنا عند زياتنا الاخيرة[*]، وأبلغوه أن أسلوب إدارة المفاوضات المحكم قد أوجد صعوبة فيما يخص موضوع الاعتراف بموقع الشركات الذي لم يكن بالحسبان، ولكن الوزير لم يكن مستعدا لمناقشة أي طلب يخص التعويض أو الاعتراف بموقع الشركات السابق، بل انه لم يكن مستعدا لتغيير الأسس التي تستند إليها السياسة النفطية للعراق وأخبروه أن لديهم أفضلية ساحقة على أولئك (المتلهفين) للحصول على حقوق في العراق، وأنهم سيستمرون في المحادثات مع شركة النفط الوطنية ويستغلون هذه الأفضلية إلى النهاية، وأبلغوه أنهم سيقابلون ممثلي شركة النفط الوطنية إن كانت هذه هي رغبته، وإذا لم يحققوا تقدما مع ممثلي شركة النفط الوطنية فإنهم سيعودون للحديث معه. وقد بين الوزير أن ذلك سيكون خطأ تكتيكيا كبيرا ومن وجهة نظره[207].

وفعلا إجتمع ممثلو الشركات في اليوم التالي 16 حزيران بممثلي شركة النفط الوطنية وهم كل من صالح كبة وغانم العقيل وعبدالله إسماعيل وأبلغوهم أن رأي لندن هو أن المشروع المقترح من شركة النفط الوطنية غير اقتصادي، وان مقترح الشركات هو أن تتسلم شركة نفط العراق مناطقها بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 80 من الحكومة ويسمح لها بإختيار (24) ألف كم^2 في مناطق مختلفة للبدء

---

(206)Stricty Confidential Meeting with Dr. Abdul Aziz- Alwattari , 15 June , 1964 في ملفات و.ن ، الملف 225/60 .

(*) في أيلول 1964 قدم ممثلو الشركات عددا من المواد والصيغ القانونية لتكون أساسا لمشروع إتفاق مشاركة نفطي مع شكرة النفط الوطنية العراقية ، وتقدمت الشركة الاخيرة بمشروع إتفاق مفصل مقابل لمشروع الشركة في تشرين الاول من العام نفسه ليكون قاعدة لاي إتفاق نفطي مع الشركات . عن هذه الاقتراحات ينظر : مذكرة شركة النفط الوطنية أعدت سنة 1966 بعنوان المفاوضات ملفات ش.ن.و ، الملف 13/60 .

(207) Ibid.

بمشروع إستكشافي نفطي لشركة النفط الوطنية 20% من المشاركة في العمل وتشتري شركة نفط العراق حصة العراق من النفط بربح معتدل وإشترطوا أيضا عدم إعطاء أي إمتياز لأحد وان يعطى مساهمو شركة نفط العراق أولوية وحق إختيار في مساحة أخرى مقدارها (72) ألف كم^2، وقد أبلغهم المفاوضون عن شركة نفط العراق بأنهم لم يقدموا شيئا جديدا يتفق مع مطالبهم وبأنهم لا يزالون متعلقين بالماضي ولم يطلعوا على حقائق الوقت الحاضر، إذ كيف يمكنهم تبرير قبول هذا العرض والموافقة مرة واحدة على (24) ألف كم^2 ثم (72) ألف كم^2 (208)، وأكد ممثلو الشركات أن الاقتراح يمثل صفقة وقائية لتسوية الخلاف حول القانون رقم (80) والنقاط المالية المتعلقة، وان فوائد العراق من هذه العروض واضحة. ولكن المفاوضين العراقيين عبروا عن خيبة أملهم في العروض. وفي صباح يوم 17 حزيران إجتمع كل من دانيه وستوكويل بالعقيلي على إنفراد نحو أربع ساعات في محاولة لمعرفة رد فعل شركة النفط الوطنية حول الاقتراح الذي قدمته الشركات، وقد ظهر العقيلي انه مقتنع بأنه " لا بد من وجود شيء من أجل العدالة لفكرتي الشركات (التعويض) أو (الإعادة)، ولكنه ذكر أن الأمر يهم الحكومة وليس الشركة، وسأل عن وجود مرونة حول إقتراح الـ (24) ألف كم^2 أم لا، وأكد أنهم لا يقبلون بالمشاركة بنسبة (20%) من غياب النسب، المحددة للضرائب " وفي اليوم التالي إجتمع ممثلو الشركات بالعقيلي أيضا، وقد أظهر إمتعاضه من رفض الوتاري تحمل المسؤولية ومن عدم فهم ممثلي الشركات لموقفه(209).

ثم عاد ممثلو الشركات إلى الاجتماع بالوتاري مرة أخرى على إنفراد مدة ثلاث ساعات ونصف يوم 20 حزيران، وحاول وفد الشركات معرفة وجود أي تراخ في موقف الحكومة من مسألة التعويضات أم لا، وأوضحوا للوزير أن القانون رقم (80) يشكل عقبة لأية تسوية. أما بشأن التعويضات فقد اخبرهم الوتاري أن أية إشارة إلى

---

(208)Ibid.

(209)Meeting , June 17th and 18th . . 225/60 الملف ، و.ن

هذا الموضوع سيقابل التعويضات التي تطالب بها الحكومة عن (40) سنة من حرمان الحقوق العراقية. وتبين للشركات أن الوتاري كان حاسما في موقفه، إذ قال " إن مسؤولية أية تسوية قد انيطت به من مجلس الوزراء وان أي حل مقترح سيقوم بدراسته في ضوء المصلحة الوطنية وضمن الإطار السياسي المسموح به، ولم تكن له حاجة للعودة والتشاور مع أية جهة أخرى"[(210)].

وفي تقرير بعث به المفاوضون إلى دوائرهم في لندن حول تسوية القانون رقم (80) والقانون رقم (11) لسنة 1964 ذكروا فيه أن مسألتين تثيران قلق الشركات، الأولى شكوكهم في " أمنية مركز الوزير الوتاري "ورأيهم انه ضعيف وليس لديه الرغبة في تحمل المسؤولية ويشتكي من أعدائه ولا سيما أديب الجادر، وان الوتاري (مضيق عليه الخناق)، وان الشركات تشعر انه أي اتفاق معه قد لا تتم المصادقة عليه فربما يفقد منصبه في أية لحظة لان هذا الاتفاق لن يكون سوى قاعدة لجولة من (لعبة البوكر)، وان المجازفات تظل كبيرة.

والمسألة الثانية هي إصرار الوتاري على الانقسام بين إدراته وشركة النفط الوطنية العراقية وان مفاوضات الشركة تدفع ما بين الوتاري والعقيلي وكل منهما يدعي أن مثل هذه المسألة ليست مسؤوليته، بل من مسؤولية الآخر، وهذه هو السبب الذي جعل المفاوضات غير فاعلة[(211)].

وأكثر من ذلك أن وزراء نفط كل من السعودية وقطر وإيران قد أخبروا شركة نفط العراق أن عبد الرحمن البزاز الذي عيّن رئيسا لمجلس ومحافظي أوبك لا يزال يدافع عن الشرعية (شرعية قانون رقم (80)، بل أن الوزير القطري أبلغ شركة أسو

(210) . Meeting , June 20th و.ن ، الملف 225/60

(211) في ملفات و.ن ، الملف 225/60 ، مصدر سابق .

(*) في 26 آيار 1964 وقع كل من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس العراقي عبد السلام عارف اتفاقا تمهيديا للوحدة بين البلدين نص على تأليف مجلس رئاسة مشترك يتألف من رئيسي الجمهوريتين ومن ثلاثة وزراء من كل من البلدين وثلاثة من أعضاء وزارة الوحدة من كل قطر .

الامريكية والمعروفة باكسون أيضا أن البزاز قد أخبره شاه إيران أن الشركات قد قبلت بالقانون رقم (80)، وان الشركات فسرت هذه التقارير بكونها إشارة إلى أن الاتفاق مع الوتاري لن يجدي نفعاً. وهناك أمر آخر تضع له الشركات أهمية كبيرة ، ذلك هو تعيين الجادر في مجلس الرئاسة المشترك في القاهرة[*] وتعيين البزاز محافظا للاوبك، وعندما واجه رجال شركة نفط العراق بهذه الأفكار المشكوك فيها، أرادوا الذهاب لمقابلة الرئيس عبد السلام عارف، ولكن الوتاري (توسل إليهم) أن لا يفعلوا ذلك، وقال لهم انه اخبر مجلس الوزراء أن المفاوضات تجرى بالشكل الصحيح " وإذا أعطاهم أية تفاصيل فإنهم سيلعبون كرة قدم سياسية "، وان الشركات تعتقد أن من يستطيع أن يسوي هذا النزاع سيكون (بطلاً سياسياً) بالنسبة للعراق، وأنهم يرون انه لن يكون هناك أكثر من بطل في آن واحد، وأنهم بانتظار هذا البطل الذي ربما يكون عارف نفسه الذي سيعقد الاتفاق[212].

ثم يمضي التقرير لبحث الجوانب الفنية والاقتصادية ويذكر أن القانون رقم (80) (نافع للشركات) لان الحظر المفروض على التحري يعني عدم وجود نفقات منذ سنة 1962، ولذلك حقق النفط أرباحا إضافية للشركات التي تملك إحتياطيا كافيا في إمتياز الموصل لإنتاج كمية إضافية بنسبة (20%) من النفط المنتج آنذاك، ويمكن زيادة الإنتاج في كركوك وإيصاله إلى (64) مليون طن في السنة، وان أبو ظبي ستنتج (35) مليون طن سنة 1968، وان هذا الإنتاج سيسد الاحتياجات، وليست هناك حاجة لحقول جديدة، وان الدافع الوحيد لرغبة الشركات – فضلا عن أخذ المناطق التي نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم 80 – هو إبقاء الأطراف الأخرى بعيدة عن العراق حتى تتمكن الشركات من تسويق نفط أبو ظبي وعمان

(212)Ibid.

(*)تشمل بلاد الشام والعراق وشبة الجزيرة العربية التي كانت تخضع للدولة العثمانية والتي لا يجوز لكل شركة من الشركات المؤتلفة في شركة نفط العراق حسب إتفاقية المجموعة الموقعة في 31 تموز 1928 ، والتي سميت بإتفاقية الخط الأحمر لان المنطقة حددت على الخارطة بلون أحمر.

والإنتاج المتزايد في كركوك . ونحن نعلم أن شركات عدة قد تقدمت بطلبات من اجل الحصول على الامتيازات في المناطق المستردة من الشركات بموجب القانون رقم (80) وان شركة نفط العراق لا تستطيع إقامة دعوى على أي طرف آخر يحصل إمتياز في المناطق المستردة من الشركات ما لم تثبت شركة نفط العراق أن الطرف الثالث تعاون مع العراق لكي يجرد شركة نفط العراق من أولويتها التي أقرها القانون رقم (80) بحسب رأي خبراء القانون. أخيرا وإذا كان الأمر يحتم وجود مفاوضات ناجحة مع شركة النفط الوطنية فإنه يجب إحاطة العراق بسلسلة الاتفاقات السرية بين مساهمي شركة نفط العراق المتعلقة ببرمجة الإنتاج والأسعار المتعلقة بكل نفط منطقة الخط(*)الأحمر[213] وتحديده أسعاره في الأسواق الدولية.

وهكذا جرت المفاوضات في جو مشحون بالريبة والشك، وكانت رغبة الحكومة العراقية في أن تجرى المفاوضات بشأن جميع الموضوعات المختلف عليها منذ سنوات، والتي بلغت (11) موضوعا، والتي أضاف إليها الوفد العراقي – حسبما يذكر بعض أعضاء الوفد – خمسة موضوعات أخرى، **وأصبح جدول المفاوضات كالآتي :**

أولا. التخلي عن الأراضي غير المستثمرة والقانون رقم 80 لسنة 1961.

ثانيا. تصفية حسابات كلفة الإنتاج.

ثالثا. مساهمة العراق في رأسمال الشركات.

رابعا. نفقات التسويق.

خامسا. الغاز الطبيعي.

سادسا. تعيين المدير العراقي.

---

(213) عن الاتفاقيات السرية حول برمجة الإنتاج والأسعار في المنطقة ينظر:

Ibid . Oil . The Price fixers , Business in sight aris

في الكتاب المرسل من دائرة الملحق الصحفي في لندن إلى وزارة الثقافة والإرشاد 342 في 1964/9/29 في ملف و.ن ، الملف 224/60.

سابعا. دفع الفوائد بعملة قابلة للتحويل.

ثامنا. إستخدام العراقيين.

تاسعا. إستخدام الناقلات العراقية.

عاشرا. عوائد الميناء .

حادي عشر. أسعار النفط.

ثاني عشر. تجهيز المصافي بالنفط الخام بسعر الكلفة .

ثالث عشر. تبديل طرق الكيل.

رابع عشر. تصدير نفط خانقين.

خامس عشر. الغاز الطبيعي المصدر إلى سوريا.

سادس عشر. تنفيق الريع.

ولكن المفاوضات إقتصرت – كما مر بنا – على موضوعين أساسين هما القانون رقم (80) والقانون رقم (11)، وكانت المفاوضات طويلة، وجرى فيها نقاش حاد ومعقد وأحيطت بالكتمان والغموض ولم يعرف عنها الرأي العام شيئا[214]. إذ أن الشركات لم تكن راغبة في الوصول إلى إتفاق عاجل، بل سعت لكسب الوقت، مما أدى إلى تعثر المفاوضات فتعمدت الشركات تقديم عروض لم يكن في إمكان الوفد العراقي قبولها وأصرت شركة النفط الوطنية على ضرورة مراعاة أحكام قانون تأسيسها، إذ أن أية حقوق تمنح للشركاء يجب أن تكون من قبلها بإعتبارها صاحبة الامتياز الوحيد من الحكومة. وتقدمت الشركات بعدد من المواد والصيغ القانونية أساسا لمشروع إتفاق مشاركة بينها وبين الشركة الوطنية التي قدمت هي الأخرى مقترحات مماثلة[215].

(214) و.ن ، محاضر المفاوضات ، مصدر سابق ، تقرير مسؤولي شركة نفط الوطنية في الملف 233/60 ، مصدر سابق ، الشواف، حول قضية النفط، ص 230.

(215)تقرير عن المفاوضات، وهو مجموعة أوراق أعدت في 1966/9/12 محفوظة في ملفات و.ن الملف 259/60.

وفي الجانب الآخر إستغلت الشركات ظروف العراق المالية الصعبة وتعمدت مواصلة تجميد معدلات الإنتاج وإبقاءه في حدود متدنية جدا بالنسبة لإحتياطية الكبير مقارنة بإيران، ولو أدى ذلك إلى الانهيار المالي للعراق كليا بسبب زيادة الإنتاج العالمي ولأن جميع الشركات المساهمة في شركة نفط للعراق كانت تملك مصادر كبيرة من النفط في خارج العراق، وكان يسرها غاية السرور أن تحد من الإنتاج والاستثمار ولو أدى ذلك إنتاجه لأصبح وضع الشركات عسيرا ولأصبحت غير قادرة على تصريف الفائض العالمي منه، مما يؤدي إلى تدني الأسعار وإنخفاض أرباحها. فلقد سؤل هوارد بيج شركة أكسون[216] الذي كان مطلعا على المحادثات الجارية بين العراق والشركات حول زيادة الإنتاج من العراق " هل يمكنك إبتلاع هذه الكميات الإضافية من النفط ؟ أجاب بالطبع مع إنهيار العراق "[217]، وهكذا أصرت الشركات على موقفها واستخدمت أسلوب التسويف والمماطلة ذريعة لإطالة المفاوضات[218]. مما أضطر رئيس الجمهورية إلى التحدث في مناسبات عديدة عن الموقف من الشركات وتعنتها، إذ قال في خطابه خلال إفتتاح مؤتمر عمال ومستخدمي النفط في شباط 1965: " إن ثروتنا التي تعملون بها عنصر هام في إقتصادنا القومي أن سياستنا فيها واضح ولن نتنازل عن أي مقدار من حقوقنا لأن الحق معنا وسنظل مصرين حتى نحصل على حقنا الطبيعي من هذه الثروة"[219].

(216) تعد شركة اكسون اواسو التي هي شركة ستاندرد للنفط(نيوجرسي) من اكبر الشركات الامريكية وإحدى الشقيقات السبع وكانت تملك أسهما كبيرة في شركة نفط العراق وشركة ارامكو والكونسورتيوم في إيران .

(217)جلسات الاستماع لأقوال الشركات المتعددة الجنسية ، الجزء السابع ، ص 209 إقتباسا عن سامبسون، الشقيقات السبع ، ص 246.

(218) محاضر المفاوضات ، مصدر سابق ، محمد سلمان حسن ، نحو تأميم النفط العراقي ، ص91-93 .

(219)حديث عبد السلام عارف خلال إفتتاحه مؤتمر عمال ومستخدمي النفط في 1965/2/7 في جريدة الجمهورية 1965/2/8.

وكشف وزير النفط رئيس الوفد المفاوض ، لمراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط، تعنت الشركات حيث قال: " لم يحدث تقدم أو تطور في المباحثات الجارية بين الحكومة العراقية وشركات النفط" . وبغية توضيح صعوبة وضعف موقف الحكومة العراقية من الشركات وعجزها عن تحقيق مطالبها قال الوزير:" ولكن الحكومة ستوصلها مع منظمة البلدان المصدرة للنفط لتحقيق أهدافها "[220].

ومن ملاحظة محاضر المفاوضات يبدو أن مسألة النقاش حول القانون رقم (80) والأراضي التي أعادها للحكومة قد إستغرقت القسم الأعظم من المناقشات، إذ أرادت الشركات إفراغه من محتواه، وبالفعل أسفرت تلك المفاوضات عن تنازل الوفد العراقي عن أبرز مطاليبه وأكثرها أهمية تأكيد الحقوق الوطنية وفي مقدمتها القانون نفسه وعدد من النقاط التي وردت في المفاوضات السابقة منها، التنازل عن دور شركة النفط الوطنية وعن الغاز الطبيعي وعن رسوم الميناء[221].

وأسفرت المفاوضات عن تقرير شهير[222] وعن مشروع إتفاقيتين وقع عليهما وفد الشركات بالأحرف الأولى، أحدهما مع الحكومة لتعديل إتفاقية سنة 1952 والأخرى مع شركة النفط الوطنية حول تأسيس شركة نفط بغداد. قدمت الاتفاقيتان إلى مجلس الوزراء في 24 حزيران سنة 1965 تحت عنوان تقرير الوفد المفاوض مع شركات النفط[223].

---

(220) تصريح وزير النفط عبد العزيز الوتاري في جريد الجمهورية 1965/2/10 .

(221) محاضر المفاوضات، القسم الثاني 1965، مصدر سابق.

(222) و.ن ، كتاب و.ن إلى مجلس الوزراء المرقم شركات /س/324 في 1965/6/24 بعنوان تقرير الوفد عن المفاوضات مع شركات النفط في الملف 287/60 .

(223) مذكرة شركة النفط الوطنية العراقية إلى وزير النفط س/95 في 1965/6/23 بعنوان مشروع الاتفاقية بين ش. ن. و والشركات الأعضاء في ملفات و. ن ، الملف 229/60 والملف 278/60 ، وملفات ش.ن.و 14/60 .

والمفيد هنا أن ننقل قسما من الأفكار الـواردة في هـذا التقريـر لان ذلـك يسـاعد عـلى كشـف طبيعة وأهداف تلك المفاوضات وطبيعة الوفد العراقي الذي نسي أنه يمثل الحكومة العراقيـة، إذ جـاء في التقرير "حاولت الشركات إستعاد المناطق المنتجة والمناطق التي تضـم أحسـن الإمكانيـات النفطيـة ضمن أحكام هذه المادة، وقد رفض الوفد العراقـي ذلـك وأصر عـلى أن أقصى مـا يمكـن لـه أن يـوصي الحكومة بقبوله هو إضافة الامتدادات الطبيعية للحقـول التـي تمـارس الشركـات عملياتهـا فيهـا حاليـا والتي تستوجبها عمليات الإنتاج السليم فنيا وذلك بإعادة الأجزاء أو الآبار التي استقطعت مـن بعـض الحقول بموجب القانون رقم 80".

وقد سوّغ الوفد هذا التنازل بـــ "ضرورة إزالة الجمود الذي صاحب صـناعة الـنفط في العـراق منذ صدور القانون ، إذ توقفت الشركات عـن عمليـات التحـري والحفـر وصرف المبـالغ الكثـيرة لهـذه العمليات وتشغيل الأيدي العاملة وعدم تطوير إحتياطي النفط في العـراق " وواصـل التقريـر القـول " وقد تبين أن هذا الجمود لايمكن إزالته إلا برضوخ الشركات لأحكام القانون وتطبيقه عليها برضائها، ولا سيما أن الشركات لم تعترف بالقانون منذ صدوره حتى الآن " وكان عـدم إعترافهـا هـذا قـد حـال دون إستقدام شركات أخرى للعمل في العراق رغم المحاولات والجهود الكبيرة التـي بـذلت خـلال السـنوات الأربع الماضية وكان موقف الحكومات والشركات يشـير بصراحـة إلى عـدم إسـتعدادها لإسـتثمار نفـط نزعت ملكيته من شركات كبرى من جانب واحد"[224].

ومن الواضح أن ذلك يتناقض مع التصريحات المعلنة لـوزير الـنفط الـذي كـان قد أشار في تصريح صحفي في التاسـع مـن شـباط 1964 إلى " أن عـدة شركـات عالميـة وصل عددها إلى (12) شركة، هي شركات ذات إمكانيات مالية وتسويقية تنسجم مـع تفكيرنا في حجم الإنتاج الذي نرغب فيه إتصلت بالحكومة معلنة إستعدادها للتعاون مع الشركة الوطنية، ولكن الجواب كما أننا غير مستعدين حاليا للاسـتثمارات إلى حـين

(224) تقرير الوفد المفاوض ، المصدر نفسه ، الشواف ، مصدر سابق ، ص246-247 .

وضع قواعد منطقيـة لهـا بإعتبـار أن الشركـة الوطنيـة هـي الأسـاس والدولـة يجـب أن تلعـب الـدور الرئيس"[225]. وقال في مؤتمر صحفي آخر في 28 كانون الأول 1964 " أن عروضا يابانية ومستقلة قـدمت إلى شركة النفط الوطنية لإستثمار الأراضي الواقعة ضمن نطاق صلاحياتها وسندرس هذه العروض قبـل البت بها"[226].

إن مجرد موافقة الوفد على مناقشة القانون يوحي بقبول الوفد فكرة الشركات حول عـدم شرعية القانون وعدم شرعية أي تشريع منفرد تقدم عليه الحكومة بدون رضا الشركـات كـما يـرى بعض خبراء النفط، ناهيك عن أن الوفد وافق على إعادة أراضي ذات إحـتمالات نفطيـة كبـيرة إلى الشركات، قدرت مساحتها بــ (1973)كم^2، وتشمل حقل الرميلـة الشـمالي وحقـل طوبـة وإمتـداد حقل الزبير في الجنوب. فضلا عن حقل جنوب كركوك وجنوب بأي حسن وشـمالي جنبـور وغيرهـا في الشمال وإمتداد حقل بطمة الغربي في منطقة الموصل وهي تحتوي على نحو ثلاثة آلاف مليون طن من الاحتيـاطي الثابـت[227]. وهكـذا تـم تجميـد القـانون رقـم (80)، فضـلا عـن إبقـاء نظـام الامتيازات على ما هو عليه دون تعديل، ليس هذا فحسب بل أن الوفد العراقي وافق عـلى ربـط شركة النفط الوطنية بالشركات الأجنبية ربطا يجعلها تدور في فلكها وتتنازل عـن دورهـا في إقامـة صناعة نفطية وطنية مستقلة، وقد برر التقرير هذا التنازل بالقول: " تبين أن مجرد تأسيس شركـة النفط الوطنية لا يكفي لتحقيق هذا الغرض (ممارسة عمليات النفط) إذ لا بد من حسم المشكلة القائمة مع الشركات العاملة ليتسنى للشركة الوطنيـة إسـتثمار الإمكانيـات التـي أكـدت الحكومـة حقوق إستثمارها سواء أكان ذلك عن طريـق مبـاشر أم غـير مبـاشر إذ لا يمكـن للشركـة الوطنيـة أن توظف عشرات الملايـين مـن الـدنانير لإنتـاج الـنفط مـن تلـك الأراضي ولا تـتمكن مـن إيجـاد

(225) الجمهورية 1964/2/10.

(226) جريدة الثورة العربية 1964/12/29.

(227) محمد سلمان حسن ، نحو تأميم النفط، ص 92، عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق، ص 39، الجادرجي ، مـن أوراق كامل الجادرجي ، ص 176.

الأسواق لبيع هذا النفط لأنها لا تتمكن طبعا من مقاومة الاحتكارات العالمية التي تسيطر على هذه الأسواق"[228].

هذا فضلا عن التوصل إلى حلول مرضية لمطالب العراق الأخرى، لأن وفدي الحكومة والشركات إشتراكا في المفاوضات على وفق المنطلقات الآتية:

1. وجود حق سابق للشركات في الأراضي التي إنتزعها القانون رقم (80) منها بصرف النظر عن مبدأ سيادة الدولة على أراضيها ومواردها الطبيعية.

2. إعادة جزء من الأراضي المنتزعة إلى الشركات عن طريق تطبيق المادة الثالثة من القانون أو عن طريق المشاركة في أراض أخرى مع شركة النفط الوطنية.

3. عقد إتفاقيتين منفصلتين مع كل من الحكومة وشركة النفط الوطنية كل على حدة، وشركات النفط العاملة في العراق ومع مالكيها من جهة أخرى.

4. الموافقة على الاتفاقيتين وتصديقهما في آن واحد.

وقد أدت هذه المنطلقات إلى إبطال مفعول القانون رقم(80)وإعادة أراض نفطية مهمة إلى الشركات وربط شركة النفط الوطنية بالشركات الأجنبية، إذ تحصل الشركة التي ستؤسس لإستثمار النفط (شركة نفط بغداد) عمليا على تنازل شركة النفط الوطنية عن (32) ألف كم^2 في مقابل مساهمتها بثلث رأسمال الشركة وبقاء الثلثين في أيدي الشركات الأخرى[229].

لقد كان الوفد العراقي يتحرك في هذه المفاوضات من موقف ضعيف بسبب الأوضاع السياسية المتردية، وإنشغال الحكومة بمشاكلها الداخلية فلقد أحدث طاهر يحيى عدة تغييرات وزارية في وزاراته بين تشرين الثاني 1963 شهر أيلول 1965، إذ إستقال نهائيا من منصبه، وقد جرى أول تعديل جذري في 17 حزيران 1964 أي بعد شهر واحد من توقيع إتفاق الوحدة الثلاثي مع مصر وسوريا دخل الوزارة في

(228) تقرير الوفد المفاوض ، المصدر السابق ، الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، ص247 ، إبراهيم علاوي ، البترول العربي والتحرر الوطني ، ص 217 .

(229)محمد سلمان حسن ، نحو تأميم النفط العراقي،ص92 .

إثره عدد من الناصريين بغية تعزيز العلاقات مع الجمهورية المتحدة . وزادت حدة المعارضة لقرارات التأميم الصادرة في تموز سنة 1964 وموجة النقد الموجهة للحكومة مما أرغمها الاستقالة في 14 تشرين الثاني ولكن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية عاد فكلف طاهر يحيى بتشكيل حكومة جديدة، ومع ذلك لم يتوقف أعضاء الحكومة الجديدة عن منازعاتهم العقائدية والشخصية[230].

لقد ظهرت هذه الفوضى والبلبلة القائمة في الهيئة الحاكمة آنذاك عند مناقشة تقرير الوفد العراق المفاوض، وإستعراض النتائج التي تم التوصل إليها والتصديق على مشروع إتفاقية 1965 الخاصة بتسوية موضوعات الخلاف مع الشركات ومشروع إتفاقة تأسيس (شركة نفط بغداد) وذلك يومي 6 و7 حزيران، إذ إجتمع المجلس الوطني لقيادة الثورة[*]مع أعضاء الوفد العراقي المفاوض الذي قدم بيانا حول المفاوضات فتعرضت الاتفاقيتان لنقد شديد تسبب في جمود السياسة النفطية[231] . وطبقا لرواية العميد الركن محمد مجيد معاون رئيس أركان الجيش وعضو المجلس الوطني لقيادة الثورة آنذاك، أن الاجتماع عقد في المجلس الوطني برئاسة عبد السلام عارف حضره أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة والوزراء، وعرض وزير النفط مباحثاته مع الشركات إلا انه لم يستطع إقناع أكثرية الحاضرين بالمقترحات الجديدة ، إذ عارضها أغلب الحاضرين ولم يكتب لها النجاح[232]. أما عبدالله إسماعيل عضو

---

(230) مجيد خوري ، العراق الجمهوري ، ص 320-322 .

(*) حضر الاجتماع عبد السلام عارف رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة وطاهر يحيى رئيس مجلس الوزراء وعارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية وعبد الستار علي الحسين وزير العدل وسعيد صليبي قائد موقع بغداد وعدد من الوزراء العسكريين الأعضاء في مجلس قيادة الثورة ورئيس أركان الجيش ومعاونوه .

(231)و.ن ، تقرير عبد المنعم السيد علي وغانم العقيلي وطارق إحسان شفيق حول شركة النفط الوطنية والسياسة النفطية المقدم إلى عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء سنة 1966 ، الملف 233/60.

(232)من رسالة بعث بها العميد الركن محمد مجيد معاون رئيس اركان الجيش وأحد أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة الى العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي بعنوان (أهم القضايا التي عرضها عبد السلام عارف على المجلس الوطني لقيادة الثرة تاريخ الرسالة 1968) يحتفظ بها الزوبعي في أوراقه.

الوفد المفاوض الذي حضر الاجتماع فيذكر أن عـارف عبـد الـرزاق قائـد القـوة الجويـة، إعـترض عـلى مسألة تشكيل وفد المفاوضات بصفته عضو مجلس قيادة الثورة وطلب من رئيس الجمهوريـة ورئـيس الوزراء إيضاح حقيقة الأمر، فأنكر رئيس الجمهورية أن يكون هناك قرار مـن مجلـس الـوزراء بـإجراء مفاوضات مع الشركات أو تشكيل وفد مفاوض وان كل ما في الأمر هو أن وزير النفط وبعض مـوظفي وزارته أبدوا " أن الشركات ترغب في تسوية مشـاكلها مـع الحكومـة، فطلبـت مـنهم إسـتطلاع موقـف الشركات بالنسبة لموضوعات الخلاف تمهيداً لعرض الأمر على مجلس قيـادة الثـورة " واستشـهد رئـيس الجمهورية على صحة كلامه برئيس الوزراء الـذي أيـد عـدم وجـود قـرار مـن مجلـس الـوزراء بـإجراء المفاضات وتأليف وفد مفاوض عندئذ قدم غانم العقيلي مدير عام شركة النفط الوطنية وعضـو الوفـد المفاوض النسخة الأصلية من قرار مجلس الوزراء الصادرة يوم 27 شباط 1964 * والخاصة بتأليف الوفد واللجنة الوزارية المشرفة على المفاوضـات التـي صـادق عليهـا مجلـس قيـادة الثـورة، وخاطـب رئـيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالقول " هل تريدون منـا أن نكـون كـبش الفـداء ونحـن موظفـون نقـوم بتنفيذ ما تكلفوننا به ؟"[233]، ويواصل عبـد اللـــه إسـماعيل يـروي حالـة الانقسـام التـي عانـت منهـا حكومة طاهر يحيى فيقول: أن المناقشات توترت بين الجانبين وتركزت معظمها حول مبدأ المفاوضـات نفسه، إذ أبدى معظم الحاضرين مـن أعضـاء مجلـس قيـادة الثـورة عـدم مـوافقتهم عـلى إجـراء أيـة مفاوضات مع الشركات ، ولذلك لم يكونوا على إستعداد لمناقشة تقرير الوفد المفاوض ويرفضون النتائج التي تم التوصل إليها جملة وتفصيلا[234].

(*)نسخة من القرار محفوظـة في ملفـات و. ن ، الملـف 287/60 ، ونسـخة أخـرى د.ك.و ، الوحـدة الوثائقيـة مقـررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري الملف 12 الجلسة آ في 1964/6/27 . ينظر الملحق .

(233) عبدالـلـه إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص96-97.

(234) المصدر نفسه، ص 97.

إن فشل الوفد في تحقيق أماني العراق لم يقتصر على عدم وجود الإسناد الكافي من الحكومة، بل لأنه كان يفتقر إلى إسناد الرأي العام وعدم إشراك بعض المطلعين على موضوع النفط في المفاوضات، إلى جانب السرية التي أحيطت بها المفاوضات، مما جعل الوفد عرضة لإتهامات من الرأي العام مفادها، أن هناك طبخة سرية يجريها الوفد بالتواطؤ مع وفد الشركات صاحب الإمكانات الكبرى والدعم اللا محدود. في حين كان الوفد العراقي يتعرض للتهديد من القوى المعارضة للمفاوضات حتى أنهم تلقوا – حسبما يروي عبد اللـه إسماعيل - منشورات عن طريق البريد تهاجمهم وتهاجم مبدأ المفاوضات [235] وإتهم عبداللـه إسماعيل الجهات اليسارية – ومنها الحزب الشيوعي السري- بأعداد هذه التهديدات، فضلا عن أن الهيئة المشرفة على المفاوضات برئاسة طاهر يحيى التي كان يفترض منها أن تطلع على سير المفاوضات أولا بأول، لم تعقد مع الوفد المفاوض سوى إجتماع أو اجتماعين[236]، ولم يكن محمد جواد العبوسي وزير المالية وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد راغبين في عضوية الهيئة المشرفة ولم يكونا مؤيدين لمبدأ المفاوضات بل إنهما لم يحضرا الاجتماعات الدورية التي كانت تعقد مع رئيس الوزراء نفسه[237].

وقد إشتكى وزير النفط ورئيس الوفد المفاوض للرئيس، من أن بعض السياسيين أخذوا يهاجمون المفاوضات والقائمين بها وحذره من إحتمال وجود (لعبة سياسية) يعدها هؤلاء السياسيون، وقد أجابه رئيس الوزراء بأنه ليس لرأي هؤلاء السياسيين أية قيمة وإنه: (يعرف أساليبهم ويعد لهم ما يوقفهم عند حدهم إذا ما حاولوا اللعب عليه)، وأضاف أنه ورئيس الجمهورية يؤيدان تسوية الخلافات القائمة مع الشركات وأنهما اللذان سيتخذان القرار النهائي، وأضاف عبداللـه إسماعيل يقول

---

(235) المصدر نفسه، ص98.

(236) ينقض عبد اللـه إسماعيل نفسه هذا عالقول في ندوة صحفية ويذكر أن الهيئة المشرفة عقدت مع الوفد المفاوض أربعة إجتماعات وان الهيئة كانت تطلع على المفاوضات أولا بأول . انظر ص 95 من هذا الفصل .

(237) المصدر نفسه ، ص99 .

إن عبد السلام عارف إتصل بالرئيس عبد الناصر هاتفيا وأخبره بالمرحلة التي وصلت إليها المفاوضات وسأله إن كان يوافق عليها فأجابه عبد الناصر بأن (المشكلة هي مشكلة عراقية وانه يبارك أية سياسة أو قرار تتخذه الحكومة العراقية يحقق مصلحتها). ويبدو أن عبد السلام عارف أراد أن يسد الطريق أمام معارضة الناصريين للاتفاق بأخذ موافقة عبد الناصر عليه[238].

ومن الطرف الآخر – أي جانب الشركات- واجه الوفد العراقي ضغوطا أخرى ترمي إلى تحقيق مصالح خاصة، وان كانت صادقة النوايا، فلقد إتصل ممثل شركة النفط الفرنسية في المفاوضات جان دانيه بالوفد العراقي طالبا الإجتماع به بصورة سرية دون بقية أعضاء وفد الشركات، وقد بين دانيه في ذلك الاجتماع انه مهتم بإيجاد الحلول المناسبة للخلافات بين الحكومة والشركات، وانه يحب العراق ولديه صداقات عديدة فيه وان شركته مهتمة بحل هذه المشاكل بأسرع وقت ممكن ولا سيما أن حصة شركة النفط الفرنسية من نفط العراق تمثل أهم مرد لتمويل فرنسا بحاجتها من النفط، وأخبر الوفد العراقي أن المساهمين في شركات النفط لاحظوا إطالة أمد المفاوضات وموقف الوفد العراقي المتصلب لذلك " عقدوا اجتماعاً وتدارسوا الموقف وقرروا وضع التعليمات النهائية بشأن الحدود الدنيا التي يمكنهم قبولها في هذه المفاوضات فإن نجحت كان بها وان فشلت فإنهم سيعملون على تطوير حقول نفط أبوظبي بأسرع وقت للتعويض عن النفط العراقي الذي ستنخفض معدلات تصديره أو توقف نهائيا في حالة فشل المفاوضات"[239].

---

(238) المصدر نفسه . ويروي عبد الله إسماعيل أن عبد السلام عارف بعد أن أنهى مكالمته الهاتفية مع عبد الناصر خاطب أعضاء الوفد ساخرا بالقول انه (تعمد إطلاع عبد الناصر على الموضوع لانه يعلم جيدا ان له أطماعا في نفط العراق وانه ربما يحرك زبانيته في العراق لمعارضة الاتفاق مع الشركات وبذلك يضمن (عبد السلام عارف) تمرير الاتفاق عند عرضه على مجلس قيادة الثورة).

(239) المصدر نفسه.

ويروي العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين أن طاهر يحيى قد اتفـق مـع السـفير اللبنـاني في بغداد للتمهيد لعقد إجتماع في بـيروت مـع ممـثلي شركـة الـنفط الفرنسـية لمعرفـة مـدى إسـتعدادها للتعاون مع العراق في المجـالات النفطيـة، خاصـة بعـد أن رأت الحكومـة العراقيـة تصـميم الحكومـة البريطانية على عدم التساهل في موضوع الأراضي التي انتزعتها القانون (80). ويذكر حسين الذي أوفـد إلى بيروت من أجل هذه المهمة- وكان برتبة عقيد - انـه إجتمـع مـع ممثـل الشركـة الفرنسـية الـذي أطلعه على مراحل المفاوضات مع شركـة نفـط العـراق وان الاتفـاق بـين الجـانبين (الحكومـة العراقيـة والشركات) قد أصبح قاب قوسين أو أدنى، ولذلك ليس بإمكان الشركة الفرنسية أن تدلي بدلوها[240].

كل ذلك أدى إلى إنتهاء المفاوضات والإسراع بالاتفاق على مشروعي إتفاقيتين منفصلتين بين كل مـن الحكومة وشركة النفط الوطنية كل على حدة مع شركات النفط العاملة في العـراق تضـمنتا تسـوية المشـاكل المعلقة بينهما لقاء مبلغ (20) مليون دينار تدفع للحكومة عند التصديق عـلى الاتفـاق كـما تضـمنت إنشـاء شركة نفط جديدة أطلق عليها اسم شركة نفط بغـداد[*] تعمـل وكيلـة للشركـات العاملـة في العـراق تـدخل

(240) ملاحظات دونها العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين على رسالة بعـث بهـا إليـه العميـد الـركن محمـد مجيـد معاون رئيس أركان الجيش سنة 1968 يحتفظ بها ضمن أوراقه الخاصة.

(*) تعمل في العراق وكيلة للشركات المالكة وقد خولها مجلس إدارتها إتخاذ القرارات اللازمة لتمشية أعمالها في التحري والتنقيب والإنتاج والتصدير ما عدا مناهج أعمالها السنوية وميزانيتها والاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتوسعاتها ، فقـد ترك أمر البت فيها للشركات المالكة بما فيها شركة النفط الوطنية . وتوزعت أسهمها كالآتي : شركة النفط الوطنية $33\frac{1}{3}$ ٪ ، شركة الـنفط الفرنسـية $15\frac{5}{6}$ ٪ ، وشركـة شـل العـراق المحـدودة $15\frac{5}{6}$ ٪ ، وشركـة الـنفط البريطانيـة للتنقيـب العـراق المحـدودة $15\frac{5}{6}$ ٪ ، وشركـة موبـل لتنميـة الـنفط $15\frac{5}{6}$ ٪ ، شركـة التحـري وتنميـة المعـادن $33\frac{1}{3}$ ٪ . وتسـمى بالشركـات بالشركات الاعضاء ويتوزع أعضاء مجلس الادارة على نسبة المساهمة . ورأسمالها الابتدائي (1200) دينار عراقي .

شركة النفط الوطنية مساهمة فيها بنسبة $33\frac{1}{3}$ % من مجموع أسهمها[241]. أما منطقة عمل الشركة فتبلغ مساحتها (32) ألف كم^2 ومدة الاتفاق (46) سنة وتحددت حصة الحكومة بريع مقداره (12.5 %) من الإنتاج الصافي و (50%) ضريبة دخل بالنسبة للأسعار المعلنة[242]. وقد جاء في تقرير أعده مدير شركة النفط الوطنية قدم إلى وزير النفط في 23 حزيران 1965، وموافقة مجلس إدارتها على عقد الاتفاقية بين الشركة وكل من شركة النفط الفرنسية وشركة شل العراق المحدودة وشركة النفط البريطانية (الانكلو إيرانية سابقا) وشركة موبيل لتنمية النفط وشركة التحري وتنمية المعادن المحدودة. إن شركة النفط الوطنية شاركت في المفاوضات (1964 – 1965) وحضر ممثلوها نحو (70) إجتماعاً إستغرقت (290) ساعة. وبيّن المدير العام لشركة النفط الوطنية أن القانون رقم (80) وقانون تأسيس شركة النفط الوطنية ألزما شركات النفط أن تتعامل مباشرة مع الشركة الوطنية وان تدخل إذا شاءت في اتفاق شراكة خاصة معها للبحث والتنقيب في مناطق معينة تحددها. ويكون للشركة الوطنية فيها مساهمة تتناسب كونها صاحبة الامتياز الوحيد في العراق[243].

وفي ضوء هذه الحقيقة جرت المفاوضات التي أخذت بنظر الاعتبار – حسبما جاء في التقرير – واقع صناعة النفط في العراق وفي الشرق الأوسط وفي العالم كله بصورة عامة وان الشركات إنطلقت من كونها صاحبة الحق في (99%) من مساحة العراق كلها وليس للشركة الوطنية والحكومة أي حق إستغلال فيها، ولذلك سعت الشركات للحصول على أجود رقعة من الأرض لإعتقادها أن أية تسوية ستؤثر في إمتيازاتها في إيران والسعودية وليبيا والكويت. وأشار التقرير إلى أن المفاوضات لم

(241) و.ن ، مذكرة شركة النفط الوطنية الى وزير النفط الرقم س/95 في 1965/6/23 في الملف 278/60 .

(242)و.ن ، أحكام مشروع الاتفاق بين شركة النفط الوطنية والشركات الأعضاء في الملف 278/60 .

(243)و.ن ، مذكرة شركة النفط الوطنية إلى وزير النفط ، مشروع الاتفاقية بين الشركة الوطنية وشركات النفط في 1965/6/23 ، الملف 287/60. 53 المصدر نفسه .

تبدأ (بصفحة بيضاء خالصة لا خلاف ولا نزاع حولها وإنما بدأت في ظـروف مليئـة بالشـكوك والريـب من الجانبين).[53]

واجهت مشاريع اتفاقيات عام 1965 وتأسـيس شركـة نفـط بغـداد معارضـة مـن الـرأي العـام وبعض السياسيين، لما تضمنت من تسوية للمسائل المهمة ومنها التسوية المالية التي وافق عليها الوفد المفاوض والتي تقل كثيرا عن المبالغ الطائلة التي تطالب بها الحكومة، إذ بلغ مـا بذمـة الشركـات عـن فرق التكاليف والأسعار نحو (95) مليون دينار للمدة 1955-1965، بينما قبـل الوفـد المفـاوض تسـوية مقدارها (20) مليون دينار فقط، وتضمنت الاتفاقية أيضا إعادة حقل شـمال الرميلـة الأوسـط وإعـادة الحقول الأخرى بحجة تطبيق المادة الثالثة مـن القـانون رقـم (80)[244]، إلى جانـب التوصـل إلى إنشـاء شركة نفط بغداد التي تعد إستمراراً لسياسة الامتيازات القديمة، إذ أصبحت الشركة الوطنية شريكة مع الشركات العاملة في العراق، مما نجم عنه إضعاف مركزها ويمنعها من إستثمار النفط بصـورة مبـاشرة، إذ تم منح أجود الأراضي التي أعادها القانون رقم (80) إلى الشركة الجديدة[245]. هذا فضـلاً عـن عـدم تلبية المطالب العراقية الأخرى، و قد برر الوفد المفاوض هذا التراجع بـأن الاتصـالات التـي جـرت بـين الحكومة وشركات النفط للتعاقد حول إستغلال المناطق التي إستردها القـانون مـن الشركـات، أسـفرت عن رفض الشركات التعاقد مع الحكومة بحجة عدم إستعدادها للاستثمار في مناطق منتزعة و إحـتمال مقاضاة تلك الشركات لها خارج العراق ومطالبتها بالتعويض[246]. كل ذلك أدى إلى نجاح الـرأي القائـل بأنه لا يمكن إستثمار النفط إلا عن طريق الشركـات الكـبرى وأسـلوب الامتيـازات القديمـة خاصـة وان

(244) نصت المادة الثالثة من القانون (80) لسنة 1961 (لحكومة الجمهورية العراقية إذا إرتأت تخصيص أراض أخرى لتكون إحتياطا للشركات على ان لا تزيد على مساحة المنطقة المحددة لكل شركة وقد تم إلغائها نهائيا بموجب القـانون رقم 24 لسنة 1970) . ينظر : الوقائع العراقية 1970/2/15 .

(245) الشواف، حول قضية النفط في العراق ، ص 230 .

(246) عبد الـلـه إسماعيل،مفاوضات العراق النفطية ، ص 100 .

الشركات قد إستعدت للمفاوضات كثيرا ووظفت لها ما تمتلك من مراكز القوة في العراق وفي خارجه ، فضلا عن الصعوبات السياسية والمالية التي كانت تعاني منها البلاد المتمثلة بإضطراب الوضع السياسي ونفقات الحملات العسكرية في كردستان والعجز المتراكم في الميزانية، مما سهل لها سحب الحكومة إلى ساحة المفاوضات التي هي في نظرها أنجح الوسائل لكي تمارس من خلالها ضغوطها على الحكومة[247]..

وكادت الشركات أن تحقق إراداتها وهي تلوح للحكومة بزيادة الإنتاج والعوائد لولا يقظة الأوساط الوطنية وتمسك الشعب بالقانون رقم (80)[248].

أن الأسس التي تم التوصل إليها بين الحكومة والشركات والخلافات بين عبد السلام عارف والوزراء الناصريين حول الوحدة مع مصر والأسباب الشخصية والعقائدية الأخرى، أدت إلى تقديم عدد من الوزراء إستقالتهم في العاشر من تموز سنة 1965 وهم كل من صبحي عبد الحميد وزير الداخلية وعبد الكريم فرحان وزير الإرشاد وأديب الجادر وزير الصناعة وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد وعبد الستار علي حسين وزير العدل وفؤاد الركابي وزير الشؤون القومية. وأخذ عبد السلام عارف يضيق على حكومة طاهر يحيى وعلى الناصريين بالتعاون مع الزعيم عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية، فاضطر طاهر يحيى إلى الاستقالة في الثالث من أيلول 1965، إذ تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة عارف عبد الرزاق[249].

---

(247) خير الدين حسيب ، نحو سياسة نفطية وطنية في العراق ، مجلة البترول والغاز العربي ، العدد9،حزيران 1968، ص 30، عبد الله الطريفي، العراق وشركات البترول ، ص 9-10.

(248) د.عباس حسين الدباغ ، نفطنا والشركات الاحتكارية ، مجلة الجامعة ، الموصل ، العدد 17 حزيران 1972 ، ص 11- 12 ، وزارة النفط والمعادن ، حقائق وأضواء على قضيتي تنفيق الريع ، ص 11.

(249) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص 322 ، جريدة العرب 1967/4/1.

ومن المناسب هنا أن نشير إلى أن مشروع الاتفاقية ظل من الأمور ذات الحساسية الواضحة لا في الجانب الحكومي فحسب وإنما في مجال الرأي العام.

وعلى سبيل المثال نشير إلى أن جريدة المنار الصادرة يومي 9 و 10 كانون الثاني 1967 أعدت ندوة قام بإدارتها أحد كتّابها هو سامي فرج، وفي لقاء صريح مع كل من عبد الله إسماعيل وكيل وزارة النفط وغانم العقيلي مدير عام شركة النفط الوطنية دافع الاثنان عن وجهة نظرهما في المفاوضات وما توصلت إليه من نتائج لمشروعي الاتفاقيتين المجمدتين[250] . وفي معرض ردهما على انه لم يكن هناك تفاهم مشترك بين الوفد والحكومة قال العقيلي (كان الوفد على صلة تامة ومستمرة باللجنة المشرفة طوال أيام المفاوضات وكان يستهدي بالمناقشات ووجهات النظر والملاحظات، وكان يفيد في كل الاجتماعات التي عقدها مع اللجنة المشرفة للتداول في الكبيرة والصغيرة شؤون المفاوضات. . ولقد كانت لقاءات الوفد وإجتماعاته خاصة بالسيد رئيس الوزراء والسيد رئيس الجمهورية آنذاك المرحوم عبد السلام عارف وكان يحيطهما علما بكل مرحلة من مراحل المفاوضات، وأيدوا كل خطوة خطاها الوفد المفاوض)، **وتأكيدا لذلك ذكر المسؤولان تواريخ إجتماعاتهم باللجنة المشرفة كالآتي:**

1. الاجتماع الأول بتاريخ 10 تشرين الثاني 1964 من الساعة السادسة حتى الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين في مقر رئيس الوزراء طاهر يحيى.
2. وعقد الاجتماع الثاني بتاريخ 23 كانون الأول 1964 من الساعة الخامسة مساءاً وحتى الساعة التاسعة مساءاً في مقر رئيس الوزراء طاهر يحيى.
3. وعقد الاجتماع الثالث بتاريخ 6 آذار 1965 من الساعة الثامنة مساءاً وحتى الساعة العاشرة مساءاً في مقر رئيس الوزراء طاهر يحيى.

---

(250) ندوة المنار الأسبوعية بعنوان (اين الحقيقة في أزمة النفط) ، إعداد سامي فرج ، المنار 1967/1/9 – القسم الأول.

4. وعقد الاجتماع الرابع بتاريخ 9 آذار 1965 من السادسة والدقيقة الثلاثين مساءاً وحتى الساعة التاسعة مساءاً.

وعرض الوفد خلال هذه الاجتماعات جميع مراحل المفاوضات ، ولم يبق فيها سر مكتوم، وكما قال العقيلي: لم يبق (أي مبرر لهذا الاختلاق والدس والبهتان والتزييف في الحديث في لغة الأرقام والقضايا الملموسة)[(251)].

وفي الجانب الآخر دافع عبد الله إسماعيل عن وجهة النظر حول سرية المفاوضات قائلا: (الغريب في هذا الجدل هو أن بعض الأفراد الذين ينادون الآن بوجوب إعلان مفاوضات النفط على الملأ والذين سخروا (المناشير الصفر) ومقالات التلفيق وأثاروا دخان التشكيك والارتياب بالوفد المفاوض هم أنفسهم[(252)] كانوا يطالبون " بضرورة سرية المفاوضات وأبعادها عن الدعاية اليومية، وكذلك توفير جو من الهدوء والسرية)، وقد دافع عبد الله إسماعيل بشدة عن وجهة نظره في المفاوضات التي لم تكن تختلف عن وجهة نظر العقيلي.

واختتمت الندوة بالعبارة التالية " لقد بان من حديث كل من عبد الله إسماعيل وغانم العقيلي أن الحملة الموجهة ضدهما هي حملة سياسية وليست حملة علمية وطنية "[(253)].

وفي جريدة الأنوار البيروتية دافع الوتاري عن الاتفاقية وأثنى عليها بالقول: (لو تم تبني تلك الاتفاقية لوصلت صادرات النفط العراقية إلى خمسين مليون طن في العام الواحد، ولزاد نصيب العراق من العائدات إلى (200) مليون من الجنيهات بدلا من الـ (140) مليون جنيه، وقال (إن مشروع الاتفاقية كان يقضي بأن تتخلى شركة

---

(251) المصدر نفسه.

(252) وبقصد عبد الله إسماعيل كلا من أديب الجادر وخير الدين حسيب اللذين وجها إنتقاداً لاذعاً للوفد المفاوض وكانا من قبل قد إقترحا هذه السياسة بموجب تقريرهم السابق بتاريخ 1963/3/17 المعنون (دراسة السياسة النفطية) للتفصيل حول ذلك يراجع : التقرير المنشور في ملاحق الرسالة الملحق رقم (1) .

(253) القسم الثاني من الندوة في جريدة المنار 1967/4/10 .

نفط العراق عن (93%) من المناطق غير المستغلة، وعن ثلث أسهمها لشركة النفط الوطنية العراقية. . وكان سيؤدي ذلك إلى جعل العراق شريكا لأول مرة مع شركات أخرى تملك أسهما في شركة نفط العراق"[254].

وقد ردت جريدة العرب الصادرة في بغداد على تصريحات الوتاري رداً عنيفاً واصفة آراءه بالتضليل والمغالطة، وأنها تدعو إلى الدهشة والتأمل، فالتجاوز على القانون رقم (80) بموجب الاتفاقيات الأخيرة مع شركات النفط لا يمكن السكوت عليه، لأنه يمس مصالح العراق الحيوية والمصالح المصيرية للأمة العربية إذا علمنا انه " ليس هناك موضوع نفطي بعد تأميم صناعة النفط في إيران عام 1951، أثار إهتمام عالم النفط والصحافة الأجنبية الغربية منها والشرقية مثلما أثارها القانون رقم (80) فضلا عن الشركات الأجنبية وصحافتها ونشراتها الكثيرة"[255].

ثانياً. موقف الرأي العام والقوى الوطنية

جرت المفاوضات بين العراق وشركات النفط في جو من التكتم والسرية والغموض ولم تستند الحكومة في تلك المفاوضات إلى الرأي العام لتقوية نفسها أمام الشركات وإنتزاع مطالب العراق بصورة تسهم في تنمية الاقتصاد المتدهور خاصة، وكان الرأي العام يعد قضية النفط المعيار الحقيقي لوطنية أية حكومة ، بغض النظر عما تحمله وتنادي به من الشعارات [256].

وقد نبه بعض السياسيين والمعنيين بشؤون النفط الحكومة على مغبة إجراء المفاوضات بمعزل عن الشعب وعدم الاستناد إليه، فدعا خير الدين حسيب الاقتصادي المعروف في محاضرة له في جمعية الاقتصاديين إلى ضرورة إشراك الرأي العام فقال: " لقد حرصت حكومات كثيرة وشركات النفط على بقاء قضايا النفط

(254) تصريح عبد العزيز الوتاري وزير النفط العراقي السابق في جريدة الأنوار البيروتية 1967/3/31،وقد نقلت عنها جريدة العرب البغدادية في 1967/4/1 .

(255) الرد على تصريحات الوتاري في جريدة العرب 1967/4/5 .

(256)الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص 182 .

سراً مغلقاً وعدم إطلاع الرأي العام عليها ولولا أصوات وطنية قامت للسماح لمناقشة قضايا النفط للوصول إلى أفضل الحلول بمشاركة الرأي العام [257].

والواقع أن الحكومة بذلت جهودا مكثفة للتمويه على الرأي العام بأن ما كان يجري من مفاوضات إنما هو لصالحه، وطمأنته إلى حرص الحكومة على الإفادة من موارده النفطية بشكل أمثل فأعلن طاهر يحيى رئيس الوزراء في تصريح له نشرته جريدة المنار الصادرة في 16 أيلول 1964 " إن شركة النفط الوطنية ستقوم بدور كبير في إستغلال موارد العراق من النفط وتحقق الآمال المعقودة عليها "، وبشر العراقيين بأن شركات النفط الأجنبية أبدت استعدادها لتنفيذ مطالب العراق كلها لصالح الشعب العراقي[258].

وأدلى عبد العزيز الوتاري وزير النفط بتاريخ 29 كانون الأول 1964 بتصريح جاء فيه: " أن شركة النفط الوطنية قد تلقت مجموعة من العروض والاستعدادات من عدد من الشركات في مقدمتها شركات يابانية وعدد من الشركات المستقلة، للدخول في إستثمارات مشتركة على الأسس التي تنسجم مع السياسة النفطية للدولة". وأعلن أيضا " أن الأمل قوي جدا بالوصول إلى نتائج ملائمة مع شركات النفط وفق الأسس التي أعلناها في مناسبات سابقة "[259]. ووصفت جريدة "الجمهورية" لسان حال الحكومة في مقال افتتاحي تحت عنوان " سياستنا النفطية " السياسة النفطية للحكومة بأنها حكيمة ووطنية ومبنية على أساس الحفاظ على مصالح الشعب وتحقيق إستفادته من ثرواته النفطية وأكدت أن نتائج المفاوضات ستكشف مدى التزامها بما عاهدت به الشعب"[260].

---

(257) ندوة الاقتصاديين العراقيين حول أزمة النفط في جريدة الثورة العربية في 1966/12/29 .

(258) حول تصريح طاهر يحيى، ينظر: " جريدة المنار 1964/9/16 .

(259) تصريح وزير النفط الوتاري، جريدة الجمهورية 1964/12/30 .

(260) جريدة الجمهورية 1965/5/20 .

وإدعى وزير النفط مرة أخرى في تصريح لـه يـوم 21 آيـار 1965، أي قبـل إنتهـاء المفاوضـات بعشرة أيام: " إن المفاوضات ستحقق تطبيق الشركات لأحكام القانون رقم (80) " دون أن يشير الـوزير إلى موضوع إنشاء شركة مشتركة بين شركة النفط الوطنية وشركات النفط العاملة في العراق بوصفه أمراً محتمل الوقوع. وفي الوقت نفسه أراد الوزير التستر على الأهداف الحقيقية للمفاوضـات وهـي إلغـاء القانون رقم (80) فقال أن المفاوضـات تسـتهدف حصر الاتفاقيـات القديمـة بـين الحكومـة والشركـات بالحقول المنتجة الرئيسة التي إكتشفها وهي مساحة تبلغ (3872) كم^2 ."[261]، في حين أن الحقيقة هـي أن القانون رقم (80) لم يترك للشركات جميع مساحة الحقول المكتشفة بل ترك الأقسام المستثمرة منهـا فعلا والتي تبلغ مساحتها (1937)كم^2 فقط وانتزع الأقسام الأخرى التـي لم تقـم الشركـات بإسـتثمارها والتي تبلغ(1900)كم^2، وكان قصد الوزير هـو أن المفاوضـات سـتعيد إلى الشركـات تلـك الأقسـام التـي انتزعت بالقانون وبشروط الامتيازات السابقة عليها".[262]

وعلى الرغم من هذه التصريحات التي تظهـر حـرص الحكومـة عـلى المصـلحة العامـة وتأكيـد إحترامها للقانون رقم (80) فقد أثارت مخاوف وقلق الرأي العام الذي يبدو انه لم يكن غافلا عـما كـان يجري بعد أن أخذت بعض المعلومات تترشح حول طبيعـة المفاوضـات الجاريـة عـن طريـق الصـحافة المتصلة بالشركات بين الحين والحين والتي أثارت مخاوف جدية بين الأوساط السياسية المختلفـة حيـث بادرت الأحزاب السرية إلى فضحها.

1. موقف حزب البعث العربي الاشتراكي

على الرغم مما أصاب حزب البعث العربي الاشتراكي من مطاردة واضـطهاد بعـد 18 تشرين استعاد قوته التنظيمية والنضالية وتابع مفاوضات النفط وحـذر الجماهـير مـما كـان يجـري الحـزب مـن مسـاومات، وأشـار في المـؤتمر القـومي الثـامن الـذي

---

(261) جريدة الجمهورية 1965/5/22 .

(262) الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص 185 .

عقد في نيسان 1965 إلى ذلك صراحة حين ذكر " أن شروط الامتيازات بين شركات النفط والأقطار العربية هي شروط مجحفة حسب نظام المناصفة ما زال متدنيا بالقياس إلى الإرباح الطائلة التي تجنيها الشركات "[263].

وفي مكان آخر طالب بالتعبئة الجماهيرية للوقوف بوجه التحديات الخطيرة التي تمارسها شركات النفط الاحتكارية[264]، بل انه ذهب إلى أبعد من ذلك حين دعا إلى مواجهة الشركات الاحتكارية بالتأميم ونادى بشعار نفط العرب للعرب[265] وحذر من محاولات الشركات الالتفاف على القانون رقم (80) باعتباره إنجازاً اقتصادياً وسياسياً مهما ودعا إلى تفعيل دور شركة النفط الوطنية باعتبارها الأداة الفعالة لتحقق ما تصبو إليه الجماهير، وذهب ابعد من ذلك في تحليل دقيق للأوضاع التي تعيشها المنطقة والمحاولات المشبوهة من شركات النفط لجر العراق إلى ساحة المفاوضات، وطالب بيان القيادة القطرية المؤقتة للحزب في العراق إلى ساحة المفاوضات، **وطالب بيان القيادة القطرية المؤقتة للحزب في العراق الذي صدر في أواسط كانون ثاني 1966 الحكم في العراق باتخاذ الموقف الجريء بوجه الشركات والتصدي لتخطيطها وذلك عن طريق[266] :**

أ. إزالة التناقض القائم في صفوف السلطة وإبعاد العناصر الرجعية والمشبوهة عن المراكز الحكومية الخطيرة والحساسة.

ب. اتخاذ الموقف الصريح والحازم اتجاه الرجعية المحلية العميلة وتصفيتها باعتبارها الأداة المنفذة لكل تآمر استعماري.

ج. بعث الروح في الشركة الوطنية بإبعاد المتخاذلين وعملاء شركات النفط.

---

(263) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج9 ، دار الطليعة ، بلاد ت 1972 ، ص 188 .

(264) المصدر نفسه ، ص 189 .

(265) المصدر نفسه ، ح 10 ، ص164 .

(266) بيان القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق حول معركة النفط مع الشركات الاحتكارية ، في ملفات خاصة لدى الأستاذ خليل حسين الزوبعي .

د. التمسك بالقانون رقم (80) وإناطة كل ما يتعلق بصناعة النفط وفي الأراضي المستولى عليها بشركة النفط الوطنية حصرا والمباشرة فورا بعمليات الحفر والإنتاج.

2. **موقف الحزب الشيوعي**

بادر الحزب الشيوعي إلى نقد الأسلوب الذي سلكته الحكومة اتجاه شركات النفط، فجاء في بيان نشرته جريد الحزب " طريق الشعب " تحت عنوان " من أجل اللحاق بقوى الاستعمار والرجعية في العراق " جاء فيه: " ينبغي لأية حكومة معادية للاستعمار أن تكون لها مواقف صريحة وواضحة اتجاه الاحتكارات النفطية، فإلى جانب وجوب دعم قانون تأسيس شركة النفط الوطنية والحيلولة دون أية منافذ لتسرب الرأسمال الاستعماري والمكشوف والمبطن من خلال تطبيق نصوصه، لا يكفي ذلك لتبني سياسة وطنية نفطية سليمة، وفي مقدمتها زيادة عائدات العراق. أن هذه المطاليب تستلزم إجراءات ومواقف حازمة اتجاه تسويف الشركات " واختتمت الجريدة بيانها بالدعوة لقيام حكومة وطنية قوية مستندة إلى إرادة ودعم الجماهير الشعبية وقوى التحرر العربية والعالمية[(267)].

وكان من شدة المعارضة أن اعترف أحد أعضاء الوفد العراقي المفاوض وهو عبدالله إسماعيل بأن أعضاء الوفد كانوا يتسلمون مناشير تهاجمهم وتهاجم مبدأ المفاوضة مع الشركات، وكانت تصلهم عن طريق البريد وتعدها بعض الجهات اليسارية ومنها الحزب الشيوعي العراقي السري، وهذا ما دعاه إلى القول أن (هذا الأمر كان يوحي بأن هناك جهات تعارض مبدأ المفاوضة مع الشركات وتعمل على إفشال أية مفاوضات تتم بهذا الشأن)[(268)] وأشار في مكان آخر إلى: (أن بعض الفئات السياسية المتطرفة كانت تقوم في أثناء المفاوضات بتوزيع المناشير الصفراء التي

---

(267) ل.ت.ح ، الملف 18/22 ب ، بيانات ونشرات الحزب الشيوعي العراقي ، منشورة في جريدة طريق الشعب ، العدد 4 ، أواخر آذار 1964.

(268) عبدالله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص 98.

تطعن بوطنية ممثلي الحكمة وتصفهم بالعملاء والماجورين، إلى غير ذلـك مـن الأوصـاف التـي درجنـا على سماعها منذ أن قامت ثورة تموز 1958)[269].

3. **موقف الحزب العربي الاشتراكي[270]**

كان للحزب العربي الاشتراكي موقف واضح من قضية النفط، وتابع المفاوضات وحذر الجماهـير من المساومات وما يجري من تصرف غير مسؤول في هذا العنصر المهم من الاقتصاد الوطني. فقـد نبـه في بيانه الذي وجهه إلى الشعب بمناسبة الذكرى الثانية لردة 18 تشرين على ضرورة الاسـتثمار المبـاشر، وان ما يحدث ما هو إلا عملية تحذير لا تكون نتيجتها إلا الإفلاس، وأشار كذلك إلى " أن الشعب سعى إلى استثمار ثرواته الطبيعية – وفي مقدمتها النفط- استثمارا كاملا برفع المستوى المعاشي لاكثرية أبنائه، لكن حصاد مسعاه كان انهيار الاقتصاد القومي، وشللا في مجال الزراعة وإفلاسا في عالم التجارة . . وإذا بالآمال العريضة القائمة على الـثروات الطبيعيـة والإمكانيـات البشريـة تتحـول إلى فقـر مشـين وحسرة موجعة "[271].

وقد نبه الحزب في بيانه ونشراته الأخـرى عـلى خطـورة الوضـع المعـاشي الـذي يعاني منه الشعب، والى أن ما كان يجري من مساومات بين الحكومـة والشركـات هـو

---

(269) نفسه، ص 22.

(270) تأسس عام 1960 ، وهو الجناح الذي إنشق عن حزب الاستقلال ، من إعضائه مالك دوهان الحسن وعبد الرزاق شبيب ، ومن أهدافه (حرية إشتراكية وحدة) ، أما منطلقاته الفكريـة فهـو يـؤمن بـأن القوميـة العربيـة حقيقـة حيـة وإنسانية وتحترم القوميات الأخرى ويؤمن بوحدة الوطن العربي لجميع جوانبه ويؤكد أن لا سيادة على الـوطن العـربي إلا للشعب وسيادته تقوم على حكم الشعب للشعب ، ويحـرم الشـعب العـنصري والطـائفي والـديني والإقليمـي .. إلى جانب بعض المنطلقات الأخرى . للتفصيل راجع : حزب البعث العربي الاشتراكي ، القيـادة القوميـة – المكتـب القـومي ، الأحزاب السياسية في العراق ، بلا،ص11 .

(271) ل.ت.ح ، الملف ف ط ع ، 8/22 ، بيان الحزب العربي الاشـتراكي ، بمناسـبة الـذكرى الثانيـة لــ 18 تشريـن الثـاني 1963 ، في 23 تشرين الثاني 1964.

أشبه بمؤامرة على الشعب وحدد موقف الحزب من قضية النفط والمفاوضات والسياسة التي يجب انتهاجها في هذا الموضوع[272].

4. **موقف مؤتمر القوميين الاشتراكيين [273]**

وفي الاتجاه نفسه وصف مؤتمر القوميين الاشتراكيين ، في بيان مشترك مع الحزب العربي الاشتراكي وقعته اللجنة المركز للحزب العربي الاشتراكي واللجنة العليا لمؤتمر القوميين الاشتراكيين في نهاية 1966 مشروع اتفاقية 1965 بأن الغرض منها تحقق هدفين أساسين، الأول هو مارسمته الإمبرالية العالمية من مخطط واسع يرمي إلى القضاء على الثروة العربية الاشتراكية وإذا لم يتحقق الهدف عن طريق تحركات شركات النفط الاحتكارية، فسيبدأ بتحقيق الهدف الثاني الخاص بالشركات نفسها وهو القضاء على القانون رقم (80) والتصديق على ما يسمى بمشروع اتفاقية النفط. . الذي استطاع أن يمنع أي تحرك ثوري للقضاء نهائيا على هذا المخطط لضعف الحكم أولاً ولتشتت قوى الشعب الحقيقية ثانيا. . وأشار البيان إلى ضرورة إجبار شركات النفط على الاستجابة إلى جميع المطالب العادلة للشعب في حقوقه النفطية وان لم تستجب فعلى العراق اتخاذ الموقف الحاسم الذي يضمن هذه الحقوق وذلك بوضع اليد على ممتلكات هذه الشركات والإعلان عن بيع النفط بأسعار أدنى من الأسعار التي تحددها هذه الشركات والذي ينتهي بالتأميم الكلي لهذه الثروة الوطنية ، واعتبارا ما تم التوصل إليه وما يحاول البعض أن يطلق عليه اسم اتفاقية النفط ملغيا بصورة قاطعة كأنها لم تكن[274].

---

(272)ل.ت.ح . الملف ف ط ع 8/22 ، إيضاح الحزب العربي الاشتراكي حول عصل مالك دوهان الحسن من الحزب.

(273)ضمت جماعة من ذوي الاتجاه القومي ومن الذين فصلوا من حزب البعث العربي الاشتراكي على رأسهم اياد سعيد ثابت .

(274) ل.ت.ح الملف ف ط ع 8/22 ، البيان المشترك للجبهة القمة المقدم في أواخر 1966 من قبل اللجنة المركزية للحزب العربي الاشتراكي واللجنة العليا لمؤتمر القوميين الاشتراكيين حول المفاوضات وأزمة النفط .

ودعا البيان إلى عدم الركـون إلى المفاوضـات تحـت أي ظـرف، لأن المـراد بالتفـاوض بـدلا مـن التشريع، هو تضييع حق العراق، وكذلك السعي لتمكين شركة الـنفط الوطنيـة لممارسـة دورهـا وعـدم وضع العراقيل أمامها تحت ستار عدم تمكنها من مقاومة الضغط العالمي سواء أكان ذلـك في التسـويق أم في غيره من الأعمال التي تعد حكرا للشركات الأجنبية، ويمكن تحقيق ذلك بعدة طرق وهي التعاقد مع بعض البلدان الصناعية والتنسيق بين العراق والدول العربية المتحررة ومع بلدان المعسكر الاشتراكي حتى عن طريق المقايضة وأساليب أخرى ذكرها البيان الذي اختتم بالقول " أما إذا قامت الحـرب مـع الحكومات التي تمثلها شركات النفط الاحتكارية على الرغم من ضعف هذا الاحـتمال بسـبب الأوضـاع الدولية الراهنة، فليكن ذلك، ولنجعل مـن العـراق مقـبرة أخـرى ونهائيـة للاسـتعمار في وطننـا العـربي مادامت الحرب هي الوسيلة الوحيدة لتحقق تقدمنا ونهضتنا الاقتصادية " [275].

وفي نشرة أخرى نبه حزب مؤتمر القوميين الاشـتراكيين في الأول مـن شـباط 1967، إلى أن سـبب عدم تطبيق الشركات للقانون رقم (80) وتلاعبهـا بالسياسـة النفطيـة فـيما يخـص الإنتـاج ومـا يتصـل بصناعة النفط هو وجود الظروف التي تساعد هذه الشركـات، ومـن هـذه الظـروف وجـود حكومـات ضعيفة ومنعزلة عن الشعب، وقد عمدت هذه الشركات إلى قطع المفاوضات مع الحكومات المتعاقبـة في محاولة لإنزال العقاب الإقتصادي بالشعب جزاء مطالبه المشروعـة في نفطـه. . وفي معـرض انتقـاده للحكومة أشار إلى تهاون الحكم في تطبيق القانون رقم (80) وتجميده لشركة النفط الوطنيـة ودعـا إلى إشراك أكثر للجماهير المساندة للحكومة..)[276].

والى جانـب الأحـزاب السياسـية، ارتفعـت أصـوات شخصـيات وطنيـة مطلعـة ومؤثرة نادت بضرورة اطلاع الشعب على ما يدور من نوايا في مجال القضـية النفطيـة والمفاوضات، فقد قدم كامل الجادرجي زعيم الوطنيين الديمقراطيين المعـروف مـذكرة

(275)المصدر نفسه.

(276)ل.ت.ح ،المصدر نفسه ، نشرة الحزب الصادرة في 1 شباط 1967.

إلى رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في 27 أيلول 1964 بعنوان (امتيازات النفط) تضمنت استعراضا دقيقا وواضحا لقضية النفط وعلاقة الشركات الاحتكارية به منذ بدايته[277] وذكر رئيس الجمهورية بحقيقة " أن القانون رقم 80 كان بمثابة تأميم لهذه الثروة وإعادتها بحق إلى أصحابها الأصليين، وان إعادتها الآن إلى الشركات بأي شكل من الأشكال يلحق بالبلاد اكبر الضرر " ، وأهاب بالحكومة أن تعهد بهذه الحقول إلى شركة النفط الوطنية لأجل استثمارها مباشرة وطالب بالوقوف اتجاه الشركات موقفا صلبا لإرغامها على الرضوخ للقانون رقم (80) وبين أن المصلحة العامة وتعزيز موقف الحكومة اتجاه الشركات يتطلب اطلاع الرأي العام على سير المفاوضات وان الشركات سعت دوما لإجراء مثل هذه المفاوضات بتكتم شديد وبمعزل عن الرأي العام لضمان أعظم المكاسب لها[278]. وكان الجادرجي قد علق على تصريحات طاهر يحيى رئيس الوزراء التي نشرتها الصحف المحلية يوم 16 أيلول 1964 جاء فيها " إن الشركات أبدت استعدادها لتنفيذ مطاليب العراق " مذكرا إياه بان مطالب العراق كانت عديدة، وان الواجب هو أن يعرف العراقيون حقيقة الموقف الذي تقفه حكومة العراق وأي المطاليب التي استجابت لها الشركات لان العراق قد اكتوى اكثر من مرة بالمكر والخداع الذي انتهجته الشركات ف تعاملها معه[279].

ولم يتوقف الجادرجي عن نقده لأسلوب إدارة السياسة النفطية وإنما كتب في 5 حزيران سنة 1965 مذكرة أخرى إلى رئيس الجمهورية بتاريخ 12 آيار 1965 حول الخطوط العامة للاتفاقية الجديدة التي نددت المذكرة بها وقالت:

فالقانون رقم 80 مشرع لينفذ من جانب الحكومة ويفرض على الشركات فرضا شأن غيره من الإجراءات التي ترفع الغبن عن أحكام الامتيازات وتعيد للعراق ح قوقه المغتصبة من ثروته النفطية... أن أي اتفاق مع شركات النفط يعتبر باطلا

---

(277) الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، ص 171 .

(278)المصدر نفسه ، ص 177-179 .

(279)المصدر نفسه ، ص 180 .

ولذلك سيكون عرضة للإلغاء)، وفنّد الجادرجي مزاعم الوزير بان القانون أبقى بيد الشركات 3842كم^2 وقال أن القانون لم يبق بيد الشركات غير 1917 كم^{2}وقال أن الوزير أراد بذلك أن (يتستر على أحد أهداف المفاوضات الرئيسة وهو أن تعاد إلى الشركات تلك الأقسام من حقول النفط التي انتزعت بالقانون رقم 80[(280)] ودعا الأطراف المعينة في مفاوضات النفط إلى الاتعاظ من التجارب السابقة ومن مغبة التفريط بحقوق الشعب لمنفعة الشركات الأجنبية، وحذر الجادرجي من تمزق الصف الوطني والسحب المتلبدة في جو العلاقات العربية الدولية التي ستستغلها الشركات لذل العراق واعتصاره ودعا للعمل بانسجام مع قوى التحرر العربة لإحباط مناورات الشركات[(281)].

وعندما بدأت تتسرب معلومات حول المفاوضات وما ترتب عليها من اتفاقيات ولا سيما بعد أن نشرت بعض الصحف البريطانية بعض التقارير عنها، نشرت جريدة الثورة العربية لسان حال الاتحاد الاشتراكي العربي في عددها الصادر بتاريخ 18 تموز 1965 مقالاً إفتتاحياً مطولاً عنوانه " لابد من استكمال التحرر السياسي بالتحرر الاقتصادي" مذكرة بـ (أن تحررنا السياسي الذي تحقق بثورة 14 تموز وخروجنا من حلف بغداد والمنطقة الإسترلينية وتحرير قاعدتي الشعبية والحبانية من القوات البريطانية، لم يؤد إلى تحررنا الاقتصادي ما دامت ثروتنا النفطية خاضعة للشركات الأجنبية المستغلة) وأصابت الجريدة في مقالها عين الحقيقة، عندما بينت كيف استطاعت شركات النفط أن توطد نفوذها في العراق وان توجد لها (العملاء والسماسرة والأذناب الذين تستخدمهم لخلق المتاعب والعقبات أمام أية حكومة وطنية إذا تعرضت للشركات ومصالحها)، وحذرت " الثورة العربية" الحكومة من أن قضية النفط كانت وستبقى سياسة ولم تكن في أي يوم من الأيام قضية تتعلق بزيادة الإنتاج، ولو جرت المفاوضات على أساس فني صرف واستمرت سرية،

---

(280) المصدر نفسه ، ص 185.

(281)المصدر نفسه ، ص188.

لاستطاعت الشركات بما تمتلك من كفاية وخبرة فنية واسعة واطلاع على الشؤون الفنية البحتة أن توجه المفاوضات لصالحها ولحماية أهدافها[282].

وطالبت الجريدة أن تكون المفاوضات علنية، لأن اطلاع الشعب على تفاصيلها سيكون مصدر قوة للجانب العراقي، وفي ختام مقالها طالبت بحماسة بــ " عدم المساس بالقانون رقم (80) بأي شكل كان لان هذا القانون يعتبر أضخم المكاسب التي حصل عليها العراق منذ ثورة تموز حتى الآن وأصبح في نظر الشعب خطوة مهمة وجريئة في طريق تحرير ثروتنا النفطية والحفاظ على مصالحنا الوطنية "[283].

ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن وزير النفط نفسه، ولا سيما في أثناء المفاوضات كان قد أخبر رئيس الوزراء في أحد اجتماعاته معه بأنه لا يشعر هو وزملاؤه أعضاء الوفد المفاوض بالارتياح لان بعض السياسيين والجهات الأخرى أخذوا يهاجمون المفاوضات والأشخاص القائمين بها[284]، وهو دليل واضح على أن سرية المفاوضات وتكتمها لم يكن عائقا أمام بعض الاتجاهات السياسية للاطلاع عليها كما فعل الجادرجي والأحزاب السياسية من التحذير من نتائج المفاوضات وفضحها وتنبيه الرأي العام على ضرورة التحدي لها.وعلى الصعيد العربي ندد الشيخ عبدالله الطريفي الخبير بشؤون النفط المعروف في مقال نشرته جريدة الثورة العربية في 8 آب 1965 بالمفاوضات بالقول:

"إن المفاوضات بين حكومات مستقلة وشركات خاصة، أعطى للشركات صفة دولية، وهيبة مكنتها من تقوية مركزها في البلاد المنتجة، أصبحت تحاول إعطاء نفسها صفة الحكومة الدولية. . أن نجاح الشركات بتجميد القانون رقم(80) سيشكل

(282)جريدة الثورة العربية 1965/7/18 .

(283)المصدر السابق نفسه.

(284) عبدالله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص 98.

نكسة للسياسة البترولية في الوطن العربي، لان القانون أصبح حقيقة واقعة، وأصبحت الرواسب البترولية في الأراضي التي استردت احتياطيا قوميا"[285].

ومن باب الانتقادات الموجهة إلى المفاوضات، كتبت مجلة البترول العربي والاقتصاد مقالا افتتاحيا بعددها الرابع تحت عنوان " مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات " جاء فيه ": وتنازل العراق بالشكل الذي يقترحه الوفد إنما يسدد طعنه نجلاء إلى المبدأ القائل شرّع ولا تساوم.. وإذا استطاعت الشركات إغراء العراق بتعديل قوانينها فان ذلك سيكون له أسوأ الأثر على المدى البعيد.. أن العراق اثبت انتصاره في معركة حرب الأعصاب والتهديد المزيف بخفض الإنتاج وليس ثمة داع لان يكلل هذا النصر بتسوية تشبه الهزيمة. وإذا استطاع العراق أن يستولي على 99.5% من أراضي امتيازات الشركات منذ سنوات فانه من المؤكد يستطيع بفترة قصيرة من الزمن أن يشرع مرة ثانية فيحصل على باق حقوقه والوقت يسير في صالحه وليس في صالح الشركات.. شعوب المنطقة كلها وليس شعب العراق فقط هو الذي يتطلع بمزيد من الأمل إلى التجربة العراقية " .[286]

وتأكيداً لرغبة الحكومة في تصديق الاتفاقية التي توصل إليها المفاوضون مع شركات النفط سمح لمجلة (أخبار النفط العربي) العراقية بنشر مقال دافعت فيه عن الشركات، وانتقدت كلا من مصدق و عبد الكريم قاسم، لأنهما حاولا التدخل سياسيا بشؤون النفط قالت الجريدة " لقد حاول مصدق وقاسم مرة تسييس المشاكل الاقتصادية والفنية في صناعة البترول ، فذهب كل منهما غير مأسوف عليه " . وأردفت تقول (لقد خسر العراق 200 مليون دينار في ست سنوات نتيجة حماقة مجرمة اقترفها شخص واحد ولم تكتف بذلك بل راحت تصب جام غضبها على القوميين العراقيين الذين يعارضون عقد الاتفاقيتين المذكورتين فقالت " ومن عجب

(285) جريدة الثورة العربية 1965/8/8 .

(286) سعيد المسحال " مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات "، مجلة البترول العربي والاقتصاد ، بغداد ، المجلد الأول ، العدد 4 أيار 1965 ، ص 9 .

أن نرى الآن شرذمة من الساسة القوميين تحن إلى المهازل القاسية التي كانت تمثل في وزارة الدفاع "، وقد رأت المجلة أن المشاكل النفطية معقدة ولا يمكن أن يتصدى لها غير ذوي الاختصاص، وإنها تحتاج إلى برودة المنطق لا إلى حرارة العاطفة، واختتمت المجلة مقالها بالإشادة بالوفد المفاوض ومؤهلاته العلمية ودرايته بدقائق الصناعة النفطية [287].

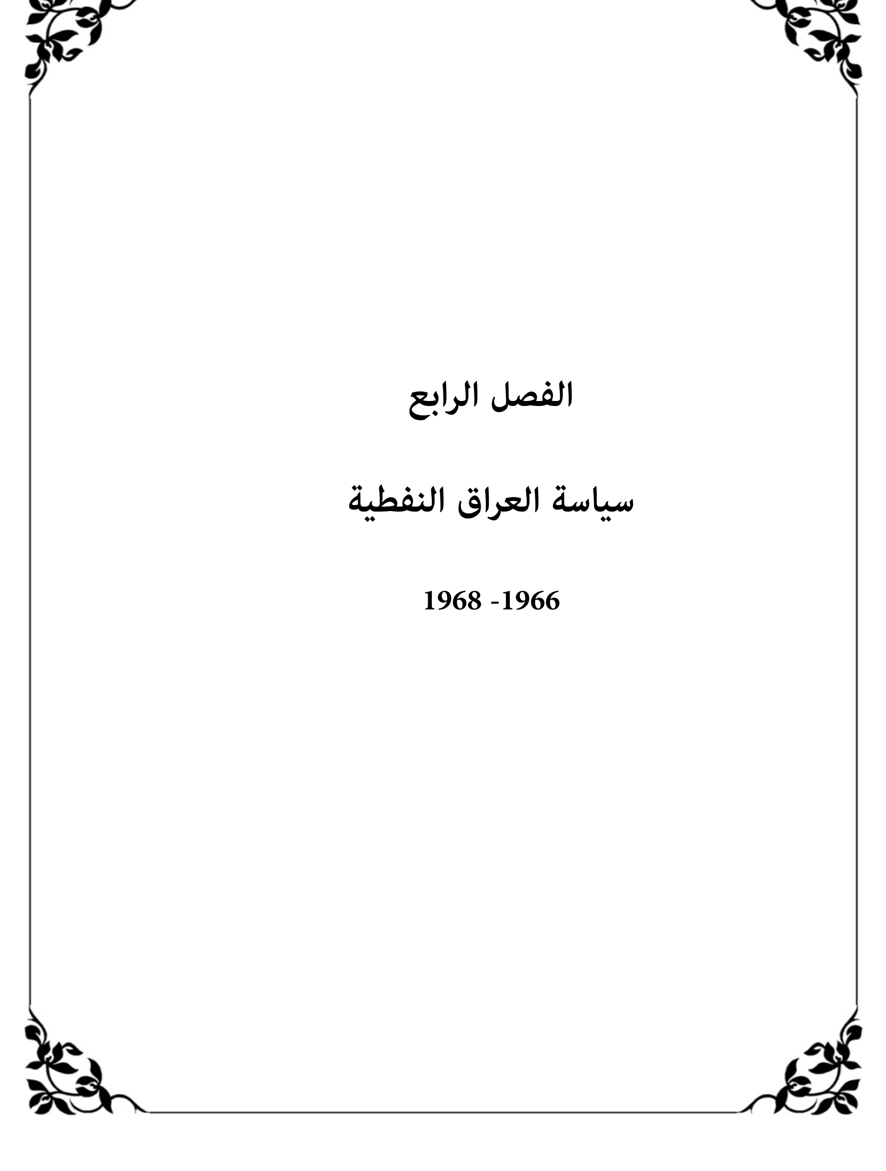
إلا إننا بعد هذا الاستعراض لمواقف الرأي العام المختلفة إزاء الوضع الذي عاشت فيه السياسة النفطية، لابد من القول أن القيمة الكبرى التي أثارها الرأي العام بشرائحه المختلفة قد أدت إلى إجهاض وإفشال الاتفاقيتين واللتين تم تجميدهما. وإزاء الاحتجاج العام الوطني هذا، استقال عدد من الوزراء العراقيين بسبب صفقة النفط هذه[288] كما مر بنا، وقد اضطر كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء للإذعان لرغبة الأكثرية الرافضة للاتفاقيتين المذكورتين وتم تجميدهما ولم يحاول أحد بعد ذلك أن يلتفت إليهما[289]، أي أنهما ولدتا ميتتين كما توقعت الشركات.

---

(287) مجلة أخبار النفط العربي ، بغداد ، العدد الخامس والسادس ، آب 1965 ، ص 23 .

(288) علاوي ، مصدر سابق ، ص 222 ، العرب 1967/4/1 .

(289) عبدالـلـه اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص103 .



الفصل الرابع

سياسة العراق النفطية

1966- 1968

الفصل الرابع

سياسة العراق النفطية

1966 -1968

أولاً. إلغاء اتفاقية 1965 ونظام الامتياز

إن الشروط الموضوعية لقيام سياسة وطنية للنفط ، تتطلب وجود حكومة قوية مدعومة من القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها وتأييدا عربيا ، فضلا عن دعم الدول المنتجة بصورة تمكن تلك الحكومة من مواجهة الشركات الأجنبية ذات الإمكانات المالية الفنية الكبيرة .

وفي ظل الأوضاع السياسية المضطربة في العراق، لم يكن بإمكان حكومة طاهر يحيى إتباع سياسة نفطية واضحة، ولذلك ظلت اتفاقية 1965 المعروفة (اتفاقية الوتاري) حبراً على ورق، وعجزت شركة النفط الوطنية عن استغلال المناطق التي استعيدت من شركة نفط العراق. كما أن حكومة عبد الرحمن البزاز الأولى (أيلول 1965 – نيسان 1966) لم تتمكن من وضع سياسة نفطية ثابتة وواضحة على الرغم من خبرته في شؤون النفط منذ إن كان أمينا عاما لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (اوبك) 1964-1965، وإعلانه اعتماد وزارته منهج الاشتراكية الرشيدة[290] واطلاعه على محاضر المفاوضات التي تم التوصل إليها بصفته رئيسا للوزراء ووزيرا للنفط بالوكالة[291]. ويبدو انه لم يكن مقتنعا باتخاذ مواقف جدية من الشركات أو اللجوء إلى إجراء حازم مثل التأميم[292]، فقد أوضح في اجتماع عقدته جمعية الشرق الأوسط في لندن يوم 17/ آب/1965 " أن فئة من الشعب العربي تطالب بالتأميم

(290) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص 335 .– يوريس راتشكوف ، النفط والسياسة الدولية ، تعريب خضر زكريا (دمشق 1974)،ص 247 .

(291) و.ن ، نص التقرير المقدم إلى رئيس الوزراء البزاز عام 1966 من قبل مسؤولي شركة النفط الوطنية في الملف 259/60 ، مصدر سابق ، عبدالله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية، ص 102 .

(292) يوريس راتشكوف ، النفط والسياسة الدولية ، تعريب خضر زكريا (دمشق 1974) ، ص 247 .

لتعسف شركات النفط واستغلالها " وقال انه " يعارض هذه السياسة بشدة، وبالإمكان حل المشاكل المعلقة بالمفاوضات والتوصل إلى حل مقبول ومرض للطرفين إذا تفهمت الشركات مشاكل الوطن العربي، وانه من الأفضل أن نبيع نفطنا لأفضل المستثمرين وهم دول أوروبا وبريطانيا، وان تماهل الشركات سيؤدي إلى تشجيع المطالبين بالتأميم وحسب علمي انه ليس في سياسة الحكومة العراقية تأميم شركات النفط، بل ترغب في الاتفاق معها على أساس المصالح المتبادلة "[293]، وأعلن في بداية كانون الأول 1965، أن حكومته ليست ملزمة بالاتفاقية التي توصلت إليها الحكومة السابقة [294].

وعندما شكل وزارته الثانية في 18 نيسان 1966 بعد تولي عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية خلفا لشقيقه عبد السلام عارف الذي توفي في حادث سقوط طائرة مروحية كانت تقله إلى البصرة مساء 13 نيسان 1966[295] عبر عن رأيه بوضوح في موضوع النفط مبينا أن حكومته ستدرس نتائج المفاوضات السابقة بين الحكومة والشركات وان قرار الحكومة هو حماية مصالح العراق بما يلائم الاتفاقيات المعقودة مؤخرا مع بعض الأقطار النفطية ولا سيما العربية مع الشركات صاحبة الامتيازات وانه لن يوقع أي اتفاق قبل التثبت من أن أسسه تلبي مطالب العراق[296]. وأكد في مؤتمر النفط العربي الخامس ضرورة " دراسة جميع الصعوبات التي ستنجم حتما عن التأميم وقال " نحن لا نخاف من التأميم ولا أقول إننا عزمنا على التأميم غداً، إني أريد فقط أن أؤكد حق جميع الدول في القيام بالتأميم إذا كان ذلك ضروريا وإذا اتضح لنا في المستقبل بعد دراسة موضوعية للأمر، إن مصالح البلد تقتضي التأميم

---

(293) و.ن ، تقرير الملحق التجاري في السفارة العراقية في لندن رقم اقتصادية 215 في 1965/9/12 الملف 273/60 ، أخبار شركات النفط .

(294)Mees , no.5 , 3Dec , 1965

(295) حول حادث سقوط الطائرة يراجع : احمد فوزي ، عبد السلام عارف سيرته محاكمته مصرعه ، بغداد 1989 ، ص56-170 .

(296)Mees , Vol .IX , No. 2 , 12 June , 1966 .

فإننا سنؤمم بدون تلكؤ نحن اشتراكيون ولسنا ماركسيين، فـنحن لا نعتقـد أن في الماركسـية دواء لكـل علة. لقد آمن ماركس.. بأن التـأميم هـو الطريـق الوحيـد للاشـتراكية، بيـنما نهـتم بالقطـاعين الخـاص والعام " [297].

وكان عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية، هو الآخر يسعى لإيجاد مخرج للجمود القائم بـين العراق والشركات، ويرى أن غبناً كثيراً تلحقه الشركات بالعراق الذي يتسـلم عوائـد عـلى وفـق قاعـدة مناصفة الأرباح المتبعة في معظم الدول النفطية، مع أن كلفـة إنتـاج نفطـه تمثـل اقـل كلفـة إنتـاج في جميع الأقطار المنتجة الأخرى، ويفترض فيه أن يحصل على عوائد أكثر مما تحصل عليه الدول الأخرى . ومع ذلك وصف (اتفـاق 1965) بأنـه جيـد، وأبـدى اسـتعداده لقبولـه (كـما هـو، إن كانـت الظـروف السياسية في البلد تسمح بذلك، لان العراق يعاني من أوضاع مالية صعبة وظروف سياسية شاذة، ولكن المنشورات التي يصدرها بعض السياسين هي التي تجعلني أتردد في تصديق الاتفاق "[298].

وعلى أي حال أهمل مشروع اتفاقية 1965 ولم تتخذ أية خطـوات بشـأنه حتـى قدم البزاز استقالته في السادس من آب 1966 بسبب خلافه مـع العسـكريين وانعـدام الثقة بينه وبين رئيس الجمهورية، وفي اليوم نفسه كلـف عبـد الـرحمن عـارف نـاجي طالب(*) بتأليف الوزارة الجديدة التي تم تأليفها بعد ثلاثة أيام والتي تولى فيها ناجي

---

(297) راتشكوف ، المصدر السابق ، ص247-248 .

(298) عبدالـلـه اسماعيل ، المصدر السابق ، ص 102 – 104 .

(*) من مواليد الناصرية سنة 1917 من عائلة ثرية ، تخرج في الكلية العسكرية في أواخـر الثلاثينيـات ، شـارك في ثـورة مايس 1941 وفي حرب فلسطين 1948 ، انتمى إلى حركة الضباط الاحرار ، شارك في ثورة تموز 1958 واصبح وزيرا فيهـا ، استقال فيما بعد ووضع تحت المراقبة ، اصبح وزيرا للصناعة بعد ثورة 8 شباط 1963 ، ووزيرا للخارجية فرئيسا للوزراء في المدة من1966/8/6 حتى 1967/5/10 ، متقاعد حاليا .Batatu , Op.Cit. , p.678

طالب منصب وزير النفط، فضلا عن رئاسة الوزارة [299].، وقد تضمن منهج وزارته التمسك بالقانون رقم (80)، وأكد دعمه لشركة النفط الوطنية، ولكن المنهاج لم يتطرق إلى اتفاقية 1965[300]، وأعلن ناجي طالب لمراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط (إننا لا نعترف بوجود اتفاقية، والحكومة الحاضرة لها سياستها النفطية الخاصة التي تنطلق من القانون رقم (80) وتعتمد في تنفيذها على شركة النفط الوطنية كما نص القانون رقم (11) لسنة 1964). وأبدى امتعاضه من ضغوط القوى السياسية الداعية للتشدد مع الشركات. وكانت أول خطوة اتخذتها الحكومة الجديدة هي البدء بمحادثات تمهيدية مع الشركات للبحث في القضايا المعلقة بغض النظر عن اتفاقية 1965[301]. وبهذا الصدد يذكر ناجي طالب بأنه قد زاره في السابع من تشرين الثاني 1966 كل من ستوكويل ممثل شركة النفط البريطانية ودالي مدير شركة نفط العراق وستيورت الممثل العام لشركة نفط العراق زيارة مجاملة (وقلت لهم بعد حديث دار بيننا: أرغب أن تبدأ علاقتنا في هذه اللحظة، أي منذ اليوم بغض النظر عما سبق[302].

وانحنى عبد الرحمن عارف باللائمة على بعض السياسيين لاتخاذهم من قضية النفط (قميص عثمان) وتوجيههم التهم ضد الحكومات العراقية المتعاقبة[303]، وهو

(299) خدوري ، المصدر السابق ، ص376 . وقد ضمت الوزارة كلا من رجب عبد المجيد نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية ، وعدنان الباجه جي للخارجية ، وعبدالله النقشبندي للمالية ، وشاكر محمود شكري للدفاع، ومصلح النقشبندي للعدل ، وعبد الرحمن القيسي للتعليم ، ودريد الدملوجي للثقافة والارشاد وفريد فتيان للعمل والشؤون الاجتماعية ، واسماعيل مصطفى للمواصلات وفؤاد حسن غالي للصحة واحمد مهدي الدجيلي للزراعة والاصلاح الزراعي ، ومحمد يعقوب سعيدي للتصميم ، وقاسم عبد الحميد للاقتصاد ، وخالد الشاوي للصناعة ، وداوود سرسم للبلديات والاشغال العامة ، وغربي الحاج احمد لشؤون الوحدة العربية ، واحمد قادر وزير لاعمار شؤون الشمال .

(300) نص المنهاج في ملفات و.ن ، الملف رقم 293/60 .

(301) جريد الثورة العربية 1966/11/10 .

(302) مقابلة مع ناجي طالب في 1997/3/31 .

(303)مجلة البترول العربي والاقتصاد ، العدد 9-10 ، أيلول – تشرين الأول 1966 ، ص13 ، علاوي ، البترول العراقي ، ص 223.

دليل على الرغبة في إتباع سياسة نفطية معتدلة وميل لحل المشاكل المعلقة مع الشركات عن طريق المفاوضات.

واستجابة لضغوط القوى السياسية ومطالبتها المستمرة بوضع سياسة نفطية مستقلة ومتحررة تحدد بصورة واضحة الأسس التي يجب الاهتداء بها في استثمار الموارد النفطية، قدم ناجي طالب رئيس الوزراء بصفته وزيرا للنفط مذكرة إلى مجلس الوزراء حث فيها على تحقيق الفقرات الواردة في المنهاج الوزاري بشأن النفط، وأوضح أن الإمكانيات النفطية الهائلة في العراق والظروف المالية الراهنة تحتم العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستغلال هذه الثروات التي هي ملك للشعب العراقي بشكل يخدم مصلحته، وان لا تكون هذه الثروة محل مساومات سياسية داخلية أو خارجية، ولا بد أن يسهم الاقتصاديون العراقيون بوضع الأسس والمبادئ العامة لسياسة النفط في ضوء القانون رقم (80)، واقترح تأليف لجنة من خبراء نفط عراقيين لتحقيق تلك السياسة[304]، وبناءا على ذلك، سارت الحكومة خطوة أولى فشكل مجلس الوزراء في خريف 1966 (لجنة وطنية لخبراء النفط) ضمت إضافة إلى ناجي طالب رئيس الوزراء ووزير النفط كلا من صالح كبة وعبدالله النقشبدي وخالد الشاوي وبابا علي واديب الجادر وعبد اللطيف الشواف ومحمد جواد العبوسي وغانم العقيلي وعبدالله إسماعيل[305]، ومعظمهم من اللذين عملوا في وزارة النفط أو شاركوا في مفاوضات ولجان نفطية سابقة لتكون بمثابة هيئة استثمارية دائمية للحكومة في شؤون النفط بصورة عامة ، وفي تطوير صناعة النفط الوطنية وذلك ببعث الحياة في شركة النفط الوطنية -. وتم ربط اللجنة بمجلس الوزراء وحددت مهام اللجنة بتقويم

(304) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى ديوان مجلس الوزراء شركات س/414 في 1966/9/7 ، الملف 293/60 .

(305) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري ، الملف 20 جلسة مجلس الوزراء 79 في 1966/9/11 ، وحول النظام الداخلي للجنة ينظر : الملف 21 الجلسة 93 في 1966/11/13 ، و.ن ، كتاب رئاسة ديوان مجلس الوزراء إلى و.ن رقم 253 في 1966/9/24 حول صناعة النفط في العراق في الملف 293/60 .

وضع الصناعة النفطية في البلاد واقترح أفضل السبل لاستغلال الاحتياطات النفطية ودراسة المشاكل القائمة مع الشركات [306].

وقد تباينت آراء أعضاء اللجنة حول السياسة التي يجب على العراق إتباعها إزاء شركات النفط، فنادى البعض بوجوب تطبيق القانون رقم (80) وتمكين شركة النفط الوطنية في استثمار المناطق التي استعيدت من شركة نفط العراق، بينما دعا آخرون لتطبيق القانون مع النظر إلى الوضع من زاوية اقتصادية، ولا مانع من مفاوضات الشركات بشرط أن يقترن ذلك بزيادة الإنتاج، وقد بدا واضحا أن وجهات النظر هذه إنما كانت تمثل المدرستين اللتين أشار إليهما الأستاذ مجيد خدوري[307]، وهما (مدرسة المفاوضة)[*] التي تدعو للتفاهم مع الشركات للحصول على الحد الأقصى من عائدات النفط، ومدرسة (المجابهة) التي تدعو إلى اعتماد سياسة وطنية حازمة وعدم التنازل عن الحقول المكتشفة والأراضي ذات الاحتمالات الجيدة لأي جهة أجنبية كانت وتحريم منح امتيازات في أنحاء العراق كافة وتنسيق عمليات الاستثمار وتوحيدها بيد شركة النفط الوطنية.

وحول ردود فعل الشركات قال أنصار مدرسة المجابهة: إن أقصى ما تستطيع الشركات عمله بوصفة رد فعل لسياسة المجابهة:"إبقاء الإنتاج عند حده الحالي وعدم زيادته وذلك لافتقار الشركات إلى المبرر الشرعي أو القانوني الذي تدعيه أمام الرأي العام العالمي والرأي العام في بلادها وأمام حكوماتها، دعوا الحكومة التي تنفذ هذه السياسة حالا وإعلام الرأي العام بتفاصيلها بغية تعبئة القوى الشعبية وراءها ولكن

---

(306)المصدر نفسه ، كانت مهمة اللجنة حسبما يذكر السيد ناجب طالب استشارية للاستئناس برأيها . وقد كلف أعضاؤها تكليفا دون مقابل أو راتب وقد صدر قرار وزاري بهذا الغرض حينها لمسائل اعتبارية أي ليس من صلاحية اللجنة مواجهة أي قضية نفطية وان مجلس الوزراء هو المسؤول عن السياسة النفطية للدولة. مقابلة معه في 1997/4/7 .

(307) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص 384 ، وأكدها السيد ناجي طالب في مقابلة معه في 1997/4/17 .

(*)مثل مدرسة التفاوض كل من غانم العقيلي وعبدالله اسماعيل .

انقسام أعضاء اللجنة والضغوط التي وجهت إلى رئيس الوزراء لحمله على تأجيـل تنفيـذها أو الإعـلان عنها مكن الشركات من ممارسة ضغطها على العراق وصرفه عن هـذه السياسـة بافتعـال أزمـة عوائـد المرور مع سوريا[*]، مما أدى إلى إيقاف ضخ النفط العراقي وتوقف الإنتاج في الحقول الشـمالية وذلـك بقصد (منازلة السياسة النفطية الوطنية في العـراق والحيلولـة دون إنشـاء قطـع نفـط وطنـي وإجبـار العراق على العودة إلى اتفاقية 1965 التي عارضها الشعب العراقي[308]".

وأوضح أعضاء (مدرسة المجابهة) أن أزمة النفط القائمـة هـي (أزمـة سياسـية في الجـوهر، وفي العرض يجب أن لا ينظر إليها بمعزل عن الوضع السياسي العام في المنطقة برمتها وما تتعرض له حركـة التحرر العربي من مؤتمرات وعدم إغفال الموقف السياسي في العراق وأزمة الحكم والوحـدة الوطنيـة). ودعوا إلى تكوين جبهة من الدول العربية المتحررة لمعالجة الموقف من شركات النفط وتنسيق الخطط لمجابهتها وجمع القوى التقدمية حول حكم وطني يزيل رواسب الماضي المظلم ويفتح الطريق لتعـاون يثير ويعبئ القوى الشعبية للمعركة. ولما وجد أعضاء مدرسة المجابهة هم كل من أديب الجادر وعبـد اللطيف الشواف ومحمد جواد العبـوسي (البـوادر في الأفـق السياسـية تـنم عـن عـدم اسـتيعاب هـذا الاتجاه) قدموا استقالتهم في 22 كانون الأول 1966 من اللجنة [309]. وقد فهم رئـيس الـوزراء أن أعضـاء مدرسة المجابهة قد طرحوا في كتاب استقالتهم أمورا تتعارض مع توجيهات اللجنة، فسجل عـلى كتـاب

(*) عن هذه الأزمة انظر : الفصل الخامس من هذا البحث .

(308) نص كتاب الاستقالة المقدم من اديب الجادر وعبداللطيف الشواف ومحمد جواد العبوسي مـن اللجنـة محفـوظ ضمن أوراق ناجي طالب. وقد زودني مشكورا بنسخة منها ، وذكر محمد جواد العبـوسي أن الاسـتقالة جـاءت بعـد أن شعر وزملاؤه ، أنهم أصبحوا بمثابة جسر لمرور بعض التشريعات النفطية التي لا يقتنعون بها أو في الأقل أنهـا لا تـتلائم وتوجهاتهم . محمد جواد العبوسي ، مقابلة معه في 1997/5/15 .

(309) المصدر السابق نفسه .

استقالتهم (إن اللجنة ليست ندوة سياسية تتبارى فيها الآراء والاتجاهات، إنما هدفها اقتصادي واضح)[310].

وكان ناجي طالب يمثل الرأي الوسط، فهو يعطف على وجهة النظر الأولى، لكنه كان يرى أن في الإمكان إقناع شركة نفط العراق بقبول بعض الأفكار التي تنادي بها وجهة النظر الثانية، وأخيرا تم الاتفاق على ضرورة إصدار قانون جديد يؤكد بنود القانون رقم (80) ويسمح لشركة النفط الوطنية استثمار أية منطقة من المناطق المخصصة لها عن طريق الاشتراك مع الغير (بما في ذلك شركة نفط العراق) ويحرم عليها في الوقت نفسه الاستثمار عن طريق منح الامتياز أو ما في حكمه [311]، مما كان يعني إلغاء اتفاقية 1965 كليا، ولكن القانون المقترح لم يصدر في عهد حكومة ناجي طالب كما سنرى.

وافق مجلس الوزراء في 16 تشرين الثاني على أسس التي عرضها ناجي طالب رئيس المجلس بخصوص تسوية المشاكل مع الشركات الأجنبية استنادا إلى روح القانون رقم (80) (المادة الثالثة منه) وتسوية عرض استثمار حقل الرميلة الشمالي من قبلها[312] (الشركات الأجنبية) على وفق اتفاقية النفط الفرنسية الإيرانية المنعقدة مع

---

(310) مقابلة مع ناجي طالب في 1997/4/7 .

(311) خدوري المصدر السابق ، ص383 ، ناجي طالب ، مقابلة معه في 1997/4/7 ، وهو يحتفظ بنسخة من مشروع القانون ضمن أوراقه الخاصة .

(312) يذكر ناجي طالب أن اللقاء الثاني بينه وبين ممثلي الشركات كل من ستوكويل ودالي و ستيورت قد تم في 1996/11/10 ، دار النقاش حول العلاقة الجديدة مع شركات النفط و ما هو مطلوب منهم وذكر ناجي طالب انه قال لهم أن العلاقة ستبدأ معكم منذ الآن وسنبني علاقتنا معكم على أساسين : أولهما أن الحكومة غير ملزمة بالمفاوضات السابقة ، وثانيهما أننا ننطلق من المادة الثالثة من القانون رقم (80) وعلى الشركات أن تأخذ في حسابها أن الحكومة هي التي ستخصص الأراضي التي ستمنحها للشركات ، وبهذا الحال عليها استغلالها وعدم تركها مهملة مما يخالف روح القانون رقم (80) وعند طرح موضوع حقل الرميلة بممثلي الشركات قال ناجي طالب : عندنا استعداد لبحث الموضوع شرط أن يكون استغلاله يتناسب و الظروف الحاضرة ولا سيما أن إيران عقدت اتفاقا مع شركة إيراب الفرنسية ، لكن ممثلي الشركات تذرعوا بان هذا الإتفاق هو اتفاق جديد (اي لم يجرب بعد) . مقابلة معه في 1997/4/7 .

شركة (إيراب)[*]. وفي الجلسة نفسها خول مجلس الـوزراء رئيسـه الطلـب مـن الشركـات زيـادة إنتـاج النفط في الحقـول المنتجـة عـلى وفـق المعـدل المقـرر للعـراق في منظمـة (أوبـك) الـذي لا يقـل عـن (10%)[313].

وسـارت الـوزارة خطـوة أخـرى ترمـي إلى تمكـين شركـة الـنفط الوطنيـة مـن ممارسـة أعمالهـا وتطويرها، فأحدثت تغييرات مهمة في مجلس الإدارة وأصبح بموجبها وزير النفط رئيسا للمجلس، وكان الرئيس قبل ذلك يتم اختياره من الأعضاء. وخضع تعيين الأعضاء إلى ضوابط منها أن يكون العضو مـن ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون النفط. وكانت شركة الـنفط الوطنيـة قـد سـجلت حضـورا مهـما ولا سيما في أثناء مشاركتها في المؤتمر الأول لشركات النفط الوطنية الـذي انعقـد في فنـزويلا والـذي نـادى بضرورة تنسيق السياسيات النفطية لدول الأوبك، وقد تـراس وفـد العـراق غـانم العقـيلي مـدير عـام الشركة[314].

(*) نصت الإتفاقية الإيرانية الموقعة في 1966/8/28 مع مؤسسة إيراب الفرنسية عـلى أن تقـوم الأخـيرة بالتنقيـب عـن النفط في مناطق معينة وتتحمل إيراب كلفة التنقيب إذا ما فشلت في الحصول على النفط وتقوم شركة النفط الوطنيـة الإيرانية بدفع كلفة التنقيب إلى إيراب بغير فائدة إذا ما اكتشف النفط بكميات تجارية كافية ، وتقوم " إيـراب " أيضـا بتمويل كلفة التطوير وايعاد تسديدها بـ (50%) من النفط المنتج – بوصـفها احتياطيـة وطنيـة – ويحـق لإيـراب ان تشتري كميات كبيرة من النفط المنتج من الاحتياطي عـلى ان تـدفع (50%) ضريبـة دخـل عـلى الاربـاح تحتسـب عـلى اساس الاسعار العالمية ، كما تتعهد بتسويق النفط نيابة عن شركة الـنفط الوطنيـة الايرانيـة في مقابـل عمولـة معينـة . للتفصيل ينظر : - نص الإتفاقية في تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بـرقم اقتصـادية 1801/492 في 1967/1/22 ، ملفات و.ن ، الملف 288/60 (معلومات الإتفاقيات وقوانين النفط في البلدان المجاورة) ،

وكذلك عند :

- Edith and Penrose , Op.Cit., p.424.

(313) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، قرارات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 21 جلسـة مجلـس الـوزراء /91 في 1966/11/16 .

(314) انعقد المؤتمر في كاركاس بين 13-17 تشرين الأول 1966 وتبنى المؤتمر قرار تأسيس شركة تسويق النفط . ينظـر : جريدة الثورة العربية 1966/10/27 .

وفي 6 آذار 1967، خلال انعقاد مؤتمر البترول العربي السادس في بغداد، حث ناجي طالب رئيس الوزراء شركات النفط الأجنبية على ضرورة إعادة النظر في علاقاتها مع البلدان المنتجة للنفط، وجاء في كلمته " من الخير أن ندرك شركات النفط حقائق اليوم لتواكب التقدم التاريخي وتعمل على تطوير علاقاتها النفطية مع البلدان المنتجة، والأفضل أن ترنو إلى العلاقات القديمة التي شملتها الاتفاقيات التي عقدت في مطلع هذا القرن، والتي لم يعد لها مكان في العلاقات الجديدة ...)[315] .

لقد ذهب رئيس الوزراء إلى ابعد من دعوته لاستثمار النفط على وفق الاتفاق الإيراني مع إيراب، إذ أكد ضرورة استغلال البلدان المنتجة للنفط جميع مواردها الطبيعية بنفسها وعلى رأسها النفط للتطوير والبناء ورفع مستوى المعيشة[316]، وهذه إشارة واضحة إلى حدوث تحول في موقف الحكومة وسياستها النفطية نحو الاستثمار المباشر ، ويؤكد ناجي طالب ذلك بالقول (انه تحدث مع ممثلي الشركات في مناسبات عديدة حول الاستثمار المباشر ورغبته في أن يدخل العراق صناعة النفط بما في ذلك التسويق والإنتاج، ولما سأله ستوكويل لمن ستبيع النفط وبأي سعر ؟ أجابه سأبيع لمن يشتريه بالسعر السائد، ولا أريد أن ادخل بمضاربات مع أي من الشركات الأجنبية)[317].

وكانت قضية النفط قد حظيت في تلك الفترة باهتمام واسع من الصحف الوطنية التي أكدت في مقالاتها التشريعات ولا سيما القانون رقم (80)، وأشارت إلى الحاجة إلى إصدارات تشريع جديد من شانه تنظيم عمليات الاستثمار، فضلا عن ضرورة بعث نشاط شركة النفط الوطنية تمكينها من ممارسة عمليات استخدام

---

(315) نص كلمة ناجي طالب رئيس وزارة العراق ورئيس المؤتمر في جريدة العرب 1967/3/7 ، المنار 1967/3/7 .

(316) جريد المنار 1967/3/7 ، جريدة العرب 1967/3/7 .

(317) مقابلة مع ناجي طالب في 1997/4/7 . ويقول انه اخبر ممثلي الشركات إني (سأفتح دكانا صغيرا على الخليج العربي).

وتسويق النفط في الحقول التي ثبت وجود النفط فيها ولا سيما حقل الرميلة الشمالي، إلى جانب زيادة الإنتاج في الحقول الأخرى أسوة بالدولة المجاورة واتخاذ الوسائل اللازمة مع شركات النفط لتحقيق ذلك وفرض رقابة حكومية على أسعار وإنتاج النفط(318).

ودعت مجلة (البترول والاقتصاد العربي) في مقال افتتاحي لها حمل عنوان (حول السياسة النفطية في العراق) التي تبني سياسة وطنية بعيدة عن المزايدات السياسية والشعارات الجوفاء وأسهبت في مناقشة بعض الآراء التي طرحت حول السياسة النفطية وعدّ المقال التأميم (الحل الأمثل)، غير انه حذّر من أن ذلك سيجعل العراق (يقرع الندم نتيجة لتعجله في تنفيذ خطة غير مدروسة)، وخلص المقال إلى ضرورة الدخول في مفاوضات مع الشركات وقال " وخيارنا الوحيد الذي بقي أمامنا هو الجلوس على مائدة المفاوضات مع ممثلي الشركات والشروع بالمساومة بوصفنا أناسا أذكياء لا تستهويهم الشعارات الجوفاء فهل نحن فاعلون "(319).

ويبدو أن أهداف الدراسة كانت واضحة، فهي بقدر ما كانت تعبر عن نصائح لا تخلو من دعوة إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلة النفط أو في الأقل تحريكها لتحقيق بعض الأهداف التي سعت حكومة ناجي طالب إليها، سواء أكان ذلك في مجال تمكين شركة النفط الوطنية من ممارسة دورها أم في إصدار تشريعات تمكن الصناعة النفطية من الخروج من حالة الجمود الذي أحاط بها.

وفي شباط 1967 صرح ناجي طالب (أن سياسة الحكومة في مجال النفط واضحة تماما ، وهي تنسجم مع القانون رقم (80)، وان عهد الامتيازات السابقة الذي يجعل الشركات مالكة للنفط قد ولى، وان الشركات صاحبة الامتيازات يجب أن تكون مجرد وكيلة للدولة "، واستبعد التأميم قائلا: (ولكن مواجهة قضايا النفط

---

(318) قضية النفط في العراق ، مقال افتتاحي نشرته مجلة البترول والاقتصاد العربي ، العدد 8 آب 1966 ، ص27-28 .

(319) البترول والاقتصاد العربي ، العدد 9-10 ، أيلول وتشرين الأول 1966 ، ص3 .

ينبغي أن تكون بعيدة عن الارتجال أو الانفعال ويجب الإعداد إعـدادا كـاملا لخـوض المعركـة، وذلـك باختيار الظروف الملائمة والتزود بالعدة اللازمة)[320]. وهكـذا اسـتجابت حكومـة نـاجي طالـب للـرأي الذي كان يلح على إصدار التشريعات التي من شانها تمكين شركة الـنفط مـن مواجهـة واقـع الصـناعة النفطية أو في الأقل دعمها وتمكينها من ممارسة دورها ، ولكن وزارته استقالت في العاشر من أيار، مما حال دون تنفيذ سياسة الحل الوسط التي نادى بها[321]، والمترددة ما بين عمل الشركات بوصفها وكيلـة للحكومة وبين الاستثمار المباشر.

وفي اليوم نفسه شكل عبد الرحمن عارف رئيس الجمهوريـة بنفسـه وزارة ائتلافيـة ضـمن أربعة نواب للرئيس هم طاهر يحيى وعبد الغني الرواي وإسماعيل مصطفى وفؤاد عـارف، وكـان على الحكومة الجديدة أن تواجه ظروف عدوان الخامس من حزيران على الأمـة العربيـة ومـا تـلا ذلك من خطوات أوجبت على الحكومة الجديدة القيام بها استجابة لمطلب الرأي العام الذي عـد شركات النفط الأجنبية ركيزة سياسية واقتصادية للعـدوان[322] ومـع هـذه الظـروف طلـب رئـيس الجمهورية عرضا لآخر ما توصلت إليه الوزارة السابقة في مجال تشريـع القـانون المزمـع تشريعـه وتهيئة أسباب قيام شركة النفط الوطنية بمهامها وإيجاد سياسة واضحة ومحـددة لسياسـة الـنفط الوطنية، فقدم وزير النفط عبد الستار علي حسين مذكرة إيضاحية بشأن لائحـة قـانون تخصـيص

---

(320) جريدة المنار 1967/2/17 . ويرى ناجي طالب أن قضية النفط والقضايا الرئيسـية الأخـرى يجـب أن تبتعـد عـن الدعاية اليومية عن تدخل الشعب في كل صغيرة وكبيرة ، وهو ما يتداخل وواجبات الحكومة لوجود قضايا تبنـي عليهـا مواقف سواء أكان في الجانب السياسي أم الاقتصادي ، وهي تقدر من الحكومة بصورة أدق ويمهد اتخاذ القرار الصائب.

(321) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص383.

(322) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 23 ، جلسة مجلس الـوزراء 36 في 1967/5/13 .

مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية تضمنت شرحا مفصلا للقانون[323]، فضلا عن تقديم اللائحة المعدة إلى مجلس الوزراء أيضا لإقرارها وإعلانها[324]. ولكن عبد الرحمن عارف أدرك بعد انتهاء الحرب صعوبة الجمع بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء، فتخلى عن منصب رئيس الوزراء لطاهر يحيى في 19 تموز، وخفض عدد أعضاء الوزارة إلى سبعة، واحتفظ عبد الستار علي حسين بحقيبة النفط.[325]

وتحت ضغط الرأي العام والقوى السياسية ، أعلن طاهر يحيى عن سياسة معادية للغرب، فنادى بفرض حظر تام على تصدير النفط وقطع علاقات العراق الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا[326] بصورة فجائية لم يسبقه إليها أي بلد عربي آخر.

وكان المنهاج الوزاري الجديد المذاع في 28 تموز 1967 قد أكد تنفيذ أحكام القانون رقم (80)، وذلك بتخصيص الأراضي المستردة من الشركات إلى شركة النفط الوطنية وتحريم منح امتيازات جديدة أو ما في حكمها والعمل على بعث الحياة في شركة النفط الوطنية وتمكينها من بناء قطاع نفطي وطني، وممارسة عمليات استخراج النفط وتسويقه والعمل على زيادة عوائد الحكومة في شركات النفط العاملة في العراق" .[327]

---

(323) و.ن ، المذكرة الإيضاحية المقدمة إلى عبد الرحمن عارف من وزير النفط بتاريخ 1967/6/21 ، الملف 259/60 .

(324) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى ديوان مجلس الوزراء رقم 2 آ- خ في 1967/6/25 حول تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية ، الملف 259/60 .

325 د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 23 ، الجلسة 4 في 1967/7/11 .

(326) و.ن ، كتاب رئاسة ديوان مجلس الوزراء إلى وزارة النفط رقم 417 في 1967/6/9 (حول منع تصدير النفط إلى دول العدوان) في الملف 265/60 قسم مقاطعة إسرائيل، خدوري ، مصدر سابق،ص382

(327) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 24 ، جلسة مجلس الوزراء 68 في 1967/8/6 .

وفي وسط تلك المظاهر المعادية للغرب صدر قانون رقم 97 لسنة 1967 في السادس من آب[328]، الذي كانت وزارة ناجي طالب قد أعدت مشروعه، لكنه لم ينفذ في عهده والذي أشر نقطة البداية لتشريع نفطي لا يقل أهمية عن قانون رقم (80)، بل عد متمماً له. إذ تضمن حصر استثمار جميع الأراضي التي أعدها القانون رقم (80) بشركة النفط الوطنية، وحدد القانون السياسة النفطية الواجب إتباعها من الشركة، وذلك عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق الاشتراك مع الغير إذا وجدت ذلك أفضل لتحقيق أغراضها بعد صدور قانون خاص. ومنع القانون تطبيق المادة الثالثة قانون رقم (80) في المناطق التي تشرع شركة النفط الوطنية بعمليات استثمار فيها أو أية منطقة يقع فيها حقل أو جزء من حقل تم الكشف فيه عن النفط[329]. وقد سد هذا القانون الطريق أمام محاولات الشركات الالتفاف على القانون رقم (80) واسترجاع الأراضي المكتشفة ذات الاحتمالات النفطية الكبيرة وسد الثغرة في هذا القانون وألغى اتفاقية 1965 بصورة نهائية[330]، وأصبحت الشركة الجهة الشرعية الوحيدة صاحبة الحق في التصرف في جميع الأراضي التي استردت من الشركات.

وتحدث عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء حول السياسة الجديدة التي أقدمت الحكومة عليها قائلاً: " نحن على استعداد للاكتفاء بأكل الخبز والبصل ما دامت كرامتنا العربية مصونة... إن حقوقنا يجب أن تعاد إلينا ولن يرهبنا في سبيل ذلك أي شيء "[331]. ووصف عبد الستار علي حسين وزير النفط القانون

(328) عبد المنعم السيد علي ، سياسة النفط الوطنية في العراق ، مصدر سابق ، ص 42 .

(329) نص القانون في الوقائع العراقية 1967/8/7 .

Selected Documents of The International Petroleum Industry 1967 , OPEC Vienna , Edited by Namear Ali Jawdat .

(330) محمد صادق المهدي ، " دور شركة النفط الوطنية في تطوير الصناعة النفطية في العراق ، مجلة البترول والغاز العربي ، العدد الثاني ، تشرين الثاني 1970 ، ص 33 .

(331)نص التصريحات في جريدة الأنوار البيروتية في 1968/2/23 وجريدة الجمهورية في 1967/2/27.

الجديد " بأنه ضربة قوية قاضية ستؤدي إلى القضاء على الامتيازات الاحتكارية وتحرر العـراق وشـعبه وثروته من نير الاحتكارات[332]، بينما وصفه خير الدين حسيب " بأنه ثورة نفطية ثانيـة مكملـة لثـورة القانون رقم 80"[333]، وأشار آخرون إلى أن القانون خطوة عملية جديدة إلى الأمام عـلى طريـق تعزيـز صناعة استخراج النفط الوطنية وتحرير البلاد من ربقه احتكارات النفط[334]، فيما عدّه آخرون خطـوة جبارة في سبيل الانتقال من التدابير المؤقتة إلى الحلول الجذرية [335].

وقد تمكن العراق بموجب التشريع الجديد من السيطرة على القسم الأكبر من احتياطيه النفطي، ووضع الأساس السليم لإنشاء صناعة نفطية وطنية مسـتقلة، وخطـا خطـوة جريئـة في سبيل التحرر من قبضة الشركات الأجنبية، لذلك احـدث القـانون ردود فعـل عنيفـة لـدى تلـك الشركات التي احتجت لدى وزارة النفط وهـددت باتخـاذ إجـراءات شـديدة بهـذا الاتجـاه[336]، وأصدرت في 11 آب 1967 بيانا هددت فيه الأطراف التي تتعاون مـع العـراق لتحقيـق أهـداف القانون بمقاضاتها أمام المحاكم[337]. وفي 18 آب كررت إحتجاجها في مذكرة بعثـت بهـا إلى وزيـر النفط عبّرت فيهـا عـن أسـفها للإجـراءات العراقيـة بـدءاً بـنص القـانون رقـم (80) وحتـى نشر القانون رقم (97)، وطالبت بالتحكيم، ومما جاء في المـذكرة " تعلمـون سـيادتكم أن مفاوضـات قـد جـرت في غضـون ذلـك إنتهـت بالاتفـاق عـلى مشروع إتفاقيـة بـين الحكومـة والشركـات

(332) تصريحات عبد الستار علي حسين في جريدة الانوار البيروتية 1968/2/23 وجريدة الجمهورية 1968/2/27 .

(333)خير الدين حسيب ، نحو سياسة نفطية وطنية في العراق ، المصدر السابق ، ص 26.

(334) ف ، ابليوش، قضية النفط العربي من خلال الخلاف بين الحكومة العراقية وشركات النفط ، مجلة البـترول والغـاز العربي ، العدد الثالث ، كانون الأول 1967 ، ص 18.

(335) نيقولا سركيس " قضيتنا البترولية بين التدابير المؤقتة والحلول الجذرية " ، مجلـة البـترول والغـاز العـربي ، العـدد الثاني عشر ، أيلول 1967 ، ص 53 .

(336) و.ن ، كتاب شركات النفط إلى وزارة النفط المرقم س أ ى / 4001 / 42869 في 1967/8/7 الملف 259/60 .

(337) و.ن ، بيان شركات النفط مرسل إلى وزارة النفط في 1967/8/11 . الملف السابق نفسه .

وجهات أخرى معينة، وان عمل الحكومة بنشر القانون رقم (97) لسنة 1967 يجعل من الواضح أن الحكومة لا تنوي تنفيذ الاتفاق عليها، لذلك إننا مجبرون على إتخاذ الإجراءات المتيسرة لنا لحماية حقوقنا ومصالحنا. . أن الشركات مضطرة بهذا أن تجدد بصورة رسمية طلبها إحالة الخلافات والمنازعات الناشئة من القانون رقم (11) لسنة 1964والقانون رقم (80) لسنة 1961 ومما أضيف الآن – القانون رقم (97) لسنة 1967 – للتحكيم. . . " ، وأرسلت نسخة من الكتاب هذا إلى شركة النفط الوطنية للغرض نفسه " .[338]

وضمن هذا السياق أرسلت الحكومة البريطانية في 14 آب مذكرة إلى الحكومة العراقة عن طريق السفارة الملكية السويدية[339]، تعلن فيها رفضها التام للقوانين الصادرة بدءاً من القانون رقم (80) لسنة 1961، الذي عدّته الشركات خرقاً لنظام الامتيازات، وأشادت المذكرة بجهود الشركات وقالت (أنها حاولت بجهود مخلصة تلافي أي إجراء آخر حين حاولت التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات التي إنتهت بمشروع إتفاقية، وان نشر القانون رقم (97) لسنة 1967 يمكن أن تعدّه الشركات رفضاً لجهودها في تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات)[340].

وصعّدت الحكومة البريطانية من حدة تهديداتها بالقول (أن تنفيذ القانون رقم (97) يعتبر خرقاً آخر لحقوق الشركات وهو يتعارض في جميع الأحوال مع المبادئ المقررة في القانون الدولي. ولذلك تحتج الحكومة البريطانية على تشريع هذا القانون وعلى تنفيذه). . وطالبت بالتحقيق وتوعدت قائلة " أن الحكومة البريطانية تحتفظ بجميع حقوقها وحقوق الشركات التي حصلت عليها بموجب إمتيازاتها، ثم أن

---

(338) و. ن ، كتاب شركات النفط إلى وزير النفط ، المرقم 5952 / ب في 1967/8/18 في الملف السابق نفسه .

(339) نظرا لكون العلاقات بين العراق وبريطانيا مقطوعة منذ عدوان 5 حزيران 1967 ، فان السفارة السويدية كانت ترعى مصالح بريطانية فقامت بدورها بتسليم المذكرة إلى وزارة الخارجية العراقية فكان جواب الوزارة عليها مرتجع بدون رد .

(340) نص المذكرة في جريدة الانوار البيروتية 1968/2/23 ، جريدة الجمهورية 1968/2/27 .

الحكومة البريطانية ترغب أن يفهم العراق أنها عازمة على صيانة حق الشركات المسجلة في المملكة المتحدة ومساعدتها في تأكيد حقوقها[341].

ورغم الاحتجاجات والتهديدات واصلت الحكومة العراقية تنفيذ سياستها الجديدة وكان عليها أن تعيد تنظيم الأداة التي سيتم عن طريقها تنفيذ هذه السياسة وهي شركة النفط الوطنية العراقية فأقرت تشريع القانون رقم (123) في 4 أيلول 1967 بتأسيس شركة النفط الوطنية الذي صدر في 21 أيلول، وقد إستند في مجمل أحكامه الاستثمارية لمورد النفط إلى القانون 97[342].

وقد أدى صدوره إلى توسيع مسؤوليات شركة النفط الوطنية وأصبحت تحت الإشراف السياسي المباشر، إذ جاء في الأسباب الموجبة للقانون " أن صدور القانون رقم (97) قد وسّع مسؤوليات شركة النفط الوطنية وتنمية وتطور الاستثمار النفطي والصناعة النفطية في شتى مراحلها وتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق إنشاء صناعة نفطية وطنية مستقلة قوامها سواعد وكفايات المواطنين العاملين في الشركة"[343]. وتلا ذلك موافقة مجلس الوزراء في 30 أيلول على لائحة التعديل وإعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة وتعيين أديب الجادر رئيسا لمجلس الإدارة واحمد عبد الباقي نائبا للرئيس وعبدالله السياب وعبد المنعم السيد علي وخبر الدين حسيب وعبد العال الصكبان وفائق هوشيار أعضاء في مجلس الإدارة وتعيين عضوين إحتياطيين آخرين [344].وذلك لجعل المجلس قادراً على تنفيذ السياسة الجديدة.

لقد فتح القانون رقم 97 الباب على مصراعيه أمام شركات النفط لمنافسة شركة نفط العراق، فتلقت شركة النفط الوطنية عروضا من جهات شرقية وغربية

---

(341) المصدر نفسه .

(342) الوقائع العراقية 1967/9/21 . . Selected Documents , Op.Cit. , p.14-24

(343) نص القانون والأسباب الموجبة في كتاب كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، ص415-429

(344)د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 24 الجلسة 85 في 1967/9/30 .

لإستثمار النفط طبقاً للقانون الجديد ، منها عروض من شركة نفط العـراق نفسـها وعـروض بريطانيـة أخرى تعهدت فيها إجراء ترتيبات مناسبة بين شركة النفط الوطنية والشركة صـاحبة الامتيـاز، ولا سـيما في حقل الرميلة، وأبدت هذه الشركات إستعدادها لحل كل المشاكل المعلقة، ولكن العراق رفـض هـذا العرض[345]، وتسلمت الشركة عروضا أخرى سوفيتية وفرنسية وايطالية ودخلت في مفاوضات مـع تلـك الشركات ومنها شركة ايني الايطالية، ولكن الشركات الاحتكارية حالـت دون الاتفـاق بسـبب الضـغوط والتهديدات التي تعرضت لها تلك الشركات، وكان رئيس شركة ايني الايطالية قـد ذهـب ضـحية هـذه الشركات في حادث طائرة غامض[346]. وأبدت باكستان إستعدادها للتعـاون مـع العـراق ووافقـت عـلى تزويده بالسلع والمنتوجـات المهمـة وعرضت تقديم الخبـراء للتـعاون في مجـــال النـــفط[347]، وفي 19 كانون الأول 1967 تحدث عبد الرحمن عارف عن سياسة العراق النفطية وقال: "كانت سياسـة العراق تتأثر دوما بالشركات الأجنبية، فهي تـتحكم في زيـادة الإنتـاج أو تقليلـه وفقـا لمآربهـا... وبعـد صدور القانون رقم 97 قررنا أن تكون علاقتنا النفطية قائمة عـلى أسـاس المقاولـة ولـيس الامتيـاز... أن العراق سيكون هو المتحكم في ثرواته لا الشركات، وفي هذا المجال سيكون العراق مستعدا للتعاون مـع أقطار العالم كافة "[348].

---

(345) تصريحات عبد الستار علي حسين في جريدة الجمهورية 1967/12/11 .

(346)جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901-1972 ، بيروت 1977 ، ص 143 ، إبـراهيم عـلاوي ، المصـدر السابق ،ص228.

(347)الجمهورية 1967/12/16.

(348) تصريح عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية بتاريخ 1967/12/19 نشرته جريدة الجمهورية في 1967/12/20 .

إلى جانب التشريعات النفطية هذه سعت حكومة طاهر يحيى إلى تطوير معهد بحوث النفط الذي يرجع تأسيسه إلى عام 1965، فأعدّت نظاما جديدا لـه صدر في تشرين الأول 1967[349]، وعهد للمعهد دعم وإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية المتعلقة بصناعة النفط ومشتقاته بما في ذلك الغاز الطبيعي، بغية الحفاظ على الثروة النفطية وتنميتها والاستفادة منها في دعم الاقتصاد الوطني[350].

وقد حظيت إدارة المعهد بدعم مالي من مجلس الوزراء عندما وافق في الأول من شباط 1967 على منح كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة المعهد مخصصات مقطوعة قدرها (150) ديناراً سنوياً[351].

ثانياً. من نظام الإمتياز إلى المقاولة

أسهمت حرب حزيران 1967 في بلورة الموقف الفرنسي من القضايا العربية،إذ زادت فرنسا تعاونها مع الأقطار العربية ولاسيما النفطية منها، ولم يكن هذا الموقف بعيدا عن رغبة الرئيس الفرنسي شارل ديغول بالابتعاد عن الولايات المتحدة الامريكية، وقد تميز عام 1967 بالتخلي الفرنسي عن التزامات حلف الأطلسي العسكرية والابتعاد عن محور (بون – باريس) ومعارضة الشباب بريطانيا للسوق الأوربية المشتركة.

لقد ساء ديغول التحالف الإسرائيلي – الأمريكي الذي بدأ واضحا أثناء عدوان حزيران على العرب، لأنه كان يعارض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أن لاحظ أن النفوذ الأمريكي، فكان عليه أن يلعب لعبة جديدة تؤدي إلى عودة فرنسا من جديد إلى الشرق الأوسط[352] بالتقرب إلى الدول العربية. وفي 21 تموز

(349) ينظر نص القانون في الوقائع العراقية في 1967/10/18 .

(350) كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، ص 433 .

(351) د.ن.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 22 ، جلسة مجلس الوزراء (11) في 1967/2/1 ، القرار رقم (51) ، مخصصات أعضاء مجلس معهد بحوث النفط .

(352) احمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية (الكويت 1984)، ص 1-2 .

كتب ناثر العمري السفير العراقي في باريس إلى الخارجية العراقية مذكرة سرية جاء فيها أن المسيو مانسانب لابوريه سكرتير عام شركة النفط الفرنسية المساهمة في شركة نفط العراق قد زار السفارة وابلغه أن جان دانيه مدير الشركة المسؤول عن الشرق الأوسط قد توجه إلى لندن ومنها إلى بغداد للمداولة مع المسؤولين، وطالب بيان موقف العراق من أي تطور محتمل في موضوعات الخلاف مع الشركات . وأوضح السفير انه استشف أن موقف الشركة الفرنسية هو موقف الحكومة الفرنسية نفسه وأن (لابوريه)أوضح أن فرنسا تسعى دائما لاتخاذ موقف أكثر تجاوبا في بعض الأمور لصالح العراق، وأضاف لابوريه أن عدوان الخامس من حزيران (قد أوجد وضعاً خاصاً يتطلب مواجهة جديدة ويضع على عاتق فرنسا أن تأخذ المبادرة أكثر من المساهمين الآخرين ولاسيما أن الجو الذي برز إلى الوجود في علاقات العراق مع حكومات المساهمين الآخرين (قطعها) قد يستمر وقتاً طويلاً).

ثم طلب السفير من لابوريه تزويده بنسخة من الاتفاق الموقع بين إيران وشركة إيراب، وعن الطلب الايطالي لاستثمار حقل الرميلة قال لابوريه (إن الجانب البريطاني والفرنسي والأمريكي يحتج لدى الحكومة الايطالية على اهتمامها بهذا الموضوع الذي لا يزال معلقا بين العراق وشركات النفط[353]. وقد سلّم السفير الفرنسي في بغداد الرئيس عبد الرحمن عارف رسالة من الرئيس ديغول يؤكد زيارة وفدين نفطيين فرنسيين العراق أحدهما يمثل شركة النفط الفرنسية المساهمة في شركة نفط العراق، والآخر يمثل شركة إيراب التي تساهم فيها الحكومة الفرنسية، وقد أكدت رسالة ديغول رغبة فرنسا في ربط علاقات وثيقة مع العراق والتعاون بين البلدين، وأشارت إلى إهتمام ديغول بقضية الشرق الأوسط ولا سيما القضية الفلسطينية "[354].

(353) و.ن ، كتاب السفارة العراقية في باريس إلى وزارة الخارجية رقم 293/2 ، سياسية في 1967/7/21 ، الملف 293/60 .

(354) MEES No.l , XI , No.1 ,3 November , 1967 .

ويبدو أن الموقف الجديد الذي إتخذته فرنسا بعد عدوان الخامس من حزيران والمتمثل بسعيها لإسترضاء العرب قد شجع العراق على فتح باب المفاوضات مع شركة النفط الفرنسية في شركة نفط العراق حول إستثمار حقل الرميلة، لكن المفاوضات تعرضت للفشل لان العروض التي قدمتها الشركة لم تكن تلائم خطة الحكومة، فضلا عن ضغوط الشركات الأجنبية على شركة النفط الفرنسية. ومع ذلك أكد عبد الرحمن عارف (سيكون للجانب الفرنسي حق الأفضلية إذا تقدمت الشركة الفرنسية بشروط مرضية)، ولكن شركة نفط العراق، ولا سيما المصالح الأمريكية فيها، أبدت عدم رغبتها في مشاركة الشركة الفرنسية ولم تخف أن الهدف من المفاوضات بين الشركة الفرنسية والعراق هو هدف سياسي فيما هددت الشركات الأخرى المساهمة في شركة نفط العراق بأنها تملك حقوقاً في حقل الرميلة.[355]

على الرغم من تهديدات شركة نفط العراق وتحذيراتها الشركات الأخرى من التعاون مع العراق[356] تجاهلت الحكومة الفرنسية وعلى رأسها ديغول تحذيرات الشركة والأطراف المساهمة فيها ولاسيما بريطانيا وهولندة والولايات المتحدة من أن أي اتفاق بين فرنسا والعراق لاستثمار النفط يعد تهديداً لمصالحها[357]. ورغم كل ذلك تواصلت المساعي للاتفاق مع المؤسسات الفرنسية الأخرى وخاصة بعد أن لاحظ العراق جوانب ايجابية في اتفاقية النفط التي وقعتها مؤسسة الاستكشافات والنشاطات البترولية (إيراب) مع إيران لفتح باب المفاوضة مع الشركة نفسها لعقد اتفاق مشابه إن لم يكن أحسن منه[358]ولاسيما أن هذا الاتفاق يعد خروجا على نظام

---

(355) مجلة البترول والغاز العربي ، العدد 5 شباط 1968 ، ص 39 ، جريدة الانوار البيروتية 1968/2/7 . PIW ,January ,1, 1968 .

(356) مجلة البترول والغاز العربي ، العدد 11 ، 1968 ، ص8 .

(357) MEES Vol , XI , No.1 , 3November , 1967 :

وتصريحات اديب الجادر في جريدة الجمهورية 1968/2/6 .

(358) مجلة البترول والغاز العربي ، السنة الثالثة ، شباط 1968 ، ص 31 .

الامتيازات القديمة، حتى أن بعض الأوصاف عدته اتفاقا ثورياً في علاقات النفط[359].

وأعلن عبد الرحمن عارف عن رغبة العراق في التعاقد مع شركة (إيراب) المملوكة للحكومة الفرنسية، وعلى ذلك جرت مفاوضات مع الشركة في خريف1967 [*] حول العرض الذي قدمته للعراق ، وقد عقدت الجلسة يوم 23 تشرين الأول مثل الجانب العراقي فيها كل أديب الجادر رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية وخير الدين حسيب وعبدالله السياب عضوي مجلس الإدارة ومثل الجانب الفرنسي مسيو جيهان سي لوت و مسيو جورج ل. رينورد ، وعقدت جلسة أخرى بين الجانبين في 25 تشرين الأول، وبعد أن اطمأن الجانب العراقي إلى أن عرض شركة إيراب لا صلة له بشركة النفط الفرنسية المساهمة في شركة نفط العراق، وبعد أن أوضح الجانب الفرنسي أن (التعليمات التي تسلمناها من الحكومة الفرنسية تؤكد أن مهمتنا تختلف عن مهمة شركة النفط الفرنسية) بدأت المفاوضات التي سعى الوفد العراقي من خلالها للحصول على شروط افضل مما حصلت عليه ايران من الشركة الفرنسية على اعتبار أن احتمالات الكشف عن كميات كبرى من النفط في العراق تزيد كثيرا عما هو عليه الأمر في إيران[360].

أسفرت المفاوضات بين الجانبين عن توقيع أولي في 23 تشرين الثاني 1967 يسمح للشركة الفرنسية بالتنقيب عن النفط في مساحة لن تزيد عن أحد عشر ألف كم^2، يقع جزء منها في المياه الإقليمية العراقية وبعضها الآخر في الاهوار، وقد تم

---

(359)نيقولا سركيس " الإتفاق الايراني الفرنسي ينسف إسطورة الامتيازات ، مجلة البترول والغاز العربي، العدد الأول ، السنة الثانية أيلول 1966 ، ص40 .

(*) بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وبين المؤسسة الفرنسية إيراب في شهر تشرين الاول 1967 مستهلة تلك المفاوضات بإجتماعين أسفرا عن توقيع إتفاق أولي في شهر تشرين الثاني 1967 .

(360) لمزيد من التفاصيل عما دار بالمفاوضات ينظر : ملخص محاضر الجلسات بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة إيراب الفرنسية يومي 23 ، 25 تشرين الأول 1967 ، في ملفات ش.ن.و ، والملف 14/60 ق7 الخاصة بإتفاقية إيراب الفرنسية .

توقيعه بصيغته النهائية يوم 3 شباط 1968[361]. بعد أن أجرت شركة النفط الوطنية دراسة شاملة لمشروع الاتفاق وقارنت بينه وبين الاتفاق المعقود بين الشركة وإيران ووجدت أن المشروع العراقي أفضل من الاتفاق الإيراني من نواحي كثيرة، لان الأراضي العراقية أفضل من حيث الموقع والاحتمالات النفطية، ولان الاتفاق سيفتح المجال واسعا أمام الشعب العراقي وحكومته لتطوير ثروات البلاد[362].

وكان عبد الرحمن عارف قد زار فرنسا في 7-10 شباط 1968 رافقه في هذه الزيارة عبد الستار علي حسين وزير النفط وعدد من كبار المسؤولين، وقد بعثت هذه الزيارة الأمل في أن يحصل العراق على أسلحة فرنسية، وأسهمت في دعم العلاقات التجارية واعتبرت اتفاق النفط خطا جديدا في سياسة العراق النفطية[363]، ودارت مباحثات بين الرئيسين عارف وديغول شارك فيها مسؤولون وفنيون من البلدين حول التعاون بينهما، وضمن توسيع هذا التعاون في شتى المجالات وبخاصة مجال النفط، ودعا الطرفان إلى اللجوء إلى طرق عصرية تعود بالنفع على العراقيين وذلك في مجال استثمار الموارد النفطية، و أبدى ديغول اهتمامه لتنفيذ خططه التنمية العراقية واستخدام الموارد الطبيعية في العراق بشكل أفضل وأوسع، وعبرت الحكومة الفرنسية عن رغبتها في أن تكون المشاركة التي بدأت بها المؤسسات الفرنسية لتحقيق هذه الخطة نقطة إنطلاق لتعاون اقتصادي على أوسع نطاق[364]. وقد صرح عبد الرحمن عارف أن عرض شركة النفط الفرنسية التي تملك الحكومة الفرنسية جزءاً منها يتضمن

---

(361)عقد اتفاقية إيراب الفرنسية مع ش.ن.و في الملف السابق نفسه ، عبد المنعم السيد علي ، مشروع اتفاقية إيراب واتفاقيات الامتيازات واتفاق شركة نفط بغداد واتفاقية إيراب الإيرانية ، ص7 .

(362) الفروق الاساسية بين ايران مع "إيراب" ومشروع الإتفاق المزمع عقده بين شركة النفط الوطنية وإيراب ، في ملفات ش.ن.و والملف 14/60 اتفاقية إيراب .

(363) نص البيان المشترك الصادر في بغداد وباريس يوم 1968/2/10 بمناسبة انتهاء زيارة عبد الرحمن عارف لفرنسا، في ملفات و.ن ، الملف 293/60 .

(364) نص البيان المشترك الصادر في بغداد وباريس ، مصدر سابق .

استغلال حقول النفط العراقية شمالي الرميلة، وان هناك عرضا لشركات إيطالية لا يزال قيد النظر، وان القرار النهائي سيكون لما فيه الخير لمصلحة العراق[365].

ورأى العراقيون في الاتفاق الجديد مع إيراب نموذجي للتعامل مع الشركات الأجنبية، ولم يعد في إمكان أية شركة أجنبية أن تنتج النفط في المناطق التي استردت من الشركات، وصارت شركة إيراب تعمل مقاولا بالنيابة عن شركة النفط الوطنية[366]. وقدرت المساحة التي شملها الاتفاق (10800) كم^2 في مناطق مختلفة من جنوب العراق ويقع جزء منها يبلغ نحو (2400) كم^2 في المياه الإقليمية العراقية، وهي أراضي لم يثبت وجود النفط فيها بعد واحتمالاتها النفطية متنوعة. ويقع جزء منها لا بأس به في مناطق الاهوار[367]، وعلى شركة إيراب أن تحتار (50%) من مساحة المنطقة المخصصة لها في نهاية السنة الثالثة من تاريخ التنفيذ وما لا يزيد عن (25%) من المنطقة في نهاية السنة الخامسة. وبعد مضي ست سنوات ينحصر عمل الشركة في المناطق التي يثبت وجود النفط فيها فقط، أما مدة الاستثمار فقد حددت بعشرين سنة من تاريخ بداية الإنتاج التجاري للنفط [368].

وألزمت الاتفاقية شركة إيراب بالاتفاق على عمليات التنقيب والتحري ولا تتحمل الشركة الوطنية هذه النفقات إلا حين يثبت الاكتشاف التجاري للنفط وتسدد الشركة الوطنية هذه النفقات بنسبة معينة لكل برميل، وتكون هذه النفقات قرضاً للشركة الوطنية بغير فائدة تسترد خلال خمس سنوات[369].

---

(365) و.ن ، التقرير الصحفي لدائرة الملحق الصحفي في الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة ، نيويورك 1968/2/23 الملف 291/60 .

(366)مجيد خدوري ، مصدر سابق ، ص384.

(367) شركة النفط الوطنية ، حقيقة اتفاقية إيراب دراسة مقارنة – تحليل ورد في ملفات ش.ن.و ، الملف 14/60 ، محاضر الجلسات ، الملف نفسه .

(368) شركة النفط الوطنية ، حقيقة اتفاقية إيراب مقارنة ، المصدر السابق نفسه .

(369)كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، ص280 ، محمد لبيب شقير وصاحب ذهب ، اتفاقيات وعقود البترول ، ح2 ، ص 470-485 .

وبموجب الاتفاق تكون شركة النفط الوطنية هي المسؤولة عن تسويق حصتها من الإنتاج. تتعهد إيراب بشراء حصة الشركة الوطنية إذا رغبت الأخيرة في ذلك بسعر السوق العلني.

وتضمن الاتفاق أيضا قيام الشركة الفرنسية بأعمالها المتعددة نيابة عن الشركة الوطنية التي هي المسؤول الأخير عن عمليات الاستثمار بمختلف مراحلها. أما عمليات التطوير فينبغي أن تصادق الشركة الوطنية على مناهجها المقترحة من إيراب. وبعد خمس سنوات من تاريخ الإنتاج التجاري وبعد إتمام تسديد قروض التطوير تأخذ الشركة الوطنية على عاتقها أمر الإدارة المباشر للعمليات في جميع الحقول المكتشفة والمنشآت الأخرى مع استمرار إيراب بتقديم عونها الفني والإداري واستمرار شروط الاتفاق على ما هي عليه[370].

وخصصت الاتفاقية (50%) من الاحتياطي المكتشف للشركة الوطنية بوصفه إحتياطيا وطنيا وذلك عندما يصل الإنتاج الفعلي إلى (75) ألف برميل يوميا. وللشركة الوطنية أن تتصرف بهذا الجزء كما تشاء، وتتعهد إيراب لدفع (15) مليون دولار للشركة الوطنية عند الاكتشاف التجاري للنفط منحة مجانية غير قابلة للاسترجاع تدفع بأقساط على مدى عشر سنوات .[371]

وأوجبت الاتفاقية على إيراب تمكين ممثلي شركة النفط الوطنية العراقية في جميع الأوقات تفتيش العمليات مع العمل على الإقلال من استخدام الموظفين الأجانب إلا في المراكز التي لا يمكن فيها الحصول على عراقيين يتمتعون بالمؤهلات

(370) عبد العزيز منصور الخطيب ، الحساب الاقتصادي الرشيد للسياسة البترولية في العراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة 1973 ، ص 59-60 ، عبد المنعم السيد علي ، مشروع اتفاقية إيراب، ص 16 .

(371) للتفضل عن نصوص الإتفاق يمكن الرجوع إلى كتاب كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، ص 270 -295 ، وكذلك عقد اتفاقية إيراب في ملفات و.ن ، الملف 299/60 (مراسلات وقوانين شركة إيراب).

والخبرات المطلوبة لإشغالها إلى جانب ضمان تدريب عدد مناسب من الموظفين والمستخدمين للقيام بعمليات الإنتاج والإدارة.

أما موضوع الغاز فقد ورد في الاتفاقية أن " إيراب " يمكنها استخدام الغاز الطبيعي لعملياتها النفطية المشمولة بهذا العقد، ويحق للشركة الوطنية العراقية أن تأخذ حاجتها منه بغير مقابل لغرض لاستهلاك المحلي. أما بالنسبة للفائض عن حاجة الطرفين فيتم قسمتها أسوة بالنفط الخام[372].

وتعويضاً عن الخدمات التي تقدمها إيراب ولتحملها مخاطر الفشل تضمن شركة النفط الوطنية لها طوال مدة العقد شراء 30% من النفط الخام المستخرج من كل منطقة لم تترك جانبا بوصفها احتياطيا وطنيا وذلك على ظهر الباخرة من ميناء الشحن[373].

ويظهر مما تقدم أن الاتفاقية كانت خطوة مهمة في طريق إقامة صناعة نفطية مستقلة، إذ تؤدي إلى قيام شركة النفط الوطنية بعمليات البحث والإنتاج والنقل بمساعدة هيئات حكومية خلال مدة محددة تستطيع خلالها الشركة الوطنية اكتساب الخبرة في عمليات الإنتاج والدراية التامة في عمليات التسويق[374]. وفضلا عن ذلك تمثل من الناحية السياسية أول تطبيق عملي للقانون رقم (80) والاستفادة من الأراضي المعادة بموجبه، مما يؤدي إلى تقوية مركز العراق أمام الشركات الأجنبية العاملة في أراضيه وثم الحصول على حقوقه منها [375].

وفد وصف الرئيس عبد الرحمن عارف الاتفاقية بأنها " باكورة عملنا من أجل استغلال ثروات بلادنا، وكلي أمل وثقة بأننا سنخطو في المستقبل خطوات أخرى لتحقيق المنفعة والخير لشعبنا ولامتنا " وأثنى على جهود المسؤولين في وزارة النفط

(372) السامرائي ، المصدر السابق ، ص 288 ، الوقائع العراقية 1968/2/4 .

(373)الوقائع العراقية 1968/12/4 ، السامرائي ، المصدر السابق نفسه ،ص 327.

(374) علي عجمية ، اتجاهات رئيسية في اقتصاديات البترول العربي ، (بيروت 1969)، ص 294 .

(375) عبد العزيز منصور الخطيب ، مصدر سابق ، ص61 ، حقيقة اتفاقية إيراب ، مصدر سابق .

على ما أبدوه من دور لم يتمكن سلفهم من تحقيقه ولم يجرؤ أحد على مفاتحه الشركات النفطية للحصول على حقوقنا الكاملة"، ولفت أنظار المسؤولين إلى" الحملات المسعورة لمجابهة هذا العمل الثوري". وقال: " إنكم أدرى بمن وراء هذه الحملات، فالشركات التي تمتلك الملايين لا يهمها أن تصرف جزءا بسيطا جدا لعرقلة مسيرتنا من ضرب مصالحها "، وقال أيضاً " إن واجبنا مراعاة الوضع الإقتصادي والسياسي في العراق وان أية شركة لها علاقة بإسرائيل بعيدة عن ارتباطاتنا، وعلينا فتح مجالات وطرق جديدة "[376].

وأشاد طاهر يحيى رئيس الوزراء بالاتفاقية وقال عنها (إنها كسرت قيود الاحتكارات الأجنبية لثروتنا الوطنية في مجال النفط، إنها خطوة ثورية)[377]. وصرح وزير النفط عبد الستار علي حسين قائلا " أن الاتفاقية مع إيراب خطوة في تدعيم العلاقات الإقتصادية بين العراق وفرنسا ستعقبها خطوات في كافة المجالات "[378].

وتحدث أديب الجادر رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية قائلا " أن عقد المقاولة مع إيراب يمثل في نظر العراق الحد الأدنى الذي يمكن قبوله وان أي تعاقد آخر يجب أن يتم على غراره وبشروط أفضل منه"، ثم قال " لن يكون بمقدور أية قوة في العالم أن تقف في وجه تطور ثروة البلاد الطبيعية لخدمة المصلحة الوطنية أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى خدمة الشعوب الأخرى التي ترغب حكومتها مع العراق"[379].

---

(376) خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة توقيع اتفاقية إيراب في جريدة الجمهورية 1968/2/4 .

(377) التقرير الصحفي لدائرة الملحق الصحفي في الممثلية الدائمة للأمم المتحدة ، مصدر سابق ، ص2.

(378)حديث رئيس الوزراء في جريدة الجمهورية 1968/2/4 ، مجلة البترول والغاز العربي ، شباط 1968 ، ص39 .

(379) تصريحات رئيس شركة النفط الوطنية 1968/2/6 . , MEES , Vol.XI , No.6,8 Feb.

وقد عُـدت الاتفاقيـة خطـوة مهمـة في طريـق تحريـر الـنفط العراقـي مـن هيمنـة الشركـات الأجنبية، وبالغ المعنيون بها في تقويمها فعدوها خطوة على طريق إقامة قطاع نفطي وطنـي، وخطـوة كبيرة في طريق الانعتاق من طوق الاحتكارات النفطية[380].

وأعتبر كل من غانم العقيلي وطارق إحسان شـفيق الاتفـاق لـيس في صـالح العـراق، وبينـا في دراسة نشرتها الصحف المحلية يوم 1 كانون الأول عام 1967 قدمت على شكل مذكرة إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير النفط وأعضاء مجلس إدارة شركـة الـنفط الوطنيـة، إذ أشـاروا إلى أن الشركة الفرنسية ستجني فوائد تكون بين (600) مليون دولار و (1200) مليون دولار، فضـلا عـن طـول مدة المقاولة التي هي (20) سنة[381]. وقـد كـرر الخبـيران انتقـادهما للاتفـاق في مـذكرة أخـرى بـثمان صفحات قدمت إلى المسؤولين السابقين أيضا كرروا فيها الانتقادات السابقة نفسها [382].

ورداً على هذه الانتقادات وعلى الذين شككوا بالاتفاقية دافعت شركة النفط الوطنية عـن الاتفاقية في دراسة قـدمها المسـؤولون في الشركـة تحـت عنـوان " حقيقـة اتفاقيـة إيـراب دراسـة مقارنة- تحليـل ورد" تناولـت ابـرز موضـوعاتها منهـا التقـويم المـالي (السـعر والأربـاح) والأراضي ونوعيتها والإحتياطي ودرست الاتفاقية من جوانب أخرى وتمت المقارنة بينها وبين اتفاقيـة 1965. وخلصت الدراسة إلى القول" إن المغالطات قـد تطـول لتـدخلنا في معركـة جانبيـة..تسـتفيد منهـا الجهات المحركـة لهـذه الحملـة... وكـل مـا تريـد قولـه هـو انـه إذا كانـت اتفاقيـة إيـراب سـيئة فإننا مستعدون لعرضها بديلا لاتفاقيات الامتيـازات القائمـة.. فهـل توافـق الشركـات وهـل يـرضى

---

(380)خير الدين حسين ، نحو سياسة نفطية وطنية ،ص28 ، عبدالـلـه الطريفي ، السياسة النفطية في العراق،ص60.

(381)MEES , Vol.XI , No.5,1 Dec. 1967

(382)MEES , Vol.XI , No.12,19 Jan. 1968

الخبراء ؟"[383]، ودافع كثير من المسؤولين الإقتصاديين عنها ومنهم عبد المنعم السيد علي الذي قارن بينها وبين اتفاقية 1965 التي وصفها (بالاتفاقية المقبورة)، وقال: إن جوهر اتفاقية 1965 هو انه امتياز ، أما اتفاقية إيراب فهي عقد مقاولة [384]، وذكر أهمية الاتفاقية، بأنها أول إتفاقية نفطية في ظل سياسة النفط الجديدة كسرت لأول مرة الاحتكار النفطي الذي مارسته الشركات الأجنبية في الأربعين سنة الماضية، وأنها خطوة أولى نحو القضاء على الجمود والتردد الذي ساد صناعة النفط في العراق منذ سنة 1958[385].

أما خبير النفط المعروف عبدالله الطريفي فقد قال – مقارنا بين اتفاقية إيراب واتفاقية 1965- " ليس من العدل أن نقارن بين الاثنتين، وإذا فعلنا فنكون كمن يقارن التفاح بالبصل " وقال " أن اتفاقية 1965 امتياز، أما الاتفاقية الحالية فهي مختلفة يجب مقارنتها بالاتفاقيات التي على شاكلتها لا بالامتيازات"، ثم وصف الاتفاقية بأنها استثمار مباشر للنفط لان الشركة الفرنسية جهة مقرضة تسدد ديونها من النفط الخام[386]، وبيّن أن الاتفاقية لا تصلح لحقل الرميلة الشمالي الذي سبق أن تم اكتشاف النفط فيه ومن الأفضل للدولة أن تستثمر حقل الرميلة لحسابها وتتعاقد على بيع نفطه مع أي طلب للشراء وان عملية استثمار الحقل هي المحك لشركة النفط الوطنية لتثبيت أقدامها في مجال استثمار النفط وطنيا[387]. بينما يرى محمد سلمان حسن أن الاتفاقية لا تساهم مساهمة مباشرة في تحويل قطاع النفط الأجنبي إلى قطاع نفط وطني[388].

---

383 نص الدراسة في ملفات ش.ن.و ، الملف 14/60 .

384 جريدة الجمهورية 1967/12/28 ، وعبد المنعم السيد علي ، مشروع اتفاقية إيراب ، ص 14-16 .

385 عبد المنعم السيد علي ، سياسة النفط الوطنية في العراق ، ص 43 .

386 حوار مع الشيخ عبدالله الطريفي ، حول اتفاقية إيراب ، في مجلة الاقتصاد ، العدد الاول 1968/1/22 ، ص13 .

(387) المصدر نفسه ، 13 .

(388) محمد سلمان حسن ، الأسس الاقتصادية لسياسة النفط الوطنية ، ص 16 .

ودارت أحاديث في الصحف الوطنية حول تقويم الاتفاق، فرأت جريدة العرب أنه يختلف اختلافا جوهريا عن الامتيازات التي كانت سائدة، إذ أفرز نوعا جديدا من التعاون في مجالات الاستثمار وتحقق معنى الشركات العادلة الخالية من الغبن والإجحاف، وعدته ضربة لأساليب الشركات القديمة التي كانت تأخذ الكثير وتعطي القليل لأهل النفط. وذهبت الجريدة إلى حد التفاؤل بأن الاتفاقية ستجبر الشركات على إعادة النظر في كثير من أساليبها[389].

ومن خلال استضافة الجريدة ذاتها ثلاثة من المسؤولين في شركة النفط الوطنية العراقية. وهم احمد عبد الباقي نائب رئيس مجلس إدارة الشركة، وعبدالله السياب المدير الإجرائي، والعضو المتفرغ فيها خير الدين حسيب، وصف احمد عبد الباقي الاتفاقية (أنها مكسب وطني مهم وفتح جديد في صناعة النفط حررت العراق من ربقة الامتيازات وفتحت باب الاستثمار للنفط على مصراعيه). وحول موضوع الأراضي المستثمرة ومساحتها أشار عبدالله السياب إلى (أن الأراضي التي ستستثمر هي أراض لم يعثر فيها على النفط حتى الآن وهي أراض بكر تبعد نحو 100كم عن الآبار المكتشفة ".

أما خير الدين حسيب فقد قال: " كسرنا طوق شركة نفط العراق وحصلنا على مكاسب اكبر مما حصلت عليه إيران "[390]، وذكر في مقال آخر بعنوان (اثنتا عشرة فائدة يستطيع العراق الحصول عليها من سياسة النفط الجديدة). وقال باختصار أن سياسة النفط الوطنية ستغير الوضع الراهن الذي أوجدته شركة نفط العراق، لان

---

(389)جريدة العرب 1967/11/25.

(390) تناول المسؤولون في شركة النفط الوطنية المميزات المهمة في الإتفاقية نشرت في صفحتين في جريدة العرب الصادرة في 25 تشرين الثاني 1967 ، تناولت شرحا مفصلا للاتفاقية وركزت على المزايا التي جاءت بها فيما يخص الاراضي المستثمرة ومساحتها ومكاسب اقتصادية اخرى ، اهمها من وجهة نظر خير الدين حسيب (أن الإرادة تنتقل كليا إلى الجانب العراقي بعد خمس سنوات من بدء التصدير وبشروط معينة ، في حين لا يوجد في اتفاقية ايران هذا النص ، وكذلك المنحة النقدية التي تدفعها الشركات الفرنسية لنا (15) مليون دولار واما في اتفاقية ايران فلا توجد مثل هذه المنحة .

العراق لن يظل يعتمد بعد الآن على عائدات شركة أجنبية واحدة، وأظهرت هذه السياسة كذلك انتصاراً (لمدرسة المجابهة) عندما طرحت آراءها للاختبار. والمهم كذلك أن هذه السياسة نفذت استجابة (لمطلب شعبي) ومكنت العراق من أن يضع قوانينه المتعلقة بالنفط موضع التنفيذ أن هذه الفوائد وحدها جعات من سياسة العراق النفطية مثلا يحتذى به جميع بلدان النفط العربية[391] .

وقد كانت الاتفاقية موضوعا للمناقشة وإبداء آراء الاقتصاديين وخبراء النفط في ندوة عقدتها جمعية الاقتصاديين العراقيين، وقد وصف الاتفاقية الشيخ عبدالله الطريفي الخبير النفطي العربي " بأنها خطوة للتخلص من سياسة الشركات الاحتكارية وحكوماتها "[392].

واستطلعت جريدة الجمهورية آراء بعض المسؤولين وعدد من المواطنين، فكان أول المتحدثين أديب الجادر رئيس شركة النفط الوطنية الذي عد الاتفاقية ذات مزايا مهمة في صناعة النفط العراقية، ففضلا عن تسليم شركة النفط الوطنية الإدارة والعمل، حدد عقد المقاولة مدة التحري و الاستثمار بمدة قصيرة. وكانت المساحة أيضا محدودة و صغيرة، وتعهدات إيراب بتدريب العراقيين في مجال إدارة مختلف جوانب العمل الأخرى إلى جانب مزايا أخرى[393].

وأشار بعض المواطنين من مختلف الشرائح إلى أن الاتفاقية أدت إلى تحطيم قيد جديد، وان العراق قد حصل على مكاسب جديدة ومهمة في هذا المجال، ووصفها آخرون بـ (أنها مسمار في نعش الاستعمار)[394].

---

(391)خير الدين حسيب ، نحو سياسة نفطية وطنية ، مجلة دراسات عربية ، أيار 1968 ، ص 3-16 وص 120-125 .

(392) تفاصيل الندوة في جريدة العرب 1967/11/29 .

(393)الجمهورية 1967/12/11.

(394) الجمهورية 1967/12/27.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية إيراب قد أحدثت ردود فعل على المستويين الداخلي والخـارجي، فعلى الصعيد الداخلي دافع عن الاتفاقية القوميون الناصريون وربطوا بينهـا وبـين الصراع العـربي ضـد الاستعمار والصهيونية، ورأوا فيها دعماً لسياسة ديغول المسـتقلة[395]، فـيما هاجمتهـا القـوى المعارضـة بحجة إنها تحقق أرباحا للشركة، وكان المعارضون ممن وقفـوا ضـد حكومـة طـاهر يحيـى [396]. وقـال آخرون: أن الحكومة العراقية دفعت ثمناً باهظا للقضاء على سيطرة شركة نفط العراق[397].

أما على الصعيد الخارجي، ففضلا عن الاحتجاجات البريطانيـة والهولنديـة والأمريكيـة لدى الحكومة الفرنسية، مارست الشركات المساهمة في شركة نفـط العـراق ضـغوطا مختلفـة على الشركة الفرنسية والحكومة العراقية للتخلي عن هـذه الاتفاقيـة وقـد علـق جـون بكـلي محرر نشرة (بتروليوم انتلجنيس ويكلي الامريكيـة) في جريـدة نيويـورك تـايمس في 13 كـانون الأول 1967 بالقول " أن الولايات المتحدة الامريكية هي الآن في خطـر فقـدان سـيطرتها عـلى النفط العربي وهي السـيطرة التـي وضـعت الإدارة الأمريكيـة في مركـز قـوي جـدا "[398]. وفي الوقت الذي رحبـت فيـه الصـحف الفرنسـية الكـبرى بالاتفـاق وأثنـت عـلى سياسـة الـرئيس الفرنسي ديغول انتقدت الصحف الفرنسية المؤيدة للصهيونية وفي مقدمتها صحيفة (لـو رور) الاتفاقية و أطلقت على ديغول إسم (حامي الإسـلام الجديـد) ووصـفت خطواتـه هـذه بأنهـا

(395)Edith and Penrose , op.eit , b. 426 .

(396)Ibid.

(397) التقرير الصحفي الأسبوعي لدائرة الملحق الصحفي للمثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك ، ص9.

(398) PIW , Dece Mper , 13 , 1967 ، عاطف سليمان النفط العربي سـلاح في خدمـة قضـايانا المصـيرية ، (بـيروت 1973)،ص4 .

(نكران للجميل)، إذ أن البريطانيين والأمريكيين في شركة نفط العراق رفضوا تأميم حصة فرنسا سنة 1958[399].

إن هذه المواقف جعلت الحكومة العراقية تحمل مسؤولية حادث التخريب الذي وقع في الأول من كانون الأول 1967 في منشآت النفط في كركوك، على عاتق شركة نفط العراق، إذ تم إلقاء القبض على(20) من مستخدمي الشركة بتهمة المشاركة في أعمال الشغب[400] وأصدرت بيانا أوضحت فيه طبيعة ذلك العمل واتهمت القائمين به بأنهم (عملاء مخربون أعداء الشعب) وشجبت صحيفة العرب في مقال افتتاحي هذا العمل ووصفته (بأنه يعارض السياسة الوطنية ولا سيما النفطية، انه عمل جهات يعز عليها تحرر موارد العراق الطبيعية)[401]. وأشارت جريدة الجمهورية إلى الأساليب التي أخذت بريطانيا تتوسل بها، وإثارتها زوابع مفتعلة وتباكيها على مصالحها النفطية .[402]

والحقيقة أن اتفاقية إيراب كانت تمثل مرحلة مهمة في صناعة النفط في العراق تمثل مطلبا سعت الحكومات المتعاقبة لتحقيقه، بل أنها كانت تمثل ردعا لتصرفات شركات النفط الأجنبية وانتصارا وطنيا مهما تحقق في ذلك الوقت ومع انه مثل الحد الأدني للمطالب الوطنية كان خطوة مهمة، وقد باشرت الشركة الفرنسية بعمليات المسح الجيولوجي والزلزالي وتم مسح المناطق المشمولة بالاتفاقية كافة وحفرت بئرين

(399) و.ن ، التقرير الصحفي المؤرخ في 1968/2/7 للسفارة العراقية في باريس إلى وزارة الخارجية ، الملف 224/60 أوروبا.

(400)MEES Nol,XI , No=O. .9 , 29 Dec. 1967

(401) جريدة العرب 1967/12/3 .

(402)جريدة الجمهورية 1968/2/29

استكشافيين هما سيبه رقم (1) وبزركان رقم (1) وحفرت بئرا تقويمية واحدة هي بزركان رقم (2) وباشرت بحفر بئر تقويمية ثانية هي بزركان رقم (3) [(403)].

وبعد استمرار مؤسسة إيراب بعملياتها واكتشاف النفط في حقلي البزركان وأبو غراب، ظهرت خلال مراحل تطبيق بنود الاتفاقية بعض العقبات أدت إلى عرقلة سير العمل، ثم إلى توقف عمليات إيراب وعدم استمرارها بتطوير المنطقة واستثمارها وفقا لما تقتضيه بنود الاتفاقية وكان أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك عدم التوصل إلى اتفاق حول أسلوب تطوير واستثمار الاحتياطي الوطني، فقد طلبت مؤسسة إيراب أن يتم إعادة النظر في التقويم والعمل على توحيد للإنتاج وفق شروط وأسس جديدة يتم الاتفاق عليها، ولم تسفر المباحثات والمفاوضات منذ عام 1971 ولغاية 1972 بين شركة النفط الوطنية ومؤسسة إيراب إلى نتائج مرضية تتضمن استمرار العمل فأوقف العمل بالإتفاقية عام 1972[(404)].

ثالثاً.من المقاولة إلى الاستثمار المباشر

ظلت شركة النفط الوطنية عاجزة عن استغلال الأراضي التي آلت إليها بموجب القانون رقم (80)، لأسباب مالية وسياسية وفنية، فضلا عن عدم التعاون معها مادامت شركة نفط العراق غير معترفة بهذا القانون. ولكن تمسك الحكومات العراقية به، على الرغم من محاولات شركة نفط العراق للالتفاف عليه وإجبار الحكومة على التراجع عنه في مقابل الموافقة على التسليم بالمطالب التي نادت بها دول منظمة "الأوبك"[(405)] أدى إلى إفشال تلك المحاولات.

---

(403)محمد صادق المهدي ، دور شركة النفط الوطنية العراقية في تطور صناعة النفط الوطنية ، تجربة الاستثمار المباشر للنفط في ندوة النفط سلاح في المعركة ، المجموعة الكاملة للأبحاث والدراسات التي قدمت إلى ندوة النفط العلمية العالمية في بغداد 11-14 تشرين الثاني 1972 ، الحلقة 8 ، ص27 .

(404) عصام الجلبي ، عقد المقاولة مع إيراب أبعادها ومضامينها ، مجلة النفط والعالم ، العدد (5) ، السنة الأولى ، حزيران 1973، ص 36-37 .

(405) اتفقت دول منظمة الاوبك على عدة موضوعات خلال الاجتماع الحادي عشر المنعقد في فينا للفترة 25-1966/5/28 ، وما جاء في الفقرة ثانيا من القرار 73/11 " أن لا تمنح البلدان الأعضاء حقوقا

وأقدمت بعض الشركات المستقلة للحصول على امتياز في الأراضي التي استردت من الشركة، منها شركة آيني الايطالية[406]، فضلا عن شركات أوروبية مستقلة ومنها شركات فرنسية وسوفيتية وشركات أمريكية مثل شركة فيلبس وسنكلر التي اتصلت بالحكومة العراقية للحصول على امتيازات في المناطق المهمة ولا سيما منطقة الرميلة المعروفة باحتياطيها الكبير وشركة (Frontier) للنفط الامريكية التي تقدمت إلى وزارة النفط بعرض لاستثمار بعض الأراضي في العراق في بداية سنة 1967 فطلبت منها الوزارة تقديم بيانات عن إمكانياتها وقدرتها على إنتاج النفط وتسويقه، وقد وجدت الوزارة أن عرض الشركة لا يتلاءم مع التطورات الجديدة في اقتصاديات النفط[407].وقد ذكرنا في المبحث السابق عرض شركة نفط العراق للحصول على امتيازات في المنطقة التي إستردها القانون رقم 80[408] وعروضا أخرى من شركات إسبانية بالتعاون مع شركات فرنسية وايطالية[409].

وأدركت الحكومة إن الركيزة المثلى لإقامة الصناعة النفطية هي اعتماد الأسلوب المباشر في استغلال المصادر النفطية وكسر الاحتكار في صناعة النفط و الحد من سيطرة الشركات على الاقتصاد الوطني ونفوذها السري . ويتمثل ذلك بتمكين

نفطية أو ترتبط باتفاقيات تتعلق بالتنقيب في مناطق جديدة أو استثمار مناطق جديدة مالم يكن أساس احتساب الريع والالتزامات الضريبية أسعار معلنة أو أسعارا للإشارة " . للتفصيل ينظر:

- O.P.E.C. , Official Resolutions And Press Releases 1960-1990 , Edited by James Audu and Others – OPEC , Vienna , 1990 , P.49 .

(406) جواد العطار ، تاريخ البترول في الشرق الأوسط، ص143 ، علاوي ، مصدر سابق ، ص228. ويذكر ناجي طالب أن شركة آيني بذلت محاولات عديدة وتوصلت إلى شبه اتفاق نفطي يحتفظ هو بمسوداته في أوراقه الخاصة غير أنها تعرضت لضغوط شديدة بفعل الكارتر النفطي . مقابلة معه في 1997/4/14 .

(407)ش.ن.و ، كتاب مدير عام شركة النفط الوطنية إلى وزارة النفط س/8/32/2/1 في 1967/2/23، الملف 15/60 ، سعد علام ، مغزى تنفيذ القانون رقم 80 في الظروف الراهنة ، مجلة البترول والغاز العربي ، القاهرة ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، تشرين الثاني ، 1967 ، ص11 .

(408) الجمهورية 1967/12/11.

(409)الجمهورية 1968/2/12.

شركة النفط الوطنية من إدارة ورسم الخطط وتنفيذها في كل مراحل الصناعة النفطية ابتداء بمرحلة التحري وانتهاء بمرحلة التسويق، وكان التطبيق العملي لهذه السياسة وتحويل أهدافها إلى واقع ملموس[410] هو الاتفاق الأولي الذي تم التوصل إليه بين الشركة والجانب السوفيتي في مطلع كانون الاول1967.

فقد تمكنت شركة النفط الوطنية من تحدي الكارتل النفطي عندما استقبلت وفداً سوفيتياً وصل إلى العراق في 29 تشرين الثاني 1967 برئاسة سيمون سكاميكوف رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية لمجلس الوزراء الاتحاد السوفيتي[411]، وقد ضم الوفد (16) خبيرا، وقد أعلن وزير النفط العراقي إن المباحثات بين الجانبين ستبدأ قريبا طبقا لسياسة المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وستنصب المفوضات حول التعاون في مجالات التحري والتنقيب واستخراج النفط، وتوصلت شركة النفط الوطنية والوفد السوفيتي إلى توقيع رسالة نوايا في بداية كانون الأول 1967، **تضمنت أن تقوم المؤسسات السوفيتية بتقديم المساعدات للحكومة العراقية لتطوير صناعتها النفطية وفق الآتي:**[412]

1. حفر الآبار في جنوب العراق مع تجهيز الآلات والخدمات اللازمة لهذا الغرض.
2. القيام بالمسح الجيولوجي للبحث عن النفط في المناطق الشمالية من العراق.
3. تحديد إمكانات الآبار في جنوب العراق وشماله.

---

(410) ش.ن.و ، تجربة الاستثمار المباشر للنفط ، المصدر السابق ، ص 267 ، ويذكر ان حكومة البزاز شكلت لجنة لدراسة واقع شركة النفط الوطنية برئاسة العقيلي واديب الجادر وخير الدين حسيب وعبد المنعم السيد علي ، وخلصت اللجنة إلى تحديد جملة من التوصيات التي تمكن من خلالها الحكومة من مواجهة الواقع النفطي . للتفصيل راجع : نص الدراسة في ملفات ش.ن.و ، الملف 14/60 ، مصدر سابق .

(411) العرب 28 ، 1967/11/30 ، . MEES , Vol.XI , NO. 5 , 1 Dec ,1967 -

(412)Edith and Penrose , OP.Cit p.429 ; MEES ,Vol ,Xi , No.9 ,29Dec. 1967 ; Selected Documents , Op.cit,p.p. 269-270

4. تتحمل المؤسسات السوفيتية جميع النفقات ويقوم الجانب العراقي بتسديدها على شكل شحنات من النفط من شركة النفط الوطنية.

ومع أن الاتفاق لم يكتب له التنفيذ لأسباب مجهولة[413]، سارت شركة النفط الوطنية خطوات عملية من اجل تحويل التشريعات العراقية بموجب القوانين رقم (80) لسنة 1961 و (97) و (123) لسنة 1967، إلى أمر واقع غيرت الواقع النفطي الذي فرضته في العراق الذي كان لصالح الشركات الأجنبية، وبذلك كسرت الشركة الطوق الذي فرضته الشركات، وتمكنت من تحقيق مكاسب مهمة في ميدان السياسة النفطية.[414]

وقد أشار إلى ذلك رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف في اشد هجوم على شركات النفط الأجنبية وحكوماتها واصفاً إياهم بـ(مصاصي الدماء).. وأكد أن العراق مصمم على استغلال ثروته النفطية وذلك من خلال الاتفاق الذي حصل مع فرنسا، وسيتم مع الاتحاد السوفيتي، فضلا عن السعي لتمكين شركة النفط الوطنية من ممارسة دورها في الاستثمار المباشر[415]، وخطت شركة النفط الوطنية خطوة أخرى في مجال الاستثمار المباشر في نيسان 1968وأسست دائرة متخصصة للتنقيب عن النفط ودائرة متخصصة بالحفر وحصلت على مساعدات فنية لتدريب كوادر عراقية في هذا المضمار[416].

وقد كان رد فعل الغرب على هذا الاتجاه واضحا، حينما عدت مجلة الوال ستريت الامريكية الاتفاق الذي تم بين شركة النفط الوطنية والحكومة السوفيتية " ضربة قاصمة للمصالح الغربية في المنطقة ولا سيما شركات النفط"، وقالت أن

---

(413) عبد المنعدم السيد علي ، سياسة النفط في العراق ، ص43.

(414)المصدر نفسه.

(415)تصريح رئيس الجمهورية في جريدة الجمهورية 1968/3/14 . وقد أكد ذلك أيضا الفريق المتقاعد عبد الرحمن عارف من خلال المقابلة معه بتاريخ 1997/5/7.

(416) تقرير نشرته شركة النفط الوطنية حول الاستثمار المباشر في ملفات ش.ن.و ، الملف 14/60 ، جريدة الجمهورية وجريدة الثورة في 1968/4/11.

الشركات ما زالت تدعي ملكية حقل الرميلة الهائل والأراضي العراقية الأخرى... وإنها أي الشركات منذ صدور القانون رقم(80) تزيد بشأن حقوقها النفطية في العراق[417].

ومن الدول التي أسهمت في تعزيز الاتجاه نحو الاستثمار، الاتحاد السوفيتي، الذي أشار إلى موقفه رئيس شركة النفط الوطنية من خلال الحوار الذي أجرته معه جريدة الجمهورية فقال: "إن مساعدات الاتحاد السوفيتي تشمل المعدات وأجهزة التنقيب والخبراء... وسوف يسافر رئيس الشركة قريبا مع بعثه للتوقيع على اتفاقية التعاون بين الجانبين، هذه الاتفاقية التي تستهدف إلى وضع الخطوط التفصيلية للتعاون المقترح بين الجانبين".

وعن موضوع التعاون مع الدول المستهلكة قال رئيس شركة النفط الوطنية " إن التعاون يتم على أساس تجاري ويتخذ ثلاثة أشكال:

أولا. الطريق الذي أخذت به الشركة في المقاولة مع إيراب.

ثانيا. المساعدات الفنية على وفق الأسلوب الذي توصلت إليه مع الاتحاد السوفيتي.

ثالثا. أن تقوم بالإنتاج مباشرة وبلا مساعدة . وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى تهيئة فنية ومالية [418].

وفي 14و 15شباط 1968 تناقلت الصحافة أخبار تفيد إن شركات أوروبية من بينها اسبانية وفرنسية وايطالية عرضت خدماتها وتعاونها الفني مع العراق في مجال استثمار النفط، وكان أول عقد تم مع اسبانيا أن تقدم بموجبه مساعدات تشمل تجهيز بعض الصناعات وإرسال الخبراء للعمل في العراق[419] إلى جانب استعدادها – أي

---

(417)تصريح مجلة الوول ستريت الصادرة في كانون الثاني 1968 اقتباسا عن جريدة الجمهورية 1968/1/27 ،

(418) جريدة الجمهورية 1968/2/23.

(419)الجمهورية 1962/2/14 .

اسبانيا – بالتعاون مع الحكومة العراقية للمساهمة في إنشاء معهد التدريب المهني الذي يماثل المعاهد الاسبانية[420].

وفي 20 شباط 1968 قام وفد من مجموعة شركة متسوبيشي اليابانية يضم (12) عضوا بزيارة العراق لإجراء مباحثات حول التعاون في مجال النفط[421]. وقد كشف الرئيس عبد الرحمن عارف في اجتماع لمجلس الوزراء الذي عقد لمناقشة السياسة النفطية "إن العراق على استعداد لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تترتب على تنفيذ سياسته النفطية في اتجاه الاستثمار المباشر "[422]، وعقب عبد الستار علي حسين وزير النفط قائلا "إن مرحلة الاستثمار المباشر هي التي نخطط لها ونعمل من اجلها لنؤمن شعار ثروة العراق لأبناء العراق وللأمة العربية ... إن اتفاقنا الأخير مع إيراب وتحسن علاقتنا النفطية مع دول أخرى ما هي إلا بداية الطريق للاستثمار المباشر لثروتنا النفطية والمعادن الأخرى[423].

وتطبيقا للسياسة الجديدة قررت شركة النفط الوطنية تنفيذ سياسة الاستثمار المباشر. ففي 10 نيسان 1968 إجتمع مجلس الإدارة بحضور كل من عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية وطاهر يحيى رئيس الوزراء عبد الستار علي حسين وزير النفط وقرر المجتمعون إستثمار حقل الرميلة الشمالي إستثماراً مباشراً من شركة النفط الوطنية، وفي أثر الاجتماع صدر بيان رسمي جاء فيه:" بحث المجلس موضوع إستثمار النفط في حقل الرميلة الشمالي وبعد دراسة الموضوع دراسة شاملة وجد أن جميع العروض المقدمة دون مستوى ما يمكن تحقيقه من نفع للعراق في حالة إقدامه على

---

(420) الثورة العربية 1968/2/15 .

(421) الجمهورية 1968/2/20 .

(422) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 25 ، الجلسة (35) ، في 22 شباط 1968 ، الجمهورية 1968/2/24 . يصر الرئيس عبد الرحمن عارف انه لا سياسة نفطية بدون رضوخ شركات النفط للتشريعات العراقية وان السبيل الوحيد للتخلص من سيطرتها هو بالاستثمار المباشر . مقابلة مع الفريق المتقاعد عبد الرحمن عارف في 1997/5/7 .

(423) الجمهورية ، 1968/12/24 ، العرب 1968/2/24 .

الاستثمار المباشر وإنسجاما مع الخطة العامة للدولة في العمل على صيانة مصلحة العراق الوطنية بالإفادة من ثرواته الطبيعية إلى أبعد حد ممكن، وبعد دراسة التقارير الفنية المقدمة للمجلس، ولثبوت إمكانية القيام بالاستثمار المباشر في حقل الرميلة الشمالي فقد قرر المجلس تكليف رئاسة الشركة اتخاذ الخطوات اللازمة للتنفيذ بأيسر الطرق الممكنة "[424].

وتقرر أن ينفذ هذا المشروع على مرحلتين: أولاهما قصيرة الأمد تتم في مدة تقل عن سنتين وتهدف إلى إدارة الآبار الموجودة ومد خط أنابيب إلى الفاو على الخليج العربي لتصدير النفط، وقدر أن هذا المشروع سينتج في البداية خمسة ملايين طن في السنة تبلغ قيمتها نحو (16) مليون دينار، والثانية طويلة الأمد تهدف إلى إنتاج (18) مليون طن آخر من النفط في السنة عن طريق حفر آبار أخرى ومد خط أنابيب إلى مصب عميق على الخليج العربي، وقدرت نفقات هذه المرحلة بنحو (26) مليون دينار، وقدر الدخل من المرحلة الثانية نحو (50) مليون دينار في السنة، واعتبرت المرحلتان خطوة أولية في تنفيذ سياسة نفطية وطنية ستؤدى في النهاية إلى تأميم صناعة النفط[425] . وهكذا تقرر إستغلال حقل الرميلة الشمالي الذي يعد من أغنى حقول النفط في العراق برأسمال وطني تقدمه المصارف الوطنية.

وفي أثر هذا الاجتماع مباشرة، عقد رئيس مجلس إدارة الشركة مؤتمرا صحفيا قال فيه: " استناداً إلى القانون رقم 97 والقانون رقم 123 لسنة 1967 وتنفيذا لما

(424)ش.ن.و ، نشرة رقم 24 في 1968/4/10 ، نص البيان والاجتماع المشترك في ملفات شركة النفط الوطنية الملف 13/60 ، و.ن ، الملف 288/60 الاستثمار المباشر ، شركة النفط الوطنية ، وثائق ومنجزات، المؤسسة العربية للصحافة و الطباعة ، بغداد 1968 ، ص 47 .

(425) تصريحات أديب الجادر في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 10 نيسان 1968 في جريدة الجمهورية 11 نيسان 1968 ، MEES , Apr.19 , 1968 , p. 8 .

سبق وبيناه في مناسبات مختلفة حول ضرورة قيام شركة النفط الوطنية باستثمار حقول النفط المكتشفة استثمارا مباشرا فقد تقرر الشروع في الاستثمار المباشر"[426].

وخلال المؤتمر رد اديب الجادر على أسئلة الصحفيين التي تضمنت مختلف الجوانب الاقتصادية والفنية، ففي إجابته عن السؤال حول تأخر اتخاذ خطوات الاستثمار، أشار إلى انه طريق سليم، ولكننا أردنا أن نتأكد ولا نترك مجالا للشك، وتسلمنا مختلف العروض ودرسناها واتصلنا بالشركات المثيلة في الجزائر والعربية المتحدة ثم أقدمنا على قرارنا، وفي إجابته عن سؤال من مندوب وكالة أنباء الشرق الأوسط حول مساهمة بعض الشركات العربية باستغلال حقول الرميلة قال "الاستغلال لا ... ولكن تقرر تأسيس شركتين الأولى للحفر والثانية (للجيولوفيزيا) ، وهناك امكانية مساهمة بعض المؤسسات العربية). وحول رد فعل الشركات الأجنبية على هذا الإجراء قال بأنها ستعمل ما في وسعها لعرقلة هذا العمل الوطني[427].

وبهذا القرار أغلق الباب نهائيا أمام المحاولات الكثيرة والضغوط المتواصلة التي مارستها شركات النفط الأجنبية للاستحواذ على ذلك الاحتياطي الضخم من النفط، ولا يخلو القرار الذي أقدمت عليه شركة النفط الوطنية من جوانب سياسية، فضلا عن الجوانب الاقتصادية، فمع أن النفط مكتشف في هذا الحقل الذي يحتوي على احتياطي نفطي كبير، كانت هناك جوانب فنية لها أهميتها، تدخل في باب كلفة الإنتاج والتطوير ووجود الآبار المحفورة المعدة للإنتاج ، وسهولة العمل لإنبساط الأرض فضلا عن نوعية النفط المستخرج الجيد التي تتزاحم العروض لشرائها بعوائد مالية مناسبة، أي أن فرصة النجاح فيه كبيرة جدا[428].

---

(426) تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي عقده اديب الجادر في جريدة الجمهورية 1968/4/11 ، الثورة 1968/4/11 .

(427) جريدة الجمهورية 1968/4/11 ، جريدة الثورة 1968/4/11 .

(428) عبد المنعم السيد علي ، سياسة النفط الوطنية في العراق ، ص43 .

وفي الخطاب الأخير لعبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية في 14 تموز 1968، أشاد بالخطوات التي خططتها الحكومة قائلا " إن حماية المصالح القومية أوجبت على حكومتنا الوطنية العمل على استثمار الثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط استثمارا يحرم الامتيازات أو ما في حكمها وباشرنا بالتعاقد بين شركة النفط الوطنية العراقية ومجموعة إيراب الفرنسية واقررنا استثمار حقل الرميلة الشمالي استثمارا مباشرا وفق أحكام القانون التي شرعت "[(429)].

وقد أحدثت خطوات شركة النفط الوطنية في الاستثمار المباشر صدمة عميقة في الاوساط النفطية العالمية، وأظهرت الكثير من عدم الشعور بالارتياح إلى هذه الخطوة فقد أشارت تلك الأوساط إلى الضرر الذي يمكن أن يلحق بشركات النفط الأجنبية من جرائها، وجاء رد فعل الأوساط النفطية الأجنبية، عندما كتبت نشرة ميدل ايست ايكونمك سورفي (MEES) المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط تحت عنوان (العراق يختار الاستثمار المباشر لشمال الرميلة)، جاء فيه (وأخيراً بعد أن رفض العراق كافة العروض الأجنبية التي ليست في صالحه قرر أن يبدأ بتطوير حقل شمالي الرميلة بصورة مستقلة، والحقل استرجع من شركة نفط العراق بموجب القانون رقم 80[(430)]، وكان رد الفعل الأمريكي قد ظهر في مجلة (بتروليوم انتجلنس ويكلي)، التي أشارت بأن غالبية رجال الصناعة النفطية فوجئوا بقرار الشركة هذا وأشارت إلى أن العراقيين لا يعتقدون أن لديهم مشكلة لتسويق النفط وذلك للعروض العديدة لشرائه التي ظهرت في الآونة الأخيرة[(431)] في حين اشادت صحيفة (لوبنيون) الفرنسية (لسان حال حزب الاستقلال) الخطوات العراقية في مجال الاستثمار المباشر فكتبت الكونت دي لارك مراسلها في بغداد مقالا جاء فيه (مفاتيح

(429) خطاب عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية بمناسبة 14 تموز 1968 في جريدة الجمهورية 14 تموز 1968 .

(430)- MEES , Vol.XI , NO. 13 , 12 Apr. ,1968.

(431)PIW , Apr. 12,1968 .

كنوز النفط للمرة الأولى بين أيدي الشعب العراقي .. أن الحصن الذي انشاته شركة النفط الوطنية في العراق يقف في حالة الاستعداد الكامل... أن فنادق بغداد تغص برجال الأعمال لإجراء اتصالات مع الوزارات حول مواضيع مختلفة يتصدرها النفط" [432].

موقف شركات النفط من سياسة الاستثمار المباشر

إن شركات النفط الأجنبية لم يرقها توجه العراق للاستثمار المباشر وإقامته العلاقات مع الكثير من الدول العربية والعالمية، وعلى هذا الأساس بدأت في التفكير في كيفية مواجهة هذا العمل. فكان رد فعلها سلبيا من خلال تحركاتها والتلويح للشركات بمقاضاتها أمام المحاكم[433].

وعلى الرغم من ذلك تبع إجراءات الاستثمار المباشر مطالبة العراق شركة نفط العراق بتعويض نتيجة إغلاق قناة السويس سنة 1967، وما نتج عن هذا من ارتفاع أسعار النفط، حيث كان النفط المصدر بالأنابيب إلى البحر المتوسط أفضل من غيره، ولما كانت الأرباح التي تجنيها الشركات من جراء ذلك كبيرة، طلب العراق إلى كل من شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة التي يصدر نفطها إلى البحر المتوسط بزيادة حصته من الأرباح.

وبعد مخاطبات رسمية بين الطرفين أرادت الشركات استغلال ذلك بصرف العراق عن سياسته الجديدة وأبدت استعدادها بحل جميع القضايا المعلقة حسبما جاء في كتابها، ولكنها اضطرت إلى الرضوخ وأبدت استعدادها لدفع(10)ملايين باون استرليني دفعة أولى من المبلغ الذي يطالب به العراق، ورغم أن هذا المبلغ لا يمثل

(432) نقلا عن جريدة الجمهورية 1968/5/8 ، وكان التقرير الصحفي المعد من قبل سفارة الجمهورية العراقية في باريس المرسل إلى وزارة الخارجية برقم علاقات 87/2 في 1968/5/18 سرى قد احتوى على العديد من الإشارات حول الموضوع . في ملفات و.ن الملف 224/60 ، نشرات أوروبا .

(433) جريدة الجمهورية 1968/4/11 .

المطلب العراقي، أصرت الشركات على ضرورة مناقشة جميع الموضوعات المعلقة بما فيها جوانب تخص سياسة العراق النفطية

الجديدة [434].

وقد تزايدت شكوك العراق من موقف شركة نفط العراق في أنها لا تتبع الأساليب السليمة في الإنتاج ولا سيما بعد أن منعت المهندسين العراقيين من الاطلاع على المعلومات الخاصة بمقدار الاحتياطي ومكامن النفط ونسبة الإنتاج إلى نسبة الاحتياطي ومنعتهم أيضا من الاطلاع على بعض التقارير والمعلومات الأخرى. ولما كان من حق الحكومة الاطلاع على ما يجري في حقول نفط العراق للتحقق من سلامة العمل وعدم الإضرار بالثروة الوطنية، تم استحداث دائرتي التفتيش ومراقبة عمليات الإنتاج وتصدير النفط من كركوك والزبير[435].

وختاماً لا بد من الإشارة إلى مسألة أخرى تتعلق بالسياسة النفطية، تتمثل بموقف العراق من المشاركة في امتيازات النفط القائمة الذي اشتدت مطالبة الحكومات من الأقطار المنتجة بالمساهمة بالشركات وإدارتها بعد الحرب العالمية الثانية، وجرت محاولات للمطالبة بها في السنوات 1963 و 1965 و 1967 إلى أن أصبح هذا المطلب سياسة رسمية لها منذ سنة 1968، وقد جوبه هذا المطلب بمعارضة شديدة من شركات النفط الأجنبية [436]. ففي 25 حزيران 1968 اتخذت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (اوبك) قرارا جاء فيه " إذا لم يوجد نص على حق المشاركة للحكومة في ملكية الشركة صاحبة الامتياز في أي من عقود النفط الحالية، فللحكومة

(434)جريدة الجمهورية 1968/6/1 .

(435) و.ن ، كتاب مديرية المعادن والمسح الجيولوجي إلى وزير النفط رقم 45 في 1968/7/10 ، الملف 297/60 .

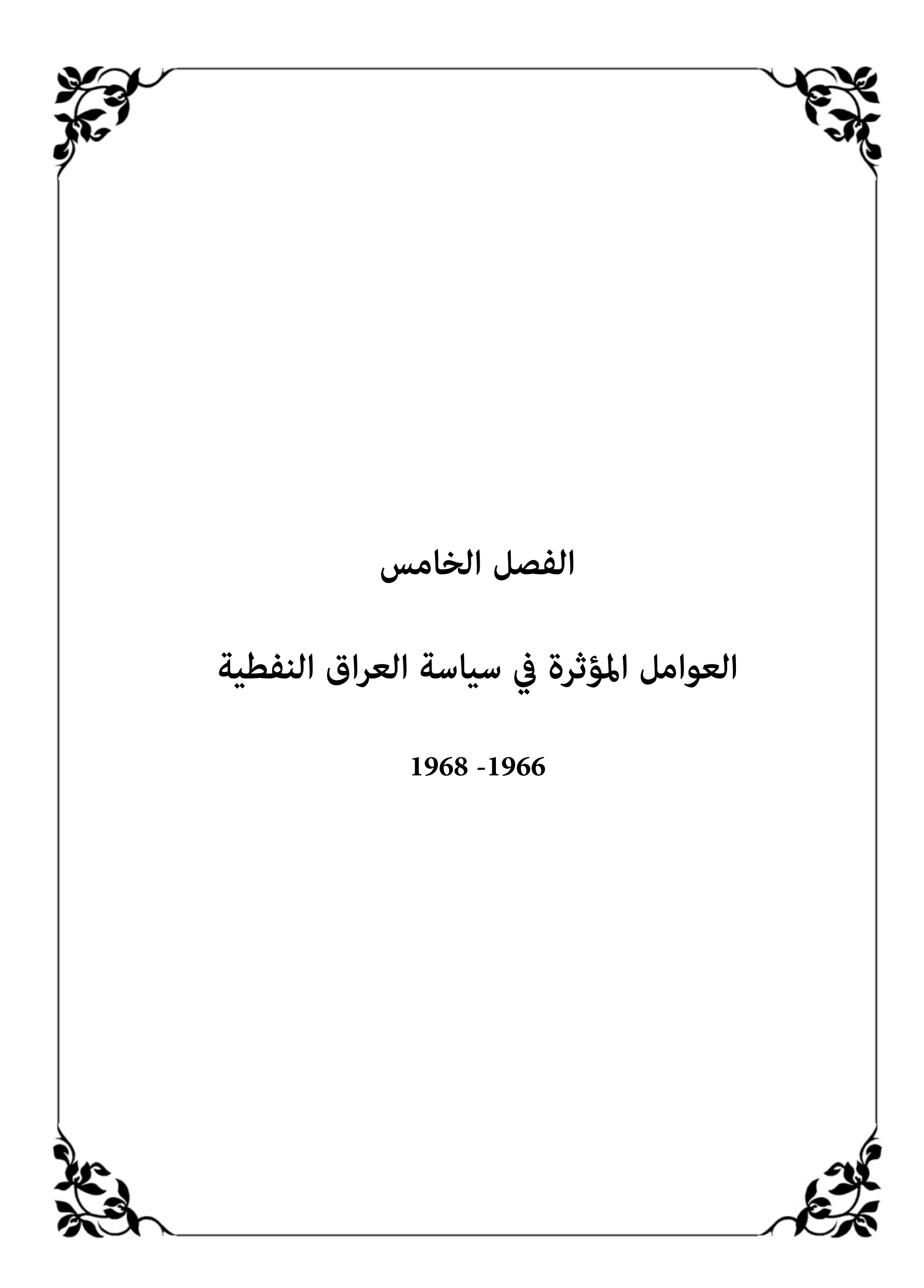
(436) محمد سلمان حسن ، إستراتيجية جديدة للكارتل النفطي الدولي ودوره في الاستثمار والمشاركة في النفط العربي ، النفط كسلاح في المعركة ، المصدر السابق ، ص14 .

أن تحصل على مشاركة معقولة على أساس مبدأ تغيير الظروف "[437]، ولكن العراق الـذي وافـق عـلى إجراء مفاوضات المشاركة خلال (اوبك) بوصفها خطوة تمهيدية نحو تحرر الثورات النفطية من سيطرة الشركات، كان يسعى بطريقته الخاصة لتحقيق هذا الهدف بالاستثمار المباشر للنفط[438] الـذي تسـتند إليه السياسة النفطية الوطنية في تحقيق سيطرة الدولة على الموارد النفطية بأجمعهـا بمـا ينسـجم مـع احتياطيات العراق ومع توسيع تجارة النفط وفقا للنهج الوطني، أي أن هدف إنشاء قطاع نفط وطني يجب أن يكون من أولويات الحكومة[439] من ثم التاميم الذي تحقق بعـد ثـورة السـابع عشر الثلاثـين من تموز1968.

(437) نوري عبد الحميد خليل ، أثر تاميم النفط العراقي في تطوير العلاقة التعاقديـة بـين الاقطـار المنتجـة في الخلـيج العربي والشركات النفط الكبرى ، مجلة الخليج العربي ، عدد 2 ، 1981 ، ص 71 .

(438) المصدر نفسه ، 73 .

(439) عبد اللطيف الشواف ، اتفاقية إيراب والاستثمارت النفطية ، عالم الاقتصاد ، العدد 2 ، السنة الأولى، نيسان 1968 .



الفصل الخامس

العوامل المؤثرة في سياسة العراق النفطية

1966- 1968

الفصل الخامس

العوامل المؤثرة في سياسة العراق النفطية

1966 -1968

ظهرت خلال المدة 1966 – 1967 عوامل محلية ودولية أسهمت في توجيه سياسة العراق النفطية، ودعت للتشدد مع الشركات الأجنبية. ففضلا عن سياسة هذه الشركات وتحكمها في الاقتصاد العراقي، أدى الخلاف بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق حول رسوم مرور النفط في خطوط الأنابيب المارة عبر سورية ورسوم الشحن في ميناء بانياس إلى إيقاف تصدير النفط العراقي سنة 1966، ثم انخفاض عوائده النفطية وحدوث أزمة مالية واقتصادية كبيرة أما العوامل الثانية فيتمثل بظروف العدوان الصهيوني على الأمة العربية في الخامس من حزيران 1967، الذي أدى إلى إيقاف ضخ النفط إلى الدول المساندة للعدوان وإشهار النفط سلاحا في المعركة، ثم انخفاض موارد العراق من نفطه، وما تلى ذلك من مؤتمرات وتوجهات عديدة في السياسة النفطية، إذ أصبحت أصابع الاتهام تشير إلى دور شركات النفط بوصفها إحدى مرتكزات العدوان.

أما العامل الثالث فيتمثل بالرأي العام والقوى السياسية المختلفة وضغوطها على الحكومة ومطالبتها المستمرة بالتشدد مع الشركات ومجابهتها بسياسة حازمة وإجبارها على الاستجابة لمطالب العراق وتحرير الثروات النفطية من سيطرتها.

أولاً. الخلاف بين سوريا وشركة نفط العراق1966-1967

لم تكد تمضي أربعة أشهر على وزارة ناجي طالب التي شكلت في 9 آب 1966، حتى واجهت أزمة مالية شديدة سببها انخفاض إنتاج النفط في الحقول الشمالية بسبب توقف ضخ النفط بعد الخلاف الذي نشب بين سورية وشركة نفط العراق.

نشأ الخلاف لأسباب سياسية واقتصادية على السواء ، ففي سنة 1955 وقعت سورية وشركة نفط العراق اتفاقا تحصل بموجبه سورية على نصف (الريع القومي)

المتأتي من الوفر الناجم من نفقات النقل بواسطة ضخه من العراق إلى سواحل البحر المتوسط بدلا من تحميله في ناقلات من الخليج العربي، وتم تحديد مبالغ معينة بوصفها رسوم ترانزيت ورسم مصب، وفي سنة 1966 أثارت الحكومة السورية قضية تقدير الأرباح مع الشركة وحاولت إرغامها على قبول التقديرات التي وضعتها الحكومة والتي تضمن زيادة كبيرة في عائدات الحكومة السورية[440].

عرضت الشركة التفاوض على تعديل الرسوم اعتبارا من بداية سنة 1966 على أن لا يكون لهذه الرسوم مفعولا رجعيا يعود إلى سنة 1955، وأبدت الشركة موافقتها على زيادة الرسوم اعتبارا من بداية سنة 1966، ولكن الحكومة السورية أصرت على أن تكون الزيادة ذات مفعول رجعي يعود إلى سنة 1955 ورفضت الموافقة على التحكيم أو اللجوء إلى القضاء، ووصل الخلاف ذروته في 8 كانون الأول 1966 حينما نشرت الحكومة السورية قانونا يفرض رسوم ترانزيت ورسوم مصب جديدة اعتبارا من سنة 1966، فضلا عن ضريبة إضافية على كل طن من النفط يشحن عبر الأراضي السورية، كما وضعت يدها على جميع ممتلكات الشركة في داخل الأراضي السورية. فقررت الشركة التوقف عن تحميل النفط ومنع ضخه من العراق، الأمر الذي أدى إلى فقدان العراق العائدات التي كان يتقاضاها[441].

بدأت المفاوضات بين الحكومة السورية والشركة في مطلع أيلول 1966 واستغرقت عشرة أسابيع وقد أرادت سوريا الحصول على التزامات من الشركة بالاستجابة لمطالبها، لكن الشركة تماهلت ولجأت إلى التسويف والمماطلة[442]. وفي أثناء تلك المفاوضات أرادت الحكومة السورية أن تظهر للحكومة العراقية أن اتخاذ

---

(440) المصدر السابق ، ص 376 :- Edith And Penrose , Op.Cit. , p. 390

(441)محمود شوكت، الأبعاد والدلالات الخفية لازمة الخلاف بين سوريا و شركة نفط العراق البترول العربي ، العدد 4 ، سنة 1966 ، ص 4 – 10 ، عبد المنعم عبد الوهاب ، النفط بين السياسة والاقتصاد ، ص 108 .

(442) محمود شوكت ، الأبعاد والدلالات ، ص 4-10 ، عبدالـله الطريفي ، كيف ينتصر العرب في معركة النفط العراقي ، البترول والغاز العربي ، العدد الخامس ، شباط 1967 ، ص16-17 .

موقف حازم من الشركة سيحقق لها نتائج أفضل من الموقف المتخاذل الذي اتخذته الأنظمة العراقية السابقة[443]، بينما كانت الشركة تسعى إلى تعريض كل من العراق وسوريا إلى أزمة علاقات، وان تظهر للعراق أن مطالب سوريا من شانها الأضرار بمصالح العراق المتضرر الأول من استمرار الأزمة[444].

وكان وضع العراق في أثناء الأزمة حرجا لان استمرار الخلاف سيؤدي لا إلى إلحاق الضرر الاقتصادي به فحسب، بل تعريض علاقته بسوريا إلى التردي. ولم يكن من خيار أمام حكومة ناجي طالب التي كانت تنهج نهجا وحدويا إلا تأييد الحكومة السورية، في الوقت نفسه حذرت القادة السوريين من العواقب الخطيرة التي قد يتحملها العراق وأشارت عليهم بتعديل مطالبهم، ولكن التحذير ذهب ادارج الريح حتى أن بعض الزعماء العراقيين حثوا الرئيس عبد الرحمن عارف على إقالة الوزارة، فيما اقترح آخرون اتخاذ تدابير مع شركة نفط العراق لمد خط أنابيب إلى البصرة وحرمان سوريا من العائدات[445].

تابع مجلس الوزراء العراقي المفاوضات بين الجانبين السوري والشركة بحذر، لاسيما أن الأزمة قد وقعت بين فترة قصيرة من تقديم الحكومة العراقية مذكرة إلى شركة نفط العراق في تشرين الأول 1966، طالبها بزيادة الإنتاج والتعاون مع الحكومة والمجالات كافة[446]، فتم تأليف وفد رسمي إلى سورية برئاسة رجب عبد

(443) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص 377 ، مقابلة مع ناجي طالب ، 1967/4/14 .

(444)محمود شوكت ، الابعاد والدلالات الحقيقية ، ص8 ، عبدالله الطريفي ، كيف ينتصر العرب في معركة النفط العراقي ، ص 16 -17 .

(445)مجيد خدوري ، مصدر سابق ، ص 378 ، وقد أكد ناجي طالب أن الموقف الذي اتخذته الحكومة كان بقرار حازم استند في معظم أسسه على التطمينات السورية التي أكدتها الرسائل والاتصالات مع السوريين أنفسهم . مقابلة معه في 1967/4/14 .

(446) و.ن ، مذكرة وزارة النفط الى شركة نفط العراق في 1966/10/11 حول زيادة الإنتاج ، ملف 230/60 شؤون شركات النفط ، جميل كاظم الهاشمي ، الاثار الايجابية لازمة النفط ، جريدة المنار ، آذار 1967 .

المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وعضوية كل مـن الـدكتور طـارق الشـاوي وزيـر الصـناعة ونوري كاظم سفير العراق في سورية وعبد اللـه إسماعيل مدير شؤون النفط العام للوقوف على الموقف السوري والتحرك في ضوءه[447]، ومع أننا لم نطلع على نتائج الزيارة يذكر محمود الدرة أن يوسف زعين رئيس الوزراء السوري اسمع رجب عبد المجيد كلاما لا يليق بمستوى مسؤولية رئيس حكومة واتهمه بالرجعية[448].

ورد رجب عبد المجيد على رئيس وزراء سوريا (نأسف لهذا التصرف ونأمل من الأشقاء أن يتعاملوا وفق الأسس السليمة للعلاقة العربية بعيدا عن النظرة الضيقة وبما يتلاءم والمصلحة القومية العليا للقطرين)[449].

كان يوسف زعين قد بعث في بداية الأزمة رسالة إلى ناجي طالب قال فيها: " أن مؤيدات قوية قد نضطر إلى استعمالها مع الشركة لتعيد حقوقنا ولكن نفط العراق الشقيق سيستمر بالتدفق والمرور عبر سوريا دون توقف مهما تكن الظروف "[450]، وصرح محمد الزغبي وزير الإعلام السوري في مؤتمر صحفي يوم 25 تشرين الثاني 1966(أن سوريا والعراق سيتوحدان في موقفهما من شركة نفط العراق وذلك بعد قرار سوريا قطع المفاوضات مع الشركة، وأضاف أن مرور النفط عبر سوريا سيستمر) [451].

---

(447) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري الملف 21 الجلسة 95 في 1966/11/20 ، تصريحات ناجي طالب في جريدة المنار 1967/2/17 .

(448) محمود الدرة " آراء في مشاكل عراقية أزمة النفط والحكومة " ، بيروت 1969 ، ص9 ، 51 , وقد أكد ذلك رجب عبد المجيد من خلال المقابلة معه بتاريخ 1997/5/19 .

(449) رجب عبد المجيد ، مقابلة معه 1997/5/19 .

(450)رسالة زعين إلى طالب بتاريخ 20 أيلول 1966 ضمن أوراق ناجي طالب ، أطلعني عليها في اثناء مقابلتي له في 1997/4/14 وتضمنت تطمينات من الحكومة السورية من المناسب ان نذكر منها (ان حكومة الجمهورية السورية ستكون مستعدة دوما لتقبل اي ملاحظة تجدونها ضرورية لخدمة المصير العربي المشترك ، وقد رد ناجي برسالة الى زعين في 25 /1966/9 شكره فيها على الموقف وقال " ان حصول الشعب السوري على اي حقوق لن يؤثر في حقوق العراق من النفط) .

(451) جريدة الثورة العربية 1966/11/17 .

واستمرت المفاوضات في الأول من كانون الأول 1966، وعندئذ أعلنت سوريا رفع أجـور المـرور من 4 شلنات إلى 5.1 شلن عن كل طن يمر عبر أراضيها، ورفعت أجور التحميل مـن ميناء بانياس ثـم أمرت في 8/كانون الأول/1966 بوضع الحجز عـلى ممتلكـات الشركـة مـن الأراضي السـورية لضـمان مـا ترتب لها على الشركة، فأدى ذلك إلى توقف عمليات التصدير [452] على الرغم من إعـلان رئـيس الـوزراء السوري أن إجراءات الحجز لا تكون سببا في إقناع تدفق النفط العراقي[453].

وكانت القناعة متوفرة لدى العراق لان أربـاح سـوريا التـي تأتيهـا مـن مـرور الـنفط بالنسـبة لخسارة العراق لا تعد شيئا. وعلى الرغم من حراجـة موقـف العـراق سياسـيا واقتصـاديا أعلـن نـاجي طالب في 9 كانون الأول 1966 أن لسوريا حقوقا عادلة لدى الشركة يجب أن تحصل عليها[454]، وسـعت الحكومة العراقية للضغط على الشركة لحل المشكلة، وقد وافقت الشركة بناءا على طلب العـراق عـلى أن تدفع لسوريا ثلاثة ملايين و سبعمائة ألـف جنيـة اسـترليني، وهـو المبلـغ الـذي أصرت سـوريا عـلى وجوب قيام الشركة بدفعها قبل البدء بأي اتصالات بينهما لاستئناف المفاوضات، ولكن الشركة وضـعت شروطا للدفع قبل استئناف ضخ النفط واعتبار المبلغ سلفة تخصم مـن المبـالغ التـي قـد يتقـرر إلـزام الشركة بدفعها هو أمر يجعل قبول حكومة سوريا لها متعذرا[455].

واجتمع مجلس الـوزراء العراقـي يـوم 10 كـانون الأول 1966 لبحـث تطـورات الموقف، وفي اثر الاجتماع صدر بيان جاء فيه: أن إجراءات الحكومـة السـورية ينبغـي أن لا تكون سببا في انقطاع تدفق النفط العراقي أو انخفاض معـدلات تصـديره. لكـن

(452) جريدة الثورة العربية 1966/12/9 ، جريدة العرب 1966/12/9 .

(453)رسالة زعين إلى طالب بتاريخ 1966/9/20 ، مصدر سابق ، محمود الدرة ، مصدر سابق ، ص52 .

(454) جريدة الأخبار 1966/12/9 .

(455) و,ن ، تقرير دائرة الملحق الصحفي في لندن الى الخارجية العراقية في 1976/1/11 ، الملـف 287/60 ، تصريحـات عبد الرحمن عارف في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع عبد الناصر في القاهرة ، جريدة المنار 1967/1/9 مقابلة مع عبـد الرحمن عارف في 1997/5/7 .

الشركة ابلغت الحكومة هذا اليوم (10 كانون الأول) أن ناقلة نفط قد منعت من شحن النفط من ميناء بانياس إلى أن تقوم الشركة بدفع المبلغ المطالب به من سوريا عن المدة من الأول من كانون الثاني 1966 إلى 30 أيلول 1966 وقدره ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسون باونا استرلينيا، وان الشركة لا تعتزم دفع المبلغ المذكور، وأشار رئيس الوزراء إلى أن الحكومة العراقية أبلغت الشركات رسميا بان عليها معالجة الموقف بحكمة وبشكل لا يؤدي إلى توقف النفط العراقي وشحنه بأي حال من الأحوال " وإلا فإن الحكومة لن يمكنها السكوت عن الضرر الذي سيلحقه بها موقف الشركات المتعنت، كما أبلغناها بان الحكومة ستحتفظ بحق المطالبة بدفع عوائدها وفق المقاييس المترتبة على معدلات التصدير الأخيرة المتنامية التي كانت قبل توقف الشحن لان الخلاف القائم بين الشركة والحكومة السورية لا يمكن أن يكون سببا للشركة أو قوة قاهرة تحول دون استمرارها بعمليات التصدير " . وأضاف رئيس الوزراء بأنه يأمل أن يعالج الموضوع بحكمة، وان تستجيب الشركة لمطالب الشقيقة سوريا[456]. وفي 12 كانون الأول 1966 أعلن راديو دمشق أن شركة نفط العراق أوقفت ضخ النفط إلى ميناء بانياس، وفي اليوم الثاني أوقف ضخ النفط في طرابلس في لبنان[457].

وفي الوقت الذي أعلنت الحكومة فيه تأييدها لمطالب سوريا، ذكرت أن الأمر خاص بسوريا وان الحكومة العراقية ليست طرفا فيه، وحذر رئيس الوزراء ناجي طالب ممثلي شركات النفط خلال الاجتماع الذي عقد بين الطرفين في 11 كانون الأول 1966 بالقول " أن العراق يحتفظ بحقه في جميع العائدات حتى لو توقف الضخ

(456) د.ك.و ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 21 ، جلسة مجلس الوزراء 99 في 1966/12/10.

(457) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص 53 ، جريدة الأخبار 1966/12/23 .

أو انخفضت كميته.. إن المدفوعات يجب أن تتم طبقا للإنتاج المتوقع عام 1966 وان الحكومة العراقية لن تسكت عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بها "[458].

وفي إطار التنسيق بين العراق وسوريا، زار إبراهيم ماخوس وزير الخارجية السوري بغداد يـوم 14 كانون الأول 1966 وأعلـن خـلال زيارتـه (أن حكومتـه لـن تلـح عـلى طلـب الزيـادة إذا مـا قامـت الحكومة العراقية بتصدير نفطها بدلا من الشركة، وأضاف أن أنابيب النفط ملـك للعـراق ونحـن عـلى استعداد لحمايتها.. أنها الشريان الذي يحمـل السـعادة للشـعب العراقـي "[459]. ونستشـف مـن ذلـك دعوة واضحة للتأميم، إذ أعلن (أن على القوى التقدمية في العراق كافة أن تدعم حكومة السيد ناجي طالب من مواقفها التقدمية)، وأسهب في الحديث عن معركة تحرير العرب[460]. ويـذكر نـاجي طالـب انه رد على تصريحات وزير الخارجية السوري (إن المعركة التي تتحدثون عنها يجـب أن نستشـار فيهـا ونقررها معا وليس من طرف واحد لان للعركة حساباتها ونتائجهـا، فكيـف لنـا أن نـدخل معركـة لـن نستشير فيها ولم نخطـط لهـا...)[461]. وتعالـت الـدعوات لتـأميم الـنفط العراقـي ومنهـا دعـوة الشـيخ الطريفي التي جاءت ضمن مقال نشر في مجلة البترول والغاز العربي[462].

وسعيا من حكومة العراق لإيجاد حل للازمة، أجرى رئيس الوزراء اتصالات مهمة مـع السـفارة العراقية في لندن حول موقف الشركات العاملة في العراق وتوقـف ضـخ الـنفط عـبر الأراضي السـورية، وأجرت السفارة اتصالات مع الحكومة البريطانية لممارسة ضـغطها عـلى الشركـة للعـدول عـن موقفهـا المتصلب مع سوريا[463].

---

(458) تصريح رئيس الوزراء عقب اجتماعه بممثلي الشركـات لوكالـة الأنبـاء العراقيـة ، جريـدة الأخبـار 1966/12/12 ، جريدة الثورة العربية 1966/12/12 .

(459) الأخبار 1966/12/15.

(460) جريدة الثورة العربية 1966/12/15 ، محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص 53 .

(461) مقابلة معه في 1997/4/14 .

(462) عبدالـلـه الطريفي كيف ينتصر العرب في معركة نفط العراق ، ص17 .

(463) جريدة الثورة العربية 1966/12/15 ، جريدة الأخبار 1966/12/15 .

وحاول العراق تلافي أي حال من شانها تحويل الأزمة على حساب وارداتها النفطية، فقد أكد ذلك رئيس الجمهورية في حديث نشرته صحيفة الثورة العربية جاء فيه أن الخلاف بين الشركة وسوريا ليس له ارتباط بتقليل مورد العراق من حصته في النفط "[464]، أيدت القوى الوطنية والقومية في العراق قرار الحكومة السورية، وقامت مظاهرة يوم 14 كانون الأول أعرب المشتركون فيها عن تأييدهم لموقف الحكومة العراقية المساند لسورية[465]. وفي اليوم التالي عقد اجتماع في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية حضره عشرون شخصا من ضمنهم عدد من الوزراء وقواد الثورة للاستئناس بآرائهم حول الموضوع فأصر البعض على ضرورة احتلال سوريا، في حين هاجم آخرون حكومة ناجي طالب متهمين إياها بالتقصير، واخطر المجتمعون بان مذكرة من الحكومة العراقية قد قدمت إلى شركة نفط العراق تتضمن " أن حقوق العراق النفطية يجب أن لا تتأثر بموضوع أزمة النفط القائمة بين سوريا والشركة مادام العراق ليس طرفا في النزاع، وان الشركة تلزم بدفع حصة العراق كاملة "[466]. ويشير محمود الدرة إلى أن المجتمعين قد فهموا بصورة ضمنية (أن هناك نصيحة قدمت للعراق لتأميم النفط)[467].

وفي إطار الجهود المبذولة لتسوية الأزمة، كرر ناجي طالب رئيس الوزراء للمستر كريستوفر دالي المدير العام لشركة نفط العراق إصرار العراق على حقوقه وحمل الشركات مسؤولية توقف الضخ وان العراق سيستمر بمحاسبة الشركات على هذا الأساس، ويذكر أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني الذي يعقده رئيس الوزراء

(464)حديث رئيس الجمهورية في جريدة الثورة العربية في 1966/12/15 .

(465) جريدة الثورة العربية 1966/12/19.

(466) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص 54 ، تفاصيل الاجتماع لدى ناجي طالب ، وقد تحدث عنها خلال المقابلة معه في 1997/4/14 .

(467) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص54 .

مع رئيس شركة نفط العراق[468]. ويروي تقرير بعث به الملحق الصحفي العراقي في لندن في بداية سنة 1967 أن الصحف اللندنية ومنها تايمس والفايننشال، تايمس نشرت أنباء اجتماع ناجي طالب مع دالي مدير شركة نفط العراق، وان وكالات الأنباء نشرت استعداد سوريا للسماح للعراق باستخدام أنبوب الشركة لتصدير بعض نفطه ونقلت عن رئيس الوزراء السوري قوله: أن معركة النفط لا تزال في بدايتها وكانت الوساطة العراقية بين الشركة ودمشق قد بدأت في بداية سنة 1966 وأسفرت عن تقديم الشركة إلى إعلان بيان تسوية في أواخر ذلك اليوم، ولكن ذلك البيان لم يصدر، ثم أذاعت دمشق خطابا لرئيس وزرائها هاجم فيه الشركة واتهمها بأنها تهدد ببناء أنبوب جديد من كركوك إلى البصرة بديلا للخط المار عبر سوريا[469].

وأضاف التقرير يقول: أن التقارير في لندن تقول أن الأزمة أصابت وزارة ناجي طالب بهزة عنيفة، وان العاصمة العراقية تتعرض لموجة من الشائعات عن انقلاب وشيك الوقوع، وان الغربيين ينظرون بقلق من أن تؤدي الأزمة إلى عودة الناصرين والبعثيين إلى السلطة لان هذه الفئات ستعمد- إن وصلت إلى السلطة – إلى تصعيد الأزمة على طريق التأميم، خاصة وان الحكومة السورية قد وضعت أنابيب الشركة في أرضها تحت تصرف شركة النفط الوطنية العراقية، ومن جهة أخرى نشرت صحيفة الديلي تلغراف اللندنية الموالية للصهيونية خبرا يفيد أن الحكومة العراقية تتعرض لضغط شديد من سوريا والفئات اليسارية المتطرفة في العراق تطالبها بتأميم النفط وبيعه للأقطار الاشتراكية وان الصحف الحكومية العراقية هاجمت الاقتراح[470].

---

(468) جريدة العرب 1966/12/21 ، الثورة العربية 1966/12/21 ، كانت الاجتماعات مع ممثلي الشركات متواصلة ومستمرة بحثا للخروج من الأزمة ، مقابلة مع ناجي طالب في 1997/4/14 .

(469) و.ن ، تقرير دائرة الملحق الصحفي في لندن ، النشرة الثانية ، العدد 4/1/10 في 1967/1/5 ، الملف 287/60 .

(470) المصدر نفسه .

ولخصت السفارة العراقية في واشنطن موقف الولايات المتحدة الامريكية من الأزمة، طبقا لما أوردته نشرة الواشنطن بوست التي قالت في مقالها الافتتاحي يوم 21 كانون الأول 1966 " أن سوريا ترغب في كسب حرب النفط ضد الغرب وفي إيجاد المتاعب الحكومية المعتدلة في العراق، وان موقف الولايات المتحدة ضعيف في الوقت الحاضر في سوريا والعراق حتى أن شركة نفط العراق طلبت من واشنطن عدم التدخل في الأزمة، وان الموقف الأمريكي في الشرق مبني على التعاون مع الدول الملكية المحافظة ولكن من مصلحة الولايات المتحدة أن تتأهب لمثل هذه العواصف في المستقبل بإقامة علاقات متينة مع الدول المنتجة للنفط "[471].

أثارت هذه التقارير و الأخبار المتضاربة قلق الحكومة العراقية واستياءها الشديد والرغبة بحل الأزمة في مساء 25 كانون الأول 1966 استعرض مجلس الوزراء مسالة إيقاف تدفق النفط والطريقة التي عالجت فيها الحكومة هذا الموقف وأكد المجلس إن الخطوات كانت سليمة ومن شانها ضمان حقوق العراق وسيطلع الرأي العام على تفاصيل الموضوع[472].

وفي ضوء المحادثات التي جرت بين ناجي طالب ودالي التي استمرت حتى 31 كانون الأول 1966 علمت وكالة الأنباء العراقية، أن شركة نفط العراق وافقت على أن تدفع للعراق كل عائداتها من النفط عن الربع الأخير من العام الحالي على الرغم من إيقاف تدفق النفط عبر الأنابيب المارة عبر سوريا وأنها أي الشركات ستدفع للعراق مبلغ (33) مليون و (306) ألف باون استرليني لحد الثالث والعشرين من

---

(471) و.ن ، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في واشنطن الى الخارجية العراقية رقم س /1210 في 1966/12/23 ، الملف 287/60.

(472) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 21 ، جلسة مجلس الوزراء (102ب) في 1966/12/25

كانون الأول الحالي وستدفع الشركة بقية القسط في موعد استحقاقه من السابع في الشهر التالي[473].

وفي 18 كانون الثاني 1967 عرض ناجي طالب آخر تطورات أزمة النفط مع مدير شركة نفط العراق (دالي) ونتائج محادثاته معه للوصول إلى حل معها على مجلس الوزراء وبين رئيس الوزراء " انه تأكد الآن أن الشركة تستغل هذه الأزمة لممارسة الضغط على الحكومة العراقية لتقبل بالتزامات جديدة الهدف منها أن يتحمل العراق أية زيادات جديدة يطالب بها سوريا ولبنان على عائدات مرور النفط عبر أراضيها، ولما كان العراق ليس طرفا في النزاع ولا في اتفاقية 1955، المعقودة بين الشركة وبين هذين القطرين رفض العراق هذا الطلب أو أي اقتراح يضع على العراق أية التزامات جديدة لها علاقة بموضوع الخلاف، وقد اقر المجلس موقف رئيس الوزراء هذا وطلب تبليغ الشركة ذلك مع وجوب إنهاء الخلاف مع سوريا فورا لوضع حد للإضرار التي لحقت وتلحق بالعراق "[474].

وفي 21 كانون الثاني1967 عقد مجلس الوزراء جلسة غير اعتيادية في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية، وتدراس الوضع الناجم عن توقف ضخ النفط، واطلع على المباحثات بين رئيس الوزراء وممثلي الشركات وطلب إلى وزارة النفط مواصلة الجهود والطلب إلى الشركات إيجاد حل لإعادة الضخ وتقديم الضمانات الكاملة بعدم مساس حقوق العراق بأية أضرار نتيجة التأخير (وإنذار الشركات بإيجاد حل حاسم خلال هذا الأسبوع)، وأكد أن العراق ليس مستعدا للدخول في أية التزامات جديدة مع الشركات[475]. وبعد أكثر من (15) جلسة بين رئيس الوزراء

---

(473) الاخبار 1966/12/31 ، العرب 1966/12/31 .

(474) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 22 ، جلسة مجلس الوزراء (5ب) في 1967/1/18 .

(475) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 22 ، جلسة مجلس الوزراء (6) في 1967/1/21 .

وممثل الشركات دالي، ونتيجة لتأخر الشركات ومماطلتها والأضرار التي أحـدثتها في الاقتصـاد العراقـي، أنذرت الحكومة الشركات في 22 كانون الثاني بضرورة استئناف الضخ خلال أسبوع[476] .

وظلت هذه القضية مدار بحث في اجتماعات مجلس الوزراء التي عقدت بصـورة متواصـلة في تلك المدة، وفي 7 شباط 1967 ترأس رئيس الجمهورية جلسة خاصة وبحث آخـر التطـورات[477].وفي 15 شباط أيد المجلس الخطوات التي اتبعها رئيس الوزراء وطلـب المجلـس منـه الاسـتمرار ببـذل الجهـود واستئناف ضخ النفط[478].

ويذكر ناجي طالب انه في 14 شباط 1967 استدعى سفراء كل من الولايات المتحدة الامريكيـة وبريطانيا وفرنسا (الدول صاحبة الأسهم في شركة نفط العراق) فضـلا عـن المسـتردالي وقـال لهـم: " أن أزمة النفط فرضت على العراق... لقد انتظر العراق طويلا لحل المشكلة ولكن دون جدوى، حتى وصل الأمر إلى هذا الحد"، ويعني بذلك الضرر الذي أصاب الاقتصاد العراقي نتيجة للازمة، طالبا إليهم بـذل الجهود للضغط على الشركة للاستجابة للمطالب لأنها سبب وتسبب ضررا بالغا بالعراق[479].

وفي إطار الجهود المبذولة لحل الأزمة، قرر مجلس الوزراء في 16 شباط ايفاد كل من رئيس الوزراء وخالد الشاوي وزير الصـناعة والماليـة بالوكالـة وعبدالـلــه اسـماعيل مـدير شـؤون الـنفط العـام وعـدنان الجبوري سكرتير مجلس الوزراء إلى سوريا للتباحث حول الأزمة وإيجاد حل لها بـالنظر لمـا تكبـده العـراق من أضرار فادحة[480]. وقد سافر الوفد في اليوم التـالي وجـرت مباحثـات مـع الوفـد السـوري الـذي ترأسـه

(476)خطاب عبد الرحمن في مؤتمر المهندسين في جريدة المنار 24و1967/1/25 .

(477) د.ك.و ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 22 ، الجلسة 13 في 1967/2/7 .

(478)نفسه، الجلسة 11 في 1967/2/15 .

(479) ناجي طالب ، مقابلة معه في 1997/4/14 ,

(480)د.ك.و ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 22 ، الجلسة 17 في 1967/2/16 .

يوسف زعين رئيس الوزراء وعضوية كل من موفق الشوربجي وزير المالية وزهير الحاني وزير الدولة والذي عرض المفاوضات مع شركة نفط العراق[481]. بصفته عضوا في الوفد السوري المفاوض مع الشركة، وحال عودة الوفد من سوريا عقد مجلس الوزراء جلسة 9 شباط عرض فيها رئيس الوزراء نتائج مباحثاته مع المسؤولين السوريين وخول المجلس وزير الثقافة والإرشاد إعلان بيان على الرأي العام وتضمن البيان تلخيصا للجهود المبذولة وقال (أن الوفد العراقي قدم وجهة نظر العراق في الأزمة وأكد أهمية تدفق النفط بالمعدلات المتنامية التي تؤمن للعراق المورد الضروري لسد حاجاته المالية بما في ذلك مشاريع التنمية الاقتصادية والإيفاء بالتزاماته القومية والحكومية مستمرة في بذل جهودها واتصالاتها مع جميع الأطراف وهي عازمة عزما أكيدا على المحافظة على حقوق العراق كاملة.

وبالنظر للظروف المحيطة بهذا الموضوع التي يقدرها الرأي العام العراقي، إرتأت الحكومة أن لا تذكر التفاصيل[*]، مما يؤثر في الجهود المبذولة في الوقت الحاضر، لذا ستصدر بيانا مفصلا في وقت قريب توضح فيه للرأي العام المراحل التي مرت بها هذه الأزمة والجهود التي بذلت بهذا الصدد وذلك بالشكل الذي يطمئن المواطنين ويؤكد حقهم في معرفة ما تم بشأن الحفاظ على ثروة البلاد وينور الرأي العام العربي بموقف العراق) [482]. ويذكر عبدالله اسماعيل أن المباحثات التي أجراها ناجي طالب لم تلق أي تجاوب من المسؤولين السوريين رغم إحاطتهم بما يعانيه العراق من وضع

(481) جريدة المنار 1967/2/18 .

(*) يرى ناجي طالب انه (يجب معالجة القضايا الاساسية وفقا لرؤيا بعيدة عن أي تأثير قد يكون انعكاسه سلبيا لاتخاذ قرار إيجابي ، فمعالجة الازمة هي صلب مسؤولية الحكومة ، وان إعطاء مجال لكل من هب و دب سيكون له تأثيره السلبي بالاتجاه الصحيح ، لذلك يرى ان فكرة إحاطة الرأي العام بجميع الأمور هي من وجهة نظره لست ذات أهمية) . مقابلة مع ناجي طالب 1997/4/7 .

(482) د.ك.و ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 22 ، الجلسة رقم (18) في 1967/2/19 ، جريدة المنار 1967/2/20 .

مالي خطير، إذ اضطرت الحكومة العراقية إلى الاستدانة من شركات النفط لكي تتمكن من دفع رواتب وأجور الموظفين والعمال[483] بعد أن فشل رئيس الوزراء في إقناع السفير الأمريكي لتقديم قرض نقدي للعراق، إذ أجابه السفير بأن ذلك غير ممكن ولكن بالإمكان القيام بتمويل بعض المشاريع إذا أردتم وطلب إلى رئيس الوزراء مهلة للاتصال بحكومته التي كان ردها غير ايجابي[484].

وكان رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف قد تحدث لجريدة المنار في 18 شباط 1967 عما سببته الأزمة، وأعلن انه سيعمل على دعم اتجاه العراق إلى إستثمار ثرواته الزراعية والمعدنية وإنماء صناعته وتأهيله لمستقبل زاهر ومورد يفوق موارد النفط بكثير[485]، وهذه إشارة وإعتراف بأن الأزمة قد أدت إلى تدهور خطير في الاقتصاد العراقي وإرباك عانى منه العراق أكثر من غيره.

ومن جهة أخرى صرح وزير الخارجية عدنان الباجه جي في لاهور في الباكستان الغربية التي كان يزورها في الأول من آذار 1967 قائلا: كان موقفنا منذ البداية يقوم على أساس طرفا من النزاع ولكن بما أننا تكبدنا الكثير من الخسائر بسببه نتطلع إلى حله بسرعة)[486].

وفي الثاني من آذار، أي بعد أكثر من ثمانين يوما من وقف ضخ النفط، تم الاتفاق على حل الخلاف بين الحكومة السورية والشركة بعد أن وافقت الشركة على زيادة رسوم المصب والترانزيت المحددة إعتبارا من أول كانون الثاني 1966، وقد أسفر الاتفاق تربو على (50%) من المبالغ التي كانت تدفع لسوريا، ووافق الجانبان

---

(483) عبدالله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ص 23-25 .

(484)أوراق يحتفظ بها ناجي طالب في مكتبه ، أطلعني عليها في 1997/4/14 .

(485) جريدة المنار 1967/2/18 .

(486) جريدة المنار 1967/3/2 .

على إعادة النظر في الحسابات للمدة الواقعة بين أول كانون الثاني1956 و 31 كانون الأول 1965 التسوية قد عززت موقف الزعماء السوريين على حساب العراق [487].

وفي مساء 2 آذار 1967 صرح ناجي طالب رئيس الوزراء إلى وكالة الأنباء العراقية مشيرا إلى التسوية، وقال أن ضخ النفط سيستأنف ثانية مساء هذا اليوم[488].

وكانت جهود العراق مهمة في أثناء المفاوضات السورية مع الشركة، حتى أن دمشق إمتدحت موقف بغداد في الأزمة، وجاء ذلك في تصريح يوسف زعين رئيس الوزراء الذي أكد موقف العراق المساعد وقال أن سوريا ستكون إلى جانب العراق في معاركه المقبلة مع شركات النفط الاحتكارية[489]. وحذر عبد الرحمن عارف الشركات في خطاب له في مؤتمر البترول العربي في 6 آذار 1967 قائلا " أنني أعتقد أن الشركات أصبحت تشعر بالوعي الشعبي المتزايد وآمل أن تتفهم هذا الوعي ولا تقف موقفا سلبيا ولا تقحم غيرها في مشاكل لا شأن للدولة المصدرة للنفط فيها ، وعليها أن تتحمل المسؤوليات التي تنبعث من الأخطاء التي ترتكبها "[490].

وضعت الأزمة العراق في موقف إقتصادي خطير علّق عليه رئيس الجمهورية بالقول: " إن قطع تدفق النفط أعطانا درسا مهما وعلمنا انه يلزم أن لا نعتمد على مورد واحد وعلينا أن نبذل الجهود في إستصلاح الأراضي الزراعية وزراعتها بالمواد التي يمكن تسويقها والإكثار من إنشاء معامل الاسمنت بالنظر لكثرة الإقبال عليها لجودتها، وبذلك نستطيع تجنب الاعتماد على النفط " [491].

---

(487)مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص 378 -379 .

(488)العرب 1967/3/3 ، المنار 1967/3/3 .

(489)العرب 1967/3/5 ، الثورة العربية 1967/3/5 .

(490) جريدة المنار 1967/3/7 .

(491) تصريح رئيس الجمهورية في جريدة المنار 1967/3/9 .

والواقع أن إيقاف تدفق النفط إلى البحر المتوسط أدى إلى إنخفاض إنتاج الحقول الشمالية (كركوك و الموصل) بنسبة (11.5 %) سنة 1967[492]، فقد كان إنتاج النفط سنة 1965 (63.1) مليون طن، فارتفع سنة 1966 إلى (66.6) مليون طن، أي بزيادة مقدارها (3.5) مليون طن فقط. في حين كان إنتاج حقل كركوك (43.9) مليون طن سنة 1965، فانخفض إلى (42.6) مليون طن سنة 1966، وإنخفض إنتاج حقل الموصل من (1.3) مليون طن سنة 1965 إلى (1.2) مليون طن في السنة التالية، وقد لجأت الشركات إلى زيادة الضخ من البصرة الذي إرتفع إنتاجه من (18) مليون طن سنة 1965 إلى (22.7) مليون طن سنة 1966[493]، وإستمر التناقص في شهر كانون الثاني وشباط 1967 بحيث بلغ معدل الإنتاج في السنة التالية (24) مليون طن سنويا من نفط كركوك [494].

وقد أرغمت هذه الخسائر والوضع الاقتصادي المتدهور العراق على قبول تسوية مع الشركات عندما وافق مجلس الوزراء على كتاب الشركات المؤرخ في 19 آذار 1967 الذي أكدت فيه جهودها للتخفيف عن الاقتصاد العراقي بزيادة الضخ من حقول البصرة، وأبدت إستعدادها لزيادة التصدير خلال الأشهر الباقية من سنة 1967 وموافقتها على تسليف العراق مبلغا مقداره (8.5) مليون باون استرليني،وعرضت سلفة مشابهة أخرى بحيث ترتفع مدفوعات الربع الأول من ذلك

(492)- Film 7 , University Publications of America , The special Studies Series , The middle east 1970-1980 Report by T-T connors October 1969 , No. 594 .

(493) شركة نفط العراق ، شركة نفط الموصل ، شركة نفط البصرة ، عملياتها وخدماتها في العراق (بغداد 1967) ،ص156 ، سفارة الجمهورية العراقية في الرباط نشرة أخبارية 1966/12/19 ، ملفات و.ن ، الملف 287/60 .

(494) المنار 1967/3/29 .

العام إلى (35) مليون باون ويتم إسترداد القرض بأقساط سنوية[495]، وخوّل المجلس وزارة النفط متابعة موضوع دفع أقساط النفط المستحقة على الشركات.[496]

وفي 28 آذار1967 بحث ناجي طالب مع وفد الشركات مسألة العوائد المتحققة للعراق حتى السابع من نيسان والمقدرة بأربعين مليون باون وزيادة الإنتاج إلى ما كان عليه قبل توقف الضخ[497].

انعكاسات الأزمة على العراق

أشار الكثير من الكتاب والباحثين إلى أزمة النفط والتدهور الذي أحدثته بالنسبة للاقتصاد العراقي، فقال الباحث الأمريكي: إن إيقاف تدفق النفط العراقي عبر سوريا سبب انخفاضا خطيراً في الإنتاج لسنة 1967 ولاسيما من الحقول الشمالية، وقد تعدى هذا الانخفاض (10.5) بالمائة . إذ تناقص الإنتاج ليصل إلى (22.5) مليون برميل عام 1967 بعد أن كان (25) مليون برميل عام 1965[498] .

وتابعت الصحافة العراقية والعربية موضوع الأزمة وظروفها، فعلى سبيل المثال، كتبت جريدة المنار البغدادية مقالا حمل عنوان (الآثار الايجابية لازمة النفط) إستهله الكاتب بموقف الحكومة من الأزمة وإدارتها ثم عرج على أسباب الخلاف وقال: (من الواجب عدم توقف الضخ عبر الأنابيب وتكبيد العراق خسائر مالية جسيمة... ولاسيما أن الاتفاق الأخير اثبت إمكانية التوصل إلى حل سلمي يرضي كل الأطراف كافة)[499].

وعاد الكاتب ليشير إلى توقيت الأزمة قائلا: " أن الأزمة وتوقف الضخ من الحقول الشمالية قد حصل بعد فترة وجيزة من قيام الحكومة الحالية برفع مذكرة في

(495) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، الملف 22 ، جلسة 26,27 في 30و1967/3/31 .

(496) نفسه ، الجلسة 33 في 1967/4/32 .

(497) و.ن ، كتاب شركة نفط العراق في 1967/3/19 في الملف 259/60 .

(498)T.T Connors , Op.Cit. , No. 594

(499) جميل هاشم الكاظمي ، الآثار الايجابية لازمة النفط ، المنار 1967/3/2 .

تشرين الأول 1966 إلى شركات النفط العاملة تطالبها بزيادة الإنتاج والتعاون مع الحكومة في كافة المجالات[500].

ويبدو واضحا أن سوريا وفي خضم الأزمة أرادت أن تساوم العراق حين دعت إلى مباحثات حول مياه نهر الفرات وصرح رئيس الوفد السوري في أواخر كانون الثاني 1967 في حفل افتتاح مؤتمر مياه الفرات المنعقد ببغداد قائلا: (أننا حريصون على أن نعطيكم المياه التي تحتاجون إليها لزراعة الأراضي التي تستغلونها الآن فعلا في المنطقة)[501].

وقد عقب رئيس الوزراء على ذلك بالقول: أن العراق لا يرى مايبرر قيام أي خلاف بين البلدين في هذا الشأن ، لان الجانب السوري يدرك تماما حق العراق هذا في مياه الفرات، وهو حق أزلي وحيوي، وأؤكد بهذه المناسبة أن المصالح المشتركة للشعب الواحد في العراق وسوريا يجب أن تكون سببا للوحدة وتقوية أواصر الأخوة التاريخية، ولن تكون بأي حال سببا في قيام تناقصات أو خصومات[502] والغريب أن مسألة مياه الفرات كان قد طرقها زهير الحاني وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السوري، حيث قال: " أن الحكومة السورية تستطيع أن تضع على نهر الفرات المضخات التي تملكها شركة النفط لتستعملها في أعمال الري في المستقبل إذا لم تدفع الشركة ما عليها لسوريا "[503].

والمتابع للأحداث هنا، لا بد أن يسأل عن العلاقة بين مرور النفط بالأراضي السورية ومشكلة سوريا والشركات ومياه نهر الفرات التي يعرف الجميع أن هناك قوانين دولية تحفظ لكل بلد حصته من مياه النهر. وعلى ما يبدو أن الربط بين موضوعي النفط والمياه كان موجها ضد العراق بالدرجة الأولى، وهو ما ذهب إليه

---

(500) المصدر نفسه .

(501) محمود الدرة ، المصدر السابق ،ص 61 .

(502) جريدة المنار 1967/2/17 .

(503) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص 60.

محمود الدرة، حيث قال: (عندما يتدفق النفط غدا... تبدأ معركة ماء الفرات بعد غد)[504]. وفعلا وافق مجلس الوزراء في 30 آذار 1967 على إرسال وفد إلى سوريا لإجراء مباحثات حول موضوع مياه الفرات، وقد ضم الوفد كلا من باقر كاشف الغطاء وناجي عبد القادر وحسن الراوي وسعيد مالك[505].

وذهب بعضهم إلى تفسير إيقاف ضخ النفط عبر الأراضي السورية بأنه لم يكن لأسباب مالية، بل قد تكون هناك أسباب سياسية وراء ذلك القرار، ومنها إعلان الحكومة السورية في ذلك الوقت عن رغبتها في بناء سد على الفرات وسحب ما يقارب نصف مياه النهر ومنعها عن العراق وإعتراض الحكومة العراقية على قرار الحكومة السورية في حينه، ولعل ما يدعم هذا الاتجاه، أن ناجي طالب أثار ذلك للمسؤولين السوريين خلال إجتماعه الأخير معهم سنة 1967 متسائلا عن المراحل التي وصل إليها مشروع بناء السد، وعندما علم أن الحكومة السورية جادة ببنائه. وتساؤل عن (الإخوة العربية) التي يتشدق بها المسؤولون السوريون والتي أدت إلى إيقاف ضخ النفط العراقي وحرمان شعبه من أهم مصدر لدخله وسحب مياه الفرات التي تعتمد عليها المشاريع الزراعية في وسط وجنوب العراق ؟ "[506].

---

(504) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص 60.

(505)د.ك. و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 22 الجلسة 26 في 1967/3/30 ، وقد إحتجت وزارة الخارجية بموجب كتابه المرقم (خاص) في 8 شباط 1968 على كل من تركيا وسوريا وموسكو عن طرق سفاراتهم في بغداد بشأن سد كيبان والطبقة ، وعقد مجلس الوزراء جلسات برئاسة رئيس الجمهورية لمتابعة الموضوع وإصدار التعليمات اللازمة وقرر المجلس تشكيل لجنة وايفادها حول الموضوع وهم كل من باقر كاشف الغطاء عن وزارة الاصلاح الزراعي وسعيد مالك العلي عن وزارة التخطيط وناجي عبد القادر وحسن الراوي عن وزارة الخارجية . ينظر : د.ك.ز ، مقررات مجلس الوزراء ، المصدر نفسه ، الجلسات 10 في 1968/2/6 و 11 في 1968/2/12 .

(506)عبدالله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ، ص 25-26 .

وفي تقويم عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية للازمة قال: (إننا لم نفهم موقف السوريين، فإن تصريحاتهم في واد وتصرفاتهم في واد آخر، وكان موقفهم يكتنفه الغموض، ومع ذلك دخلنا الأزمة ولسنا طرفا فيها)[507].

فيما رأى آخرون أن الأزمة تكشف عن مخطط دولي يرمي إلى القضاء على الكيان العراقي عن طريق توقف موارده الرئيسة، وإن الوزارة القائمة لم تثبت عجزها عن معالجة الموقف حسب، وإنما ساهمت في إهدار كرامة العراق ، فسمحت للآخرين بالمساس بسيادته الوطنية، وإتهمت الحكومة بمعالجة الأزمة بالمتناقضات المقترنة بالتخاذل والخوف، وقد شجع موقفها الآخرين على التمادي بالأضرار بمصالح العراق الحيوية[508].

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن شركات النفط أرادت أن تحدث مشكلة بين سوريا والعراق وتكون هي الرابحة النهائية، وفعلا تمكنت من تحقيق ذلك عندما وجدت أن الاختلاف في وجهات نظر الجانبين الذي غذته، قد أحدث خلافا عميقا بين إقتصاد متدهور في العراق وبين وضع سياسي يتحين الفرص في سوريا لتحقيق أهدافه الخاصة، وخرجت الشركات – وهي تجني ثمار إنتصارها – بخلاف متواصل حتى وقتنا الحاضر.

ثانياً . عدوان الخامس من حزيران والدعوة لاستخدام النفط سلاحا في المعركة

من العوامل الأخرى التي أسهمت في توجيه سياسة النفط في العراق في الستينات، الظروف التي كانت بها الأمة العربية ولاسيما في صراعها مع العدو الصهيوني، وقد جرت محاولات لاستخدام النفط سلاحا في معارك سنة 1948 وسنة 1956. ويبدو أن إستخدام النفط سلاحا إقتصاديا ضد العدوان خلال المرحلة السابقة كان رهينا بعدة عوامل، يأتي في مقدمتها ضعف الادراة العربية وشكل الزعامات وعدم الجدية، فضلا عن الظروف السياسية لكل بلد ونظام الحكم والاعتماد السياسي

(507) مقابلة مع عبد الرحمن عارف في 1997/5/7 .

(508) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص 10-11 .

على الواردات النفطية، وأبعد من ذلك كله إرتباط أغلب أنظمة الحكم العربية بالدول الكبرى المالكة للشركات النفطية [509]. حتى أن الدول الكبرى (ومنها الولايات المتحدة الامريكية) لم تكن مقتنعة بأن العرب سيقاومون قيام (إسرائيل)، وقد أشار الطريفي خبير النفط العربي المعروف إلى ذلك بالقول: " كاد مركز ثقل صناعة البترول ينتقل حتما من الولايات المتحدة الامريكية ومنطقة الكاريبي في أمريكا الوسطى والجنوبية إلى الوطن العربي وإيران، ولكن حكام ما قبل النكبة وفي أثنائها لم يكونوا أحرارا في مباشرة شؤونهم الخارجية، أو كانوا ضعفاء من الناحية السياسية، بحيث لم يظهرا ما يقنع الغرب بأنهم سيقاومون قيام (إسرائيل)[510]. وقد حاول بعض الحكام العرب تبرير تقاعسهم عن إستخدام النفط سلاحا في المعركة، بقولهم: " إن صناعة النفط عملية تجارية لا سياسية ويجب عدم إدخالها في المعركة،وهكذا أيقنت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا انه بالإمكان قيام (إسرائيل) بدون أن تتأثر مصالحهم النفطية ... وفعلا قامت (إسرائيل) وخسر العرب المعركة "[511].

غير أن محاولة عام 1956 كانت أكثر وضوحا من المحاولات السابقة، فبعد تأميم قناة السويس إنتهت المفاوضات التي دارت حول مستقبل القناة بالعدوان الثلاثي وأغلق المصريون القناة، وفي 3 تشرين الثاني 1956 دمر الجيش السوري عدة منشآت نفطية لشركة نفط العراق، مما أدى إلى وقف ضخ النفط إلى البحر المتوسط، وسبب إيقاف ضخ خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى طرابلس إرباكا لم يسبق له

---

(509) عبد العزيز حسين الصويغ ، النفط والسياسة العربية ، مركز الخليج للتوثيق والإعلام (السعودية ، ط1، 1981)، الصفحات 125-140 ، الأهرام الاقتصادي 1966/8/1 ، ص4 .

(510) عبدالله الطريفي ، " البترول في خدمة القضايا القومية" ، مجلة البترول والغاز العربي ، العدد الرابع، كانون الاول 1965 ، ص12 ، الصويغ ، المصدر السابق ، ص 124 .

(511)الطريفي ، البترول وخدمة القضايا القومية ، المصدر السابق ، ص 12 .

مثيل في أوروبا الغربية وأحدث أثرا واضحا في صناعة النفط العالمية[512] على الرغم مـن الجهـود التـي بذلتها الولايات المتحدة الامريكية لسد النقص الذي حصل في الإمدادات النفطية العالمية عندما تولـت ما عرف باسم (التوزيع العالمي للنفط الخام ومنتجاتـه)، وشـاركت أسـاطيل نـاقلات الـنفط الامريكيـة بجهود رئيسة لإنقاذ أوروبا الغربية، ولعل هذا العمل يأتي في المرتبة الثانية بعـد خطـة مارشـال[*] مـن حيث ضخامة حجم الاعتمادات وأهمية العمليات [513].

وقد تصاعدت الـدعوات العربيـة وفي مناسـبات كثـيرة إلى ضرورة الاسـتخدام السـياسي للـنفط وبصورة تمكن العرب من تحقيـق أهـدافهم، غـير أن تشـبث الغـرب ودور شركـات الـنفط العاملـة في الأراضي العربية حال دون تحقيق ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلـة ديـر شـبيكل الألمانيـة أجـرت حـوارا مـع مايكـل سـتيورت وزيـر الخارجية البريطانية في آب 1966 ، وقد نقلت المجلة عن مدير إحدى كبريات شركات النفط قوله (لقد أريقت دماء كثيرة، ولكن شكرا للسماء ولم ترق حتى الان قطرة بترول واحدة)، وقد قصدت المجلـة أن النظام الحاكم أيا كان نوعه سيكون ملزما ببيـع الـنفط، إذ لا يمكنـه أن يسـتغني عـن عائداتـه، ولكـن ستيورت رد قائلا (ولكن هنـاك إحـتمال أن يـؤدي أي اصـطدام في الشرق الأوسـط إلى تخريـب حقـول النفط هناك، وبذلك يتوقف الإنتاج)[514]، وربما يعد ذلك من باب الاحتياطات اللازمة لمجابهة الموقـف الذي قد يحدث.

---

(512)الصـويغ ، الـنفط والسياسـة العربيـة ، ص 126 ، عبـد المـنعم عبـد الوهـاب ، المصـدر السـابق ، ص 107.

(*) في 5 حزيران 1947 أعلن جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي عـن مشروعـه حـول أعـمار اوروبـا والاقطـار التـي تضررت من الحرب العالمية الثانية إعتمادا على نفط الشرق الاوسط ينظر : نوري عبد الحميد خليل ، مصدر سابق ، ص 346 .

(513)- Shashaa LIbanoff , Oil for Europe, American Foreign Policy and Middle East Oil , Ph.D Disertation Claremont Graduate School , 1973 , p.251.

(514)نقلا عن جريدة الأهرام الاقتصادي1966/8/15 ، ص 18 .

إن فكرة إستخدام النفط سلاحا سياسيا لم تتوقف، وإنما كانت محط إهتمام الرأي العام العربي، فقد تناولت الصحافة العربية والأحزاب السياسية هذا التوجه حتى أن جريدة الحياة البيروتية كتبت في مقال حمل عنوان " إستخدام النفط سلاحا سياسيا بين القول والفعل " تناولت فيه دور النفط السياسي وعالجت كيفية الإقدام على هذا العمل من زاويتها الخاصة [515].

ولتحقيق هذا الأمر، دعت الجامعة العربية إلى ضرورة تنسيق السياسة النفطية العربية، وقد إستجابت كثير من الأقطار العربية المنتجة، ورأت بعد دراسة للوضع أن تصل إلى قرار جماعي، وربما يكون أكثر قوة وأهمية وفعلا، وكان من التوصيات المهمة (لمؤتمر البترول العربي الخامس) المنعقد في بغداد للمدة من السادس عشر من آذار حتى الثالث والعشرين منه عام 1965 بقراره الأول (إستخدام النفط والإمكانيات الاقتصادية الأخرى سلاحا فعالا في معركة تحرير فلسطين... وان تكييف الدول العربية علاقاتها بالدول الأخرى ينبغي أن يكون في ضوء موقفها من قضية فلسطين... وركز قرار المؤتمر الثاني على (قطع النفط عن أية دولة إذا أقدمت حكومتها على مقاطعة أي قطر عربي مقاطعة إقتصادية أو أضرت مصالحها الاقتصادية)، إلى جانب دعوة المؤتمر إلى التنسيق السياسة النفطية[516].

وقد تكررت دعوة العراق في الخطاب الذي ألقاه الرئيس عبد الرحمن عارف خلال (مؤتمر البترول) المنعقد في بغداد 6 آذار 1967 إلى دعوة الدول العربية إلى تنسيق سياستها الخارجية النفطية[517]. ومهما يكن من أمر فقد تعالت الأصوات الداعية لاستخدام النفط سلاحا، وكانت المؤتمرات العربية تؤكد بشكل كبير وتلح على إستخدام النفط لخدمة القضايا المصيرية للأمة العربية، وقد كتب كثيرون حول الموضوع الذي أشغل مساحة واسعة من الصحافة مثلما شغل الرأي العام.

---

(515) جريدة الحياة ، بيروت 1965/3/20 .

(516) للتفصيل حول وقائع المؤتمر ينظر : مجلة البترول العربي والاقتصاد ، العدد 3 ، 1965 ، ص 6-9 .

(517) حول المؤتمر ينظر : جريدة العرب 1967/3/7 ، المنار 1967/3/7 .

ومع وضوح نوايا (إسرائيل) العدوانية على الأمة العربية، وفي خضم تلك الظروف المتناقضة ما بين الرأي العام وما يحمله من إتجاهات، بين أنظمة الحكم المتأرجحة بإتخاذ قرار يخدم القضية المصرية إنعقدت عدة مؤتمرات لمواجهة المشكلة. ففي 4 حزيران 1967، أي قبل العدوان بيوم حضر الرئيس جمال عبد الناصر مؤتمرا صحفيا حضره عشرات الصحفيين من مختلف وكالات الأنباء والإذاعات والتلفزيون العالمي والعربي، وفي معرض رده عن سؤال حول قطع النفط عن الدول المساندة للعدوان قال (أن دولا عربية ومنها الكويت والعراق قد أبدت إستعدادها لقطع النفط عن الدول المساندة للعدوان...)[518].

وانعقدت عدة مؤتمرات ترمي إلى تنسيق السياسة النفطية منها:

1. مؤتمر النفط العربي المنعقد على مستوى وزراء النفط العربي

انعقد المؤتمر في بغداد في اليوم الخامس من حزيران 1967 لبحث استخدام النفط سلاحا ضد (إسرائيل)، ومن يساندها من الدول الأخرى، وأصدر المؤتمر قرارين أولهما ينص على " منع وصول النفط العربي إلى أية دولة تعتدي أو تشارك في الاعتداء على أية دولة عربية بمد العون العسكري إلى (إسرائيل) أو محاولة عبور خليج العقبة بسفن تجارية تحت حماية عسكرية " . وثانيهما يؤكد على " إخضاع أموال الشركات والرعايا التابعين للدول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب"، وأوصى المؤتمر بتأليف لجنة من وزراء الخارجية لتحديد ما يستجد من مواقف عدائية، وناشد المؤتمر أيضا الدول الإسلامية الصديقة المنتجة للنفط ولاسيما إيران منع وصوله إلى إسرائيل[519].

---

(518) عن المؤتمر الصحفي للرئيس جمال عبد الناصر ينظر: جريدة الأهرام 1967/6/4 .

- Film 10 , Lee Blanton Hull , " The Impact of the Arab Decisions on The Oil Market March 1976 , University Publications of America , p. 180 .

(519) جامعة الدول العربية ، المؤتمرات ، 1949-1973 ، مركز التوثيق والمعلومات ، القاهرة ، 1975 ، ص 38-39 ، محمود شعراوي " وزن البترول العربي في المعركة " البترول العربي ، العدد الثاني ، السنة الخامسة 1967 ، ص23 . Lee Blanton Hull , Op.Cit. , p.160 .

وكان أول رد فعل هو استجابة العراق للقرار، إذ أصدر الرئيس عبد الرحمن عارف بيانا أذاعه بنفسه على الأمة العربية قال فيه " أن الحكومة إتخذت الخطوة الأولى في قطع ضخ النفط تنفيذا لقرار مؤتمر الدول العربية المنتجة للنفط الذي عقد في بغداد منذ يومين بوجوب قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في العدوان(520).

ودعا العراق وزراء الخارجية إلى الاجتماع في الكويت حيث قرروا اتخاذ الخطوات التي اقرها المؤتمر والتي تتعلق باتخاذ إجراءات اقتصادية أخرى ضد الدول التي تساند العدو، ومنها إخضاع أموال شركات النفط والرعايا التابعين للدول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب، كما دعت الحكومة العراقية إلى مراقبة تحركات الشركات(521).

وطالب الاتحاد العام للعمال في العراق بتأميم حصتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في شركة نفط العراق، ودعا نقيب المحامين إلى تأميم الأسهم الهولندية أيضا، وطالب باستبعاد أي نشاط للشركات الرومانية لمخالفة رومانيا موقف الدول الاشتراكية(522).

وبناء على قرار العراق قررت سوريا وقف شحن النفط، وكان تحرك العراق متميزا، حيث أرسل وفدا إلى الرياض، اجتمع بالملك فيصل وتباحث معه في تنسيق التضامن العربي وتعاون الأقطار العربية المصدرة للنفط ضد الدول التي ساندت العدوان الإسرائيلي واشترك وزير النفط السعودي مع وزيري نفط العراق والكويت في المحادثات التي جرت للتنسيق بين مواقف الحكومات العربية(523).

---

(520)بيان الرئيس العراقي في جريدة الجمهورية 1967/6/9 ، انتوني سامبسون، الشقيقات السبع،ص253.

(521)الثورة العربية 1967/6/9 ، محمود شعراوي ، وزن البترول العربي في المعركة ،المصدر نفسه،ص24

(522) جريدة الجمهورية 1967/6/9 .

(523) محمود شعراوي ، المصدر السابق ، ص24 .

وكان أثر عدوان حزيران واضحا على الاقتصاد العراقي، إذ انخفض إنتاج نفطه في حزيران بنسبة 73% مما كان عليه في الشهر السابق، وبنسبة 67% عما كان عليه في نفس الشهر من عام 1966[524].

وكان الشيخ الطريفي قد كتب مقالا حث فيه على ضرورة الهيمنة على الاقتصاد الوطني وربط بين السيطرة على الثروة الطبيعية وتحرير فلسطين حين قال (إن اقتلاع إسرائيل التي أوجدها الغرب الأراضي العربية لا بد أن يسبقه اقتلاع الوجود الاستعماري الممثل بالشركات الاحتكارية النفطية التي تتعاون معاونة فعالة في تقوية النفوذ الأجنبي والسيطرة الاستعمارية وحث العراق على الإقدام على خطوة التأميم لان النفط أصبح من الندوة بحيث يتنافس المشترون عليه، ودعا لبناء خطوط أنابيب من شمال العراق عبر تركيا إلى البحر الأسود وبحر قزوين لنقل النفط العراقي إلى الاتحاد السوفيتي ومنه إلى أوروبا[525]، ودعا أيضا إلى ضرورة التخلص من سيطرة الشركات الأجنبية لأنها " لم تعد ضرورة لبلادنا لان إنتاج النفط وإيصاله إلى الأسواق متيسر بدونها، ولذلك لابد من اقتلاع وجودها ولاسيما أنها تنتمي إلى البلاد التي ناصبت الأمة العربية العداء وهي بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وهولندة "[526].

وكان العراق قد بدا فعلا بتعزيز الاتجاه الوطني وتنمية قدرته على رسم سياسته النفطية تتفق والنهج الوطني والقومي، فيما سعت شركات النفط الأجنبية على مقاومة أي إجراء من شأنه تغير العلاقة بينها وبين حكومات الأقطار العربية المنتجة للنفط، وحاولت الإبقاء على امتيازاتها القديمة سعيا منها في الحفاظ على حقوق استثنائية لديها على الرغم من أنها كانت في طليعة من شجع العدوان ضد هذه

(524)عبد المنعم عبد الوهاب ، مصدر سابق ،ص 109 .

(525)عبدالله الطريفي "تأميم النفط العربي ضرورة سياسية واقتصادية وعسكرية"، مجلة البترول والغاز العربي، العدد العاشر، تموز 1967،ص5.

(526)نفسه ، ص6 .

الأقطار[527]. وقد استطاعت هذه الشركات أن تجني من وراء العدوان وغلق قناة السويس أرباحا طائلة وصار النفط المصدر بالأنابيب إلى البحر المتوسط يحقق أرباحا كبيرة فطالب العراق بالتعويض واغتنمت الشركات هذه الفرصة لحل المشاكل القائمة بينها وبين العراق وجرت مفاوضات بين ممثلي الشركة والحكومة العراقية[528]، وتم التوصل إلى تسوية نهائية وافقت الشركة بموجبها على دفع مبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني إضافية عن صادرات النفط الشمالية من تاريخ استئناف الضخ في حزيران ولغاية 31 أيار 1968 وإضافة سبعة سنتات أمريكية عن كل برميل نفط مصدر من هذا التاريخ، وقد وافق مجلس الوزراء العراقي على ذلك يوم حزيران 1968[529].

2. مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال والنفط العرب

في كلمة افتتاح مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال والنفط العرب الذي انعقد في بغداد بين 17-21 آب 1967، من اجل اتخاذ تدابير كفيلة بتصفية آثار العدوان الاسرائلي قال الرئيس عبد الرحمن عارف " أن الامبريالية تريد الاحتفاظ بشركاتها البترولية والاحتكارية، بغية إبقاء سيطرتها على ثروتها الطبيعية... وتجني شركات النفط الامريكية والبريطانية سنويا ملايين الدولارات، وتحول هذه الأرباح إلى أسلحة مهنية موجهة إلى صدورنا بواسطة (إسرائيل) التي هي مخزن أسلحتهم... إذا أردنا أن

---

(527) ف. ايليوشن " النفط العربيمن خلال الخلاف بين الحكومة العراقية وشركات النفط " ، مجلة البترول والغاز العربي ، العدد الثاني 1967 ، ص 18 .

(528)تألف الوفد العراقي من كل من عبد الستار علي الحسين وزير النفط والجكتور محمد جواد العبوسي وزير الاقتصاد وعبد الرحمن الحبيب وزير المالية وإحسان شيرزاد وزير البلديات واديب الجادر رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية . ينظر : د.ك.و ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 25 ، الجلسة 86 آ في 1967/10/5 .

(529)المصدر نفسه، الملف 27/، الجلسة 40 في 1968/6/9، جريدة الجمهورية 1968/6/10 نص كتاب.

نعيش بالفعل وسط شعور بالكرامة ودون أن نحني الرأس أمام المعتدين علينا أن ندافع عن أنفسنا وخيراتنا ضد الامبريالية[530] .

شكل المؤتمر ثلاث لجان فنية أحداها للمال والثانية للاقتصاد والثالثة للنفط، وقد بحث المؤتمر الموقف العربي من جميع نواحيه عملا على تمكين الدول العربية من مواجهة دول العدوان في الميادين الاقتصادية والمالية والنفطية. ومن ابرز الموضوعات التي ناقشها المؤتمر وقف ضخ النفط عن الدول المعادية وحماية الاقتصاد العربي، واستعرض الآثار التي يمكن أن يتعرض لها اقتصاد هذه الدول نتيجة لذلك، فضلا عن مواضيع أخرى اقتصادية بحثها المؤتمر فيما يخص قناة السويس والأرصدة العربية في الخارج[531] .

انتهت دراسات المؤتمر إلى أن كميات النفط التي لن تصدر إلى الخارج – (إذا أوقف ضخ النفط العربي)- تبلغ (466) مليون طن في السنة، تستهلك الأقطار العربية منها (16) مليون طن في السنة ويصدر الباقي، وفي حالة وقف ضخ النفط تماما مدة ثلاثة أشهر – طبقا للاقتراح الذي تقدمت به جمهورية العراق أملا في استفاد احتياطات الدول المساندة للعدوان من النفط – سوف يؤدي إلى خسارة قدرها (6900) مليون دولار في الأشهر الثلاثة، وان الأقطار العربية سوف تتحمل خسارة قدرها (669) مليون دولار[532] .

وقد اقر المؤتمر عدة توصيات ظلت سرية حتى تم عرضها على مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في (29 آب – 1 أيلول 1967) ومنها دور النفط

(530)نص تصريح الرئيس عارف في جريدة الثورة العربية 1967/8/19 . نشرة وكالة الأنباء العراقية (12) في 1967/8/19.

(531)جامعة الدول العربية، المؤتمرات القومية 1964-1973 ، مركز التوثيق والمعلومات ، القاهرة 1975، ص72.

(532) المصدر نفسه ، ص75 ، محمد شعراوي " لماذا وافق مؤتمر الخرطوم على إستئناف ضخ البترول " ، مجلة البترول العربي ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، القاهرة 1967 ، ص 21 .

العربي في تصفية آثار العدوان على الأرض العربية، فضلا عن قرارات الاقتصادية أخرى مهمة [533].

ومع أن مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العربي " أوصى بإمكانية وقف ضخ النفط بوصفه سلاحا في المعركة، رأى مؤتمر القمة بعد دراسة الأمر ملياً أن الضخ نفسه يمكن أن يستخدم سلاحا ايجابيا باعتبار النفط طاقة عربية يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان ولتمكينها من الصمود في المعركة[534].

وهكذا قرر مؤتمر القمة استئناف ضخ النفط لتمكين الدول التي تعرضت للعدوان وفقدان موارد اقتصادية من الصمود لإزالة آثار العدوان، وقد أسهمت بالفعل الدول المنتجة في تمكين الدول التي تأثرت بالعدوان من الصمود أمام أي ضغط اقتصادي[535].

وإزاء التساؤلات التي أبداها الكثيرون حول أسباب هذا التحول، حلل الباحث محمود شعراوي في مجلة البترول العربي التي تصدر في مصر بصورة فصلية أسباب اتخاذ هذا القرار وشاركه كثير من المفكرين في ذلك، ومن هذه الأسباب[536] :

أولا. إن إيقاف ضخ النفط في معظم الأقطار العربية المنتجة لم يتوقف سوى ساعات قليلة أو أيام معدودة واستؤنف الضخ بعدها مباشرة.

ثانيا. إن وصول النفط إلى الدول التي شاركت في العدوان، وأيدت(إسرائيل) فيه وهي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية لم ينقطع، وإنما كان يجد طريقه إليها خلال مدة الإيقاف.

---

(533)جامعة الدول العربية ، مؤتمرات القمة العربية ، قراراتها وبياناتها 46-1985 ، مركز التوثيق والمعلومات ، القاهرة 1987، رقم القرار 4 في 1967/9/1 ، ص 47 .

(534)المصدر نفسه .

(535) جامعة الدول العربية ، مؤتمرات القمة 46-1985 ، ص 47 ، الصويغ ، المصدر السابق ،ص128 .

(536) محمود شعراوي ، لماذا وافق مؤتمر الخرطوم ، ص22 ، الصويغ ، المصدر السابق ، ص127-128 .

ثالثا. إن إيقاف ضخ النطف كلياً معناه انقطاع هذا النفط عن دول صديقة مساندة ولا تزال تساند كفاحنا ونضالنا ضد دول العدوان.

رابعا. إن وقف تصدير النفط نهائيا مدة ثلاثة أشهر الذي تضمنه اقتراح جمهورية العراق ليس ضمانا كافيا لاستنفاد احتياطيات دول أوروبا لاستيرادها النفط من دول أخرى زادت إنتاجها خلال الأزمة كإيران وفنزويلا لتغطية بعض احتياجات هذه الدول.

خامسا. إن عودة الدول التي كان مقررا أن يقطع عنها النفط إلى مصادر النفط العربي مرة أخرى – بعد استئناف الضخ سوف يكون صعبا، لمحاولة هذه الدول تعويض ما تفقده من النفط العربي عن طريق استيراد النفط من إيران وفنزويلا.

سادسا. إن اقتصاديات بعض الأقطار العربية كالعراق والكويت وليبيا والسعودية كانت تصاب بأضرار بالغة نتيجة إيقاف الضخ لاعتمادها على النفط موردا أساسيا من الممكن الاستفادة من هذه الموارد لتمكين الدول المنتجة من الصمود أمام العدوان ودعم دول المواجهة، فضلا عما يتصل بذلك من ظروف أخرى في المجال الاقتصادي والعسكري ربما يؤدي هذا العمل إلى تدخل عسكري من الدول الأخرى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لاحتلال منابع النفط التي كان لابد من توفير حماية عسكرية لها وعلى هذا الأساس تم استئناف ضخ النفط.

وتأسيسا على ذلك، وبغية استخدام سلاح النفط بشكل ايجابي حاول مؤتمر القمة استخدام واردات النفط بطريقة تمكن دول المواجهة " لإسرائيل" من تنمية قدراتها، أي كما عبر عنه (الاستخدام الايجابي لسلاح النفط)[537].

إن سبب الإخفاق الذي حصل في استخدام النفط سلاحا لمواجهة العدوان يرجع إلى أسباب كثيرة منها اختلاف وجهات نظر أطراف السياسة النفطية حول الموضوع فكانت وجهة نظر الأقطار المنتجة المعتمدة كليا على واردات النفط تختلف عن وجهة نظر الأقطار غير النفطية أو التي كانت اقل اعتمادا على المداخيل النفطية

---

(537)مؤتمرات الفمة العربية ، 1946-1958 ، ص47 .

(مصر وسوريا)، وقد جاءت نتائج الحظر النفطي الفاشلة لتزيد من اقتناع الأقطار النفطية من عدم جدوى إهدار مواردها النفطية في معركة خاسرة لن يصيبها منها إلا حرمانها من المصدر الرئيس للدخل القومي[538].

وعلى هذا الأساس تباحثت كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا بشأن إنشاء منظمة عربية فيما بينما أفلحت بعد عدة إجتماعات عام 1967 في تأسيس منظمة الدول العربية المنتجة للنفط التي عرفت بالاوابيك في العام التالي، والتي رفض العراق الانضمام إليها في البداية باعتبار أن الدول المنظمة إليها هي (دول محافظة)[539].

ومما لاشك فيه أن ضعف التنسيق العربي وعدم الجدية وعدم توفر النية الصادقة وهيمنة شركات النفط قد أسهم في فشل ذلك الإجراء.

ويذهب الشيخ الطريفي بتحليله لكيفية إستخدام النفط سلاحا ايجابيا إلى القول " لن يغسل عار هزيمة الأمة العربية من قبل الاستعمار والصهيونية إلا دماء عربية وأسلحة تفوق الأسلحة التي يعطيها الغرب لإسرائيل ونحن أمة غنية نستطيع شراء السلاح بأموالنا فإذا ما أممنا البترول أمكننا إيجاد الأموال اللازمة لشراء الأسلحة وبناء المصانع اللازمة لصنعها... وإذا أردنا أن تنجح مخططاتنا في المقاطعة والتأميم وان تتكون لجنة عليا لتنسيق المجهودات بحيث يتكامل النشاط في كل البلاد العربية...)[540]. والجدير بالإشارة أن مجلس الوزراء العراقي كان قد قرر في 21 حزيران 1967 الموافقة على ضخ النفط وإيصاله إلى كل من تركيا وفرنسا مع ضمان عدم إيصاله إلى الدول المساندة للعدوان[541].

---

(538) الصويغ ، النفط والسياسة العربية ، ص129 .

(539) نفسه ، ص 129 .

(540)الطريفي ، صناعة البترول في الوطن العربي ضرورة سياسية واقتصادية وعسكرية ، ص 24 .

(541) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، الملف 23 ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الجلسة 55 في 1967/6/21 .

ثالثاً . موقف الرأي العام والقوى السياسية 1966-1967

من العوامل الأخرى التي أسهمت في توجيه سياسة النفط الوطنية في العراق موقف الرأي العام والقوى السياسية في العراق وضغوطها على الحكومة لإتباع سياسة حازمة مع الشركات بإعتبارها قاعدة للعدوان ورمزا من رموز السيطرة الأجنبية ووراء كل الأحداث التي مرت في تلك الحقبة بدءاً من تحريكها الاقتصاد العراقي على هواها ومماطلتها في الاستجابة لمطالب العراق الوطنية مروراً بمشكلة إيقاف ضخ النفط عبر سوريا وعدوان الخامس من حزيران 1967 والمحاولات الامريكية للهيمنة على المنطقة.

وعند الكلام عن موقف الرأي العام لا بد من القول أن هذه المواقف أخذت إتجاهين إن لم نقل أكثر في بعض المشاكل منها ما هو مساند للحكومة ومنها ما هو في باب المعارض لها ومنها ما هو محايد في بعض القضايا.

موقف الأحزاب السياسية

حزب البعث العربي الاشتراكي

كان موقف حزب البعث الاشتراكي واضحا منذ البداية، فهو يعد قضية النفط من القضايا الاساسية والمهمة في نضاله ودعا إلى موقف متشدد مع شركات النفط وربط بين الاستقلال الاقتصادي والسياسي وهو ما أكدته بيانات الحزب الصادرة بهذا الشأن ، وكانت دعواته الواضحة منذ البداية إلى تأميم النفط[542] التي عدّها ركيزة الغرب في المنطقة وسندا للكيان الصهيوني [543].

خلال الأزمة التي حدثت بين سوريا وشركة نفط العراق وقف الحزب إلى جانب سوريا من خلال البيان الذي أصدرته القيادة القطرية في العراق في الثاني

---

(542)أرشيف القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بيانات القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في ملفات خاصة من 1965 1968، وكذلك تحتفظ مدرسة الإعداد الحزبي – الأرشيف بقسم منها.

(543) المصدر نفسه .

والعشرين من تشرين الثاني 1966، الذي دعا فيه القوى التقدمية إلى أن تخوض المعركة إلى جانب الشعب العربي في سوريا، وطالب الحكومات العربية عامة، وحكومة العراق خاصة أن تحدد موقفا واضحا بدعم القطر السوري، وحمّل البيان شركة نفط العراق مسؤولية عدم إستجابتها لمطالب الحكومة السورية التي عدها مطالب مشروعة[544]

وصعّد الحزب في بيان آخر للقيادة القطرية المؤقتة في العراق في أواسط كانون الثاني 1967 هجومه ضد شركات النفط الأجنبية، وطالب بفتح جبهات متعددة بوجه كارتل النفط المتحكم بثروات الوطن العربي عن طريق قطع خطوط التبلاين الناقلة للنفط السعودي[545]. وأبعد من ذلك دعا الحكومة إلى الاتصال بالدول العربية المتحررة لإفهامها خطورة الأزمة وإتخاذ الموقف القومي الموحد وتعبئة الطاقات الثورية للوقوف تجاه كل الاحتمالات المتوقعة... وإنطلاقا من إيمانه بنضال الجماهير وبقدرتها على إعادته نفط العرب للعرب، أهاب (بأبناء شعبنا الجبار بالعمال والفلاحين وبالكسبة والمثقفين الثوريين أن يرتفعوا إلى مستوى الأحداث ليعيدوا لثورتنا العربية جذوتها ولأمتنا وحدتها ولجماهيرنا حريتها، وفي الوقت نفسه يحذر عملاء شركات النفط والاستعمار من مغبة التمادي بحملات التشكيك فحساب الشعب عسير)[546].

وفي بيان آخر دعا الحزب إلى غلق قناة السويس أمام الناقلات المحملة بالنفط العربي، وطالب الدول العربية المنتجة للنفط بمنع أي زيادة في الإنتاج على حساب

---

(544)ل.ت.ح ، بيانات ونشرات حزب البعث العربي الاشتراكي في ملفات خاصة للفترة من 1965-1968 ، بيان القيادة القطرية في العراق 1966/11/22 .

(545) بيان القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في أواسط كانون الثاني 1967 (حول أزمة النفط)، دمشق ، البعث 1967/1/29 ضمن الملفات الخاصة بالأستاذ خليل إبراهيم حسين الزوبعي .

(546) المصدر نفسه .

توقف إنتاج النفط العراقي، وذهب الحزب في بيانه إلى حد السيطرة على الشركات وتأميم النفط، وإنتهاج سياسة نفطية تمكن العراق من تجاوز هذه المحن [547].

ومع تطور الأحداث كان للحزب مواقف واضحة ولاسيما من عدوان الخامس من حزيران، إذ دعا إلى انتهاج سياسة عربية لاستخدام النفط ومنعه عن الدول المساندة للعدوان، وكرر دعوته إلى تأميم الشركات الاحتكارية التي وصفها بأنها (مصاصة الدماء)، وركز دعوته للسيطرة عليها بوصفها ركيزة الكيان الصهيوني في الوطن العربي، وربط بين تحرير فلسطين وإقتلاع هذه الشركات [548].

وحين تم الاتفاق مع المؤسسة الفرنسية إيراب حث الحزب على إتخاذ مواقف أكثر جدية، وذلك بالعمل على إستثمار النفط وطنيا من خلال إقامة علاقات إقتصادية مع بلدان العالم المتحررة والدول العربية لإقامة جبهة ضد الشركات، وكان التأميم واحدا من شعاراته الاساسية، وقال انه يسعى دائما أن يضمن مصالح العراق و الأمة العربية الحيوية ويحقق طموح الشعب، إن مسألة النفط لم تعد قضية الحكومة انه قضية شعب يرفض أن تكون مقدراته الاقتصادية رهينة برغبة الآخرين كما جاء في بيان الحزب في آيار 1968[549].

الحزب الشيوعي

أما الحزب الشيوعي فقد كتبت صحيفته السرية (طريق الشعب) في أواسط آيار 1968 تحت عنوان (أسلوب ماكر جديد لنهب نفط شمال الرميلة ونسف قرار الاستثمار المباشر) شككت فيه بالمحاولات التي تقوم بها شركة نفط العراق لإبرام عقود لشراء النفط من حقل الرميلة الشمالي (لقد لزمت الصحافة وسائر الأجهزة الحكومية الصمت التام إزاء ما يجري من مداولات بين الطرفين " الحكومة وشركة

(547)المصدر نفسه .

(548)المصدر نفسه ، بيان الحزب في أواخر حزيران 1967 حول(عدان الخامس من حزيران) .

(549)القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، مصدر سابق ، بيان الحزب في 23 مايس 1968 (حول الوضع النفطي وموقف الحزب منه).

نفط العراق" جريا على عادة الدكتاتورية في تقرير أخطر قضايا الشعب والوطن بتكتم شـديد وبمعـزل عن الجماهير والقوى الوطنية ومن ثم الإعلان عنها وسط جو صاخب مـن الدعايـة الممجوجـة (لمـآثر) موهومة للحكام الدكتاتوريين)[550]. وواصلت الصحيفة فضح الأسلوب الذي تدار فيه السياسة النفطيـة بدءا من محاولات الشركات الالتفاف على القانون رقم (80) بموجب اتفاقية 1965 (التـي كـادت وزارة طاهر يحيى أن توقع عليها لـولا معارضـة الشـعب وقـواه الوطنيـة التـي أحبطـت المصـادقة الرسـمية عليها). ومرة أخرى تحاول الوزارة الحالية برئاسة طاهر يحيى " تسف قرار الاستثمار المبـاشر بالتحايـل عن طريق ماكر جديد هو إبرام (عقـود بيـع) بينهـا وبـين شركـة نفـط العـراق ". وتابعـت الجريـدة إنتقادها هذا الأسلوب (إن السعي إلى تسليم حقل شـمال الرميلـة إلى إحتكـارات شركـة نفـط العـراق يقوم دليلاً قاطعا جديدا على زيف وبطلان إدعـاءات الحكـام الـدكتاتورين حـول تبريـر عقـد إتفاقيـة الـنفط الأخـيرة مـع شركـة إيـراب الفرنسـية القائـل بـأن قيمتهـا الحقيقيـة تكمـن في (كسر الطـوق الاحتكاري) لمجموعة (شركة نفط العراق) على النفط العراقي... إن حزبنا والجماهير الشـعبية تـرى في إجراء المفاوضات مع مجموعة (شركة نفط العراق) والسعي إلى إعادة سيطرتها بـأي شـكل كـان عـلى حقل الرميلـة الشـمالي خطـوة جديـدة وخطـيرة في طريـق التفـريط بمصـالحنا النفطيـة ونسـف قـرار الاستثمار المباشر والالتفاف عليه وعلى قانوني رقم 80 و97)[551].

وقد أشـارت الصـحيفة إلى أن عمليـة المقايضـة بالنسـبة لبيـع الـنفط العراقـي والتعامـل مـع البلـدان الاشـتراكية لكـون العـراق بلـدا مختلفـا تكـون فائدتـه كبـيرة

(550) و.ن ، كتـاب مديريـة الأمـن العامـة ، الشـؤون السياسـية إلى وزارة الـنفط س 253 في 1968/6/2 يتضـمن نشرة جريدة طريق الشعب السرية الشيوعية بعددها الرابع في أواسط أيار 1968 ، الملف الخاص 280/60 .

(551) المصدر نفسه .

للعراق،وكررت دعوتها للجماهير الشعبية والقوى الوطنية إلى تشديد نضالها من اجل شل مساومات (الدكتاتورية الحاكمة)... وتحقيق طموحات الجماهير الشعبية[552].

الحزب العربي الاشتراكي

كان موقف الحزب ينطلق من التمسك بالقانون رقم (80) ويرفض بصورة قاطعة فكرة التفاوض مع شركات النفط أو أي تسوية من شأنها تضييع حق العراق... ومن جانب آخر دعا الحزب إلى تفعيل دور شركة النفط الوطنية وتمكينها من ممارسة نشاطها عن طريق فتح منافذ لها في تسويق نفطها المنتج مع الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز ، وكانت دعوته صريحة إلى التأميم[553].

ووقف الحزب إلى جانب سوريا في خلافها مع شركات النفط ونادى في بيان صدر في 23 تشرين الثاني 1967 إلى (التصدي إلى شركات النفط وإجبارها على الاستجابة لمطالب سوريا) وصعّد الحزب من مطالبتها الحكومة في انتهاج سياسة نفطية تواجه قوة الشركات وحمل رئيس الجمهورية المسؤولية باعتباره المسؤول الأول في الحكم حين قال (انه أصبح أداة مطيعة بيد الرجعيين الذين أحكموا الطوق عليه وحصروه في زاوية معينة بحيث أصبح لا يستطيع التحرك إلا وفق ما ترسمه هذه الرجعية، أداة شركات النفط في المنطقة). . . ونادى بالإطاحة بالحكم والمجيء بحكم (شعبي تقدمي ثوري جماهيري) يعمل فورا بالتنسيق مع كل من الجمهورية العربية وسوريا والجزائر... والتحرك للاتصال بالمعسكر الاشتراكي لتحقيق أهداف الحزب[554].

أما موقف الحزب من إستخدام النفط سلاحا في المعركة فكان يرى " شركات النفط تمثل مصالح الغرب وركيزة إسرائيل فيجب أن تحول العراق إلى مقبرة نهائية

---

(552) المصدر نفسه .

(553) ل.ن.ح ، بيانات الأحزاب السرية ، الملف ق ط ع /8/22ب ، بيان الحزب العربي الاشتراكي حول السياسة النفطية ، تشرين الثاني 1967 .

(554) المصدر نفسه .

للاستعمار في وطننا العربي ما دامت الحرب هي الوسيلة لتحقيق تقدمنا ونهضتنا... لقد آن للثورة العربية أن تنتصر، ولقد آن للجماهير أن تثور وتحقق أهدافها في خلق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد"[555].

وفي بيان آخر للحزب العربي الاشتراكي صدر في 26 آذار 1968، تحدث عن قضية النفط والسياسة النفطية في العراق أدان فيه سياسة الحكمة في عزل الرأي العام عن هذه القضية المهمة وقال (ومما يؤسف له أن يتخذ الحكم موقفا منعزلا دور لرأي الشعب في تحديده ...) وراح الحزب ينادي بالتأميم فقال (إن التأميم ليس أمرا صعبا إلى الحد الذي يروق لأصدقاء الشركة أن يصوروه. فالدول المتحررة التي من مصلحتها نصرة شعب متحرر كالشعب العراقي تستطيع التعاون في هذه القضية...)[556].

وأخيرا دعا البيان (إلى طرد شركات النفط الأجنبية وتصفية عملائها، وان يتم ذلك من خلال قوة الجماهير والاستناد إليها في حكم ثوري)[557].

ومن الواضح أن بيانات الحزب سارت باتجاه تنمية قدرات العراق وتقوية مركزه عن طريق قيام حكم ثوري، يستند إلى الجماهير، فضلا عن طريق التعاون مع الأقطار العربية والاشتراكية.

مؤتمر القوميين الاشتراكيين

ذهب هذا الحزب في الاتجاه نفسه خلال بيانه الذي صدر في تشرين الثاني 1967، فدعا إلى التصدي لشركات النفط و (مقاومة أذناب الشركات الذين يمثلون مصالح الامبريالية في الوطن العربي)، وحث على التشبث بالقانون رقم (80) أيضا، وأشار إلى أن أية تسوية يجب أن لا تتم بمعزل عن القانون ووصف الحكومة أيضا بأنها (ملاذ الرجعية المتعفنة)، ودعا الجماهير لتلقين (كل خائن يريد أن يبيع مصالح وطنه

(555) المصدر نفسه .

(556) ل.ت.ح ، بيان الحزب في 26 آذار 1968 ، في الملف ق ط ع 8/22ب .

(557) المصدر نفسه .

للاستعماريين بثمن بخس درسا يجعل الأرض تميد من تحت أقدامه وأقـدام الرجعيـة الخائنـة السـائرة بركب الامبريالية العالميـة)، وكـذلك حـث الحـزب عـلى مسـاندة سـوريا في معركتهـا ضـد شركـة نفـط العراق[558].

ودعا في بيان آخر إلى مساندة (العربية المتحدة ودول المواجهة مع العدو الصهيوني وقبر عملاء شركات النفط الأجنبية)[559]. ورفع بيان آخر شعار التـأميم وطـرد شركـات الـنفط مـن الأرض العربيـة ودافع بشدة وحماس عن الاستغلال المباشر للثروات الطبيعية في الوطن العربي[560]. وفي مكان آخر دعا إلى إنتهاج سياسة وطنية قومية ترمي إلى السعي لإمتلاك الـثروة الطبيعيـة ومحاربـة (شركـات الـنفط الأجنبية ربيبة إسرائيل في الوطن العربي)[561].

حركة الاشتراكيين العرب

أما حركة الاشتراكيين العرب (جماعة فـؤاد الركـابي) فقـد نشرت جريـدة الاشـتراكي لسـان حـال الحركة في عددها الصادر في أوائل آيار 1968 مقالا حول الاستثمار المباشر لحقـل الرميلـة الشـمالي جـاء فيه:

"وأخيرا نجح نضال شعبنا وضغط قواه الوطنية في منع الحكم الدكتاتوري من تسليم حقل الرميلة الشمالي إلى شركات النفط الأجنبية، إذ أصدرت الحكومة في العاشر من نيسـان بيانـا أعلنـت فيـه إسـتثمار النفط في هذا الحقل إستثمارا مباشرا والتخلي عن إعطائه للشركـــات الأجنبيـة"[562]. وتسـاءلت الصـحيفة عن الأسباب التي دفعت الحكومة إلى هذه الخطوة ولاسيما أن هذا الحكم نفسه (هـو الـذي وقّـع قبـل

(558) ل.ت.ح ، ملفات الأحزاب السرية ، الملف ق ط ع 8/22 ، بيان الحزب حول النفط ، في تشرين الثاني 1967.

(559)المصدر نفسه.

(560) المصدر نفسه (بيان الحزب في مايس 1968) (حول أزمة النفط).

(561)المصدر نفسه .

(562) نص البيان صمن كتاب مدير الأمن العامة – الشؤون السياسية بتاريخ 1968/5/14 المحفوظ ضمن ملفات و.ن ، شؤون النفط مخاطبات وتقارير أخرى في ملفات و.ن ، الملف 280/60 .

شهور قليلة اتفاقية إيراب لاستثمار مساحات واسعة من الأراضي الغنية بالنفط)، وعلل البيان ذلك التحول (باستشراء أزمة الحكم وتفاقم تناقضاته الداخلية حتى أصبحت وزارة طاهر يحيى على وشك السقوط) مما دفع الوزارة إلى إتخاذ هذه الخطوة سعيا وراء تدعيم مركزها المتهاوي تجاه التحركات المضادة التي تمارسها القوى السياسية ضد النظام القائم من أجل إزاحة الوزارة وتأليف وزارة جديدة ، وقد إزدادت الضغوط على الحكومة (بعد تورطها في صفقة إيراب التي شكلت خروجا واضحا على مطالب الشعب بالاستثمار المباشر).

وأشار البيان إلى " أن هذه الخطوة لا تستطيع أن تشكل في ظل الحكم الدكتاتوري القائم بداية حقيقية سليمة لسياسة نفطية متحررة من الاستغلال لأن لجوء الحكم إلى هذه الخطوة قد تم تحت تأثير الظروف الطارئة والضغط الجماهيري، ولم يتخذ ضمن إطار سياسة تقدمية وتخطيط وطني " وتوقع البيان أن تعمد الحكومة إلى تمييع وتجميد قرارها هذا وتلاعبها بطريقة بيع النفط وعمليات الخصم والأسعار المعلنة لتشويه مغزى الاستثمار المباشر حسبما جاء في البيان (لأن رئيس الوزراء هو نفسه الذي وضع إتفاقية 1965 التي قاومتها القوى الوطنية وهو الذي زيف القانون رقم (97) بعقد النضال لإنتزاع حقوقنا النفطية المنهوبة سواء من شركة نفط العراق أو مع مجموعة شركات إيراب وتدفعنا لحماية قرار الاستثمار المباشر لنفط شمال الرميلة من الضياع وتحويله إلى مكسب حقيقي والعمل على إقامة حكم ديمقراطي تقدمي قادر على إنتهاج سياسة نفطية متحررة "[563].

---

(563) المصدر نفسه .

(*) وهم كل من إبراهيم كبه وزير اقتصاد حكومة عبد الكريم قاسم ، ومصطفى علي وزير العدل فيها وعبد الوهاب محمود سفير العراق في موسكو ، والدكتور محمد سلمان حسن خبير اقتصادي وساهم في لجان مفاوضات النفط سابقا.

القوى السياسية الأخرى

في 4 أيلــول 1966 قــدم أربعــة مــن رجــال السياســة في العــراق[*] مــذكرة إلى رئــيس الوزراء، نشرتها مجلة دراسات عربية في زاوية تقارير 1966 حول السياسة النفطية، وقد نصح هـؤلاء في مذكرتهم" رفض الامتيازات بأية صيغة وإستغلال الأراضي المنتزعة بموجب القانون رقـم (80) والتعامـل مع شركات النفط وفق تخطيط طويل الأمد (سياسي – إقتصادي- عسكري داخلي وعربي ودولي) لتأميم النفط في الظروف المؤاتية وتحقيق المطالب العاجلة المطروحة منذ مفاوضات آب 1958[564] .

وطالبوا بزيادة حصة العراق من العوائد والمساهمة في رأس مـال الشركـات بنسـبة (20%) وفي الإدارة الفعلية وإنتزاع الغاز الطبيعي والمساهمة في أرباح النقل والتصـفية وحـل الخلافـات الحسـابية المعلقة لصالح العراق وإتباع سياسة تعـاون نفطيـة كاملـة مـع الـدول المتحـررة دون تحويـل منظمـة الأوبك إلى منظمة تساوميه في خدمة الشركات[565].

وكانت مذكرتهم تدور في كيفية مواجهة شركات النفط الأجنبيـة ولا سـيما أن الوضـع النفطـي كان في مرحلة يساورها الجمود، وقد شعر هؤلاء بضرورة تقديم مثل هذا النصح الـذي ينـدرج في مـا يراه الناس وهو في خارج المسؤولية وتحديد أهداف السياسة النفطية.

وفي الأزمة بين شركات النفط وسوريا وقف هؤلاء الأربعـة مسـاندين سـوريا مـن خـلال برقيـة أرسلوها إلى الحكومة السورية يعلنون تأييدهم الكامل لإجراءاتها التي إتخذتها بصدد الأزمة [566].

---

(564)نص المذكرة في : مجلة دراسات عربية ، العدد 12 تشرين الأول 1966 ، ص 94.

(565)المصدر نفسه ، ص94.

(566) الدرة ، مصدر سابق ، ص53 .

وفي أثناء الأزمة برز تيار معارض لسياسة الحكومة ومعالجتها للأزمة يذهب إلى التطرف وأظهر موقفا ثوريا وصف فيه معالجة الحكومة للأزمة بالارتجال والتردد، ويمكن ملاحظة ذلك من المذكرة التي رفعها كل من محمود الدرة وحسين جميل وفائق السامرائي في الأول من كانون الثاني 1967 إلى رئيس الجمهورية، إذ أشاروا فيها إلى إفتقار الحكم إلى قاعدة شعبية رصينة يرتكز إليها وطالبوا بإطلاق حرية الصحافة والتنظيم الحزبي والحريات الديمقراطية التي لو كانت موجودة (لما ظلت أزمة النفط سراً مغلقاً على الشعب حتى أن الحكومة لم تكلف نفسها بنشر بيان رسمي يوضح ماهية هذه الأزمة وأبعادها وكيفية معالجتها)، وأضاف أن هذه المسألة التي تهم العراق في صميم مصالحه المتعلقة بركن أساسي في حياته الاقتصادية عولجت معالجة مبسترة وإرتجالية لا ترقى إلى مستوى خطورة الموضوع، وأشارت المذكرة إلى وقوف الحكومة موقف المتفرج من المحادثات بين سوريا والشركة، مما أدى إلى توقف الضخ الذي أصاب العراق في الصميم ، وأخيرا أعلنوا في مذكرتهم أن المسألة تتطلب معالجة مشكلة الحكم بالدعوة لعقد مجلس تأسيس يتولى وضع الدستور الدائم وإجراء إنتخابات حرة وفسح المجال للتنظيم الحزبي وإطلاق حرية الصحافة وان لا تقوم أية حكومة بتقديم تنازلات للشركات وخاصة القانون رقم (80)، ولا تبت في أي أمر من الأمور يتعلق بمصالح الشعب إلا بعد قيام الحكم النيابي[567].

وهكذا يبدو انه على الرغم من إختلاف المواقف من بعض قضايا النفط كانت القوى السياسية تتفق على هدف هو التمسك بالقانون رقم (80)، وقد إتهم محمود الدرة حكومة ناجي طالب في معالجتها للأزمة بين سوريا والشركة (بالمتناقضات المقترنة بالتخاذل والخوف)، فهو يتخذ في العلن موقفا وفي السر موقفا مغايراً، مما شجع الآخرين على التمادي بالأضرار بمصالح العراق (وإستبان لنا أن الأمر لا يخلو من مؤامرة تريد السوء بوطننا وشعبنا)[568]. وفي مذكرة رفعها إلى رئيس الجمهورية

(567) نص المذكرة ، في كتاب محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص17-22 .

(568) الدرة ، المصدر السابق ، ص 10 .

بتاريخ 24 كانون الأول 1966 قال الدرة (أن أزمة النفط كشفت عن مخطط دولي يرمي إلى القضاء على الكيان العراقي... وسخرت أجهزة أعلام الدولة في تضليل الرأي العام)، وناشد رئيس الجمهورية إنهاء هذا الوضع بالمجيء بحكومة تعرف كيف تذود عن مصالح الوطن وحقوقه المشروعة[569].

فيما دافع فائق السامرائي نقيب المحامين العراقيين عن مقترح عبد الرزاق الظاهر (وهو وزير إقتصاد سابق) الذي دعا فيه إلى تحويل خط الأنابيب المار عبر سوريا إلى البصرة بإنشاء خط مزدوج ذهابا وإيابا، وحصل هذا المقترح على إنتقادات كبيرة من يوسف زعين رئيس الحكومة السورية، فأنبرى السامرائي يدافع عن المشروع في مقال نشرته جريدة العرب جاء فيه (هذا المشروع المزدوج يجعل العراق هو الذي يملي إرادته لا أن يكون خاضعا لإرادة ومشيئة الآخرين ويجنبه أخطار ضياع ثرواته النفطية أو توقفها كما يحدث اليوم، والمستقبل مليء بالمفاجآت، فلا بد أن يعد العراق عدته"، وقال" إذا جاءت حكومة في سوريا تريد إذلال العراق وحمله على أن يحنو صاغراً عن طريق خنقه إقتصاديا فستفتح الصمامات لينساب النفط إلى الخليج العربي"، وخلص إلى أن تكون الأزمة القائمة " إنذاراً لنا يجعلنا نفكر ونستعد للمفاجآت[570].

وفي كتاب مفتوح وجهه السامرائي إلى رئيس الوزراء إنتقده فيه على محاولاته إظهار الشعب العراقي بمظهر المؤيد للحكومة السورية عن طريق الندوات ووسائل الإعلام وسماحه "لبرقيات مزورة تحمل أسماء لا وجود لها لتأييد الحكومة السورية في موقفها من شركة النفط" ثم خاطبه بالقول "لقد أخطأتم في تقدير الموقف وأخطأتم عندما جردتم أنفسكم من كل سلاح ما زلتم ممعنين بالخطأ من تمسككم بالبقاء في

---

(569)المصدر نفسه ، ص10-11 .

(570)جريدة العرب 1967/1/16 .

الحكم ناسين أن العراق يخسر في كل ثلاثة أيام من حكمكم مليونا من الباونات الاسترلينية "[571].

ومهما يكن من أمر فإن الآراء التي طرحها هؤلاء الثلاثة كانت تستحق الوقفة، وقد عدّها البعض متطرفة، إلا أنها كانت تنم عن فهم عميق وإستشراف للمستقبل دلت الأحداث التالية على ذلك، وأخذت طابعاً سياسياً أكثر منه إقتصادياً، فضلا عما حدث في الثمانينات عندما قامت الحكومة السورية بإيقاف ضخ النفط العراقي إلى البحر المتوسط الذي لا يزال قائما حتى الآن.

الصحافة

المتتبع للأحداث يلاحظ أن الصحافة ساندت خطوات الحكومة في مجمل القضايا النفطية وحشدت جميع إمكانياتها لإبراز موقف من الشركات وتابعت القرارات المتخذة بشأن شركة النفط الوطنية والقرارات التي عالجت بها الحكومة قضية إيقاف تدفق النفط عبر سوريا والخلاف بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق، إلى جانب وقوف الصحافة المتميز من الخطوات التي إتخذتها الحكومة في مجال الاستثمار وعقد المقاولة مع مجموعة إيراب الفرنسية. وفي هذا الاتجاه أشادت صحيفة العرب بالاتفاق الذي وقع مع إيراب ووصفته بأنه ضربة لأساليب الاحتكارات النفطية.[572]

وإستطلعت جريدة الجمهورية آراء المواطنين حول الاتفاق حتى أن أحدهم وصفه (بأنه مسمار في نعش الاستعمار)، بينما رأى آخرون بأن الاتفاق (أدى إلى تثبيت أسس الاقتصاد الوطني)[573]. وفي مقال آخر للجمهورية حمل عنوان (السياسة

---

(571) محمود الدرة ، المصدر نفسه ، ص39-40 .

(572) جريدة العرب 1967/11/25.

(573) جريدة الجمهورية 1968/1/27 .

الاستعمارية وشركات النفط) أشار إلى الاتفاق بأنه وضع حـدا للأوضـاع الشـاذه التـي رسـمتها شركـات النفط بموجب إمتيازاتها الظالمة [574].

ونقلت جريدة الجمهورية عن مجلة المجاهد الجزائرية (لسـان حـال جبهـة التحريـر الـوطني الجزائرية) قولها قي إتفاقية إيراب والتشريعات الأخرى (إن العراق قدوة حسنة لنا وكان قد لاقى أكثر من غيره أطماع الشركات الاحتكارية، وان القانون رقم 97 قانون جـريء أوضـح بجـلاء سياسـة العـراق النفطية)[575].

ودعت الجريدة نفسها الشعب إلى مسـاندة حكومتـه الوطنيـة في مقـال حمـل عنـوان (أسرار معركة النفط الصامتة)، وحثته على رص الصفوف والتمسك بالحقوق الوطنية في حرية إسـتثمار مـوارد الـبلاد الطبيعيـة، ووصـفت عمـلاء الشركـات (بالمقـت) وعـدّتهم (ركـائز العـدو الصـهيوني في الـوطن العربي)[576].

وتجلى موقف الشركات المساندة للعد الصهيوني حسبما جـاء في المقـال حيـنما عارضـت تـأمين الكميات الكافية من النفط للعراق بعد عدوان حزيران ومعارضـتها تزويـد العربيـة المتحـدة بـالنفط، وكشف القناع عن سياسة الشركات وعمالتها ومساندتها الحقيقية للكيان الصهيوني[577].

وقالت الجريدة أن العراق لن يلتفت بعد إلى الوراء وان نشره الحقائق عن هذه الشركات أكد إصراره على الاحتفاظ بحقوقه المشروعة في مـوارده وحـق القـوى الوطنيـة لمجابهـة التـدابير المعارضـة (ونبذ العناصر التي أوغلت في عمالتها للاستعمار أم للشركات الاحتكارية)[578].

(574) المصدر نفسه .

(575) جريدة الجمهورية 1968/2/25 .

(576) المصدر نفسه .

(577) جريدة الجمهورية 1968/2/29

(578) الجمهورية 1968/3/27

وكان وزير النفط قد كشف في 23 شباط 1968 للرأي العام عن بعض ما واجهه العـراق نتيجـة للخطوات التي أقدم عليها في الاستثمار المباشر، ودعت الجريـدة في مقـال لهـا حمـل عنـوان (وليسـت الأسرار الخطيرة التي فضحها للرأي العام وزير النفط إلا صفعة ولطمة في وجوه الذين تنكـروا لحقـوق وطنهم وإنحازوا إلى الشركات الاستعمارية في معركتها ضد التدابير والإجراءات الوطنية العادلة باليقظة والاستعداد لمجابهة العملاء ومساندة شركات النفط الاحتكارية)[579].

ومهما يكن من أمر فقد عـدت الصـحافة العراقيـة خطـوات الحكومـة العراقيـة في الاسـتثمار المباشر (خطوات جبارة والى الأمام)، فهي (ليست ثورة إستثمارية وإنمـا ثـورة فنيـة وإجتماعيـة... أنهـا مرحة مهمة جداً وتاريخية خطيرة في معركة العراق التحررية)[580] .

وفي مقالة كتبهـا محـرر جريـدة الجمهوريـة حملـت عنـوان (وقفـة إسـناد) قـال فيهـا "وكلنـا مدعوون أفرادا ومسؤولين لمساندة سياستنا النفطية الجديدة التي من شـأنها أن تـكسر الطـوق المتـين الذي فرضته علينا شركة نفط العراق الاحتكارية وفي غفلة من الزمن قد آن للشركـة المـذكورة أن تعلـم أننا قد صحونا من غفوتنا "[581]. وهذا بلا شـك دعـوة صريحـة للـرأي العـام إلى مسـاندة الحكومـة في خطواتها النفطية. والجدير بالإشارة أن الصحف لم تنشر آراء معارضة لسياسة الحكومة في تلك المرحلـة بعد التحذير الذي وجهتـه إليهـا وزارة الإرشـاد بتـاريخ 7 شـباط 1967 مانعـة إياهـا مـن نشر الأخبـار والمقالات عن النفط [582]. فلم تنشر الصحف إلا المقالات المؤيدة لوجهة نظر الحكومة.

---

(579) الثورة العربية 1968/4/11

(580) الجمهورية 1968/4/11 .

(581)الجمهورية 1968/5/21 .

(582)محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص36 ، 62 .. Edith And Penrose , Op.Cit , p.426 -

وأخيراً لا بد من القول أن الخطوات العراقية في مجال استثمار النفط ومنها الاتفاقية مع شركة نفط إيراب قد أحدثت ردود فعل متباينة، فمع أن القوميين والناصريين ربطوا بينها وبين الصراع العربي الصهيوني وضد الامبريالية ورأوا فيها دعما لسياسة ديغول المستقلة، هاجمتها القوى المعارضة من زاوية أنها تحقق أرباحاً طائلةً للشركة الفرنسية بوصفها حصلت على أراض تحتوي على مكامن نفطية كبيرة.

وفي تقويمنا للرأي العام في التأثير في سياسة النفط على الرغم من تباين الآراء المطروحة، كانت هذه الآراء تلتقي في نقاط تعد جوهرية، فكانت الآراء المعارضة والمساندة للحكومة على السواء تركز بشكل واضح على القانون رقم (80) بإعتباره قاعدة إنطلاقة في مجمل القضايا المطروحة، ونسبيا كان هناك اتفاق حول مهمة وهي تأميم النفط والاستثمار المباشر للموارد الطبيعية حتى أن الحكومة نفسها على ما يبدو كانت تتوجس عندما تقدم على أي خطوة دون إشراك الرأي العام فيها بسبب التشديد على ذلك.

ومن الجانب الآخر يعد إنقسام الرأي العام حالة طبيعية في غياب الديمقراطية والهيمنة على الصحافة مما جعل الصحف الحكومية تدور ضمن حلقة ردود الفعل لسياسة الحكومة النفطية وبين ما يطلب منها، ويمكن ملاحظة إنقسام الرأي العام في المواقف التي ظهرت بعد إيقاف تدفق النفط عبر سوريا.



الفصل السادس

علاقات العراق النفطية مع دول الجوار

والأقطار المنتجة للنفط

الفصل السادس

علاقات العراق النفطية مع دول الجوار

والأقطار المنتجة للنفط

أولاً. محاولات تطور وإستثمار حقول النفط الحدودية والعلاقة مع إيران 1963-1968

جرت محاولات متعددة خلال المدة 1963 – 1968 لتطوير حقل نفط خانقين (النفطخانة) الممتد في داخل الحدود الإيرانية واستثماره استثمارا مشتركا بما يخدم مصالح الطرفين العراقي والإيراني، ويحافظ على هذه الثروة الوطنية، وكذلك جرت محاولات لاستثمار حقول نفط المياه البحرية بصورة منفردة أو بالتعاون مع إيران من خلال الاستثمار المشترك، ولكن موقف إيران المتعنت ومحاولاتها إثارة المشاكل الدائمة للعراق ومنحها امتيازات نفطية لشركات دولية في أراض واقعة ضمن الإقليمية للعراق أدى إلى إفشال تلك المحاولات كما سنرى.

حقل نفط خانقين

لقد جعل بروتوكول تعيين الحدود العثمانية الفارسية لسنة 1931 حقل النفط الحدودي قرب خانقين مقسوما على قسمين: الأول في إيران ويسمى (نفطشاه) وتستثمره شركة النفط الانكليزية الفارسية، والثاني في العراق ويسمى (نفطخانة) أو حقل نفط خانقين وتستثمره شركة نفط خانقين التي هي فرع للشركة الأولى[583]. بمعنى أن الحقل في الجانبين يتم استثماره من شركة واحدة. ولذلك لم يكن الإنتاج يثير أي مشكلة حتى تم إنهاء امتياز شركة نفط خانقين المحدودة سنة 1959، وأخذت الحكومة العراقية على عاتقهما مهمة الإنتاج بنفسها، فصار من الضروري تبادل المعلومات الفنية مع الجهات الإيرانية المختصة ووضع برامج متفق عليها لإنتاج النفط

(583) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط ، ص23 ، 42 .

من القسمين ووضع الترتيبـات اللازمـة لتطـوير الحقـل، وعـلى هـذا الأسـاس جـرت مفاوضـة الجهـات الإيرانية المختصة[584].

وتمهيدا للشروع بتطوير هذا الحقل وزيادة الإنتاج منه قام وفد سوفيتي بفحص موقع الـنفط خانة ومعمل التكرير فيها[585]، وشكلت وزارة النفط لجنة خاصـة درسـت الموضـوع مـن كـل جوانبـه الفنية والعملية ورأت أن الحقل يمتد إلى داخل الحدود الإيرانية، وان إيران منذ مـدة طويلـة تسـتغله وتستثمر نفطه، فإذا أراد العراق عدم خسران هذا النفط فعليه أن يأخذ بمبدأ الإسراع في استثمار هـذا الحقل إلى أقصى طاقته، وبناء على ذلك طلبت الحكومة من الشركات العاملة لديها أن تتولى ضخ نفط هذا الحقل في أنابيبها إلى البحر المتوسط على أن تتسلم النفط من الحكومة في محطة الضخ (K3) بعد مد خط للأنابيب بين خانقين ومحطة (K3) على أن تتولى الشركات شراء النفط المنتج من هـذا الحقـل أو تقوم الحكومة العراقية نفسها بتسويقه في حالة عدم موافقة الشركات على شرائه، وقدرت الكميات المنتجة بمليون طن سنويا، وقد قـدرت الشركـات نفقـات الأعـمال اللازمـة وتأمينـات النقـل إلى البحـر المتوسط بحدود سبعة ملايين دينار، وهو مبلغ جسيم، فضلا عن أن الشركـات توقعـت نقـل أكـثر مـن مليـون طـن سـنويا، لـذا أسـفرت الاجتماعـات بـين ممـثلي الشركـات الحكوميـة العراقيـة عـن عـدم الاتفاق [586].

(584) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء في 1963/8/21 . الملف 263/60 ، القسم 161 .

(585) هارفي اركونور ، الأزمة العالمية ،ص387 .

(586) تقرير مفصل عن نفط خانقين والمباحثات التي جرت مع ممثلي الشركات بهذا الخصوص قدمـه كـل مـن سـامي الفلاحي ، محمد باقر الجبلي ومهدي المهاوي الى المدير العام لشؤون النفط في 1962 . ملفات و.ن، الملـف 220/60 ق9 المفاوضات مع شركات النفط.

وكانت العلاقات العراقية – الإيرانية قد شهدت توترا منذ بداية 1961 بسبب إعلان إيران عزمها تسلم حق إرساء السفن في عبادان من العراقيين، ورغم المفاوضات التي جرت في بغداد لم يتم التوصل إلى حل للخلاف(587) وجرت مناقشة موضوع حقل النفط خانة- نفط شاه في 29 أيلول 1962 بين وكيل وزارة الخارجية العراقي والقائم بأعمال السفارة الإيرانية في بغداد وعرض مندوب إيران ملاحظات منها ما يتصل باستغلال النفط في هذا الحقل وبين أن استثمار العراق لنفط هذا الحقل يؤثر في الاحتياطي الممتد في داخل الحدود الإيرانية، وخمن أن مثل هذا العمل قد يؤدي إلى استنفاذ الاحتياطي في مدة لا تتجاوز الثمان سنوات، وذكر القائم بالأعمال أن العراق قد وافق في اجتماع (أوبك) على مقترح الجانب الإيراني بإجراء مباحثات للاتفاق حول كيفية استغلال الحقل من الجانبين المناسبة للمحافظة على حقوقها(588).

وفي 13 أيار 1963 اقترحت وزارة النفط على مجلس الوزراء ضرورة إجراء المباحثات مع إيران للمحافظة على حقوق العراق والاتفاق حول الأمور الآتية:

1. توزيع الإنتاج وفق أسس عادلة لان الطرفين يستثمران النفط من حقل واحد، وان زيادة الإنتاج من أي جانب يؤثر في حصة الجانب الآخر من احتياطي الخزان، وان تكون الزيادة بصورة تدريجية لكي تتاح للعراق فرصة إكمال خط أنبوب النفطخانة دورة –(K3)وتوسيع المشاريع العراقية لتصل إلى طاقة إنتاجية تقارب مليون وربع المليون طن سنويا، بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية للجانب الإيراني نحو مليون طن سنويا، في حينه كان الجانب الإيراني ينتج ما يقارب ضعف ما ينتجه الجانب العراقي.

2.إن تعاون الجانبان للمحافظة على ضغط الخزان وزيادة قابليته الإنتاجية ووضع منهاج للإنتاج.

(587)جريدة العهد الجديد 1961/4/14 .

(588) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، الملف 44 ، كتاب مديرية الدائرة الفنية العامة الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء في 1963/5/13 ، و12 و، ص33 .

ولعدم توافر معلومات كافية ومؤكدة عن إنتاج الجانب الإيراني، يجب تبادل المعلومات عن الخزان بقسميه وتبادل المساعدات بين الجانبين في الأحوال الضرورية مثل الحريق وانفجار الآبار وغيرها[589].

ناقش مجلس الوزراء في 23 حزيران هذه المقترحات وتمت الموافقة على إجراء المفاوضات على أن يشكل الوفد العراقي المفاوض من وزارتي النفط والخارجية[590]

وتنفيذا لذلك اقترحت وزارة النفط في 11 تموز 1963 تشكيل الوفد المفاوض من المديرين العامين للدائرتين الفنية وشؤون الشركات في وزارة النفط، على أن يترأس الوفد وزير النفط الذي دعته إيران رسميا لزيارتها والمفاوضة بشأن استثمار حقل النفطخانة والمياه الإقليمية[591]. وقد حصلت موافقة مجلس الوزراء على هذه التشكيلة للوفد في 17 تموز والبدء بالمفاوضات بين الجانبين [592].

جرت المفاوضات في طهران بين الوفدين العراقي والإيراني في المدة من 28 تموز إلى 4 آب 1963، وبعد عودة الوفد قدم تقريراً عن المفاوضات أشار فيه إلى اتفاق الجانبين على :

1. تبادل المعلومات المتعلقة بالنواحي الجيولوجية وهندسة النفط بين الطرفين.
2. إجراء دراسة مشتركة للمعلومات المذكورة لغرض وضع أسس الإنتاج من الحقل المشترك بين البلدين وفقا للمبادئ الصحيحة التي تسمح بها صناعة النفط.
3. في حالة عدم الاتفاق بهذا الشأن يحال الموضوع على خبير دولي (شخص أو شركة) لدراسته واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

---

(589)المصدر نفسه .

(590)د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 11 ، الجلسة 23 في 1963/6/23 .

(591) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، الملف 224 ، كتاب وزارة النفط ، ديوان مجلس الوزراء في 1963/7/11 و 112 .

(592) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 11 ، الجلسة 29 في 1963/7/17 .

4. تحديد حد للإنتاج الحالي من الحقل بعشرة آلاف برميل يوميا لكل طرف حتى انتهاء الدراسات المشار إليها.

5. استمرار تبادل المعلومات الفنية عن الإنتاج بين الطرفين والسماح للفنيين من البلدين بزيارة العمليات الجارية في القسم الثاني من الحقل والتعاون في تبادل المساعدات الفنية لمكافحة الحريق وتبادل المواد والخبراء عند الضرورة.

6. تشكيل لجنة مشتركة لدراسة موضوع تطوير الحقل وزيادة الإنتاج وإمكانية الإنتاج من الطبقات النفطية الأخرى من الحقل إن وجدت.

7. تبادل المنتجات النفطية الفائضة بين البلدين وفقا لمتطلبات الحاجة أو إعادتها إلى الحقل النفطي المشترك بصورة موحدة.

وقد أعلم الوفد العراقي الجانب الإيراني بعدم إمكانية إبرام هذا الاتفاق إلا بعد الاتفاق حول موضوع المياه الإقليمية[593]. وقد اطلع مجلس الوزراء على التقرير في 28 آب وابدى موافقته عليه[594].

ولكن المفاوضات جمدت بسبب عدم الاتفاق على موضوع المياه الإقليمية، وفي المدة 28-30 آب 1965 قام وزير النفط العراق عبد العزيز الوتاري وصالح كبة رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية بزيارة إيران بدعوة من الحكومة الإيرانية بقصد استئناف المباحثات حول الموضوع بعد أن توقفت مباحثات تموز وآب 1963 بسبب تدهور العلاقات بين البلدين. وقد أبدى الجانب الإيراني استعداده لاستئناف المباحثات حول الموضوع [595].ولكن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة بسبب تعثر

---

(593)د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، تسلسل الملف 44 ، تقرير الوفد المفاوض المرفوع الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء في 1963/8/12 ، ونسخة ثانية في ملفات و.ن ، الملف 261/60 ، قسم 161 .

(594)د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ،تسلسل الملف 11 ، الجلسة 8 في 1963/8/28 ، جريدة الجماهير 1967/8/29 .

(595) و.ن ، تقرير الوفد العراق عن زيارته لإيران والبيان المشترك في 1965/9/5 ، الملف 261/60 .

المفاوضات حول المياه الإقليمية والجرف القاري وقد ظلت الأمور معلقة حتى جرت محاولة لاستئنافها من جديد سنة 1966.

في17 آيار 1966 حددت وزارة النفط بعض الملاحظات حول المفاوضات المزمع اجراؤها مع إيران بشأن التعاون وتنسيق استغلال حقل نفطخانة – نفطشاه المشترك، ودعت إلى ضرورة تنسيق استغلال الحقل وفقا لمصلحة البلدين سليمة وبأقصى ما يمكن على أن يراعى في الاتفاق الجديد ضرورة عدم تقييد العراق بكمية تقل عن (25) ألف برميل في اليوم من الحقل وذلك لتأمين حاجة كل من مصفى الوند ومصفى الدورة من النفط [596].

في بداية سنة 1967 اقترحت وزارة النفط على وزارة الخارجية استئناف المفاوضات بشأن حقل النفطخانة لأن الأسس التي تم التوصل إليها سنة 1963 هي أسس جيدة، ودعت إلى إعادة النظر في كميات النفط التي يسمح لكل من طرفين إنتاجها من هذا الحقل [597]. وجرت اتصالات مكثفة بعد زيارة رئيس الجمهورية إلى إيران في آذار 1967 وما نتج عن تلك الزيارة، إذ صدر بيان مشترك دعا إلى (استئناف المحادثات من اجل التعاون لاستغلال حقل نفطخانة – نفطشاه) الحدودي [598]. وقد أيدت وزارة النفط اقتراح الجانب الإيراني الخاص باستئناف المباحثات بين البلدين ورغبت في تقديم موعد المباحثات وجعله في نيسان بدلا من أيار، ولكن الجانب

(596)و.ن ، ملاحظات وزارة النفط بخصوص المياه البحرية وحقل النفطخانة المدرجة مع منهاج البحث خلال المفاوضات المزمع إجراؤها مع ايران ، الملف 261/60 .

(597) و.ن ، كتاب وزارة النفط الى وزارة الخارجية رقم س/18 في 1967/1/17 في ملفات و.ن ، الملف 290/60 ق7.

(598) و.ن ، نص البيان المشرتك في كتاب السفارة العراقية في طهران رقم 1444/4 في 1967/5/3 ، الملف نفسه.

الإيراني تذرع بعدم موافقته على ذلك بسبب غياب مـدير شركـة الـنفط الإيرانيـة الـذي أسـندت إليـه مهمة التفاوض مع الجانب العراقي[599].

حددت وزارة النفط أسماء أعضاء اللجنة التي ستمثلها في المفاوضات المنـوى إجراؤهـا ضـمت كلا من عبد السلام حموش مدير المعادن والمسح الجيولـوجي العـام والـدكتور محمـد طـارق الكاتـب رئيس المهندسين في مصلحة الموانئ العراقية، إلى جانب ممثلين من وزارات أخرى[600].

وفي 17 آيار 1967 طلبت سفارة العراق في طهران مـن المراجـع العراقيـة تعيـين موعـد لإجـراء التفاوض مع الجانب الإيراني [601]. وقامت وزارة الخارجية بإبلاغ الوزارات التـي سـتمثل في المفاوضـات فأبدت وزارة النفط استعدادها لذلك[602]، وفي 22 تمـوز 1967 دعـت وزارة الخارجيـة ممـثلي الـوزارات كافة لاجتماع لبحث الموضوع والأسس التي ستتخذ للتفاوض مع الجانب الإيـراني وحـدد يـوم 25 تمـوز موعدا للاجتماع[603].

ويبدو أن الجانـب الإيـراني قـد راوغ في عمليـة تحديـد الموعـد الـدقيق للتفـاوض. إلى جانـب تسويف الموضوع بطريقة الكتب المتبادلة التي ازدادت جـدا بمخاطبـات بـين وزارة الخارجيـة وسـفارة العراق في إيران دون الوصول إلى اتفاق حول الموضوع.

---

(599)و.ن ، كتـاب وزارة الـنفط إلى وزارة الخارجيـة س/94 في 1967/3/26 وكتـاب وزارة الخارجيـة إلى وزارة الـنفط 2353/18 في 1967/4/10 . الملف نفسه .

(600) و.ن ، كتاب وزارة الـنفط إلى وزارة الخارجيـة رقـم شركـات ن 24/100/س/158 في 1967/5/7 في الملـف السـابق نفسه .

(601) و.ن ، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في طهـران الى وزارة الخارجيـة بـرقم اقتصـادية 284/2 في 1967/5/17 في الملف نفسه

(602) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى وزارة الخارجية المرقم 44/س/206 في 1967/5/27 حول اسـتئناف المحادثـات بشـان تعيين الجرف القاري وطريقة استغلال النفط في نفطخانة – نفطشاه في الملف نفسه .

(603)و.ن ، كتاب وزارة الخارجية إلى وزارة النفط المرقم آسيوية 247 في 1967/7/22 في الملف نفسه .

والمستغرب هنا أن تحتج إيران على الاتفاق بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة نفط إيراب الفرنسية، مدعية " أن المناطق المشمولة بالاتفاقية تتداخل في موضعين في حدود سيادة الدولة الشاهنشاهية، الأول من نقطة الحدود شمالي العمارة، والثاني في الخليج العربي[604]. الأمر الذي أدى إلى توقف المفاوضات.

1. حقول النفط البحرية

بدأت مشكلة تحديد المياه الإقليمية والجرف القاري بين العراق وإيران بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958، فقد أبدى وفد الشركات الذي كان يجري مفاوضات مع حكومة الثورة في أواخر سنة 1958 مخاوفة من اعتراض إيران وتحفظاتها بشأن الميناء العميق جنوب الفاو في نهاية خور العمية لتصدير النفط العراقي في الجنوب واقتراح الوفد على الحكومة إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها ومصالح شركة نفط العراق، وأصر على ضرورة الاحتجاج على التحفظات الإيرانية، إذ أن الحكومة الإيرانية إستغلت الانقسامات الداخلية في العراق لبسط سيطرتها على مياه العراق الإقليمية، ومنح إمتيازات لشركات النفط فيها، مما دفع الحكومة العراقية لإصدار مرسوم في 15 تشرين الثاني 1958 حددت فيه مياهها الإقليمية لمسافة 12 ميلا بحريا باتجاه أعالي البحر من ادني حد لانحسار ماء البحر عن الساحل العراقي [605].

وفي 24 كانون الأول 1958 احتجت الحكومة العراقية بشدة على تداخل المسافات البحرية التي منحتها إيران إلى تلك الشركات وأبدى العراق إستعداده للتفاوض وتثبيت الخط الفاصل بين المياه الإقليمية العراقية والإيرانية وفقا للمبادئ المقبولة في القانون الدولي، كما قرر الاستعانة بخبراء محايدين لرسم خارطة المياه

(604) و.ن ، كتاب السفارة الإيرانية إلى وزارة الخارجية رقم 4074 في 1967/12/30 في الملف نفسه .

(605) الوقائع العراقية 1958/11/15 ، أسامة عبد الرحمن الدوري ، المصدر السابق ، ص151 .

الإقليمية العراقية المجاورة لها ونشرها[606]، وأبلغت الحكومة الإيرانية أن حكومة العراق قد حددت مياهها الإقليمية على أساس أدنى حد لإنحسار مياه الجزر والمبدأ الدولي المعترف به لتحديد المياه الإقليمية بين الدول المتشاطئة الذي قبلته الحكومة الإيرانية في تحديد مياهها الإقليمية وان أية تحفظات أو تقيدات تخالف ذلك مما يمس حقوق الغير لا يعول عليه[607]. وفي أثناء المفاوضات التي جرت بين الشركات والحكومة.

في نهاية سنة 1958 عملت الشركات على تأجيج حدة الخلاف بين العراق وإيران، وقدمت عرضا يتضمن التنازل من المياه الإقليمية العراقية إلى العراق باعتبارها تدخل ضمن إمتيازها. ومع أن الحكومة العراقية رحبت بالاقتراح لكنها رفضت الصيغة المقترحة للتخلي عن الأراضي غير المستثمرة[608].

وحسما للخلاف بين العراق وإيران حول موضوع المياه الإقليمية إستدعت وزارة النفط العراقية الخبير الدولي المحايد الكابتن كوشيرون آموث (النرويجي الجنسية) ليتولى مسح المنطقة بالاشتراك مع مهندسين ومساحين عراقيين، وتثبيت حدود المياه البحرية العراقية على خارطة وبالفعل قام الخبير برسم الخارطة المطلوبة سنة 1959 التي ظهر فيها صحة ما ذهبت إليه وزارة النفط من وجود تداخل بين المناطق التي أعلنت الحكومة الإيرانية إستثمارها وبين المياه البحرية العراقية، وإقترح الخبير إتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تحفظ حقوق العراق في الخليج العربي، ولكنها لم تتخذ أية خطوة بشأن حل الخلاف حتى وجهت الحكومة الإيرانية

---

(606)قحطان احمد سلمان ، السياسة الخارجية العراقية 1958-1963 ، رسالة ماجستير في القانون والسياسة غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1978 ، ص465 .

(607) و.ن ، تقرير الوفد المفاوض في الملف 261/60 ، مصدر سابق ، د.ك.و ، الملف 244 تقرير الوفد المفاوض .

(608)اسامة عبد الرحمن الدوري ، مصدر سابق ، ص 152 .

الدعوة إلى وزير النفط العراقي للسفر إلى إيران على رأس وفد للتفاوض حول الموضوع [609].

وقد ظهر للوفد المفاوض أن الحكومة الإيرانية اعتمدت في تثبيت حدود مياهها البحرية على بروتوكول الحدود الموقع عام 1913، وإدعت أن سيادة الحكومة العراقية على شط العرب تنتهي من نقطة تقع على بعد خمسة أميال من نقطة إلتقاء شط العرب بالخليج العربي، وعلى هذا الأساس يعتقد الجانب الإيراني أن البحر الإقليمي للبلدين يبدأ اعتبارا من تلك النقطة وليس من النقطة التي تمثل آخر نقطة على الساحل عند إنحسار البحر، وهذا المبدأ الذي أقره مشروع قانون البحار الذي رسم الخبير النرويجي خارطة المياه العراقية بموجبه، وقد ظهر أن إدعاء الجانب الإيراني غير صحيح، وان بروتوكول الحدود لسنة 1913 المثبت باتفاق 1937 يؤكد سيادة الحكومة العراقية على شط العرب حتى مصبه في الخليج العربي وليس هناك تحديد للنقطة التي أثارها الجانب الإيراني[610]. وفي أثناء تلك المفاوضات تم تشكيل لجنة فرعية مشتركة لبحث الموضوع، وضم الجانب العراقي كلا من محمد طارق الكاتب وشاكر محمد علي من مديرية الموانئ العراقية واحمد الكيلاني من وزارة الخارجية وعبدالله السياب عن وزارة النفط، وعقدت اللجنة مع الجانب الإيراني خمسة إجتماعات بين 29 تموز و 4 آب 1963[611]. ونظرا لتصلب الجانب الإيراني تم الاتفاق على طرح موضوع تحديد حدود البحر الإقليمي والجرف القاري بصورة مؤقتة ودراسة إمكان الاستثمار المشترك للموارد النفطية في البحر الإقليمي والجرف القاري (العراق وإيران) دون التطرق إلى موضوع السيادة ووضع المنطقة بأكملها

(609) و.ن ، كتاب عبد العزيز الوتاري إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء حول المفاوضات مع إيران في 1963/8/12،الملف 290/60 ، د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، الملف 244.

(610) المصدر السابق نفسه .

(611) و.ن ، مذكرة الوفد العراقي إلى المدير العام للموانئ رقم 29/3 في 1963/8/10 ، الملف 261/60.

لإستثمار النفط بصورة مشتركة من مجلس مشترك يعين من الحكومتين العراقية والإيرانية ويوزع الربح بنسبة (50%) للعراق و (50%) لإيران، ولكن الجانب الإيراني أراد أن تكون له (60%) و (40%) للعـراق بإعتبار أن المساحات العائدة لإيران أكثر من تلك المساحات العائدة للعراق، بل أنهـم إدعـوا أن المينـاء البحري العميق الذي أنشأته شركة نفط البصرة في خور العمية يقع ضمن المياه البحرية، واتخـذوا مـن هذا الادعاء وسيلة للمساومة في الحصول على نسبة أعلى من موارد النفط البحرية، وقد وجد الجانـب العراقي عدم جدوى الاستمرار في المفاوضة، فقرر إيقافها وإجراء دراسـات أخـرى في المسـتقبل. وتبعـا لذلك قرر الجانب العراقي أيضا عدم إمكان ابرام اتفاق التعاون بشأن حقل نفط خـانقين- نفـط شـاه إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن إستغلال المناطق البحرية[612]. **وقـد جـاء في البيـان الصـحفي الصـادر بعد إنتهاء المباحثات:**

1. التفاهم فيما يخص إسـتثمار حقـول نفـط خانـه –نفـط شـاه عـلى نحـو يحفـظ الحقـوق المشتركة للطرفين.
2. التفاهم مبدئيا على إستثمار موارد النفط البحرية النفطية إستثمارا مشتركا يضمن مصـالح الطرفين.

وأوضح البيان أن تحديد الطريقـة التـي يـتم بمقتضـاها الاسـتثمار المشـترك تحتـاج إلى دارسـة وتدقيق أكثر وتم الاتفاق على عقد الاجتماع لأجل هذا الغرض في اقرب وقت ممكن[613].

(612)و.ن ، تقرير عن المباحثات من اللجنة الفرعية الخاصة بتحديد حدود البحر، الإقليمي والجرف القاري بين العراق وإيران في طهران 28 تموز 5 آب 1963 ، الملف 261/60 .

(613) و.ن ، نص البيان الصحفي في مذكرة عبد العزيز الوتاري إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء في 1963/8/12 ، الملـف 261/60 .

ومن هذا عمدت الحكومة العراقية إلى استدعاء خبراء حيادين على مستوى عال من الخبرة لرسم خارطة المياه الإقليمية والمياه المجاورة لها للاستفادة منها في الدفاع عن وجهة النظر العراقية في حال قبول إيران الدخول في مفاوضات جديدة أو رفضها التفاوض بهذا الشأن مما يستدعي نشر تلك الخارطة لتبيان موقف العراق السليم من المسألة، ونهض خبير نرويجي كما مر بنا بهذه المهمة ووضع تقريرا مفصلا، وتشكلت لجنة من ممثلي وزارة الخارجية والنفط والدفاع والمواصلات ومصلحة الموانئ العراقية من ممثلي وزارة الخارجية للنظر في أمر تنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير الخبير المذكور فيما يتصل بتثبيت الحدود الإقليمية العراقية والجرف القاري العراقي، وبعد تدقيق القضية من الناحيتين القانونية والفنية. أيدت اللجنة المبادئ القانونية التي استند إليها إعداد التقرير وهي أرجح المبادئ للفقه الدولي[614].

وتعد الخارطة التي اعتمدها الخبير النرويجي من أدق الخرائط عند إعداد التقرير وأوصت اللجنة بان تعلن الحكومة العراقية الحدود الفاصلة بين مياهها الإقليمية وجرفها القاري من جهة، والمياه الإقليمية والجرف القاري الإيراني من جهة أخرى،على أن يراعي الحد الأضمن لمصلحة العراق، إلا أن وزارة الدفاع نسبت تأجيل الموضوع دون بيان الأسباب، غير أن وزارة النفط أثارت الموضوع مجددا وشكلت وزارة الخارجية في 11 آذار 1963 لجنة لدراسة الموضوع من جميع النواحي ، **وقد أوضحت اللجنة:**

أ. أن تعلن الحكومة العراقية الحد الفاصل بين مياهها الإقليمية وجرفها القاري من جهة والمياه الإقليمية الإيرانية وجرفها القاري من جهة أخرى، على أن ينص الإعلان على أن الحكومة العراقية تحتفظ لنفسها بحقها في اتخاذ الإجراء المناسب تجاه أي تجاوز على حقوقها من أية جهة كانت.

---

(614)و.ن ، تقرير لجنة المياه الإقليمية ، الرف القاري المرفوع إلى ديوان مجلس الوزراء آذار 1963 حول المياه الإقليمية والرف القاري العراقي في الملف 261/60 .

ب.   وجوب نشر الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف والمجلات النفطية العالمية.

ج. تحدد وزارة النفط مناطق استثمار نفطها في المياه الإقليمية والجرف العراقي إن وجدت ضرورة لذلك بموجب الإحداثيات المؤشرة على خارطة الخبير النرويجي على أن تؤخذ بنظر الاعتبار الحد الأضمن لمصلحة العراق في تحديد الجرف القاري.

د. لا ترى اللجنة ما يبرر فتح باب المفاوضات أو التداول مع حكومة إيران في الوقت الحاضر حول الموضوع حتى لا تتحمل الجهة العراقية عبء الإثبات لان إجراء المفاوضات مع إيران ربما يوحي بوجود حق لها فيما تدعيه بهذا الشأن.

ه. توصي اللجنة أن تطالب الحكومة العراقية الإيرانيين بتقديم ما لديهم من خرائط وثائق تستند إليها في تحديد مياهها الإقليمية وجرفها القاري، علما بان ما لدى العراق من خرائط مع واقع الحال تدحض ادعاءات الجهات الإيرانية بحرمان العراق من معظم مياهه الإقليمية[615].

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 23 حزيران الموضوع بتفاصيله ولاحظ من مذكرة الخارجية الإيرانية المؤرخة في الأول من كانون الثاني 1963 استعداد الحكومة الإيرانية للتعاون مع الحكومة العراقية في تبادل وجهات النظر والمعلومات والخرائط التي يعمل بها واقترحها المتعلق بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن الحكومتين لدراسة الموضوع بصورة شاملة. ومع ذلك لاحظ المجلس أن الحكومة الإيرانية قد أعلنت رغبتها باستثمار مناطق بحرية وهو ما جاء في نشرة بالاش اويلغرام الصادرة في نيويورك في الأول من نيسان 1963، مما شكل تجاوزا متعمدا على المنطقة المحددة للمياه الإقليمية العراقية والمياه الإقليمية التي يقع فيها الميناء العميق من خور العمية،

(615)كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء حول تثبيت حدود المياه الإقليمية العراقية والجرف القاري ، في ملفات و.ن ، الملف 263/60 .

وأخيرا أعاد مجلس الوزراء الأمر إلى وزارة الخارجية العراقية إلى متابعة الموضوع[616]. وقد ردت الخارجية العراقية على هذه التجاوزات باحتجاج شديد جاء على لسان وزير الخارجية العراقي بتصريح قال فيه أن المياه الإقليمية المتجاوز عليها من إيران هي أراض عراقية ومياه إقليمية صرفة، لذلك لن يعترف العراق ولن يسمح بعقد أية امتيازات نفطية لأي جهة[617].

وهكذا أدت ممارسات إيران غير المشروعة إلى تجميد المفاوضات رغم النوايا الحسنة للجانب العراقي، وعلى الرغم من ذلك وافق مجلس الوزراء على استئناف المباحثات حول الموضوع في 29 كانون الثاني 1964 وذلك في اثر برقية بعثت بها السفارة العراقية في طهران إلى وزارة النفط العراقية أكدت فيها استعداد إيران لإرسال وفد إلى بغداد لبحث الموضوع[618]، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل، بل واصلت إيران استفزازها للعراق، وكانت تنتهز الفرص لإثارة المشاكل له وكانت السفن النفطية الإيرانية المارة في شط العرب إلى عبادان تدفع ما يقارب (30) مليون باون في السنة إلى الموانئ العراقية في مقابل إرشاد تلك السفن إرسائها في عبادان من مديرية الموانئ العراقية، ولكن المسؤولين في شركة النفط الوطنية الإيرانية أعلنوا في 11 تشرين الثاني 1964 أنهم سيتحاشون الشحن عبر شط العرب للتخلص من تلك الضرائب وتحويل سفنهم إلى الخليج العربي دون المرور في شط العرب[619].

---

(616)د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 11 ، جلسة 17 في 1963/6/23 .

(617)جريدة الجماهير ، 1963/5/6.

(618) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 12 ، جلسة مجلس الوزراء 8 في 1964/1/29 .

(619) ش.ن.و ، كتاب القنصلية العراقية في خوزستان إلى وزارة الخارجية رقم س/910 في 1964/11/15 ، الملف 12/60 شركات .

ونظرا لبدأ المفاوضات بين السعودية وإيران حول تحديد مياهها الإقليمية قدم مدير شؤون النفط العام في وزارة النفط مذكرة إلى وزير النفط في 27 آذار 1965 بين فيها أن المياه البحرية في الخليج العربي مشتركة بين العراق وإيران والسعودية والكويت، وأنها تضم إمكانات نفطية جيدة وتتنافس شركات النفط العالمية في الحصول على امتيازها. وهذا يقتضي أن يتم تثبيت حدود المياه البحرية لكل قطر بشكل واضح ليتسنى له استثمار المياه الواقعة تحت سيادته، وأشار إلى مباشرة الحكومة الإيرانية باستثمار مياهها الإقليمية من شركات سيرب الايطالية وشركة بان امريكان وعقود أخرى مع خمس شركات عالمية أخرى، وان المناطق التي شملتها عقود هذه الامتيازات متداخلة مع المياه الإقليمية العراقية والمياه البحرية الكويتية والسعودية أيضا. واستعرض المدير العام المفاوضات بين العراق وإيران للاتفاق حول الموضوع، ولكن الوفد الإيراني المفاوض سنة 1963 حاول حشر موضوع الخلاف القائم بشأن مياه شط العرب وحق الملاحة في هذا الشط مدعيا أن سيادة الحكومة العراقية على مياه شط العرب تنتهي على بعد خمسة أميال بحرية أيضا مما يعني سيطرة إيران على مدخل شط العرب في الخليج العربي ثم تقليص امتداد المياه البحرية من الخليج العربي بالنسبة للعراق بخمسة أميال بحرية أيضا وسيطة إيران على الجزء الأعظم منها، بل على جزء من المياه الإقليمية العراقية التي يقع الميناء العائم في خور العمية ضمنها على الرغم من أن جميع الاتفاقيات وبروتوكولات الحدود عام 1913 تنص صراحة على سيادة الحكومة العراقية الكاملة على شط العرب من منبعه إلى مصبه في الخليج العربي، ونظرا لإصرار الجانب الإيراني على موقفه تم الاتفاق في حينه على تأجيل المفاوضات وظل الموضوع معلقا[620].

(620)و.ن ، مذكرة مدير شؤون النفط العام إلى وزير النفط في 1965/3/27 والمرسلة إلى وزارة الخارجية بكتاب وزارة النفط س/154 في 1965/5/29 الملف 261/60 .

وأشارت مذكرة المدير العام إلى المفاوضات الجارية بين إيـران وكـل مـن الكويـت والسـعودية، حيث منحت إيران امتيـازات في منـاطق متداخلـة مـع ميـاههما الإقليميـة ونبـه الـوزارة إلى أن إيـران أعلنت رغبتها في استثمار المساحة البحرية رقم (1) التي تجـاوز الميـاه العراقيـة وتتـداخل معهـا. وقـد قامت وزارة الخارجية العراقيـة بتوجيـه كتـاب إلى السـفارة العراقيـة في طهـران طالبـة منهـا تعقيـب الموضوع لتكون الحكومة العراقية على بينة من الأمر وتقرر المقف الذي يجب اتخاذه[621].

وفي المدة 28-30 آب 1965 زار كل من عبد العزيـز الوتـاري وزيـر الـنفط وصـالح كبـة رئـيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية إيران بعد زيارتهما للكويت للتمهيـد الطريـق لاسـتئناف المباحثـات التي بدأت سنة 1963 وتم بحث موضوع استثمار المنطقة البحرية المتداخلة في منطقة الخليج العـربي، وقد لمس المسؤولان العراقيان استعداد الإيرانيين لاستئناف المباحثات ولاسيما بعـد أن قامـت كـل مـن السعودية والكويت بالاتفاق مع إيران بالنسبة لحدود مياههما البحرية تمهيدا لاستثمار الـنفط في قـاع الخليج [622].

وكانت وزارة النفط قد اقترحت على وزارة الخارجية إعادة طبع الخارطـة التـي رسمها الخبير النرويجـي كوشـيرون ونشرهـا لتثبيـت حـق العـراق في الميـاه الإقليميـة المجـاورة للميـاه الإيرانيـة في الخلـيج العـربي[623]. ونظـرا لأهميـة الموضـوع اقترحـت الخارجية تأليف لجنة من المختصين في وزارات النفط والخارجيـة والـدفاع والداخليـة

(621)المصدر السابق نفسه.

(622)و.ن ، مذكرة عبد العزيز الوتاري إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء في 1965/9/5 حـول زيارتـه للكويـت وإيـران في الملف 263/60 ، ذي اكواوف إيران 29 ، 1965/8/31 ، صحيفة كيهان الإيرانية في 1965/8/29 في الملف نفسه .

(623) و.ن ، كتاب وزير النفط إلى وزارة الخارجية س 363 في 1965/7/8 الملف 263/60 .

(*) ضمت اللجنة كل من عبد السلام حموش ممثل وزارة النفط والمقدم الركن علاء الدين احمـد البيـاتي عـن الـدفاع ، مصطفى عبد الجبار عن الداخلية ، د.محمد طارق الكاتب عن المواصلات ، عبد الملك الزيبـق وفـؤاد الـراوي عـن وزارة الخارجية .

والمواصلات[*] لدراسة الموضوع[624]. وقد عقدت اللجنة المذكورة اجتماعا يوم 13 أيلـول 1965 واقترحـت " إجراء اتصالات جديدة مع الحكومة الإيرانية في سبيل استئناف المفاوضات أملا في الوصول إلى اتفـاق معها بشأن تثبيت حدود المياه البحرية بين البلدين أو استثمار مواردها النفطية بصورة مشتركة (وذلك دفعا لاحتمال احتجاج الحكومة الإيرانية بأنها قد جوبهت بالأمر الواقع بإعلان الخارطة وتفاديـا لخلـق مشاكل جديدة بين البلدين)، وقد أخذت اللجنة في قرارها هذا بنظر الاعتبار ان البيان المشترك العراقي الإيراني الصادر بعد مفاوضات 1963 لم يسد الباب نهائيا في وجـه اسـتئناف المفاوضـات، فضـلا عـن أن مـذكرة السـفارة الإيرانيـة المؤرخـة في 9 آيـار 1965 قـد بعثـت التفـاؤل، إذ جـاء فيهـا " أن الحكومـة الشاهنشاهية تحدوها رغبة أكيدة في إزالة الخلاف حول الحدود المشتركة في المياه الإقليميـة للبلـدين، وأنها ترحب بأي اقتراح يقدم لإزالة هذا الخلاف "[625].

ارتأت اللجنـة إجـراء اتصـالات ومشـاورات بـين وزارة الخارجيـة والـنفط للنظـر في التطـورات الحاصلة في اثر زيادة وزير النفط عبد العزيز الوتاري لكل من الكويـت وإيـران مـما قـد يلقـي ضـياء جديدا على السبيل الذي ينبغي سلوكه في هذا الشأن[626]، لكن ارتباك الوضع السياسي في العـراق حـال دون استئناف المفاوضات واستقالة حكومة طاهر يحيى وأسـندت الـوزارة في 6 أيلـول إلى عـارف عبـد الرزاق الذي لم يستمر في الحكم سوى أيام قليلة إذ اضطر إلى مغادرة البلاد يوم (16) أيلول في اثر تمرد قام به ضد حكومة عبد السلام عارف، وفي 21 أيلول تم تكليف عبـد الـرحمن البـزاز بتشـكيل الـوزارة الجديدة)[627].

---

(624)و.ن ، كتاب وزارة الخارجية الى وزارة النفط حدود /18 سري في 1965/8/15 الملف نفسه .

(625) .ن ، محضر اجتماع اللجنة العراقية المشتركة في 13 أيلـول 1965 المقـدم مـن وزارة الخارجيـة الى رئاسـة ديـوان مجلس الوزراء في 1965/5/18 ، الملف 261/60 .

(626) المصدر نفسه .

(627) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص324-338 .

وبمناسبة تأليف الحكومة الجديدة طلبت رئاسة ديوان مجلس الوزراء مـن وزارة الخارجيـة في 28/ أيلول إعادة عرض موضوع المياه الإقليمية العراقية على وزير الخارجية لمتابعة[628]، وحسبما يشـير تقرير لوزارة النفط العراقية لم تسفر الاتصالات عن نتيجة، وظلت الأمور معلقة ثم عادت للبحث مـن جديد عام 1966 حينما قدمت وزارة النفط ملاحظات لدرجها في منهاج البحـث في المفاوضـات المزمـع إجراؤها مع إيران بعد أن وصلت الوزارة معلومات تشـير إلى اكتشـافات نفطيـة في الخلـيج العـربي في المناطق المجاور للمياه العراقية مما يرجح كفة المياه العراقية مـن ناحيـة الإمكانيـات النفطيـة، وهـذا يستوجب العمل على تحديد المياه البحرية بين البلدين على وفق للمبادئ والقانون الدولي [629].

وتمهيداً لذلك تم تشكيل وفد برئاسة حسن الدجيلي سـفير العـراق في طهـران ومحمـد طـارق الكاتب من الموانئ العراقية وعبد السلام حموش من وزارة النفط وحسن الـراوي مـن وزارة الخارجيـة للمشاركة في المفاوضـات الجـارة في طهـران بـين كـل مـن السـعودية والكويـت وإيـران حـول تحديـد الإقليمية[630]، لكن الحكومة العراقية عدلت عـن إرسـال هـذا الوفـد بعـد أن أبلغتهـا سـفارة المملكـة العربية السعودية بأن موضوع المفاوضات يخص الحكومة السعودية والكويت من جهـة، وإيـران مـن جهة اهرى ولا يخص دولة غير هذه الدول ، وان الحكومة السعودية حريصة على مصالح العراق [631].

(628)و.ن ، كتاب ديوان مجلس الوزراء إلى وزارة الخارجية في 1965/9/28 الملف 261/60 .

(629) و.ن ، ملاحظات وزارة الـنفط بخصـوص الميـاه البحريـة وحقـل الـنفط خانـة المدرجـة في منهـاج البحـث خـلال المفاوضات المزمع إجراءها مع إيران ، الملف 261/60 .

(630)و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء في 1966/8/27 الملف 261/60 .

(631)و.ن ، كتاب السفارة السعودية في بغداد إلى وزارة الخارجية في 1966/8/28، الملف 261/60 .

وانتهز العراق زيارة عباس آرام وزير الخارجية الإيراني للعراق بين 14-19 كانون الأول 1966 لإجراء محادثات مثل العراق فيها عدنان الباجه جي وزير الخارجية العراقي واتفق الطرفان على:

1. تسوية جميع الخلافات والقضايا المعلقة الخاصة بالحدود على امتدادها.
2. استئناف المحادثات الخاصة بتعيين حدود الجرف القاري وطريقة استغلال حقول نفط خانة ونفط شاه.
3. استئناف المحادثات حول كيفية الاستفادة من الأنهر الحدودية على وفق مبادئ القانون الدولي وغيرها من الأمور التي تخص إيران والعراق[632].

واستنادا إلى ذلك دعت وزارة الخارجية كلا من وزارات الدفاع والداخلية والنفط والعدل والمواصلات والعمل والشؤون الاجتماعية والإصلاح الزراعي لإرسال ممثليها لحضور اجتماع يعقد يوم 31 كانون الأول 1966 للمداولة في جميع القضايا المعلقة بين العراق وإيران التي تضمنها البيان المشترك قبل بدء المفاوضات التي ستجري مع إيران لتحديد وجهة نظر العراق بصورة نهائية[633]، وقد اتفق المجتمعون على ضرورة العمل بموجب خريطة الكابتن كوشيرون. أما موضوع الاستغلال المشترك للنفط البحري فقد قرروا أن أمره يعود لوزارة النفط، ويجب اخذ رأيها في الموضوع[634].

(632) و.ن ، نص البيان المشترك حول زيارة عباس ارام وزير الخارجية الإيراني إلى العراق في 1966/12/19 ، الملف نفسه .

(633)و.ن ، كتاب وزارة الخارجية إلى الوزارات المعنية في 1966/12/25 في الملف نفسه .

(634)محضر اجتماع اللجنة سري للغاية 1966/12/31 في الملف نفسه ، والحاضرون هم فاضل سلمان ، نجدة فتحي صفوت ، حسن الرواي ، عبد الكريم الأمير ، سعدون الرئيس في وزارة الخارجية والعميد الركن جمال حميد عن وزراه الدفاع وإبراهيم فضلي عن وزارة العدل ومحمد طارق الكاتب عن المواصلات وكيغام سورنيان وعلاء الدين الصقال من وزارة الاصلاح الزراعي .

وقد أوضحت وزارة النفط أن من الأفضل أن يعين الجرف القاري وتحدد المياه الإقليمية والمجاورة التابعة لكل من العراق وإيران استنادا إلى الأساس المعترف به دوليا الذي استند إليه الكابتن كوشيرون في إعداد خارطته، أما بخصوص حقل النفط خانة ونفط شاه، فان الأسس التي سبق أن اتفق عليها عام 1963 أسس جيدة، ولكن ينبغي إعادة النظر في كميات النفط التي يحق لكل من الطرفين إنتاجها في هذا الحقل[635].

وفي 10 كانون الثاني عام 1967 عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في وزارة الخارجية وقد بين ممثل وزارة النفط (عبد السلام حموش) أن الاوفق تحديد حدود الجرف القاري بموجب خريطة كوشيرون أو يتم التحديد مجددا (حسب الوضع الراهن) نظرا لحدوث بعض التغيرات بعد وضع الخريطة حتى الآن أيهما أفضل. أما بشأن الاستغلال المشترك للنفط بين العراق وإيران في منطقة الجرف القاري، فان الوزارة ترى انه ليس في صالح العراق في الوقت الحاضر. ولم تحبذ وزارة النفط الاستغلال المشترك لاحتمال وجود النفط في المنطقة العراقية أكثر منه في الجانب الإيراني، وان الاستغلال المشترك يستوجب تحديد الحدود مع الكويت، وهو أمر لا ترغب الحكومة العراقية بحثه في الوقت الحاضر[636].

وجرت اتصالات مكثفة في بداية سنة 1967 بين الجانبيين حول الموضوع، ولاسيما في اثر زيارة عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية إلى إيران في آذار 1967 التي استغرقت ستة أيام وما نتج عنها من إصدار بيان مشترك دعا إلى وجوب استئناف المحادثات لتعيين حدود الجرف القاري والتعاون للاستفادة من الموارد الموجودة فيه

---

(635)و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى الخارجية س/18 في 1967/1/17 في الملف نفسه .

(636) و.ن ، محضر اجتماع سري للغاية وعلى الفور 1967/1/10 ، الملف السابق .

والتعاون المشترك لاستغلال حقول نفط خانة-نفط شاه الحدودية[637]، ومع أن الجانب العراقي وافق على استئناف المفاوضات ورغب في تقديم موعد بدئها في نيسان بدلا من الاقتراح الإيراني في آيار فقد تذرع الجانب الإيراني بتغيب مدير شركة النفط الوطنية الإيرانية في ذلك الوقت[638].

وكانت وزارة النفط قد حددت أسماء أعضاء اللجان التي ستمثلها في المفاوضات المنوي اجراؤهما كما مر بنا في بحث استثمار حقل نفط خانقين والاتصالات المكثفة، وكلن الجانب الإيراني ظل يتهرب من إجراء المفاوضات وأخيرا استغل الاتفاق المعقود بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة إيراب الفرنسية فقدم احتجاجه على الاتفاق بصفة (أن المناطق المشمولة بالاتفاق تتداخل في موضعين في حدود سيادة الدولة الشاهنشاهية ... لذا تطلب الحكومة الشاهنشاهية الإيرانية إعادة النظر في الموضوع ودراسته قبل إبرام الاتفاقيات المذكورة مع شركة إيراب بصورة نهائية) وأضافت الحكومة الإيرانية تقول (أن الحكومة الشاهنشاهية ستحتفظ بكل حقها في مقابل أي تجاوز محتمل قد يقع على حدودها وحقوقها ومصالحها)[639].

وحين استطلعت وزارة الخارجية رأى وزارة النفط حول الموضوع بيّنت وزارة النفط أنها لا تؤيد الادعاءات الواردة في المذكرة السابقة، وأنها استندت في تحديد المناطق المشار إليها في المذكرة على الخرائط الرسمية للحكومة العراقية في تحديد المياه الإقليمية والجرف القاري العراقي، وأنها – أي الخرائط – مستعملة في دوائر الدولة والمؤسسات العاملة فيها ومصدرها مديرية المساحة العامة.

---

(637) و.ن ، البيان المشترك في كتاب السفارة العراقية في طهران رقم 124/4 في 1967/7/5 ، الملف 261/60 ، حرب الخليج دراسة للقضايا السياسية والعواقب الاقتصادية ، تقرير خاص رقم 215 أعده كيث ماكلاخان وجورج جوفيه إلى EIU. The Economist Intelligence Unit London , 1985 :

(638)و.ن ، كتاب وزارة النفط رقم س 94 في 1967/3/26 ، كتاب وزارة الخارجية 2323/18 صدر في 1967/4/10 في الملف السابق نفسه.

(639) و. ن ، نص المذكرة في كتاب السفارة الإيرانية في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية رقم 4074 في 1967/12/30 في الملف 261/60 . MEES ,Vol XI , No. 18 , 1 March 1968

اقترحت وزارة النفط تشكيل لجنة تتألف من مدير الدائرة السياسية العام ومدير الدائرة القانونية في وزارة الخارجية ومدير الداخلية العام والدكتور عبدالله السياب المدير الاجرائي في شركة النفط الوطنية وعبد السلام حموش مدير المعادن، فضلا عن المختصين من الوزارات المعنية الأخرى لتقديم التوصيات اللازمة [640].

وفي الأول من شباط 1968 أرسلت وزارة النفط ممثليها في اللجان المقترحة للاجتماع في وزارة الخارجية لتقرير دراسة الوضع الجديد للقضايا المعلقة بين العراق وإيران[641].

بيد أن تطورا جديدا قد لاح في أفق العلاقات بين البلدين وهو زيارات مسؤولين كويتيين لإيران وعلى رأسهم حاكم الكويت ووزير خارجيتهم، إذ تم بحث موضوع تحديد المياه الإقليمية والجرف القاري[642]. وقد نتج عن تلك الزيارات بيان مشترك أعلن في إيران بتاريخ 13/كانون الثاني 1968، ورد فيه أن الجانبين الكويتي والإيراني قد توصلا إلى حل نهائي لموضوع الجرف القاري الخاص ببحار البلدين[643]. وقد رفض العراق من جانبه الاتفاق المعلن بين الجانبين وأكد تمسكه بحقوق سيادته على المناطق التي تقع ضمن حدوده وعدم اعترافه بأي تغيير يحصل بين طرفين مجاورين لم يكن هو طرفا فيه، ونص البيان العراقي الصادر آنذاك (عدم اعتراف العراق بأي بيان أو إعلان أو تشريع أو تخطيط يتعلق بالمياه الإقليمية والجرف

---

(640) و. ن ، كتاب وزارة الخارجية إلى وزارة النفط رقم اقتصادية دولية /101/1005/4143 في 1968/1/15 حول مذكرة السفارة الإيرانية الخارجية سري للغاية ومستعجل جدا س/42 في 1968/1/28 في الملف نفسه .

(641) و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى وزارة الخارجية المرقم شركات 24/00/س/52 في 1968/2/1 في الملف نفسه.

(642) و.ن ، كتاب وزارة الخارجية رقم آسيوية 10830/4/365 في 1968/1/7 حول زيارة أمير الكويت ووزير خارجيته في الملف نفسه . MEES , Vol. XI , No. 18 , 1 March , 1968

القاري العراقي صادر عن أي بلد مجاور يتعارض مع حقوق وسيادة العراق في المنطقة الموضوعة للبحث) [644].

وفي 4 آيار 1968 ذكرت جريدة الجمهورية أن وفدا نفطيا عراقيا قام بزيارة إيران لإجراء مباحثات حول معظم القضايا النفطية والاطلاع على دور شركة النفط الوطنية الإيرانية واخذ ما يفيد شركة النفط الوطنية العراقية[645].

ولإثبات حسن النية قام رئيس الوزراء طاهر يحيى بزيارة إيران في منتصف حزيران 1968 وأكد احترام العراق للاتفاقيات الدولية، وقد تم تشكيل لجان للتفاوض بين الجانبين دارت مباحثاتها حول أهم المسائل المعلقة ومنها تحديد المياه الإقليمية والجرف القاري إلى جانب بعض القضايا الأخرى[646]. ولكن المفاوضات لم تسفر عن اتفاق.

وهكذا حال تعنت الجانب الإيراني دون تطوير حقول النفط الحدودية نفط خانة ونفط شاه والمناطق البحرية حتى ثورة السابع عشر الثلاثين من تموز 1968.

ثانياً. علاقة العراق النفطية مع تركيا 1967-1968

كان من بين الموضوعات التي طرحت أثناء زيارة رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف لتركيا في شباط 1967، فضلا عن القضايا السياسية والاقتصادية والترانزيت هي بيع الغاز الطبيعي العراقي إلى تركيا. ونظرا للرغبة التي أبداها الجانب التركي حول إمكانية إستيراد الغاز من العراق، تم الاتفاق على إرسال هيئة فنية تركية إلى العراق لدراسة الموضوع مع الفنيين العراقيين[647].

---

(644) و.ن ، نص تصريح وزارة الخارجية العراقية في 1968/1/16 في نشرة وكالة الأنباء العراقية في التاريخ ذاته في الملف السابق نفسه .

(645)الجمهورية 1968/5/4

(646)حول زيارة طاهر يحيى، راجع ملفات و.ن ، الملف 261/60 نفسه ، وقد وردت إشارة حول الموضوع في التقرير الخاص عن حرب الخليج الذي أعده كيت ماكلاخان وجورج جوفيه ، مصدر سابق،ص25.

(647) الجمهورية 1967/2/27.

وفي 8 نيسان 1967 وقّع بروتوكول تجهيز تركيا بالغاز الذي كان من نتائج زيارة الوفد التركي للعراق الذي ترأسه ارغوط اوزال وكيل رئاسة الوزراء لمؤسسة التخطيط الحكومية ورئيس الوفد التركي الذي أكد في كلمته " إن هذا المشروع مفيد لكلا البلدين في تقوية العلاقات الاقتصادية بينهما وان علينا أن نعمل بجد لإكمال هذا المشروع في موعده المحدد"[648]. وفي تشرين الأول 1967 زار وفد تركي العراق وكان برئاسة رئيس الوزراء سليمان ديمريل الذي أكد أهمية هذا المشروع المقترح بتصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا، وقد ضم الوفد وزير الطاقة والموارد الطبيعية رأفت سيزجان، الذي تباحث مع وزير النفط العراقي عبد الستار علي حسين وتم الاتفاق على زيارة وفد رسمي عراقي إلى تركيا لإستئناف المباحثات في أقرب فرصة على مستوى الخبراء، ويبلغ طول الأنبوب(2500) كم من حقول نفط العراق الشمالية إلى اسطنبول، فيما خمنت كلفة المشروع بحوالي(300-400) ملايين دينار ،تساهم فيها الحكومتان مناصفة، وأن تكون طاقة الأنبوب الأولية (3) ملايين متر مكعب يومياً، ثم ترتفع إلى (7) ملايين متر مكعب[649].

وقد جرت مفاوضات بين العراق وتركيا أبدت تركيا حاجتها للنفط الخام أيضا، إذ أعد عبد الله إسماعيل في 2 تموز 1967 تقريرا حول المفاوضات التي جرت بين الوفدين العراقي والتركي حول حاجة تركيا للنفط الخام . وفي ختام المفاوضات في بغداد وجه الوفد التركي الدعوة لوفد عراقي لزيارة تركيا في شهر تشرين الثاني القادم وافق مجلس الوزراء عليها في 10 أيلول 1967[650] .

---

(648)العرب 1967/4/8.

(649)MEES , Vol , XI , No.1 , 3 Nov. ,1967 .

(650) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 24 ، جلسة مجلس الوزراء رقم (79) في 1967/9/1 .

وقد أبدى الأتراك رغبتهم فيما بعد للتعاون وقدموا عروضا إلى شركة النفط الوطنية للتعاون بينهما في مجال التنقيب والحفر، وعلى أساس ذلك بدأت مفاوضات بين الجانبين، وقد وافق مجلس الوزراء في 19 تشرين الثاني 1967 على تشكيل الوفد المفاوض الذي ضم كلا من إسماعيل خير الله وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ووكيل وزير الخارجية وعبد الستار علي حسين وزير النفط ومحمد جواد العبوسي وزير الاقتصاد وعبد الكريم فرحان وزير الإصلاح الزراعي ووزير المالية وكاظم الخلف وكيل وزارة الخارجية وطارق سعيد فهمي سفير العراق في أنقرة ونجدة فتحي صفوت مدير الدائرة السياسية في الخارجية العراقية [651].

وبعد مفاوضات مطولة بين الجانبين حول موضوعات النفط والغاز أجرى وفد تركي في أوائل شباط 1968 إتصالات ومحادثات مهمة مع شركة النفط الوطنية للقيام بعمليات التنقيب عن النفط ولاسيما في مناطق شمالي العراق، وأعرب الأتراك عن أملهم في توقيع إتفاق مبدئي للتعاون النفطي بين الجانبين [652].

وفي إطار التعاون بينهما، دعت تركيا مدير شركة النفط الوطنية العراقية لزيارة تركيا وذلك للبحث في تنسيق التعاون النفطي بين تركيا والعراق، وفي هذا المجال توصلت الحكومتان العراقية والتركية إلى إتفاق بشأن مد أنابيب تمون تركيا بالغاز الطبيعي من الحقول الشمالية، وفي الاتجاه ذاته وجهت دعوة مماثلة إلى حسين غلام وكيل وزارة النفط العراقية ليرأس وفد خبراء النفط العراقيين، المتوجه إلى تركيا[653].

---

(651)د.ت.و ، الوحدة الوثائقة ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 25 . جلسة مجلس الوزراء (أ) في 1967/10/9

(652) الجمهورية 1968/2/12 .

(653)الجمهورية 1968/4/7 ، العرب 1968/4/7 .

وفي 8 آيار 1968 أعلن أن العراق سيصدر النفط وبعض المشتقات النفطية إلى تركيا خلال شهر حزيران المقبل، وقال طورغود أوزال رئيس شركة النفط الوطنية التركية لمندوب جريدة الجمهورية الخاص " أن التوصل إلى اتفاق لتجهيز تركيا بكميات من النفط والمشتقات النفطية الأخرى يعد خطوة إلى الأمام في علاقات البلدين النفطية"، وأعرب عن أمله في التوصل إلى التوصل إلى إتفاق نهائي بشأن إشتراك تركيا في عمليات التنقيب وإستغلال النفط في المناطق التي ينتظر أن تخصص لها قريبا[654].

وقد وافق مجلس الوزراء في 16 آيار على تشكيل وفد عال برئاسة حسين غلام وكيل وزارة النفط والمعادن وعبد المنعم محضر باشي مدير التسويق توثيقا للتعاون القائم بين الجارتين في مجال النفط والصناعات النفطية [655].

وفي 16 حزيران 1968 أعلن العراق على لسان مدير عام مصلحة توزيع المنتجات النفطية والغاز عن تصدير مليون غالون من النفط الأسود بمجب الاتفاق المعقود بين البلدين الذي نص على تصدير أكثر من 23 مليون غالون على مراحل، وقد تم تصدير 13500 ألف غالون خلال نيسان الماضي كنموذجا للمنتوج المصدر من أصل هذه الكمية، وباشرت المصلحة بتصدير أول دفعة من مادة النفط إلى تركيا من أصل 75 ألف طن[656].

ثالثاً. العلاقات العراقية النفطية مع الأقطار المنتجة للنفط

1 . منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك)

جرت محاولات عدة لتكوين جبهة موحدة من الدول المنتجة للنفط ضد شركات النفط الكبرى وتلاعبها بحقوق تلك البلدان، وإزدادت الحاجة إلى مثل هذه الجبهة بعد إقدام الشركات في شباط 1959 على تخفيض الأسعار المعلنة للنفط بنسبة

---

(654) الجمهورية 1968/5/8 .

(655)د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ،36 في 1968/5/16 .

(656) الجمهورية 1968/6/16 .

(18%) للبرميل بالنسبة لنفط الشرق الأوسط، وقد قدرت خسارة العراق آنذاك بما مقداره (24) مليـون دولار من ايرادته السنوية، ثم أعقب ذلـك تخفـيض آخـر في آب 1960 بنسـبة كانـت بـين (0.04 %) و (0.14 %) دولار للبرميل الواحد دون الرجوع إلى حكومات البلدان المنتجة[657].

وجرت مشاورات بين المسـؤولين عـن السياسـة النفطيـة في الأقطـار العربيـة وفنـوزيلا وإيـران لاتخاذ التـدابير بوجـه التقلبـات في أسـعار الـنفط في الأسـواق العالميـة، وفي أيلـول1960، وبـدعوة مـن الحكومة العراقية عقد أول اجتماع بين ممثلي كل من العراق والكويت والعربيـة السـعودية وفنـزويلا وإيران في بغداد، قرروا فيه تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، وكان في حوزة هذه البلدان (67%) من إحتياطي النفط العالمي، وقد حضرت هذا الاجتماع قطـر بصـفته مراقـب ثـم إنضـمت إلى المنظمة عام 1961 وتلتها ليبيا وأندونيسيا سنة 1962وابو ظبي سنة 1967 والجزائر سنة 1969[658].

وقد عد هذا الاجتماع الذي عقد بين 10-14 أيلول الاجتماع التأسيسي الأول الذي كان من ابـرز قراراته الطلب إلى الشركات المحافظة على أسس ثابتة إلى جانبه تنظيم الإنتاج والتضامن فيما بين هذه البلدان لمواجهة أية حالة بصورة جماعية، فضلا عن تحديـد شروط العضـوية جوانـب أخـرى في مجـال التنظيم الفني والإداري للمنظمة[659].

وقد تعاون العراق مع المنظمة منذ أول يـوم أنشـئت فيـه وسـار باتجـاه دعـم قراراتها وبالمقابل عبرت المنظمة عن دعمها وتضامنها معه في اثر فشل مفاوضاته مـع الشركات العامة في أراضـيه سـنة 1961، ودعـت المنظمـة الشركـات إلى تلبيـة مطالـب

(657)هارفي اكونور ، المصدر السابق ، ص462-463 : . Shwadran , Op.Cit. ,p.452

(658) تايه عبد الكريم ، مصدر سابق ، ص53 .

(659) سيروب استيبانيان ، منظمة البلدان المصدرة للـنفط اوبيـك ، منشـورات الـنفط والتنميـة ، بغـداد 1980،ص27 ، سامبسون ، شقيقات السبع ،ص238

العراق المشروعة[660]، واختير العراق في الاجتماع الخامس المنعقد في الرياض في كانون الأول 1963 إلى جانب إيران والمملكة العربية السعودية في اللجنة الخاصة لمفاوضة شركات النفط حول المواضيع المختلف عليها، إذ مثل العراق عبد الرحمن البزاز الذي أصبح رئيسا لمجلس المحافظين وسكرتيرا عاما للمنظمة في أيار 1964[661]. وقد وضع كل من عبد العزيز الوتاري وزير النفط العراقي والشيخ احمد زكي يماني وزير النفط السعودي الأسس العامة للتفاوض مع الشركات بعد دراسات واجتماعات مكثفة في بيروت لدراسة عروض الشركات العالمية حول العائدات[662]، وأدى العراق دورا فاعلا في الاتصالات مع سويسرا بشان الحصول على الاعتراف الدولي للمنظمة وذلك بقيام الممثلية العراقية العامة لدى الأمم المتحدة بالاتصالات الدولية حول الموضوع[663].

وحث العراق الدول الأعضاء في المنظمة على وضع قانون النفط الموحد لدول المنظمة لتوحيد شروط الاستثمار وتحديد العلاقات بين الحكومات وبين المستثمرين، وقد جاء ذلك على لسان وزير النفط العراقي يوم الثاني من نيسان 1964[664].

وكانت مسالة تنفيق الريع احد المطالب المهمة التي اهتمت بها المنظمة. وقد ظهرت الحاجة إليه في العراق بعد أن تحول احتساب عوائد العراق من مبدأ العائد المقطوع عن كل طن من النفط المنتج إلى مبدأ المناصفة في الأرباح سنة 1952، إذ أن الشركات اخفت الريع ضمن العوائد الأخرى التي تنالها الحكومة العراقية بموجب مبدأ مناصفة مبدأ الأرباح وجعلته جزءا من الـ (50%) من الأرباح الصافية. وقد نصت المادة الثالثة من اتفاقية 1952 على حق الحكومة في أن تأخذ عينا أو نقدا ما

---

(660)- O.P.E.C. , Official Resolutions and Clauses 1960 -1990 , Edited by James Audu and Others Vienna 1990,10-12

(661) استيبانيان، المصدر السابق ،ص37 .

(662)جريدة الجمهورية 1963/12/14.

(663) الجمهورية 1964/1/10.

(664) الجمهورية 1964/4/2.

مقداره (12.5%) من الإنتاج الصافي لكل شركة من الشركات الثلاث العاملة (كركوك و الموصل والبصرة) في العراق، وقد عدت المادة العاشرة من الاتفاقية هذا الريع مبلغا مكملا لحق الحكومة البالغة (50%)[665].

وقد درست المنظمة الموضوع وتوصلت إلى قرار يدعو إلى احتساب الريع جزءا من الكلفة وليس جزءا من حصة الحكومة البالغة (50%) من الربح[666]، وبعد مماطلات وممانعات دامت سنتين إذ اضطرت الشركات في اواخر سنة 1964 إلى التسليم بمبدأ إدخال الريع ضمن كلفة الإنتاج لكنها حاولت أن تلغي مفعوله بالمطالبة بخصم (12.5%) من قيمة السعر المعلن، وقد قبلت بعض الأقطار في المنظمة العروض ورفضه العراق على أساس انه لا يحقق الحد الأدنى من المتطلبات وفيه بعض الجوانب التي عدها الجانب العراقي تشكل انتهاكا لسيادته وتحد من حريته في العمل على تحقيق الأهداف العليا المشتركة التي تتوخاها المنظمة[667].

وبعد تأسيس شركة النفط الوطنية سنة 1964 أكد مديرها العام غانم العقيلي استعدادها للتعاون مع الشركات الوطنية في المنظمة ولاسيما تلك التي تلتقي أهدافها في الميادين المشتركة[668]، ودعا عبد العزيز الوتاري وزير النفط إلى تنسيق الجهود ضمن منظمة أوبك لمواجهة شركات النفط.[669] وقد فسر البعض موقف العراق المتشدد هذا اتجاه مطالبه الوطنية بالنية للانسحاب من المنظمة ولا سيما بعد أن قبلت بعض الدول الأعضاء فيها بعروض الشركات فيما يخص تنفيق الريع، ولكن عبد العزيز الوتاري أكد في تصريح نشرته جريدة الجمهورية عدم صحة مثل هذه الأنباء وأكد ضرورة تماسك أعضاء المنظمة لتحقيق أهدافها[670].

---

(665) منشورات الثورة ، ملف عن المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية ،ص19-23.

(666)المصدر نفسه ،ص25 .

(667)تايه عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص55 ، . OPEC , Op.Cit. , p.25-26 -

(668) الجمهورية ، 1964/7/31 .

(669)الجمهورية 1984/8/17 .

(670) الجمهورية 1965/1/1

وقام وزير النفط بزيارة الكويت في صحبة رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية 22 آب 1965 استمرت الزيارة أربعة أيام وأجرى مباحثات حول تنفيق الريع الذي قبلته أكثرية الدول وحث الكويت على رفض شروط الشركات التي وضعتها أساسا لتطبيق مبدأ تنفيق الريع لإرغام الشركات على إجابة مطلب الأقطار المنتجة، كما بحثا التعاون في مجال السياسة النفطية[671].

وفي اجتماعها الثاني عشر المنعقد في أواخر 1966 أيدت منظمة الأوبك جهود العراق لضمان زيادة الإنتاج من نفطه وإيصاله إلى معدل مرضٍ[672]. وفي الاجتماع الثالث عشر المنعقد في روما في أيلول 1967 أيد المجتمعون خطوات العراق لحماية مصالحه المشروعة والطلب المقدم من قبله لإجراء تعديل تصاعدي في أسعار الحدود المعلنة في ضوء أسعار النقل الحالية للناقلات[673]، وشارك العراق في الاجتماع فوق العادة للمنظمة في كانون الثاني 1968 وتم بحث موضوع الخصميات ومبادئ قانون النفط الموحد[674].

وكان العراق من الداعين إلى إيجاد سياسة نفطية مشتركة موحدة للدول الأعضاء التي تبنتها المنظمة في حزيران 1968[675].

3. **الجامعة العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)**

سعى العراق لإقامة علاقات عربية وطيدة سواء أكان ذلك في المجال السياسي أم الاقتصادي، فقد شارك في (مكتب البترول الدائم)، الذي أنشأته جامعة الدول

---

(671)و.ن ، مذكرة عبد العزيز الوتاري إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء والبيان المشترك حول زيارة الكويت وإيران بتاريخ 1965/9/5 ، ملفات و.ن ، الملف 263/60.

(672) نشرة اكوا اوف ايران 1965/8/28 ، الملف 290/60 . OPEC , Op.Cit. , p.54 –

(673) استيبانيان ، المصدر السابق ، ص 94، OPEC , Op.Cit. , p.54 –

(674) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 26 ، جلسة مجلس الوزراء (8) في 1968/3/11 .

(675)عبد المنعم عبد الوهاب ، النفط بين السياسة والاقتصاد ، ص240 .

العربية لبحث وتنسيق المعلومات الخاصة بإنتاج النفط ومنع تهريبه إلى الكيان الصهيوني بالتعاون مع لجان خبراء النفط العرب ومؤتمرات النفط العربية [676].

وتعزيزا للجهود لتنسيق السياسة النفطية [677]. اشترك العراق بجانب الأقطار العربية المهتمة بشؤون النفط، لإنشاء الشركة العربية لناقلات النفط التي يرجع تأسيسها إلى عام 1961. كما جاء في ميثاق جامعة الدول العربية على عقد هذه الاتفاقية بموجب نصها الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي العربي بقرار صدر في 17 نيسان 1961 في دورة انعقاده العادية ببغداد [678].

وعقدت لجنة خبراء النفط تسعة اجتماعات أدى العراق دورا رئيسا فيها، فقد قرر مجلس الوزراء العراقي في 13 نيسان 1963 المشاركة في الاجتماع التاسع للجنة خبراء النفط بوفد فني كبير برئاسة وكيل وزارة النفط ، وبدأ الاجتماع في 21 نيسان في القاهرة واستمر تسعة أيام[679] شاركت فيه وفود من مصر ولبنان والأردن والسعودية والكويت وليبيا وتونس والبحرين، وناقشت اللجنة الترتيبات الخاصة بعقد (مؤتمر البترول العربي الرابع) في بيروت بين 5-12 تشرين الثاني 1963، وعدد من المشاكل الاقتصادية والفنية مثل الإنتاج والتصفية وتعديل اتفاقية إنشاء الشركة

---

(676)إدارة الإعلام ، جامعة الدول العربية في عامها العشرين (القاهرة 1965) ، ص85 .

(677) يذكر أن اتفاقية تنسيق السياسة النفطية المنوه عنها كانت حصيلة اقتراح تقدمت به الجمهورية العراقية إلى المجلس الاقتصادي العربي بدورة انعقاده العادي الخاص عام 1959 . وقد وضعتها لجنة خبراء النفط العرب المنعقدة في جدة في العام نفسه وتضمنت أحكاما في العمل على إصدار تشريع عربي موحد خاص باستغلال النفط ومشتقاته وتبدال الإحصائيات والوثائق والمعلومات النفطية بين الدول العربية والخبراء الفنيين والعمل على توحيد نظم الحسابات المتعلقة في صناعة النفط بشكل يحافظ على احتياطي النفط ومستوى اسعاره ... وكان العراق ثالث حكومة توقع الاتفاقية . ينظر : جريدة الجمهورية 1964/9/8 .

(678) كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، ص350 .

(679) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف 10 ، مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر نيسان

العربية لناقلات النفط التي تم التوقيع عليها في 17 نيسان 1963 ووضع نظام تبادل الخبراء والفنيين والمعلومات بين الأقطار العربية في هذا المجال [680].

وحضر العراق (مؤتمر البترول العربي الرابع) الذي عقد في بيروت بوفد شارك فيه ممثلون عن وزارة النفط وجامعة بغداد وقدم الوفد العراقي دراسة عن الآثار الاقتصادية الناجمة عن امتيازات النفط في الأقطار العربية وحجم الخسائر الناتجة عن عدم التزام الشركات العامة في العراق والأقطار العربية الأخرى بتصفية النفط محليا ودعا الوفد إلى التزام الشركات لتحقيق زيادة تشغيل العمال الوطنيين والتدريب والتعليم المحلي لتطوير صناعة النفط العربية ودعا المؤتمر في بيان أصدره في نهاية اجتماعاته الشركات لتحقق حصول الأقطار العربية على نصيبها العادل من ثروتها وأوصى المؤتمر بإحكام منع تزويد (إسرائيل) بالنفط العربي[681].

وفي 2 آب 1964 شارك العراق في مؤتمر خبراء نفط العرب في جامعة الدول العربية الذي دعا إلى ضرورة تنسيق السياسة النفطية في الأقطار العربية ومقاطعة (إسرائيل) وإنشاء معهد عربي للنفط وشركة عربية للناقلات ووضع الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر البترول العربي الخامس ومعرض النفط[682] وفي أيلول 1964 وافق مجلس الوزراء على اتفاقية تنسيق السياسة النفطية بين الدول العربية التي كانت حصيلة مؤتمر خبراء نفط العرب[683]، وأبدى العراق استعداده للمشاركة في المعهد العربي لبحوث النفط ورشح عبد اللـه إسماعيل مدير النفط العام في وزارة النفط

---

(680) جريدة الجماهير ، 1963/4/22 .

(681)د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري ، تسلسل الملف 11، مقررات مجلس الوزراء ، 20 تشرين الثاني 1963 ، جريدة الجماهير 6 و 1963/11/13 .

(682)الجمهورية 1964/8/2 .

(683) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري ، الملف 11 ،جلسة مجلسة الوزراء 23 في 1964/9/7 ؟

للمشاركة في اجتماعات لجنة خبراء النفط العرب الفرعية للبحث في نتائج دراسات النفط الخاصة بإنشاء المعهد السابق والنظام الأساسي له [684].

وشارك بوفد ذي مستوى عال في مؤتمر البترول العربي الخامس الذي عقد في القاهرة في 16 آذار 1965، إذ مثل العراق فيه وزير النفط عبد العزيز الوتاري[685]. وقد تميز هذا المؤتمر بأنه طالب، عن تنسيق السياسة النفطية والعربية وإنشاء معهد البحوث النفطية وبعض الجوانب الأخرى باستخدام سلاح النفط في معركة تحرير فلسطين وكذلك البحث في إقامة منظمة عربية للنفط في نطاق جامعة الدول العربية[686]، ووافق مجلس الوزراء على استضافة مؤتمر البترول العربي السادس في بغداد من المدة 12-14 تشرين الثاني 1966 ومشاركة العراق فيه مشاركة فعالة [687]. وكان من أهم توصيات المؤتمر الذي عقد في الموعد نفسه الموافق على إنشاء المعهد الخاص ببحوث النفط الذي جاء نتيجة لمقترح قدم إلى المجلس الاقتصادي العربي في مؤتمر الخامس عام 1965، على هذا الأساس دعا العراق إلى التوقيع والمصادقة على إنشاء المعهد المذكور[688]. وكان موقف العراق ضمن إطار الجامعة العربية متميزا خلال مؤتمر الاقتصاد والمال والنفط العرب في منتصف عام 1967 كما سبقت الإشارة إليه أبان عدوان الخامس من حزيران على الأمة العربية.

---

(684) العرب 1964/11/12 ، الجمهورية 1964/11/12 .

(685) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري ، الملف 16 ، جلسة مجلس الوزراء 18 في 1965/3/7 .

(686) الجمهورية 15،16،17، 1965/3/24 ، العرب 16 ، 1965/3/24 .

(687) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري ، الملف 19 ، جلسة مجلس الوزراء27 في 1966/4/13 .

(688) سيروب استيبانيان ، جامعة الدول العربية والنفط مشاريع وخطط لم ترى النور ، مجلة النفط والتنمية، بغداد ، العدد (12) السنة الأولى ، أيلول 1967 ، ص111 .

وقد دعي العراق اواخر عام 1967 إلى الانضمام إلى منظمـة الأقطـار العربيـة المصـدرة للـنفط (اوابك) عند تأسيسها، وفي الوقت الذي كان مشروع إقامة المنظمة العربية للنفط ضمن إطار الجامعة العربية مطروحا للدراسة لدى خبراء النفط العرب، طلب العراق أن تؤخذ جملة من الملاحظـات بنظـر الاعتبار تتضمن تعـديل بعـض بنـود الاتفاقيـة الخاصـة بالمنظمـة القائمـة وأهمهـا مـا يتعلـق بشروط العضوية التي كانت تستبعد بعض الأقطار العربية كـمصر والجزائـر وسـوريا التـي كانـت بإمكانهـا أن تؤدي دورا في صناعة النفط[689].

مع العربية المتحدة

أكدت الدراسة التي أعدها أربعة من المختصين[*] بشؤون النفط تحت عنوان دراسـة السياسـة النفطيـة المقدمـة إلى المجلـس الـوطني لقيـادة الثـورة في 17 آذار 1963 عـلى (إن قـوة مركـز العـراق بمفاوضته مع شركة الـنفط ، تعتمـد عـلى مـدى متانـة علاقتـه ومسـاندة الـدول العربيـة بشـكل عـام والجمهورية العربية المتحدة بشكل خاص له وان أي خلاف بين القاهرة وبغـداد يعمـل عـلى إضـعاف مركز العراق في المساومة[690].

وربما كانت هذه الدعوة تحت غطاء سياسي لكنه لا يمكن الشك في أن العربية المتحـدة كانـت محور القضية العربية، وان عوامل سياسية مهمة كانت تؤدي دورهـا في هـذا التوجـه ولا سـيما تسـلم حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم في العراق بعد ثورة 8 شـباط ودوره في النضـال القـومي واتجاهـه الوحدوي الذي لعب أيضا دورا في ذلك.

---

(689)المصدر نفسه ، ص110 .

(*)وهم كل من : عبد العزيز الوتاري ، اديب الجادر ، مصطفى عبدالـلـه ، خير الدين حسيب.

(690) قرار المجلس الوطني في قيادة الثورة ف 22/2/1 في 1963/3/17 ، لجنة دراسة السياسة النفطية في ملفات و.ن ، الملف 287/60 ، العلاقة مع شركة النفط الأجنبية .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت علاقات العراق بالعربية المتحدة وسوريا تسير باتجاه التقارب، فكانت حصيلته ميثاق 17 نيسان. غير أن الثورة كما اشرنا من قبل بدأت من محاولة تنسيق السياسة النفطية سواء أكان ذلك مع دول الأوبك أم الأقطار العربية النفطية بتشكيل جبهة ضد الشركات الأجنبية، وعلى هذا الأساس كان تحرك العراق. وعقب عدة اجتماعات خلال عام 1964 بين العراق والعربية المتحدة انبثقت عدة لجان لدراسة الوضع الاقتصادي ولاسيما في المجال الصناعي، وكان النفط والثروة المعدنية من ضمن مواضيع تلك اللجان التي استهدفت تنسيق السياسة النفطية للعراق والعربية المتحدة وتوحيد تشريعاتها[691].

وكانت لجنة التنسيق الصناعي والثروة المعدنية والنفطية العراقية المتفرعة عن لجنة التنسيق الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة المتشكلة بموجب أمر وزارة الاقتصاد في 30 آب 1964 قد عقدت أول اجتماع لها في 19 أيلول 1964، وفي جلستها الثانية في 11 تشرين الأول 1964 أوصت بإقرار التوصيات حول توحيد القوانين والأنظمة الخاصة بالنفط بين البلدين مع اخذ وضع كل بلد بنظر الاعتبار وإعادة تنظيم وتركيب أجهزة التصنيع الحالية بينهما موضع التنفيذ التي أرسلتها وزارة النفط في 12 تشرين الثاني 1964 إلى اتحاد الصناعات العراقية لدراستها[692]، وأرسلت أيضا إلى مكتب الممثل الدائم للجمهورية العراقية في مجلس

(691) عن موضوع اللجان والاتصالات التي جرت بين البلدين ومهمات هذه اللجان : ينظر ملفات و.ن ، الملف 263/60 ، التنسيق الاقتصادي والصناعي بين العراق والعربية المتحدة .

(692) كتاب و.ن ، إلى وزارة الاقتصاد ،شركات 182 في 1964/10/28 حول التنسيق الصناعي والثورة المعدينة والنفطية ، المصدر نفسه .

الوحدة الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة [693]، وعينت وزارة النفط عبد الـلـه إسماعيل ممـثلا لها في اللجنة الفرعية للتنسيق الاقتصادي وتنمية الثورة المعدنية[694].

وفي 4 ايار 1965 طلبت وزارة النفط تزويدها بالتشريعات الخاصـة بـالنفط في الجمهوريـة العربيـة المتحـدة وأبـدت اسـتعدادها للمشـاركة في عضـوية أيـة لجنـة تكلـف بتنسـيق هـذه التشريعات[695]. وفي 16 ايار أبلغت وزارة النفط جميـع المؤسسـات المرتبطـة بهـا العمـل بموجـب التوصيات الصادرة حول توحيد التشريعات النفطية [696]. وكانت اللجنة المشكلة من وزارة الـنفط العراقية بتاريخ 11 شباط 1965 التي ضمت كلا من عبد الـلـه إسماعيل مدير شؤون النفط العـام وعبد الـلـه السـلام حمـوش مـدير الـدائرة الفنيـة العامـة وعـلي مجيـد الجـرجيس مـدير شـؤون الشركات قد اعد تقريرا مفصلا في ضوء التوصيات التي اقترحتها لجنة التنسـيق الصـناعي المنبثقـة عن اللجنة الدائمـة للتنسـيق الاقتصـادي التـي أوصـت فيهـا لدراسـة القـانون والأنظمـة النفطيـة في البلدين ووضع المقترحات الخاصة بتنسيقها وتكاملها، مع تقديم بيان تفصيلي وشامل للأجهـزة النفطيــة الموجــودة حاليــا في البلــدين وتبــادل الزيــارات بــين الجــانبين واقترحــت اللجنــة توحيــد التشريعــات المتعلقــة باســتثمار الــثروة النفطيــة وإجــادة التركيــب الأمثــل للأجهــزة النفطية اسـتفادة كـل بلـد مـن تجـارب الأخـر وأوصـت اللجنـة بتشـكيل لجنـة فرعيـة مختصـة

(693) و.ن ، كتاب و.ن ، إلى اتحاد الصناعات الشركات 13143 في 1964/11/12 حول توصيات لجنة التنسيق الصـناعي والثورة المعدنية في الملف نفسه .

(694) و.ن ، كتاب وزارة الاقتصاد رقم 226 في 1965/3/1 حول ترشيح عبد الـلـه إسماعيل إلى اللجنة في الملف نفسه.

(695)و.ن ، كتاب وزارة النفط إلى وزارة الاقتصاد ، شركـات 4776 في 451965 حـول التنسـيق الصـناعي بـين العـراق و العربية المتحدة في ملفات و.ن ، الملف السابق نفسه .

(696) و.ن ، كتاب و.ن ، إلى المصالح النفطية التابعة لها رقم 266 في 1965/5/16 في ملفات و.ن ، الملف نفسه .

من البلدين بإجراء الدراسات اللازمة وإعـداد المشروعـات الخاصـة بالتشريعـات الواجـب توحيـدها و تنسيقها[697].

وفي اثر اجتماع لجنة التنسيق الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحـدة للفترة من 14-24 حزيران 1965 أقرت توصيات مهمة حول الـنفط منهـا تشـكيل لجنـة شـؤون الـنفط المشتركة، وجاء في التوصية " ونظرا للدور الذي لعبـه الـنفط في اقتصـاديات الـدول العربيـة عامـة وفي اقتصاد البلدين خاصة، رأت اللجنة الدائمة أن تخصـص لجنـة لبحـث الموضـوع سـميت (لجنـة شـؤون النفط)"[698].

أيدت وزارة النفط ما ورد في البيان المشترك الصـادر عـن اللجنـة بشـان تشـكيل لجنـة خاصـة بشؤون النفط وطلبت إعلامها بأسماء أعضاء اللجنة من الجانب العـربي ليتسـنى لهـا ترشـيح ممثليهـا فيه [699].

ورغم أن العلاقات قد انتابها نوع من الفتور بفعل التطورات السياسية التي وقعت فـيما بعـد تواصل التعاون في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة أوبك، وكان العراق قـد اسـتمر بـدعم العربيـة المتحدة في الكثير من المشاريع المهمة والمقترحات في إطار الجامعة، وكانت مواقف العراق أبان عـدوان عام 1967 واضحة، وقد بـادر العـراق إلى الـدعوة بمسـاندة الـدول المواجهـة للكيـان الصـهيوني كـمصر وسورية والأردن، وأكد بذل الجهود بمواجهة التحديات الصـهيونية ودعـا إلى قطـع الـنفط عـن الـدول المساندة للعدوان.

---

(697)و.ن ، نص التقرير المقدم إلى وزير النفط أن اللجنة المشكلة بتاريخ 1965/2/11 حول تنسيق التشريعات النفطية بين العراق والعربية المتحدة في ملفات و.ن ، الملف 263/16 .

(698)و.ن ، محضر اجتماع اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بـين الجمهوريـة العربيـة المتحـدة والجمهوريـة العراقيـة للفترة من 14-24 حزيران 1965 ، الملف 263/16 ، الملف نفسه .

(699) و.ن ، كتاب و.ن إلى وزارة الاقتصاد ، رقم تنسيق 1802/44 في 1965/7/1 ، الملف 263/60،نفسه.

الخاتمة والاستنتاجات

ظل القانون رقم 80 لسنة 1961 تشريعا مقدسا من وجهة نظر العراقيين، ولم تتمكن الحكومة التي جاءت بعد ثورة الثامن من شباط 1963 من إستثمار الأراضي التي إستردها القانون ومواجهة الشركات الأجنبية التي أرادت الالتفاف على القانون ، وذلك لإنشغالها بتثبيت أقدامها، ولم يتح لها الوقت الكافي لإدارة السياسة النفطية رغم أنها سارت بإتجاه إيجاد مخرج لأزمة العلاقة مع الشركات فشرعت بمفاوضات حول عوائد الميناء وسعت للمحافظة على روح القانون 80 وإنجاز مهمتها في مجال النفط وعملت على حسم الأمور المتعلقة مع الشركات، غير أن 18 تشرين 1963 أدى إلى تعثر هذه السياسة.

وعلى الرغم من تعديل نظام وزارة النفط وما تلا ذلك من تشريعات نفطية أخرى سارت الحكومة التي جاءت بعد ردة تشرين بإتجاه إسترضاء شركات النفط ومسايرتها بمفاوضات أسهمت إلى حد بعيد في إفراغ القانون رقم 80 من محتواه والعودة بالعلاقة مع شركات النفط إلى نظم الامتيازات السابقة، فراحت تفاوض الشركات من موقف الضعف والتردد الذي حكم عليه بالفشل منذ أيامه الأولى، إذ أجهضت إتفاقية 1965 التي توصلت إليها الحكومة مع الشركات من قبل الرأي العام الذي تميز بوعي نفطي كبير، فضلا عما أحدثته هذه الاتفاقية من تزعزع حتى في أركان السلطة الحاكمة آنذاك. ومما يؤكد ذلك أن هذه الاتفاقية قبرت في مهدها.

إن السياسة النفطية وبعيدا عن الإفاضة في الحديث عن الأسباب التي أدت إلى إلغاء هذه الاتفاقية سارت متأثرة بجملة من العوامل وتأرجحت ما بين شركات النفط وضغوطها المتمثلة بالتلاعب بالإنتاج وتقييده وحرمان العراق من أهم موارده وبين ردود فعل الحكومات المتعاقبة التي لم تتمكن مواجهة هذه الشركات لعزلتها وضعف الأداة التي تمكنها من المواجهة، وهذه الأداة هي شركة النفط الوطنية التي بقيت تدور ضمن دائرة رد الفعل على الرغم من العروض الكثيرة المقدمة إليها من شركات نفط عالمية، غير أنها لم تقو على الاتفاق على شروط تحقق مصلحة العراق يأتي في مقدمتها

العامل السياسي وضعف الامكاناتيات الفنية والاقتصادية، فضلا عن الانقسـام والضـعف الـذي تعانيـه الأمة العربية في مواجهة شركات ذات إمكانات كبيرة مدعومة من حكوماتها.

وواجه الواقع النفطي عوامل كان لهـا أثرهـا البـارز في صـياغة السياسـة النفطيـة آنـذاك منهـا مسألة الخلاف بين سوريا وشركة نفط العراق حول رسوم المـرور والتحميـل، التـي لم تكـن سـوى لعبـة سياسية كشفتها الأحداث التالية، وما رافقها من ظروف أدت إلى إستقالة وزارة ناجي طالب في 10 آيار 1967، كما أضاف عدوان الخامس من حزيران عاملا جديدا أسهم في رسم سياسـة العـراق النفطيـة، إذ تلا العدوان صدور قرارات سياسية ونفطية كان العراق سباقاً لتطبيقها باعتبارها الأسلوب الأمثـل للـرد على العدوان .

وساعدت عوامل أخرى في إنتهاج سياسة النفط الوطنية بعضها كان إيجابيا ومنها القانون رقـم 97 والقانون رقم 123 لسنة 1967. فكانت بحق قوانين تستحق الوقفة والثناء باعتبارها مكملة للقانون رقم 80، والواقع أن عدوان الخامس من حزيران فـتح آفاقـاً جديـدة للتعـاون مـا بـين العـراق وفرنسـا بسبب موقفها المساند للقضية الفلسطينية مما أدى إلى توقيع إتفاقيـة ايـراب التـي أصـبحت بموجبهـا الشركة تعمل مقاولا لـدى شركـة الـنفط الوطنيـة العراقيـة، إلا أن لم يحقـق المطالـب الوطنيـة ويلبـى الدعوات التي بدأت تطالب بالاستثمار المباشر الذي أقرته الحكومـة في نيسـان 1968، ولكنهـا لم تشرع بتنفيذه. كما أن تردي العلاقات العراقية الإيرانية أدى إلى إيقاف تطوير حقول الـنفط الحدوديـة مثـل حقل خانقنين وحقول المياه البحرية.

إن تخبط سياسة العراق النفطية ارتبطـت إلى حـد كبـير بـالتطورات السياسـية التـي أدت إلى إضعاف قدرة الحكومة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية لان طبيعة المرحلة وانقسـام الـرأي العام وعدم وجود الحياة الحزبية وغياب الديمقراطية كلها أسهمت في عدم اسـتقرار تلـك السياسـة أو تمكينها من مواجهة الشركات الأجنبية .

إن دور الرأي العام في مجمل القضايا النفطية كان واضحا، ويبدو أكثر وضـوحا لـدى الأحـزاب السياسية السرية التي دافعت ببياناتها ونشراتها وعملت على تنوير الرأي العام بما كان يجب أن يقـوم به اتجاه هذه القضية.

المصادر

أولا . الوثائق الرسمية غير المنشورة :

1. وثائق دار الكتب والوثائق :

ملفات مقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري الملف 28 ،27, 26, 25, 24, 23, 22, 21, 20, 19, 18, 17, 16,

15, 14, 13, 12, 11, 10, 9, 7 **ملفات النفط:**

الملف: 44،224،255،244،246.

- مراسيم اليوم السابع ومراسيم اليوم التاسع لثورة 8 شباط 1963 .

3 وثائق وزارة النفط:

ملفات وزارة النفط	**عنوان الملف**
220/60	المفاوضات مع شركات النفط حول تصدير النفط من خانقين
224/60	شؤون الشركات إتصالات وعروض
225/60	الملف الخاص بوفد شركات النفط للمفاوضات
229/60	دور شركة النفط الوطنية في الاتحاد الوطني
230/60	شؤون شركات النفط مخاطبات ومراسلات
231/60	مفاوضة الشركات للتخلي عن الاراضي غير المستثمرة للقانون رقم (80)
232/60	مفاوضات النفط بين الحكومة والشركات العاملة
233/60	معلومات إقتصادية ودراسات حول سياسة النفط
244/60	شؤون النفط دراسات وتقارير
249/60	(عوائد ميناء النفط في الفاو والمفاوضات حوله)
259/60	قانون تأسيس شركة النفط الوطنية وملحقاتها
261/60	المفاوضات مع ايران حول الحقول المشتركة والمياه البحرية
263/60	التنسيق الاقتصادي والصناعي بين العراق والعربية المتحدة 265/60 (مقاطعة اسرائيل)
270/60	المياه الإقليمية العراقية
272/60	إمتيازات النفط الاجنبية
273/60	أخبار شركات النفط الأجنبية
275/60	المصالح النفطية

278/60	المفاوضات مع شركات النفط
280/60	ملف خاص (شؤون النفط مخاطبات وتقارير) مرسلة من مديرية الأمن العامة إلى الوزارة
287/60	العلاقة مع شركات النفط (تقارير ومراسلات خاصة)
288/60	الاستثمار المباشر للنفط
290/60	المفاوضات حول المياه الإقليمية والجرف القاري العراقي
291/60	تقارير ودراسات
293/60	(الصناعة النفطية دراسات وتقارير)
297/60	شؤون الشركات مخاطبات ومراسلات
299/60	مراسلات وقوانين شركة ايراب

- محاضر جلسات المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط الوطنية العراقية وشركات النفط العاملة في العراق .

-الجزء الأول القسم الأول والثاني والثالث لسنة 1964

-الجزء الثاني القسم الأول والثاني الثالث لسنة 1965

4- وثائق شركة النفط الوطنية:

عنوان الملف	**الملف**
12/60	مخاطبات مع شركات النفط الأجنبية
13/60	عروض الشركات الأجنبية لاستثمار النفط
14/60	تقارير ودراسات عروض شركة النفط
15/60	نشاط شركة النفط الوطنية تقارير ودارسات
233/82	عروض شركات النفط الأجنبية لإستثمار النفط
973/82	عروض الشركات الأجنبية لشركة النفط الوطنية للاستثمار
983/82	مراسلات ومخاطبات مع شركات النفط العاملة في الأسواق
1/5293	(Offers) عروض الشركات الأجنبية إلى شركة النفط الوطنية العراقية

5- تقارير السفراء المعتمدين لدى الدول الخارجية المرسلة إلى وزارة الخارجية ووزارة الثقافة والإرشاد وهي عدة تقارير ذات أهمية فيما يخص المفاوضات منها :

1- Iraq Negotiations by Mr. Dalley March 2,1964 .
2- Settlement Of the Law 80 and Law II disputes.
3- Stricty Confidential , Meeting with Dr. Abdul Aziz Al-Wattarri 15th June ,1964.
4- Meetings Of June 17th ,18th and 20th .

6- وثائق لجنة تاريخ الحزب التابعة للمكتب الثقافي في القيادة القومية:

الملف	عنوان الملف
18/22ب	بيانات الأحزاب السرية
ق ط ع /8/22	بيانات ونشرات الحزب العربي الاشتراكي
ق ط 8/22	بيانات ونشرات الحزب الشيوعي العراقي
ق ص ع /8/22	بيانات ونشرات لأحزاب متفرقة
ق ط ع -8/22/1ب	بيانات ونشرات مؤتمر القوميين الاشتراكيين

وثائق القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الخاصة بالأحزاب

الملفات الخاصة :

- ملفات الأستاذ خليل ابراهيم حسين الزوبعي أوراق الأستاذ ناجي طالب خاصة.

الوثائق البريطانية:

1. Fo.371/170433, AQ 109/1015 , Feb-7,1963 .
2. Fo. 371/70429 AQ.261/1015 , British Embassy Moscow to Foreign Office 21 Feb..1963 .

الوثائق الأمريكية:

1. Film 7 , University Publications of America The special Studies series , The Middle East 1970-1980 Report by T.T. Connors , October 1969 .

2. Film 10 Lee. Blanton Hull, The Impact of the Arab Decisions on the Oil market " March 1976 University Publications of America .

الوثائق المنشورة:

- البنك المركز العراقي ، التقرير السنوي لسنة 1963 ، بغداد 1965 .
- جامعة الدول العربية ، المؤتمرات 1964-1973، مركز التوثيق والمعلومات ، القاهرة 1975 .
- جامعة الدول العربية ، ادارة الاعلام ، جامعة الدول العربية في في عامها العشرين 1965 .
- جامعة الدول العربية ، مؤتمرات القمة قراراتها وبيانتها 1964-1985 .
- مركز التوثيق والمعلومات ، القاهرة 1987 .
- الجمهورية العراقية ، ملف المفاوضات مع شركات النفط ، دار الثورة 1972 .
- حزب البعث الاشتراكي ، نضال البعث في القطر العراقي 1958-1963 .

من ثورة الرابع عشر من تموز إلى ثورة الرابع عشر من رمضان، ط2 دار الطليعة ، بيروت 1972 .

- شركة النفط الوطنية، وثائق ومنجزات، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد 1968 .
- وزارة المالية ، مديرية الحسابات العامة ، التقرير السنوي عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1960. المالية ، بغداد ، 1963 .

- وزارة النفط، بيان وزارة النفط بتاريخ 1961/10/17 عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق ، والنص الكامل لمحضر الاجتماعات الثلاثة التي عقد بتاريخ 9،8/28و1961/10/11 بين الجانب العراقي ووفد شركات النفط بغداد 1961 .

الصحف والدوريات:

(1) العراقية:

— إتحاد الشعب

— الأخبـــار

— الأيام

— الأهالي

— الــبلاد

— البيــان

— الثـــورة العربيـــة

— الجمـــهورية

— الجمـــاهيـــر

— خه بات (النـــضال)

— الزمـــان

— العـــرب

— الـعهد الجديـد

— المــبدأ

— المـــنار

— المــواطــن

— الوقائع العراقية-جريدة رسمية

(2) العربية:

— الأهرام – مصـــــر

— الأهرام الاقتصادي – مصـــــر

— الأنوار- بـــيروت- لبـــنان

— الحيـــاة- بـــيروت- لبـــنان

— النهـــار- بـــيروت- لبـــنان

الصحف الاجنبية

- ذي اكو أوف ايران

- كيهـــان (ايـــران)

المجلات العراقية والعربية

أخبار النفط العربي	عراقية
البترول والغاز العربي	بيروت – لبنان
البترول العربي والاقتصاد	عراقية
البترول العربي	عراقية
الثقافة الجديدة	عراقية
دراسات عربية	عراقية
عالم الاقتصاد	عراقية
عالم النفط	عراقية
النفط والتنمية	عراقية

المجلات الأجنبية

1. Middle East Economic Survey , Lebnan .
2. Petroleum Intellegence Weekly (U.S.A).

الكتب العربية والمترجمة

- استيبانيان ، سيروب ، منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك ، منشورات النفط والتنمية ، بغداد ، 1980 .
- اسماعيل ، عبدالـلـه ، مفاوضات العراق النفطية 1952-1968 ، لندن 1989 .
- اوكونور ، هارفي ، الازمة العالمية في البترول ، ترجمة عمر مكاوي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ، 1967 .
- الباجه جي ، نديم ، حقائق وأرقام عن سياسة النفط ، بغداد 1958 .
- الجادرجي ، كامل ، من أوراق كامل الجادرجي ، دار الطليعة ، بيروت 1958 .
- الحبيب ، محسن حسين ، حقائق عن ثورة 14 تمز في العراق ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد 1981 .
- حسن ، محمد سلمان ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، دار الطليعة ، بيروت 1966 .
- ـــــــــ ، نحو تأميم النفط العراقي ، دار الطليعة ، بيروت 1967 .
- حسين ، خليل ابراهيم ، سقوط عبد الكريم قاسم ، بغداد 1989 .

- الحسني ، عبد الرزاق ، تأريخ الوزارات العراقية ، ط4 ، عشر أجزاء ، دار الكتب ، بيروت 1974 .
- حمادي ، سعدون مذكرات وآراء في شؤون النفط ، بيروت 1980 .
- خدوري ، مجيد ، العراق الجمهوري ، ط1 ، بيروت 1974 .
- خليل ، نوري عبد الحميد ، التاريخ السياسي لامتياز النفط في العراق 1925-1952 ، بيروت 1980.
- الدرة ، محمود ، آرائي في مشاكل عراقية ، 1969 .
- راتشكوف ، يوريس ، النفط والسياسة الدولية ، تعريب خضر زكريا ، دمشق 1974 .
- الزبيدي ، ليث عبد الحسن ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، بغداد 1981 .
- سامبسون ، الشقيقات السبع ، ترجمة سامي هاشم ، بيروت 1976 .
- السامرائي ، كامل ، القوانين الخاصة بالنفط ، المكتبة الاهلية (بغداد 1968) .
- السلوم ، عبد الوهاب ، قضية النفط العراقي ، القاهرة 1967 .
- سليمان ، عاطف ، النفط العربي في خدمة قضايانا المصرية ، بيروت 1973.
- شقير وذهب ، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ، ح2 ، القاهرة 1969 .
- الشواف ، عبد اللطيف ، حول قضية النفط في العراق ، منشورات المكتبة العصرية ،بيروت 1966 .
- ـــــــ، د.ن بريت وقضية النفط في العراق ، ملحق مجلة الثقافة الجديدة بغداد 1973 .
- الصويغ ، عبد العزيز حسن ، النفط والسياسة العربية ، مركز الخليج للتوثيق والاعلام السعودية 1981 .
- عبد الكريم ، سمير ، أضواء على الحكرة الشيوعية في العراق ، ح2 ، دار المرصاد بيروت 1972 .
- عبد الكريم ، تايه ، أحاديث في السياسة النفطية ، دار الرشيد ، بغداد 1982 .
- عبد الوهاب ، عبد المنعم ، النفط بين السياسة والاقتصاد ، الكويت 1974 .
- العباس ، قاسم احمد ، وثائق النفط العراقي (جزآن) ، بغداد 1975 .
- عجمية ، علي ، اتجاهات رئيسة في إقتصاديات البترول العربي ، بيروت 1969 .
- العطار ، جواد ، تاريخ البترول في الشرق الاوسط (1901-1972) ، بيروت1977 .
- علاوي ، ابراهيم ، البترول العراقي والتحرر الوطني ، دار الطليعة ، بيروت1969 .

- علي ، غالب ، صبيح ، قصة ثورة 14 تموز ، بغداد 1968 .
- فوزي ، احمد ، بترول ودخان ، دار الشرق الجديد ، القاهرة 1961 .
- ________، عبد السلام عارف ، سيرته ، محاكمته ، مصرعه ، القاهرة 1989 .
- محمود ، نجم ، مقايضة بغداد برلين ، لندن 1990.
- مذكرات روبرت مورفي ، السفير الأمريكي المتجول في كتاب العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، تعريب نجدة فتحي صفوت ، بغداد 1984 .
- الموسوي ، محسن ، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم ، بغداد1973 .
- مشعل حمودات، صناعة النفط في العراق ، ملحق مجلة المعلم الجديد (بغداد 1966) .
- نوفل ، احمد سعيد العلاقة الفرنسية العربية (الكويت 1984) .
- وزارة الإعلام ، النفط العراقي من منح الامتياز حتى التأميم (بغداد 1973).
- ________ ، الاستثمار الوطني المباشر للنفط (ددار الحرية بغداد 1972) .
- وزارة النفط والمعادن ، حقائق وأضواء على قضيتي تنفيق الريع ومعدلات الإنتاج(1975) .
- الورد، باقر أمين، أعلام العراق 1819-1869، ط1، مراجعة ناجي معروف، بغداد 1972.

الكتب الاجنبية

1. Benjamin , Swadran , The Middle East and the Great Powers (NEWYORK 1973).
2. David Hirst , Oil and Public Opinion in Middle East (London 1960) .
3. Edith and Penrose , Iraq International Relations and National Development , London 1978 .
4. Hanna Batatu , The Old Social Classes and Revolutionary Movements of Iraq , New Jersey (U.S.A , 1982) .
5. Selected Documents of The International Petroleum Industry 1967 , OPEC Vienna , Edited by Namear Ali Jawdat .
6. Shaanak , Lebouof , Oil for Europe American Foreign Policy and Middle East Oil (U.S.A) 1973) .
7. O.P.E.C , Official Resolutions and Releases 1960-1990 Edited by James Audu and Others Vienna 1990 .

المقالات والدراسات

- جاسم المطير ، تأميم النفط العراقي في الماضي والحاضر والمستقبل ، مجلة النفط والتنمية العدد التاسع ، السنة الثالثة ، حزيران 1978 .

- حرب الخليج ،دراسة للقضايا السياسية والعواقب ، تقرير خاص رقم 215 أعده كيث ماكلاخان وجورج جوفيه إلى EIV , Economist intelligence unit . London , 1985

- خير الدين حسيب ، نحو سياسة نفطية وطنية في العراق ، مجلة البترول والغاز العربي العدد الخامس شباط 1967 .

- سعد علام ، مخزي تنفيذ القانون رقم 80 في الظروف الراهنة ، مجلة البترول العربي مصر ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، تشرين الثاني1967 .

- سعيد المسحال ، مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات ، مجلة البترول العربي والاقتصاد ، المجلد الأول ، العدد (4) آيار 1965 .

- سيروب اسيبانيان ، جامعة الدول العربية والنفط مشاريع لم تر النور ، مجلة النفط والتنمية بغداد ، العدد 12 ، السنة الأولى ، أيلول 1976 .

- شركة النفط الوطنية " حقيقة اتفاقية ايراب تحليل ورد " ، 1967 مطبوع على الآلة الكاتبة في ملفات شركة النفط الوطنية الملف 14/60 .

- ___________ "اتفاقية ايراب دراسة ومقارنة" ، 1967 مطبوع على الآلة الكاتبة ضمن ملفات شركة النفط الوطنية الملف 14/60 .

- عبداللطيف الشواف ، اتفاقية ايراب والاستثمارات النفطية ، عالم الاقتصاد ، العدد الثاني نيسان 1968 .

- عبد المنعم السيد علي " سياسية النفط الوطنية في العراق في شرين عام " ، مجلة البترول والغاز العربي ، بيروت ، السنة الخامسة ، العدد التاسع ، حزيران 1971 .

- ______ ، مشروع اتفاقية ايراب واتفاقيات الامتيازات واتفاق شركة نفط بغداد واتفاقية ايراب الايرانية ، مجلة البترول والغاز العربي ، العدد الثاني ، تشرين الثاني1967 .

- عبدالله الطريفي ، كيف ينتصر العرب في معركة نفط العراق ، البترول والغاز العربي ، العدد الخامس ، شباط 1967 .

- ______ ، العراق وشركات البترول ، البترول والغاز العربي ، العدد (1) ، أيلول 1965 .

- ـــــــــ ، تأميم النفط العربي ضرورة سياسية واقتصادية وعسكرية ،البترول والغاز العربي ، العـدد العـاشر ، تموز 1967 .

- ـــــــــ ، اتفاقية ايراب مع العراق في رأي الطريفي ، البترول والغاز العربي، العدد السادس ، آذار 1968 .

- عباس حسين الدباغ ، نفطنا والشركات الاحتكارية ، جامعة الموصل ، العدد (17) ، حزيران 1972 .

- عصام الجلبي ، (عقد المقاولة مع ايراب ابعادها ومضامينها) ، مجلة النفط العالم ،العدد (5) السنة الاولى ، حزيران 1973 .

- علي الاعرجي ، مصـلحة التخطـيط والانشـاءات النفطيـة ودورهـا في تطـوير الصـناعة البتروليـة في العـراق، البترول والغاز العربي ، العدد9-10 ايلول تشرين الاول 1966.

- غانم العقيلي ، النفط في العراق ، البترول العربي والاقتصاد ، العدد 6-7 ، حزيران تموز 1966 .

- ف ، ايليوش ، قضية النفط العربي من خلال الخلاف بين الحكومـة العراقيـة وشركـة الـنفط، مجلـة البـترول والغاز العربي ، العدد الثالث ، كانون الأول 1967 .

- محمد سلمان حسن، الإستراتيجية الجديدة للكارتل النفطي الدولي ودوره في الاستثمار والمشاركة في النفط ، المجموعة الكاملة للابحاث والدراسات التي قدمت الى ندوة النفط العالمية في بغداد 10-14 تشرين الثاني 1972 .

- ـــــــــ ، الأسس الاقتصادية لسياسة النفط الوطنية في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ،العـدد الثـاني ، آيـار 1969 .

- محمود شعراوي ، وزن البترول العربي في المعركة ، مجلة البترول العربي ، مصر العدد الثاني،السـنة الخامسـة 1967 .

- ـــــــــ ، لماذا وافق مؤتمر الخرطوم على استئناف ضخ البترول ، مجلة البترول العربي العدد الثالث ، السنة الخامسة 1967 .

- محمود شوكت ، الابعاد والدلالات الخفية لازمة الخلاف بين سوريا وشركة نفـط العـراق ، البـترول العـربي ، مصر ، العدد الرابع 1967 .

- محمد صادق المهدي ، دور شركة الـنفط الوطنيـة العراقيـة في تطـوير الصـناعة النفطيـة في العـراق، مجلـة البترول والغاز العربي ، العدد الثاني ، كانون الأول 1980 .

- مشعل حمودات ، انجازات مصلحة توزيع الغاز خلال السنة الأولى من حياتها، مجلة البترول والغاز_العربي ، العدد الثاني ، كانون الاول 1970 .

- نوري عبد الحميد خليل ، اثر تأميم النفط العراقي في تطور العلاقة التعاقدية بين الأقطار المنتجة في الخليج وشركات النفط الكبرى ، مجلة الخليج العربي العدد (2)1981 .

- نيقولاسركيس ، قضيتنا البترولية بين التدابير المؤقتة والحلول الجذرية ، مجلة البترول والغاز العربي العدد الثاني عشر ، آيلول 1967 .

- ـــــــــــ ، الاتفاق الإيراني-الفرنسي ينسف أسطورة الامتيازات ، مجلة البترول والغاز العربي العدد الأول ، السنة الثانية آيلول 1967 .

الرسائل الجامعية غير المنشورة

- أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية 1952-1963 ، رسالة ماجستير غير منشور_كلية الآداب، جامعة بغداد 1983.

- جاسم الذهبي، القيادات الوزارية في العراق 1958-1988 ، رسالة دكتوراة ادارة من كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 1989 .

- عبد العزيز منصور الخطيب ، الحساب الاقتصادي الرشيد للسياسة البترولية في العراق ، رسالة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرانية 1973 .

- عادل تقى البلداوي ، الحزب الديمقراطي في العراق 14 تموز 1985 – 8 شباط 1963 ، رسالة الماجستير غير مشورة ، كلية الآداب جامعة بغداد 1993 .

- قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية 1958-1963 ، رسالة الماجستير في السياسة غير المنشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد 1978 .

المقابلات الشخصية	تاريخ المقابلة
العميد الركن المتقاعد ، جاسم كاظم العزاوي	1997/5/9
العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي	مقابلات متعددة
الفريق المتقاعد عبد الرحمن عارف	مقابلة 1997/5/7
اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب	مقابلات متعددة
الدكتور محمد جواد العبوسي	مقابلة بتاريخ 1997/5/15
العميد المتقاعد رجب عبد المجيد العاني	مقابلة معه 1997/5/19

الرموز:

دار الكتب والوثائق	د.ك.و
وزارة النفط الوطنية	و.ن
شركة النفط الوطنية	ش.ن.و
لجنة تاريخ الحزب	ل.ت.ح

Middle East Economic Survey	MEES
Petroleum Intelligence Weekly	Piw
Foreign Office .	F.O

المحتويات





شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمـال للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

